



إضافة
لتقرير اللجنة المختصة
لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي
في
منظومة الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٣٤ ألف (A/31/34/Add.1)

الأمم المتحدة



إضافة
لتقرير اللجنة المختصة
لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي
في
منظومة الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون
الملحق رقم ٣٤ ألف (A/31/34/Add.1)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام .
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الاحالة الى إحدى وثائق
الأمم المتحدة

المحتويات*

المحاضر المؤقتة للدورة الاولى

الصفحة

٣	 <u>الجلسة الاولى</u>
	افتتاح الدورة
	انتخاب اعضاء المكتب
	بيان من الرئيس
	اعتماد جدول الاعمال
	تنظيم العمل
٩	 <u>الجلسة الثانية</u>
	انتخاب اعضاء المكتب (تابع)
	تنظيم العمل
١٥	 <u>الجلسة الثالثة</u>
	انتخاب اعضاء المكتب (تابع)
	تنظيم العمل
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة
٣١	 <u>الجلسة الرابعة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (تابع)
٣٩	 <u>الجلسة الخامسة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (تابع)
٥٣	 <u>الجلسة السادسة</u>
	اعتماد تقرير اللجنة المخصصة الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة
	انتخاب اعضاء المكتب (تابع)
	اختتام الدورة

* عملا بقرار اللجنة المخصصة في دورتها الثانية تشكل المحاضر الموجزة لجلساتها جزءا من تقرير اللجنة الى الجمعية العامة (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٤ (A/31/34) .

المحتويات (تابع)

الصفحة

٦٣	 <u>الجلسة السابعة</u>
	اعتماد جدول الاعمال
	تنظيم العمل
٦٧	 <u>الجلسة الثامنة</u>
	انتخاب اعضاء المكتب
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة
٧١	 <u>الجلسة التاسعة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
٧٧	 <u>الجلسة العاشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
٨٩	 <u>الجلسة الحادية عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
١٠١	 <u>الجلسة الثانية عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
١١٣	 <u>الجلسة الثالثة عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
١٢١	 <u>الجلسة الرابعة عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
١٣٧	 <u>الجلسة الخامسة عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
١٤٧	 <u>الجلسة السادسة عشرة</u>
	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجلسة السابعة عشرة	١٥٩
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الثامنة عشرة	١٧١
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة التاسعة عشرة	١٨٣
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة العشرون	١٨٧
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الحادية والعشرون	١٩٧
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الثانية والعشرون	٢٠١
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الثالثة والعشرون	٢١٣
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الرابعة والعشرون	٢٢٧
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة الخامسة والعشرون	٢٣٧
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة السادسة والعشرون	٢٤٩
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	
الجلسة السابعة والعشرون	٢٦٣
اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)	

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٧٥ الجلسة الثامنة والعشرون

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
تنظيم العمل

٢٨٣ الجلسة التاسعة والعشرون

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (تابع)
النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة
اقفال الدورة

المحاضر الموجزة لجلسات الدورة الاولى

(١٣ - ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥)

Blank page

Page blanche

الجلسة الاولى

الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ٣٠ / ١٠

افتتاح الدورة

١ - الأمين العام : أعلن افتتاح الدورة الاولى للجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .

٢ - وقال ان الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة تسجل نقطة تحول في تاريخ التعاون الاقتصادي الدولي ، وفي تاريخ الأمم المتحدة . ذلك ان القرار الذي اتخذ بالاجماع في ختام الدورة يتضمن مجموعة شاملة من السياسات الرامية الى اعطاء وجهة جديدة للأنشطة الاقتصادية الدولية وتقوم اختلالات التوازن الميكلي واستحداث نظام أكثر انصافا لفائدة المجتمع الدولي بأسره . ويتضمن هذا القرار أيضا العديد من الخطوط التوجيهية والمبادئ ، والتدابير الملموسة الرامية الى اعطاء مغزى عملي لما طرأ على المواقف من تغيير هام يشكل أساسا لما أجرى من مفاوضات وما تتم التوصل اليه من اتفاقات في الدورة . وسيكون هذا القرار الأساس والاطار للعمل المقبل لجميع الهيئات والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة . وظهر أيضا في الدورة الاستثنائية السابعة ، كجزء لا يتجزأ من هذه التدابير ، اتفاق واضح في الرأي على ضرورة إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة .

٣ - ويبيّن المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية السابعة في موضوع انشاء اللجنة المخصصة ، بجلاء ، الأهداف العامة لمدالات اللجنة في المستقبل . وترتبط أهمية اصلاح نظام الأمم المتحدة الحالي والحاجة الملحة لذلك ، ارتباطا متينا ، بالاعتماد المتبادل الأوسع نطاقا بين الدول ، وبالاعتراف المتزايد بأن المشاكل التي تسود عالم اليوم مشاكل مترابطة ترابطا وثيقا . ومن ثم فان استخدام نهج متكامل متعدد الاختصاصات ، مفاهيميا ومؤسسيا ، لمعالجة تلك المشاكل انما يتطلب تكييف البنية الهيكلية الحالية لمنظومة الأمم المتحدة ؛ ويجب القيام بهذه العملية في سياق التقدم المحرز نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٤ - وينبغي الا يعطى تعقد المهمة التي تنتظر اللجنة أقل مما يستحق من الاهتمام . فكما انه ثبت ان استحداث استراتيجيات من أجل الانماء تكون موضع قبول متبادل أمر بالغ الصعوبة ، كذلك فان من الواضح انه لن يكون ايجاد أجهزة التعاون الدولي التي تقتضيها المشاكل الراهنة سهلا . وان الارادة السياسية التي مكنت الحكومات في الدورة الاستثنائية الخاصة ، من التغلب على الاختلافات الكبيرة في الرأي ستكون هي أيضا شرطا أساسيا مسبقا لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها والانتفاع بها انتفاعا فعالا . وليس النظام الدولي بأكثر أو أقل مما تريده الحكومات الأعضاء أن يكون . ويكاد كل يوم يأتي ببرهان جديد على صحة هذا القول .

٥ - وأضاف ان الشاهد على ذلك هو الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . فقد قيل

(الأمين العام)

ان تصلب اجراءاتها ، وعدد أعضائها ، وحتى توقيتها ، لا يمكن أن يسمح بتحقيق التفاوض والاتفاق الحقيقيين . بيد أن نتائج الدورة تقدم دليلا قاطعا على انه يمكن تطوير عمليات التداول والتفاوض بغية تحقيق اتفاق في الرأي والوصول الى حلول ملموسة ، اذا توفر ما يلزم من تصميم سياسي . وقد أثبتت الأمم المتحدة مرة أخرى في تلك الدورة أن بإمكانها اذا صممت الدول الأعضاء فيها على تفادي المجابهة ، أن تعمل كعامل مساعد لتلك القوى التي تتجه بالعالم نحو وضع أفضل . وتلك هي الروح التي أنشئت اللجنة المخصصة فيها ، على ما يعتقد .

٦ - ولقد كانت الجمعية العامة أيضا على بينة من انها انما تجرى مداولاتها ازاء خلفية من أعوام عديدة من العمل الشاق والصبر والخلق داخل شبكة الهيئات والمنظمات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة . وقد عكست أنشطة منظومة الأمم المتحدة جميع الظروف الاقتصادية السائدة في أجزاء العالم المتقدمة النمو والنامية كذلك ، كما عكست مختلف الأمانى ومتعدد الاتجاهات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وبما أن الجمعية العامة قد استحدثت الآن نظام عمل متكامل يمد عمل منظمات أسرة الأمم المتحدة بتوجيه ودفع جديدين ، فان الحاجة الى تكييف المنظومة ومواءمتها على الصعيد المؤسسي بغية تنفيذ هذه الأعمال قد أضحت أكثر ما تكون وضوحا والحاحا . وقد اكتسب ذلك النظام رؤية أوضح وقصدا معدد المعالم .

٧ - وفي الختام ، أكد انه وزملاءه رؤساء سائر هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها الأخرى على استعداد لتقديم كل مساعدة ممكنة الى اللجنة تيسيرا لعملها ومساعدة لها في مداولاتها . وتمنى للجنة أفضل نجاح في مهمتها الهامة .

انتخاب أعضاء المكتب

٨ - السيد راجوانا ريفيلو (مدغشقر) : قام ، متكلم اصالة عن نفسه ونياية عن مجموعة ال ٧٧ دولة ، بترشيح السيد دادزى (غانا) رئيسا للجنة .

٩ - السيد ستريكي (استراليا) : تكلم أصالة عن نفسه ونياية عن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول أخرى ، فأيد الترشيح .

١٠ - السيد زاركوفسكى (بولندا) : أيد هو الآخر ، الترشيح متكلم اصالة عن نفسه ونياية عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

١١ - وانتخب السيد دادزى (غانا) بالتركية .

١٢ - الرئيس : قال انه يشاهد بأن الوفود ليست مستعدة بعد لتقديم ترشيحات للمكاتب الأخرى واقترح ضرورة تأجيل اجراء الانتخابات الى الجلسة التالية للجنة .

١٣ - وقد تقرر ذلك .

بيان من الرئيس

١٤ - الرئيس : شكر أعضاء اللجنة للثقة التي أولوها اياه ، وأكد لهم انه سيبذل قصارى جهده

(الرئيس)

لكي يكون جديراً بهذه الثقة . وشاطر الأمين العام الملاحظات التي أبدتها عن أهمية الدور الاستثنائية السابعة للجمعية العامة وعن اتصال ما خلصت إليه الدورة بأعمال اللجنة . وقال إن نتائج الدورة تشكل خطوة هامة أولى نحو الإزالة ، على نحو مرحلي ، للتباين الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف قطاعات الجنس البشري ونحو ضمان مشاركة البلدان النامية ، على نحو أوفى ، في عملية اتخاذ القرارات المتصلة بالأمر .

١٥ - وقال إن الدورة الاستثنائية قد أدركت في الوقت نفسه ضرورة إعادة التشكيل إذا ما أُريد لمنظومة الأمم المتحدة أن تتمتع بالقدرة الكاملة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي على نحو شامل وفعال ، وإذا ما أُريد لها أن تصبح أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ومضى يقول إن الاهتمام بتشجيع قيام وحدة وفعالية أمتن داخل المنظومة ليس ، كما هو واضح ، جديداً . فقد قبلت الدول الأعضاء حقيقة أن اللامركزية الوظيفية للمنظومة هي مصدر للحيوية ، وإن دعم المنظمات التي تتألف منها المنظومة أمر لا غنى عنه . ومن المؤسف أنه بينما عاز مفهوم النهج الشامل والمتكامل القبول العام ، اتسع ، على العكس من ذلك ، توزيع المسؤولية عن مجالات المشاكل ذات الصلة على عدد متزايد من المؤسسات . ومثل بواعث الاهتمام هذه هي التي حفزت المنظمة ، نسبة لما تتميز به منظومتها من تعقيد وتجزئة ، على إجراء التقييمات والإصلاحات التي تمت فـي السنوات الأخيرة .

١٦ - بيد أن العملية التي ستشرع فيها اللجنة المخصصة ذات مجال أوسع ، وتقوم على أساس إطار مفاهيمي ذي نوعية مختلفة ؛ وهي لن تشمل فحسب كامل مجموعة الوكالات المتخصصة وهيئات وبرايم الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما ستواصل في إطار التقدم نحو إقامة نظام اقتصادي دولي جديد - بوصفها جزءاً لا يتجزأ منه . وكما أشار الأمين العام ، ينبغي أيضاً أن تدفع العملية قدماً مع الوعي التام ببعض المبادئ الأساسية للتعاون الاقتصادي الدولي - كالعالمية ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، والترابط بين المشاكل العالمية ، وما يتبع ذلك من ضرورة وجود نهج متكامل ذي طابع متعدد الاختصاصات .

١٧ - ولذا ، فإن العمل الذي ينتظر هذه اللجنة عمل بالغ التعقيد . وعلاوة على ذلك ، فإن اللجنة مدعوة لأن تشيّد وتبني على أساس الأفكار والاقتراحات الصادرة عن مختلف هيئات المنظومة ، بما فيها فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس التجارة والتنمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . كما أنه لا بد من ظهور صعوبات حيال المعايير التي ستطبق في تقييم الاقتراحات الخاصة بالإصلاح الهيكلي . فقد يقال ، على سبيل المثال ، إن التغيير الهيكلي لا يمكن أن يحل محل اتفاق الرأي على السياسات والأولويات والأهداف . بيد أن هياكل المنظومة هي عامل في كل من تعبئة الإرادة الجماعية للدول الأعضاء وتقرير الصيغة التي سيعبر بها عن هذه الإرادة . لذلك ، فإن البحث عن حلول لهذه الصعوبات يستدعي التحلي بالروح التوفيقية نفسها التي تميّزت بها الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وفي هذا الجهد ، فإنه لواثق من أن اللجنة ستستفيد من مساعدة الرؤساء التنفيذيين لمختلف هيئات الأمم

(الرئيس)

المتحدة ووكالاتها . وفي نهاية المطاف ، فان المؤسسات ليست غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لتحسين نوعية حياة الانسان . ويكمن اختبار جهود اللجنة في المدى الذي تعزز فيه فعالية منظومة الأمم المتحدة للسير قدما بأهداف " التقدم الاجتماعي ومستويات المعيشة الأفضل في اطار من الحرية أوسع " .

اعتماد جدول الأعمال (A/AC.179/1)

- ١٨ - الرئيس : أعلن انه اذا لم تكن ثمة اعتراضات فسيعتبر ان اللجنة ترغب في اعتماد جدول أعمالها الوارد في الوثيقة A/AC.179/1 .
- ١٩ - وقد تقرر ذلك .

تنظيم العمل

- ٢٠ - الرئيس : ذكر ان من رأي ان ثمة مسألتين تميزتين يتعين النظر فيهما فيما يتصل بتنظيم الاعمال الأولى منهما هي تنظيم أعمال الدورة الحالية ، والثانية هي تنظيم الأعمال المقبلة للجنة . وفيما يتعلق بالمسألة الأولى ، فانه يعتقد ، بناء على مشاورات غير رسمية ، ان بعض الوفود على استعداد للدلاء ببيانات موضوعية ، وان اللجنة ستوافق على ضرورة القاءهم لهذه البيانات خلال الفترة المخصصة للدورة الحالية . بيد انه قد يكون من المفيد ، من أجل تنظيم أعمال اللجنة ، اقفال قائمة المتكلمين بنهاية اليوم التالي .

- ٢١ - وفيما يختص بالمسألة الأوسع المتعلقة بتنظيم عمل اللجنة المقبل ، اقترح وجوب اجراء تبادل أولي للآراء حول هذا الموضوع في الصباح التالي ، بحيث يتسنى للجنة أن تتخذ مقررات معينة قبل يوم الأربعاء من الأسبوع التالي ، وهو التاريخ الذي يفترض فيه أن تختتم دورتها . وأضاف انه تجدر الإشارة ، في هذا الصدد ، الى انه ربما ترتبت على الترتيبات المتعلقة بتنظيم أعمال اللجنة خلال العام التالي آثار مالية ؛ ولذا ، فان من الضروري النظر في هذه الترتيبات بعناية أثناء الوقت المتاح ، ان أن من الضروري أن تنظر فيها اللجنة الخامسة وتقرها بنهاية الدورة الحالية للجمعية العامة . وأشار ، الى أنه يجب ، والى حين اجراء مشاورات أخرى مع الوفود ، مناقشة المسائل الرئيسية التالية : عدد وتواريخ الدورات التي يتعين عقدها في عام ١٩٧٦ ؛ والوثائق التي قد تتطلبها هذه الدورات ؛ والترتيبات الممكنة اللازمة لاجراء المشاورات غير الرسمية أثناء الفترات التي تتخلل الدورات ، وكذلك مسألة المشاورات مع الهيئات الأخرى المتصلة بالموضوع في منظومة الأمم المتحدة .

- ٢٢ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : قال ان من المفيد تبيان جدول اجتماعات اللجنة بحيث يتسنى للوفود أن تنظم أعمالها .

- ٢٣ - الرئيس : أعلن ان اللجنة ستعقد اجتماعا في الصباح التالي ، الجمعة ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ؛ كما ستعقد اجتماعات صباحية وفي وقت الظهيرة في أيام الاثنين ، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، والثلاثاء ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ، والأربعاء ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر .

٢٤ - السيد فيرسيليز (الفلبين) : ذكر ان وفده قد درس الوثيقة A/AC.179/1 والفرع السابع من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) ، وانه (السيد فيرسيليز) يود فيما يتعلق بالوثائق التي يتحتم أن تكون قاعدة لأعمال اللجنة ، أن يقترح ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار وثيقة هامة معروفة بـ "دراسة جاكسون للقدرة" . فهذه الدراسة تتضمن أفكارا هامة جدا عن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وقد استخدمت على نطاق واسع من قبل مختلف هيئات الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وكانت مصدر الهام لقرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د-٢٥) .

٢٥ - السيد هاشي (الهند) : قال انه لئن صح القول بأن الفرع السابع من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) قد ذكر وثيقة محددة ، الا أن النص يشير أيضا الى أن بإمكان جميع الوفود أن تلفت الانتباه الى أية وثيقة موجودة بشأن الموضوع ترى تلك الوفود أنها ذات صلة به . لذا ، فليس من الضروري وضع قائمة بالوثائق التي تشكل أساسا لعمل اللجنة .

٢٦ - الرئيس: قال ان من رأيه ان بإمكان اللجنة ان تستخدم أية وثائق متاحة حول الموضوع تراها ذات صلة بالعمل المؤكول اليها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) .

٢٧ - السيد ديالو (فولتا العليا) : قال انه لئن يكن يتفق مع المفهوم العام لممثل الهند ، الا أنه يعتقد ان من الضروري ألا تقصر اللجنة نفسها على دراسة وتفسير النصوص المتصلة بالموضوع . ومن أجل ضمان أن تكون أنشطة اللجنة وجهودها موجهة نحو بلوغ هدف محدد ، فان من الضروري أن يعرف ، في لحظة أو أخرى ، الطابع المحدد للنص أو النصوص التي ينبغي أن تكون أساسا لعمل اللجنة في المستقبل . وطلب اتخاذ قرار بشأن المسألة في جلسة لاحقة .

٢٨ - السيد اوليفيري لوبيز (الارجنتين) : أعلن انه يتفق مع الوفد الهندي ؛ ذلك لانه بينما يمكن للوفود أن تركز على وثائق معينة للاهتمام بها في عملها ، فان الشيء المهم هو الأهداف المنشودة ؛ ومن أجل بلوغ هذه الأهداف ، فبالإمكان استخدام جميع أنواع الوثائق وكل طائفة الخيال . وأضاف انه اذا كان لابد للجنة من اتخاذ قرار حول هذه المسألة ، فانه يود أن تفعل ذلك في جلسة لاحقة .

رفعت الجلسة في الساعة ١١ / ٣٥

Blank page

Page blanche

الجلسة الثانية

الجمعة ، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - الرئيس : ذكر ان المشاورات المتعلقة بانتخاب أعضاء المكتب الآخرين في اللجنة لم تكتمل بعد ؛ واقترح ، لذلك ، ضرورة تأجيل النظر في الموضوع حتى الجلسة التالية . ولما كان يعلم أن عددا من الوفود يرغب في التعبير عن آرائه بشأن المسألة ، ولا سيما فيما يتعلق بحدود أعضاء المكتب ، والواجبات التي يتعين عليهم أدائها وغير ذلك من النقاط ، اقترح أيضا ضرورة مناقشة هذه المسائل في جلسة غير رسمية فور انتهاء الجلسة الحالية . وقال انه اذا لم يكن ثمة اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذه الاقتراحات .

٢ - وقد تقرر ذلك .

تنظيم الأعمال

٣ - السيد مايرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) : أكد ان وفده قد أيد منذ البداية تأييدا شديدا انشاء اللجنة المخصصة ، نظرا لأنه يؤمن بأن ترشيد وتحسين منظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان بغض النظر عن أية اختلافات متعلقة بالمسائل السياسية أو العقائدية . وأضاف ان الأمم المتحدة قد مرت خلال الشهور القليلة الماضية بتغييرات هامة من حيث كبار الموظفين التنفيذيين . فقد وضع رؤساء تنفيذيون جدد على رأس كل من منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للانمحاء الصناعي ، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة الى انتخاب مدير عام جديد لمنظمة الأغذية والزراعة ، والتعيين المقبل لمدير جديد لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد أتاحت هذه المناسبات فرصة نادرة للمنظمة من أجل تنسيق وتزامن العديد من الأنشطة المترابطة لمنظومة الأمم المتحدة .

٤ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة ، أشار أولا الى ضرورة وضع جدول زمني يمدد اللجنة ، على أقل تقدير ، من رفع تقرير أساسي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين . وأشار ، ثانيا ، الى أن عددا كبيرا من الصفحات التي تتضمن شهادات ودراسات قد عرض على اللجنة قبل الوثائق المعروضة عليها الآن ، بما في ذلك على وجه الخصوص تقرير فريق الخبراء ، والى انه سيكون من المستحيل عمليا اجراء دراسة لجميع هذه الوثائق في هيئة عامة أو في عدد من الأفرقة العاملة المحدودة العدد منها . وقال ان وفده يأمل في أن يكون بالامكان وضع خلاصة وافية من التوصيات التي تسهم صياغتها في استحداث نظام شامل . كما ينبغي أيضا وضع الترتيبات اللازمة للقيام ، في مدة زمنية يتم تحديدها بالاتفاق ، على تقديم اقتراحات أو أفكار

(السيد مايرسون ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

أو توصيات جديدة . وينبغي ان تشكل هذه الخلاصة الوافية اساسا لاجراء مناقشات عميقة حول انشاء منظومة جديدة للأمم المتحدة .

٥ - وأشار ، ثالثا ، الى أن أية عملية إعادة تشكيل كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة تتطلب حتما التعاون على نطاق واسع بين جميع الأطراف التي تتأثر مصالحها بهذه العملية . ولذا ، فإن ثمة ضرورة للقيام ، في كل مرحلة ، باجراء مشاورات مكثفة تستهدف تشجيع التعاون وتبديد المخاوف والشبهات أو حتى المعارضة الصريحة لعملية الاصلاح هذه . فاذا تمكنت اللجنة من وضع جدول زمني وأسلوب يؤدي الى وضع مشروع اقتراح يتعلق بالاصلاح ، فستكون ثمة ضرورة في هذه المرحلة لبدء التعليقات الأولية على المستوى الحكومي الدولي المناسب . لذلك ، يقترح وفده ضرورة اتاحة الفرصة لادخال التعديلات ، مع أخذ التحفظات في الاعتبار ، ولاجراء المراجعة النوعية للنتائج الأولية قبل تقديم هذه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٦ - السيد بيريتنشتين (فنلندا) : قال انه يؤمن بأن أهم شيء في الوقت الحاضر هو التركيز على الطرق والوسائل التي تمكن اللجنة من ترجمة ولايتها الى عمل تنفيذي . وانه يوافق ، غير غائب عن باله ما ذكره لتوه ، على اقتراح الرئيس الرامي الى ضرورة أن تبحث اللجنة امكانية اجراء مشاورات غير رسمية في الفترة الممتدة بين الدورة الحالية واستئنافها لأعمالها في مطلع عام ١٩٧٦ . ولا يعني هذا بالضرورة تأجيل كل شيء بانتظار (نتائج) المشاورات غير الرسمية ؛ فلابد لتبادل الآراء أثناء الدورة الحالية من أن يمضي قدما بدرجة كافية ، فيما يتعلق بالاجراءات والمسائل الأساسية على السواء ، وذلك لجعل المفاوضات موجهة نحو هدف محدد ولوضع أسس متينة لعمل اللجنة في دورتها التالية .

٧ - وقال انه لا يرى أن على اللجنة في الوقت الحاضر أن تركز جهودها أكثر من اللازم على الوثائق الخلفية للموضوع ، بل ينبغي عليها أن تحاول تعريف مجالات المشاكل ومجموعات المواضيع التي يتعين عليها أن تتناولها في دورتها التالية . ومع انه ليس على استعداد في المرحلة الراهنة لتقديم موضوعات لهذه القائمة ، الا أن بإمكانه أن يشير ، من قبيل التوضيح ، الى الموضوعات التالية : دور ووظائف الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ، ووظائف الهيئات الفرعية ، ودور الأمانة العامة وتنظيمها ، ومسألة التخطيط والبرمجة ، ووظائف مختلف الصناديق والبرامج . كذلك ينبغي على اللجنة أن تضع جدولا للاجتماعات التي يتعين عقدها في عام ١٩٧٦ ، حتى ولو بصورة مؤقتة فقط . واذ تم التوصل الى اتفاق بشأن قائمة بموضوعات عامة ، فسيصبح بالامكان عندئذ تنظيم سلسلة من الاجتماعات المتتالية التي يمكن للجنة أن تناقش فيها ، بكامل أعضائها ، المشاكل الواحدة تلو الأخرى ، أو أن تعهد بدراسة مختلف القطاعات الحرجة الى أفرقة عاملة تنشأ لهذا الغرض . بيد انه ما يزال من السابق لأوانه الشروع في مناقشة انشاء فريق أو أفرقة للصياغة ، ان أن اللجنة تحتاج ، قبل الصياغة ، الى وقت طويل من أجل اجراء المفاوضات والمشاورات .

٨ - السيد مارشال (المملكة المتحدة) : أكد أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على المتابعة الشديدة لأعمال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وأضاف أن وزير الشؤون الخارجية وشؤون

(السيد مارشال ، المملكة المتحدة)

الكومنولث البريطاني قد أشار الى كل من أهمية المسائل التنظيمية والى التشديد المتزايد على القضايا الاقتصادية العالمية وعلى العلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف التي تعتبر انعكاسا لهذه القضايا . وقد أشار ، على وجه الخصوص ، في الدورة الاستثنائية السابعة الى أن من الضروري ألا نغفل ، ونحن نسعى الى وضع السياسات الاقتصادية التي يفيد منها العالم عموما والبلدان النامية خصوصا ، مهمة ايجاد هيكل لمنظومة الأمم المتحدة من شأنه أن يضمن تنفيذ هذه السياسات على الوجه السليم .

٩ - ومضى يقول ان متابعة أعمال الدورة الاستثنائية السابعة ستتم في عدد من الهيئات الرئيسية . وقد سلمت الجمعية العامة بأهمية هذا التقسيم للعمل . ولكن لأسباب صحيحة بقدر ما هي واضحة في حد ذاتها ، خصت الجمعية العامة نفسها بمهمة إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة . وإذا لم تتركس اللجنة وقتها لهذه المجموعة من المشاكل ، فلن يتم ذلك في أي مكان آخر .

١٠ - وقال ان المملكة المتحدة ، من ناحيتها ، لا ترغب في تقديم أي مخطط يبين على وجه الدقة الكيفية التي يتعين أن تؤدي بها هذه المهمة ، ناهيك عن ماهية الحلول المطلوبة . فالمطلوب في المرحلة الراهنة هو الحكمة الجماعية . وهذا هو السبب في أنها دعت بحرارة الى انشاء اللجنة المخصصة . بيد أن المناقشة الأولية التي تمت حتى الآن دفعت الى تقديم بعض المقترحات العملية . فأولا ، يتعين على اللجنة أن تقوم بتعريف القضايا ، ان لا يوجد تعريف متفق عليه ، وذلك دون أن تضيق وقتا كبيرا في هذه المسألة . ويرد في الفصل الأول من تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة تعريف للمشكلة المعروضة على اللجنة ، وبما كان المملكة المتحدة أن تقبل هذا التعريف ، كمنظور واسع وان كانت لا تشاء فيررها قبوله برمته ، اذا كانت تلك هي وجهة النظر العامة . وأشار السيد مارشال بعمل فريق الخبراء ، وأعاد الى الأذهان أن وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث (البريطاني) كان قد دعا الى امعان النظر في مقترحات هذا الفريق .

١١ - كذلك ترتبط ولاية فريق الخبراء بما سبق أن قيل وما اتخذ من قرارات بشأن هذه القضايا في مناسبات سابقة . لذلك ، ينبغي اعطاء الأولوية للملاحظات التي أبدتها الوزراء في المناقشة العامة التي أجريت في كل من الدورة الاستثنائية السابعة وبداية الدورة الحالية . ويرى وفده أن من المفيد أن لو تمكنت الأمانة العامة من اعداد موجز لما يتصل بالموضوع من الملاحظات التي عبر عنها في تلك المناسبتين حول هيكل منظومة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالوثائق ، أيد رأى ممثل الأرجنتين القائل بضرورة ألا تقتصر اللجنة نفسها على الوثائق . ان ينبغي أن تكون الوثائق أداة للجنة وليست عبئا عليها . ومن ناحية أخرى ، فان من الضروري فسخ المجال أمام اللجنة للوصول الى كل ما يتصل بالموضوع من وثائق متوفرة .

١٢ - ثم انتقل الى تنظيم العمل ، فقال ان الحياة الواقعية لا تقدم في الغالب نمطا يمضي في نسق منتظم منذ تعريف المشكلة الى حين معالجتها . وما لم تجر مناقشة من نوع ما للمشكلة في عمومياتها ، ولبعض المسائل ذات التفاصيل الدقيقة على السواء ، فلا يستطيع المرء أن يعرف كنه تلك المشكلة .

(السيد مارشال ، المملكة المتحدة)

ولذا ، فهناك ضرورة للمرونة . ويلزم اللجنة أن تدخل في تفاصيل الموضوع في أسرع وقت ممكن ، حتى وإن أحوجها الأمر إلى إيكال بعض المسائل إلى أفرقة محدودة . كما ينبغي أيضا تحاشي بعثرة الجهود ، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك باستبعاد من يستطيعون الاسهام بعمل اللجنة ومن يحق لهم الاسهام بذلك ، بما في ذلك الحكومات وجميع الجهات التي اعترفت ولاية اللجنة بأن لها دور في هذا العمل .

١٣ - وفيما يتعلق بسرعة عمل اللجنة ، فهناك جدول زمني في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) . وهو يطالب بأفضل استخدام للوقت المتاح حتى أواخر الربيع أو أوائل الصيف ، عندما يزداد عدد الاجتماعات الدولية الرئيسية . وأعلن أن وفده على استعداد لاعطاء أولوية عالية جدا لعمل اللجنة المخصصة ليس فقط أثناء الدورة الحالية وإنما أيضا في العام الجديد .

١٤ - وفي الختام ، قال انه لا يتصور عمل اللجنة بوصفه مجهودا اداريا جبارا رائده الكفاية وحدها . وإنما يفكر في الاستجابة الممكنة من جانب منظومة الأمم المتحدة لمشاكل الجنس البشري في العقد الراهن وفي العقود الآتية . ان ينبغي للإدارة أن تكون أداة لتحقيق السياسة والمقصد .

١٥ - السيد العشري (مصر) : قال ، فيما يتعلق بعدد الاجتماعات التي تحتاج إليها اللجنة لتصريف واجباتها ، ان وفده يرى ان من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة أن هناك ثلاثة اجتماعات هامة في داخل منظومة الأمم المتحدة ستعقد في الخمسة أشهر الأولى من عام ١٩٧٦ ، وهي الدورة الستون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والدورة الرابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، والدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . ولذا ، ينبغي على اللجنة تحاشي عقد أية دورة في الوقت الذي تكون فيه هذه الهيئات مجتمعة ، وذلك ، من ناحية ، كي لا يضايق ذلك الوفود الصغيرة ، وفي الأساس ، انتظارا للنتائج التي تخلص إليها هذه الهيئات فيما يتعلق بنواحي إعادة التشكيل والترشيد الخاصة بكل منها . ولا يعني ذلك ضرورة أن تعلق اللجنة المخصصة أنشطتها ؛ بل ينبغي عليها أن تعقد دورة ثانية ، أو تستأنف الدورة الأولى ، في شباط/فبراير ١٩٧٦ . وينبغي لهذه الدورة أن تتيح الفرصة لأجراء مناقشة عامة ، كما يمكن انشاء فريق عامل يتولى أمر وضع اقتراحات محددة . ويمكن للجنة أن تقوم في دورتها القادمة ، المزمع عقدها في وقت ما في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، بدراسة النتائج التي يخلص إليها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومن ثم تعد تقريرها النهائي .

١٦ - وشدد السيد ممثل مصر على ضرورة أن تتوصل اللجنة ، باتفاق الرأي ، إلى قرارات لها أبعد أثر ممكن ، وذلك لأن من الضروري للهيكل الجديد أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . كذلك يرى وفده أن من الضروري أن تقلل اللجنة من عدد الأفرقة العاملة . وغتما لحديثه ، قال ان وفده لا يستبعد امكانية عقد اللجنة لدورة أخرى ، خاصة وان هناك ضرورة للنظر في آراء الحكومات المتعلقة بالتقرير الخاص بالدورتين الأوليين ، ومن أجل التوصل إلى استنتاجات نهائية لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

- ١٧ - الرئيس : اقترح أن يكون الموعد النهائي لا فقال قائمة المتكلمين حول موضوع تنظيم الاعمال هو وقت الظهيرة يوم الاثنين ، ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر . وقال انه اذا لم يكن هنالك اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذا الاقتراح .
- ١٨ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة في الساعة ١١ / ٥٥

Blank page

Page blanche

الجلسة الثالثة

الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الساعة ٣٠ / ١٠

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - الرئيس : اقترح ، نظرا لاستمرار المشاورات ، أن يتم مرة أخرى ارجاء انتخاب أعضاء المكتب الآخرين .

٢ - وقد تقرر ذلك .

تنظيم العمل (A/AC.179/L.1)

٣ - الرئيس : استرعى الانتباه الى جدول مواعيد الجلسات الرسمية المتضمن في الوثيقة A/AC.179/L.1 واقترح ان تتخذ اللجنة قرارا مبدئيا بشأن هذه الوثيقة كيما يتسنى للامانة العامة حساب الاثار المالية التي لابد للجنة من معرفتها قبل اتخاذ قرار نهائي .

٤ - السيد كوردوفيز (أمين اللجنة) : أفاد اللجنة أنه ايا كان التاريخ الذي تختاره اللجنة ، من بين التواريخ البديلة الموضحة في الوثيقة A/AC.179/L.1 لعقد دورتها الثالثة فستكون هناك صعوبات تقنية في خدمة هذه الدورة نظرا لوجود التزامات أخرى فيما يتصل بمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية والدورة الثانية والعشرين لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية . وقال ان الامر يقتضي على اية حال تحديد ميعاد آخر لأحد الاجتماعات الستة المقرر عقدها في المقرات التواريخ المقترحة للدورة الثالثة للجنة المخصصة .

٥ - وطلب ان يعدل الموعد المحدد بصفة مبدئية للدورة الرابعة ليصبح " ١٣ - ١٧ ايلول / سبتمبر " .

٦ - السيد باليو (فولتا العليا) : قال أن وفده ليس لديه اعتراض على اتخاذ قرار بشأن مدة انعقاد دورات اللجنة . اما اذا كان قصد الرئيس هو ان تقوم اللجنة باتخاذ قرار بشأن التواريخ الفعلية للدورات فان وفده سيجد صعوبة في ذلك ولا سيما فيما يتعلق بالتاريخين المقترحين للدورة الثالثة . ووضح ان مجموعتي التواريخ اللتين وردتا في مذكرة الرئيس تأتيان مباشرة في اعقاب الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومن ثم سيكون من العسير على اللجنة المخصصة ان تستوعب قبل حلول دورتها الثالثة ما يتصل بها من نتائج هذا الاجتماع . و اضاف ان البديل الثاني سيتزامن ، كما اوضح امين اللجنة ، مع اجتماع مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية ، ولهذا فانه يأمل في بذل الجهود لتجنب عقد الدورة الثالثة في آن واحد مع الاجتماعات الاخرى التي ذكرها او بعدها بفترة قصيرة جدا .

٧ - السيد بارسيلو (المكسيك) : قال ان وفده يشارك مثل فولتا العليا قلقه ازاء ميعاد الدورة الثالثة ، كما انه يتساءل عما اذا كان ميعاد عقد الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيؤثر بشكل ما على اعمال اللجنة المخصصة .

(السيد بارسيلو ، المكسيك)

٨ - وأضاف ان وفده يستطيع ، بوجه عام ، ان يوافق على التواريخ المقترحة لعقد دورات اللجنة المخصصة ؛ غير انه أكد وجوب عدم تزامن جلسات اللجنة المخصصة مع اجتماعات هيئات اخرى مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي تعد مناقشاته ذات صلة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة .

٩ - السيد كابریتش (يوغوسلافيا) : أشار الى ان بعض الوفود اقترحت في الاجتماعات غير الرسمية في اليوم السابق دمج الدورة التنظيمية مع الدورة الثانية نظرا لأنه لايفصل بينهما سوى اسبوع واحد . وقال انه كان من رأى بعض الوفود انه لا ضرورة في المرحلة الراهنة لاتخاذ اى قرار بشأن مواعيد الدورة الرابعة ، ان بالامكان القيام بذلك اثناء الدورة الثالثة او بعدها .

١٠ - السيد موانغافو هونغنا (أوغندا) : صرح بأن وفده لا يريد صعوبة في الموافقة على جدول المواعيد المقترح للدورات الرسمية ، وانه يمكن وضع التفاصيل في مرحلة تالية . وقال ان بعض الوفود قد اقترحت ايضا عقد الدورة التنظيمية اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

١١ - السيد حسنى (مصر) : قال ان وفده يفضل التاريخ الثاني من التاريخين البديلين لعقد الدورة الثالثة لأنه يسمح على الاقل بقليل من الوقت للنظر في نتائج الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

١٢ - السيد راجا وناريفيلو (مدغشقر) : اقترح بتأييد من السيد فيرسيليس (الفلبين) أن ترحى اللجنة الى جلسة قادمة مسألة اتخاذ قرار بشأن جدول المواعيد المقترح للدورات الرسمية .

١٣ - وقد تقرر ذلك .

١٤ - الرئيس : قال انه يمكن للأمانة العامة ، لدى اتخاذ اللجنة قرارا مبدئيا بشأن الموعد المقترح ، ان تعتمد على مجموع الايام المقترحة في الوثيقة A/AC.179/L.1 لمختلف الدورات في حساب الآثار المالية المترتبة على ذلك .

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

١٥ - السيد طرزي (أفغانستان) : قال انه لا بد من أخذ وجهات نظر الدول الأعضاء في المقام الاول كيما يتسنى ايجاد حلول عادلة للمشاكل المعقدة التي ينطوى عليها اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة . وأضاف ان ممثل المملكة المتحدة قد اقترح ان تقوم الامانة العامة بتلخيص الملاحظات التي ادلى بها الوزراء في المناقشات العامة في الدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة . ويرى السيد طرزي انه يمكن الحصول على تحليل اشمل لأهداف وآراء مختلف الدول الاعضاء اذا طلب من الممثلين الدائمين تقديم آراء حكوماتهم ومقترحاتها بشأن مسألة اعادة تشكيل هذين القطاعين ، وانه يمكن للجنة المخصصة ، من خلال تحليل الردود ، ان تكون فكرة عامة عما ترى الحكومات انه اهم العوامل ، وان تتصرف على هذا الاساس .

(السيد طرزي، افغانستان)

١٦ - وادف يقول ان افعل اجراء يمكن ان تتبعه اللجنة هو تعيين لجنتين فرعيتين ، تعــــــنى احدهما بالجوانب التنفيذية ، وتعنى الثانية بالمشاكل الادارية ، وانه يمكن للجنة الفرعية التنفيذية ان تحلل وتقيم كافة المدخلات ، مثل بيانات السياسة العامة الصادرة عن الحكومات والتي تتلقاها اللجنة الفرعية من اللجنة المخصصة ثم تقوم باحالتها الى اللجنة الفرعية الادارية كيما يتسنى لهــــــذه اللجنة ان تقوم ، بمساعدة اجهزة ووكالات الامم المتحدة المختصة بتحديد التغيرات الهيكلية اللازمة . واذف ان هذا التدبير من شأنه ان يمكن اللجنتين الفرعيتين من الاستمرار في اعمالهما على نحو متصل تقريبا ، وان يتيح للجنة المخصصة ذاتها فرصة الاجتماع حسب الاقتضاء ، مع مساعدتها في اعمالها من خلال ما يصدر عن اللجنتين الفرعيتين من تقارير موجزة واوراق عمل تستهدف اتخــــــذ القرارات . واذف الى انه سيكون امام اللجنة المخصصة وفريقها العامل قدر وفير من المواد ذات الصلة ، مثل البرنامج وخطة العمل الصادرين عن الدورة الاستثنائية السادسة ، وقرار الدورة الاستثنائية السابعة ، بالاضافة الى تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) والنتائج التي تخلص اليها الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . واذف ان استمرار اعمال اللجنة المخصصة هو عنصر اساسي في عملية اعادة التشكيل الاداري التي لا بد منها اذا اريد احراز تقدم نحو اقامة نظام اقتصادي جديد .

١٧ - ومضى يقول انه قد ترددت بعض الاسئلة حول اهداف اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ومن رآيه ان هذه الاهداف واضحة تمام الوضوح ، فقد حدث تغير اساسي في العلاقات بين البلدان ، واصبح استغلال بلدان العالم المتخلف على يد الدول المصنعة اثرا من آثار الماضي ، ولكن مظاهر عدم التكافؤ لا تزال قائمة في المجال الاقتصادي وفي مجالات اخرى . وتابع كلامه يقول ان قوى التغير التي لا سبيل الى مقاومتها قد تجلت فيما اتخذ في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة من قرارات وتوصيات ترمي الى تنفيذ اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، سترتب عليه حصول العالم الثالث على نصيب عادل في التجارة العالمية ، والشحن البحري والتكنولوجيا ، ومشاركته مشاركة فعالة في الشؤون المالية . وذكر انه يجري الآن بذل الجهود للحفاظ على القوة الشرائية للبلدان النامية عن طريق مقايسة الاسعار واعادة وزع الصناعة ، كما تتجه النية الى اتخاذ تدابير خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية . واذف انه قد تم تحديد المشاكل بجلاء في عدد كبير من الوثائق ، منها قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) ، وان الهدف من وراء اعادة التشكيل هو جعل الامم المتحدة اكثر قدرة على تناول هذه المشاكل وغيرها من مشاكل التعاون الدولي . وقال انه لا حاجة باللجنة المخصصة لأن تضيق الوقت في تحديد المشاكل ، ان يمكنها ان تبدأ ، على اساس الولاية التي خولتها لها الدورة الاستثنائية السابعة على وجه التخصيص ، في رسم معالم نظام جديد للأمم المتحدة في وقت محدد . وصرح بأنه قد تم الاعلان عن التغيرات المتعلقة بالسياسة العامة ، وان المهمة التي سيجري القيام بها في القريب هي وضع النظام الاداري الذي سيكون بمثابة اداة لتنفيذ تدابير السياسة الجديدة .

١٨ - ومضى يقول ان تطبيق اللامركزية وفقا للأسس التي اقترحها فريق الخبراء ينبغي ان يكون احد الاهداف الرئيسية لاعادة التشكيل . واذف الى ان النظام المركزي الحالي لا يمكنه ان يساير

(السيد طرزي، افغانستان)

الظروف السريعة التغير ، وان رفع القرارات الى المستويات العليا ثم ابلاغها بعد ذلك للمستويات الاقل يستغرق وقتا طويلا . وذكر ان المرونة والسرعة عنصران حيويان ، وان الموضوع الاساسي لاعادة التشكيل ينبغي ان يكون هو مركزية الاهداف ولا مركزية اتخاذ القرارات . الا انه يجب الا يغيب عن البال انه لا بد من وجود قدر ما من المركزية اذا اريد الحصول على كامل مزايا اللامركزية . واضاف ان اللامركزية بدون مرونة واستجابة ليست كافية ، وانه ينبغي ان يتم تصميم اية وحدات ادارية يجرى انشاؤها اثناء عملية اعادة التشكيل على نحو يجعلها تتصرف على اساس التوصيات الموجهة اليها من المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان النامية ، بدلا من مجرد حصر انشطتها التنفيذية في حدود مواثيقها .

١٩ - وقال انه ينبغي ، تبعا لذلك ، ان يكون احد اهداف اعادة التشكيل هو جعل وكالات الامم المتحدة قادرة على اتخاذ القرارات . وضرب على ذلك مثلا بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان الذي قال انه على الرغم من استجابته لتوصيات البلدان النامية ، فان دوره يقتصر الى حد بعيد على كونه محفلا للمفاوضات دون ان تكون لديه القدرة على اتخاذ القرارات ، بحيث يصبح من المتعذر على البلدان النامية ان تشارك على نحو فعال في عملية اتخاذ القرارات لدى قيام هيئات اخرى مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي باتخاذها . ووضح ان اعادة التشكيل في مثل هذه الحالات قد تقتصر على مجرد تعديل المواثيق الحالية او تنقيحها .

٢٠ - وادف يقول ان ايلاء الاهتمام لهذه النقاط من شأنه ان يفضي الى تقويم كثير من اوجه القصور في النظام الاداري الحالي وان يكون له آثار بعيدة المدى على تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يعالج مسائل السلع ، ونقل التكنولوجيا ، والشحن البحري والتأمين ، ونقل الموارد الحقيقية، والتصنيع.

٢١ - وذكر ان الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة قد وضعتا اساس اعادة تشكيل القطاع الاقتصادي في المقام الاول ، وانه ينبغي ان تكون الخطوة الاولى في عملية اعادة التشكيل هي الموافقة على انشاء وظيفة " مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " ، وهذا امر يتفق تماما مع ما اشار اليه من ضرورة توفر قدر من المركزية كيما يتسنى جني ثمار اللامركزية . وقال ان من الواضح ان الشخص الذي يعين في وظيفة " مدير عام " ينبغي ان يكون على مستوى عال من الكفاءة والخبرة وان يأتي في السلم الوظيفي في الامم المتحدة بعد الامين العام مباشرة . ويمكن للجنة المختصة ، في هذه الحالة ، ان تعهد اليه بمهمة وضع مخطط تنظيمي رشيد ، في حدود ميزانية محددة ، اخذا في اعتباره متطلبات السياسة العامة وتوصيات جميع الحكومات . واضاف ان اللجنة المختصة ان تقدم للمدير العام كل مساعدة ممكنة في تنفيذ ولايته بطريقة تتفق واحتياجات مختلف الدول الاعضاء ، ولكن ينبغي على اللجنة ، على اية حال ، ان تركز على السياسة العامة وان تطلب من الادارة المعنية بالامانة العامة ان تضع اطارا اداريا قابلا للتنفيذ ، بشرط موافقة اللجنة عليه .

٢٢ - ومضى يقول ان عملية اعادة التشكيل ينبغي ان تبدأ بالأمم المتحدة ، التي يمكن زيادة تعزيز القطاع الاقتصادي فيها بالموافقة على انشاء وحدة مركزية على النحو الذي ذكره فريق الخبراء . ووضح

(السيد طرزي ، افغانستان)

ان انشاء هذه الوحدة سيجعل تعامل اللجنة المخصصة قاصرا على وحدة او وحدتين مركزيتين-----مسؤولتين ، وسيجنهما ما يلزم التعامل مع عدد كبير من الوكالات من تشتيت للطاقات والموارد .

٢٣ - وفيما يتصل بتنظيم اعمال اللجنة المخصصة قال انه يمكن تحديد ميعاد الاجتماع القادم في الدورة التي ستعقد في شهر شباط/فبراير ، كما يمكن تخطيط الاجتماعات الاخرى حسب الاقتضاء . و اضاف ان الفترة الزمنية المحددة بسنة واحدة ينبغي ان تكون كافية الا انه يمكن تمديد ها اذا اقتضى الحال ، وانه ينبغي عقد الاجتماعات في نيويورك نظرا لما يتوفر فيها من مرافق ولا سيما لوفود البلدان النامية .

٢٤ - السيد ناكان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : قال ان وفده قد أيد انشاء اللجنة المخصصة بوصفها محفلا مناسبا لوضع مقترحات من اجل زيادة كفاءة الاعمال الاجتماعية والاقتصادية بالأمم المتحدة ، مع ايلاء الاحترام الكامل لميثاق الامم المتحدة والتقدير الشديد به ، اى ان يكون ذلك في اطار الميثاق وعلى اساس مقررات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢٥ - وذكر ان احدى المهام الاساسية للجنة ستكون وضع تدابير ترشيد لا تؤدي الى زيادة فعالية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي فحسب وانما تؤدي ايضا الى زيادة التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وفقا لمبادئ التعايش السلمي ، كما تدعم البلدان النامية في كفاحها في سبيل الاستقلال الاقتصادي . و اعرب عن امله في ان تفضي اعمال اللجنة الى توطيد السلم والامن ، فذلك شرط مسبق للتنمية والتعاون الاقتصادي ، وان تيسر للبلدان النامية فرصة المشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية الدولية مع تمتعها بالسيطرة ، بغير قيود على مواردها الطبيعية .

٢٦ - وقال ان نجاح اعمال اللجنة يعتمد بدرجة كبيرة على الطريقة التي تحدد بها اولوياتها-----الاساسية ؛ وان تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الاضطلاع على نحو كامل بمسؤولياته بمقتضى الميثاق هو من اهم المشاكل القائمة . و اشار الى انه ينبغي ايلاء اولوية عالية جدا لتنفيذ قرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة ولتنفيذ المبادئ المتضمنة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٢٧ - وفيما يتعلق بتنظيم العمل قال انه يؤيد اقتراح ممثل فنلندا بأن تقوم اللجنة بوضع قائمة-----بالأولويات تكون بمثابة اساس للمناقشة ولوضع التوصيات المناسبة . وقال ايضا انه يتفق مع ممثل مصر على وجوب ان تكون توصيات اللجنة قائمة ، بقدر الامكان ، على مبدأ اتفاق الرأي . و اشار الى ان عددا من الممثلين قد ذكروا ان افضل طريقة يمكن الالتجاء اليها في اتخاذ مقررات بشأن موضوعات معقدة هي اجراء مشاورات غير رسمية او انشاء افرقة عمل بقدر الامكان ، و اوضح انه على الرغم من انه لا يعترض على مثل هذا الاجراء فانه يرى ان قرار الدورة الاستثنائية السابعة يعهد الى اللجنة المخصصة ، على وجه التخصيص ، بمهمة ايجاد حلول لمشكلة بالغة التعقيد ، بحيث لا يوجد مجال للشك في ضرورة قيام اللجنة بمعظم اعمالها في اجتماعاتها الرسمية . و صرح بأن وفده سيبدل قصاره للمساعدة

(السيد زاكمان ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية)

في أعمال اللجنة ، وأنه سيقوم في الوقت المناسب بالاعراب عن وجهات نظره بشأن مختلف النقاط المطروحة في الوثيقة المعروضة على اللجنة .

٢٨ - السيد بارسيلو (المكسيك) : قال ان وفده يعلق اهمية كبيرة على أعمال اللجنة المخصصة ، وأكد ان اية تعديلات او معايير تنظيمية تقترح المكسيك ان تقوم اللجنة بالنظر فيها ، ستكون قائمة على اساس قرارات الجمعية العامة (٣٢٠) (١٥ - ٦) و (٣٢٠٢) (١٥ - ٦) و (٣٢٨١) (٥ - ٢٩) ونصوص الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية السابعة . و اضاف ان مهمة اللجنة ستكون مهمة شاقة بلا ريب ، وأنه ليس هناك سابقة لأعمالها . وذكر انه اذا ما اريد القيام باعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة كيما يتسنى لها ان تعمل بفعالية على تعزيز التعاون والتنمية الدولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ؛ وان تفيد على نحو رشيد ومنصف من الموارد المتاحة في تحقيق صالح البلدان الفقيرة ، وان تضمن وفاء التكنولوجيا الحديثة بالاحتياجات القومية ، وتعزيزها للاستقلال الاقتصادي في العالم الثالث ، وان تعمل على ان تكون الدراسات التي تجرى والمنظمات المنشأة مما يعبئ الرأي العام للمطالبة بسياسات مناسبة مع تجنب مشاكل التقدم التكنولوجي ، ويجعل البلدان النامية تدرك ان التعاون الدولي في التنمية الذاتية للبلدان النامية انما هو دلالة حقيقية على السلم العالمي ، فلا بد اذا من ان يتخذ في داخل منظومة الامم المتحدة قرار ثوري وموضوعي في آن واحد بالسمو على الفوارق في الدخل والفوارق التطبيقية التي يمكن ان تبطل فعالية اية جهود ترمي الى تحقيق الرفاهية العامة . وقال انه قد سبق تحديد اولويات أعمال اللجنة في وثائق اعتمدتها الامم المتحدة ، وأنه ينبغي الان تعزيز المنظومة حتى تتمكن من التغلب على عدم الانصاف الاقتصادي ومن تحقيق السلم الاجتماعي .

٢٩ - واردف يقول ان تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) سيساعد اللجنة فيما تبذله من جهود لاعادة تشكيل الشبكة المعقدة من الوكالات والمنظمات والبرامج التي خرجت الى حيز الوجود في السنوات الثلاثين الماضية . وقال ان هدف هذه المحاولة هو ايجاد حلول مناسبة للعديد من المشاكل الدولية ؛ وأنه يسود الان جو من عدم اليقين والتوايا الحسنة ينبغي ان يحل محله جو من الحسـم والموضوعية . و اضاف ان فريق الخبراء قد قدم في تقريره فئتين من المقترحات تتصل احدهما بالتغيرات في طريقة قيام كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأعمالهما فيما يتعلق بوضع السياسة العامة وتتصل الاخرى بالتغيرات في تنفيذ برامج الاعمال في منظومة الامم المتحدة . واستدرك قائلاً انه على الرغم من ان هذين المجالين جديران بالاستئثار بقدر كبير من الاهتمام ، فينبغي على اللجنة الا تقتصر على الاهتمام بهما وحدهما دون غيرهما ، ان هناك مسائل كثيرة يتعين النظر فيها ، ومنها ، على سبيل المثال : ما هو الغرض من وراء نظر الجمعية العامة مرة اخرى في موضوعات تناولتها مؤتمرات خاصة ، وما هو المقصود من الحديث عن تعزيز وتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وما هي قيمة انشاء افرة للتفاوض بشأن موضوعات معينة .

(السيد بارسيلو ، المكسيك)

٣٠ - ومضى يقول انه يجب اتخاذ تدابير فورية فيما يتصل بتنظيم اعمال اللجنة ، ويجب على اللجنة المخصصة ، وفقاً لولايتها المحددة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-١-٧) ، ان تأخذ فـي اعتبارها اعمال الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والدورة الرابعة لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . و اضاف انه يتعين على اللجنة ان تحدد العناصر الاساسية لأعمالها ، وانه ينبغي ، من اجل تحقيق هذه الغاية ، ان تكون وثائق العمل الاساسية بالنسبة للجنة هي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقرارات الدورة الاستثنائية السابعة ذات الصلة بهذه المسألة ، وعلان وبرنامج عمل ليما المتعلقان بالتنمية والتعاون الصناعيين ، والتعاريف التي حددتها مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، والمعايير التي وضعها الخبراء المعنيون بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٣١ - وتابع كلامه يقول ان المشاورات المستفيضة بين الجماعات المعنية ستستغرق بلا شك الشهر الاول على الاقل من عام ١٩٧٦ ، وانه سيكون من المناسب ، تبعاً لذلك ، ان تعقد اللجنة اولى دورات اجتماعاتها في شهر شباط/فبراير ، وانه يمكن بعد ذلك ان يتم انشاء الفريق العامل ، وان يقوم هذا الفريق باعداد وثيقة فنية ، وان يستمر في عمله حتى شهر حزيران/يونيه حيث تجتمع اللجنة لاتخاذ قرار بشأن الاعمال اللاحقة . وفي ختام كلامه قال انه بالنظر الى ان الهدف الرئيسى من اعادة تشكيل المنظومة هو تحسين نقل الموارد الحقيقية والتكنولوجيا الى البلدان النامية من اجل تعزيز رفاهيتها فانه يدعو الى عدم تبديد الوقت القصير المتاح للجنة .

٣٢ - السيد كوفمان (هولندا) : قال ان وفده قد قام من قبل في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السابعة بالتعليق على عدد من المسائل الاساسية . و اضاف ان وفودا كثيرة قد عمدت في تلك الدورة الى تأكيد ضرورة اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة والى اقتراح طرق للقيام بذلك . و اوضح انه قد تم في الايام القلائل الاخيرة اجراء مشاورات في هذا الصدد واقترح انشاء فريق عامل . وقال ان وفده يؤيد هذه الفكرة تأييدا كاملا بوصفها الطريقة الوحيدة الممكنة التي يتسنى للجنة بواسطتها اداء وظيفتها بسرعة وكفاءة ، وان وفده يوافق على ان يتولى رئيس اللجنة رئاسة الفريق العامل ايضا .

٣٣ - ومضى يقول ان من الممكن ، بمساعدة الامانة العامة ، اجراء تحليل للبيانات المدلى بها اثناء المداولات العامة في الدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة بعملية اعادة التشكيل . وذكر ان هذا التحليل من شأنه ان يزود اللجنة بفكرة افضل عن كيفية الاضطلاع بمهمتها ، وانه يمكن تقديم هذه الوثيقة التحليلية الى اجتماع مبكر للفريق العامل الذى ينبغي ان يعتمد ، فور انشائه ، الى تحديد ما يسمى بمجالات المشاكل الرئيسية على النحو الذى اقترحه ممثل فنلندا . وصرح بأن وفده يوافق على ان هذه المهمة لن تكون مهمة بالغة الصعوبة بالنسبة للفريق العامل وعلى ان هذا يعني ان من الممكن انجاز قدر كبير من العمل التصهيدى قبل الدورة الثانية للجنة ، المقرر عقدها بصفة مبدئية في شباط/فبراير ١٩٧٦ .

٣٤ - و اردف يقول ان الفقرة ١٤ من تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) تتضمن تسعة مبادئ عامة للتغيير الهيكلي في منظومة الامم المتحدة ؛ وان حكومته يمكن ان توافق موافقة كاملة على هذه المبادئ التي ينبغي ان تشكل اساسا يعتمد عليه في اعمال اللجنة وفريقها العامل . و اضاف ان وفده يرى ان هناك ثلاثة مجالات تستحق ان تستأثر باهتمام خاص ويمكن ان تتخذ بشأنها خطوات ملموسة خلال السنة القادمة ؛ اما المجال الاول فيشمل المسائل ذات الصلة بدور المجلس الاقتصادى والاجتماعى واساليب عمله وهيئاته الفرعية . فقد دعت الغالبية العظمى من الهيئات التي ادلى بها في المناقشة العامة في كل من الدورة الاستثنائية السابعة والدورة العادية الثلاثين الى اعادة تنشيط المجلس . واما المجال الثانى فسيشمل بالمقترحات ذات الصلة بدور الامانة العامة بما في ذلك احتمال اعادة تحديد وظائف ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وفي هذا الصدد ينبغي للامين العام ان يعتمد ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين في مختلف الهيئات والوكالات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، الى تقديم مقترحات محددة في هذا الصدد . اما المجال الثالث الذى يمكن اتخاذه تدابير فيه فهو اقتراح فريق الخبراء بشأن انشاء جهاز مشترك بين الوكالات للتعاون والتنمية الاقتصادية . وقال انه ينبغي للجنة التنسيق الادارية ان تدرس هذا الاقتراح في اقرب فرصة ممكنة كيما يتسنى للجنة المختصة ان تصل الى نتائج محددة . وصرح بأن وفده يرى ، فيما يتعلق باية مقترحات معروضة على اللجنة ، انه ينبغي مناقشة هذه المقترحات في مرحلة مبكرة مع ممثلي مختلف المنظمات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، ومن بينها الوكالات المتخصصة كما هو وارد في الجزء سابعاً من قرار الجمعية العامة ٣٦٢٣ (د ١ - ٧) . وقال انه على الرغم مما قيل بحق من ان تقرير فريق الخبراء ليس الا جزءاً من الوثائق المعروضة على اللجنة ، فانه يتضمن احداث واشمل تحليل متاح للجنة لمجموعة بالغة التعقيد من المسائل والمشاكل .

(السيد كوفمان ، هولندا)

٣٥ - وتابع كلامه يقول ان من المتفق عليه بوجه عام ان هناك حاجة ملحة لاجراء اعادة نظر فسي منظومة الامم المتحدة بغية زيادة قدرتها على الاضطلاع بالمهام الهامة المكلفة بها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى الاسهام في اقامة نظام عادل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . و اضاف انه يتعين ، بجملاء ، مواجهة التفتت المتزايد في هيكل الامم المتحدة ، مع المحافظة على وجود درجة صحية من اللامركزية والتعددية ، وان ازدياد عدد المنظمات والامانات في الوقت الحاضر داخل منظومة الامم المتحدة يجعل من العسير عليها وعلى الحكومات وضع وتنفيذ سياسة عالمية متسقة في جميع اجزاء المنظمة ، تقوم الحاجة اليها بشدة . وذكر ان عملية اعادة التشكيل قد تكون عملية شاقة بالنسبة لبعض الافراد والمنظمات ، وانها تتطلب بوضوح اجراء مشاورات مستفيضة بين كافة الاطراف المعنية ووجود تفاهم كامل فيما بينها . و اضاف انه يجب على اللجنة ان تنتهز الفرص السانحة امامها ، وان وفده يشعر بالتفاؤل ازاء امكان وصول اللجنة الى نتائج في هذا الشأن .

٣٦ - السيد شيريل (رومانيا) : قال ان العمل الذي بدأت اللجنة المخصصة في مباشرته عمل مزدوج الاهمية . فهو اول دليل على ان الدول لديها الآن قدر اكبر من الثقة في دور الامم المتحدة ، وعلى انها ثود ان تفيد منها ومن مجموعة المنظمات التابعة لها في حل المشاكل الدولية بروح جديدة ؛ وهو ثانيا انعكاس لاهتمام الدول باعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة لزيادة قدرتها على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية . و اضاف انه يتعين على الامم المتحدة ان تضطلع بدور خاص في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ويتعين عليها ، تبعا لذلك ، ان تجرى تحليلا منهجيا مفصلا للمشاكل الاقتصادية ذات الاهمية الاساسية للسلم والتقدم ؛ وان تضع وتعتمد قواعد دقيقة تكون ملزمة لجميع الدول فيما يتصل بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛ وان تعد برنامج عمل خاص لضمان تنفيذها . و اشار الى ان رومانيا قد قدمت اراءها بشأن اقامة المنظومة الاقتصادية الدولي الجديد في الدورة الاستثنائية السابعة ، وذلك في الوثيقة A/AC.176/3 .

٣٧ - ومضى يقول انه اذا كان للامم المتحدة ان تقوم بدور نشط في النظام الاقتصادي الدولي الجديد فانه يتعين على الجمعية العامة ان تقوم بصفة دورية بالنظر في المشاكل الاقتصادية وفي تنفيذ بنود البرامج الدولية ، وان تضع الهياكل التنظيمية المناسبة . كما يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يعيد تنظيم اعماله بحيث يمكنه ان يستعرض تباعا ، وينسق على نحو افضل ، الطريقة التي تعمل بها منظومة الامم المتحدة في تحقيق اهداف البرامج الاقتصادية المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبالمساعدة في تنمية البلدان النامية بدرجة اسرع . و اعلن ان وفده يؤيد في هذا الصدد الاقتراح القائل بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد دورات وزارية دورية للنظر في الحالة الاقتصادية الدولية ، ولا سيما في المشاكل التجارية والنقدية والمالية المتعلقة بالتنمية .

٣٨ - وتابع كلامه يقول ان رومانيا تؤيد بشدة مبدأ العالمية في الامم المتحدة ووكالاتها الاقتصادية ، من اجل ضمان المشاركة الفعالة والمباشرة من قبل جميع الدول على قدم المساواة في اعمال المنظومة . و اضاف انه ينبغي ان يكون لكل دولة معنية كلمة مسموعة في مناقشات الهيئات الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة وفي قراراتها ، وان تعزيز الطابع الديمقراطي للامم المتحدة يستلزم ايضا تطبيق

(السيد شيريل ، رومانيا)

مبدأ التوزيع الجغرافي العادل على عضوية الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وتعميم اجراء شغل المقاعد فيها بالانتخاب . ووضح انه يمكن تحقيق نفس الغاية بالأخذ بأسلوب تناوب شغل المقاعد في الهيئات الفرعية ذات العضوية الصغيرة .

٣٩ - وفيما يتصل بمسألة اتخاذ القرارات ، قال ان وفده يتفق مع من يفضلون اجراء مفاوضات تشترك فيها كافة البلدان المعنية . و اضاف ان الدورة الاستثنائية السابعة قد اثبتت ان المشاورات والمفاوضات يمكن ان تؤدي ، مع توفر الارادة السياسية اللازمة ، الى حلول مقبولة لدى الجميع ، وانه ينبغي وضع اجراءات من هذا القبيل واعلانها كيما يصبح اتفاق الرؤى هو الاسلوب الذي يتبعه جهاز الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ قرارات بشأن المشاكل الاساسية . كما ينبغي عدم اللجوء الى التصويت الا اذا فشلت المحاولات الرامية الى التوصل الى اجماع في الرؤى . وقال ان وفده يدرك ايضا ، في هذا الصدد ، الحاجة الى وجود جهاز للمتابعة في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمحافل الحكومية الدولية بغية ضمان تنفيذ القرارات .

٤٠ - و اردف يقول انه يجب على اللجنة كذلك ان تركز على القضاء على ازدياد الاعمال في منظومة الامم المتحدة . كما ينبغي ان ينصب اهتمامها ايضا على التنسيق بين التحليل الاقتصادي والتخطيط وبين الانشطة التنفيذية على الصعيدين المركزي والاقليمي ، وفيما بين المركز ومختلف الاجهزة المتخصصة . و اضاف انه ينبغي ايلاء اهتمام خاص للطرق التي يمكن لها زيادة فعالية تنفيذ وادارة الانشطة التنفيذية ، وان مناقشة التغيرات الهيكلية تتيح الفرصة امام اللجنة للنظر في الطريقة التي يمكن بها ان يتضمن الجهاز الاقتصادي للمنظمة أنشطة في مجالات حيوية مثل المواد الخام والطاقة ، والعلم والتكنولوجيا ، وثبثت الاسعار ، وموارد البحار والمحيطات ، وهي مجالات اصبحت وستظل موضع النظر في عديد من المحافل الدولية .

٤١ - وتابع كلامه يقول ان رومانيا شأنها شأن كثير من الدول الاعضاء ، تؤيد تطوير الانشطة الاقليمية ، ولا سيما أنشطة اللجان الاقتصادية الاقليمية ، الرامية الى حل مشاكل رئيسية تتصل بالتعاون والتنمية الاقتصادية والاجتماعيين ، وانه ينبغي ان تسهم اللجان الاقليمية بنصيب اكبر في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتوسيع نطاق التعاون التجاري والصناعي في مجالات العلم ، والتكنولوجيا ، والبيئة . ومن الجلي انه لا بد ايضا من تدعيم هيكل وتنظيم امانات منظومة الامم المتحدة ووكالاتها ، وترشيد اساليب عملها وتكوينها . و اعلن في هذا الصدد ، ان وفده يؤيد اتخاذ تدابير محددة لضمان تمثيل الدول على نحو لائق في الامانة العامة على اساس المعايير المستنبطة من العضوية الحالية للامم المتحدة .

٤٢ - وقال ان القرارات التي تصل اليها اللجنة ستؤثر في قدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة على نحو انسب الى المتطلبات التي يفرضها الاقتصاد العالمي من اجل اقامة علاقات اقتصادية جديدة ومنصفة . و اشار الى ان قرار الجمعية العامة ٣٠٧٣ (د - ٢٨) و ٣٢٨٢ (د - ٢٩) بشأن تعزيز دور الامم المتحدة يتصلان اتصالا مباشرا بالاهتمام الحالي بتحسين طريقة عمل منظومة الامم المتحدة ونتاجها . و ذكر ان مناقشات اللجنة يمكن ان تسهم مساهمة ايجابية في التحسين التدريجي لقدرة الامم المتحدة على العمل ، وان تحدد في نفس الوقت

(السيد شيرلا ، رومانيا)

الابعاد الحقيقية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل أنشطة منظومة الامم المتحدة . و اضاف ان الدول الاعضاء قد طلب اليها الاعراب عن آرائها وتقديراتها بشأن اساليب ووسائل تعزيز دور الامم المتحدة وزيادة فعاليتها ، وان ردودها ترد في الوثائق A/9128 و A/9695 و A/10255 . واسترعى النظر في هذا الصدد ايضا الى الوثيقة A/C.6/437 التي اوجزت آراء حكومته بشأن اتباع اجهزة الامم المتحدة لنهج افضل في معالجة المشاكل الاقتصادية ، وبشأن الاساليب التحليلية ومدى استعمالها من قبل الدول الاعضاء . وقال ان وفده يرى انه ينبغي للجنة المخصصة ، تحقيقا لما فيه صالح عملها ، ان تأخذ في اعتبارها آراء الدول بشأن مسألة تحويل الامم المتحدة الى اداة فعالة بحق لتعزيز التعاون الدولي ، ولهذا فان وفده يقترح رسميا ان تكون الوثائق التي اشار اليها ضمن المواد المرجعية التي تضع اللجنة توصياتها على اساسها .

٤٣ - واستطرد قائلا ان رومانيا تود ان تشارك في اعمال اللجنة في المستقبل ، وانها تشعر ان اللجنة يمكن ان تعكس بصورة افضل ، ما يتطلع اليه الجميع من عالم عادل اذا ما بدأت اعمالها بالتقيد بممارسات العمل الديمقراطية ، ولهذا فان وفده يؤيد وجهة النظر التي اعربت عنها وفود اخرى ، والقائلة بانه ينبغي ان يكون القرار المتعلق باستمرار أنشطة اللجنة واجراء مفاوضات غير رسمية فيما بين الدورات مما يؤمن فرصة الاشتراك على قدم المساواة لجميع الدول الراغبة في الاسهام بفعالية في الوفاء بولاية اللجنة . و اضاف انه يمكن التصور ، في ضوء الطبيعة المرنة لتنظيم اعمال اللجنة ، انها لن تحاول ان تشتت طاقاتها بتوزيعها على عديد من الافرة العاملة ، وانهم ستنتهز كافة الفرص لايلاء الاهتمام اللائق لآراء الحكومات . و اوضح ان الروح المتفتحة البناءة التي تتناول بها اللجنة مسألة اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة قد انعكست على موقف بلاده المؤيد لتعزيز قدرة المنظمة على العمل وتعزيز كرامتها وسلطتها .

٤٤ - السيد كجيلد غارد (الدانمرك) : قال ان حكومته تشعر منذ بعض الوقت بضرورة اجراء اعادة نظر شاملة في الهيكل الدولي المعني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية في منظومة الامم المتحدة ، وانها قد رحبت ، لهذا السبب ، بقرار انشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض . وصرح بأن وفده يمكن ان يوافق على اقتراح عقد دورات رسمية للجنة المخصصة في شباط/فبراير ، وحزيران/يونيه ، وقبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة مباشرة اذا اقتضى الحال .

٤٥ - ثم اكد ضرورة البدء ، في اقرب فرصة ممكنة ، في اجراء مشاورات حول افضل طريقة لتنظيم اعمال اللجنة ، مع ايلاء الاعتبار لضرورة القيام منذ البداية بتحديد مجالات المشاكل الرئيسية التي ينبغي تناولها في الدورة الثانية . وقال انه من حسن طالع اللجنة ان سيكون بين يديها ، لدى بدء مداولاتها ، الدراسة التي اجريت في ١٩٦٩ عن قدرة جهاز الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك ، وهو الاهم ، تقرير فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة (E/AC.6/9) . وذكّر ان مثل جامايكا قد استرعى الانتباه الى الفصل الاول من تقرير فريق الخبراء ، ولا حظ انه لو امكن التوصل الى اتفاق بشأن النهج المفاهيمي في هذا الفصل فان هذا سيؤدي بدرجة كبيرة الى تسهيل المهمة الضخمة التي تنتظر اللجنة و اضاف ان وفده يؤيد هذا الرأي ، وانه يود الادلاء بعدد من التعليقات الاولية بشأن التوصيات الواردة في الفصل ٢ من التقرير .

(السيد كجيلد غارد ، الدانمرك)

٤٦ - ومضى يقول ان اول مجال رئيسي اوصى فريق الخبراء باجراء تعديلات فيه هو هيكل الاجهزة المعنية باتخاذ القرارات وطريقة عملها . وقال فيما يتعلق بالجمعية العامة ان وفده يؤيد الاقتراح القائل بعقد دورات استثنائية للجمعية العامة بدلا من عقد مؤتمرات عالمية مخصصة . وقال فيما يتصل باقتراح نقل مهمة النظر في مسائل التنمية الاجتماعية من اللجنة الثالثة الى اللجنة الثانية ، وهو امر قد تم بصفة جزئية ، انه يشير عددا من المشاكل العملية ، ولا سيما امام الوفود الصغيرة ، نظرا لأن عبء العمل الحالي باللجنة الثانية عبء ثقيل جدا . واستدرك قائلا انه يجري في المجلس - - - - - س الاقتصاد والاجتماعي اتخاذ قرارات بشأن عدد من المسائل ؛ وان احد الحلول يتمثل في تجنب تكرار المناقشات التي دارت في المجلس .

٤٧ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي قال ان السياسة الثابتة لحكومته هي تأييد الجهود الرامية الى تعزيز دور المجلس بوصفه الجهاز المعني بتنسيق الانشطة الاقتصادية - - - - - والاجتماعية داخل منظومة الامم المتحدة ، ولهذا فان وفده يوافق مبدئيا على المقترحات القائلة - - - - - بتحويل المجلس الى لجنة دائمة . و اضاف ان اقتراح عقد دورات قصيرة تعالج موضوعات معينة يمكن ان يكون ، في حالة اعتماده ، اداة فعالة في تحقيق التفاعل بين الخبراء والموظفين ، وهو امر ضروري للوصول الى نتائج مرضية .

٤٨ - و اردف يقول ان اقتراح عقد المجلس لدورة وزارية لمدة اسبوع تكرر لاجراء دراسة استعراضية شاملة للسياسة العامة قد ينطوي على تناول عكسي لمشكلة عدم ايلاء الحكومات اولوية مناسبة لعمال المجلس ، ان ينبغي ان يقوم الوزراء وكبار الموظفين اولا بالمشاركة في اعمال المجلس لدى تناوله بصفة جدية لاهم المشاكل السياسية والاقتصادية .

٤٩ - ومضى يقول ان استعراض الميزانية البرنامجية والخطط المتوسطة الاجل في منظومة الامم المتحدة في مجموعها انما هو جانب اساسي مما يضطلع به المجلس بمقتضى الميثاق من مسؤوليات - - - - - عن التنسيق بين الوكالات الدولية ، وان هذا الجانب لم يكن يجري القيام به ، لسؤ الحظ ، بصورة مقبولة ؛ وان وفده يرحب ، لهذا السبب ، باقتراح قيام المجلس ، سنويا وبالتناوب ، باستعراض الميزانية البرنامجية والخطط المتوسطة الاجل . و اضاف ان من المستلزمات الاساسية لاجراء استعراض فعال ان يقوم فريق من الخبراء اولا بدراسة هذه الوثائق بطريقة شاملة ، وان يقدم الفريق - - - - - بعد ذلك تقريرا عنها الى المجلس . ويمكن من ناحية اخرى ان يتم هذا الاجراء اذا ما وضعت - - - - - اقتراح تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق موضع التنفيذ .

٥٠ - وتابع كلامه يقول ان انشاء عدد كبير من الهيئات الفرعية التابعة للمجلس قد ادى الى - - - - - تشعب اعمال المجلس بدرجة مفرطة ، واصبح التنسيق فيما بينها امرا عسيرا ، كما انه لم يفسر - - - - - في الوقت ذاته الى تحقيق التخفيض المطلوب في حجم اعمال المجلس نظرا لانه كثيرا ما يجري تكرار اعمال الهيئات الفرعية في المجلس ذاته . ولهذا فان وفده يؤيد الاقتراح الرئيسي فيما يتصل - - - - - بالتقرير ، وهو الاقتراح القائل بوجوب اضطلاع المجلس بالمسؤولية المباشرة عن الاعمال التي تضطلع

(السيد كجيلدغارد ، الدانمرك)

بها في الوقت الحاضر هيئاته الفرعية القائمة . وقال ان مسألة تحديد مختلف اللجان التي ينبغي الا تستمر في اعمالها ستكون بلا ريب من اهم المسائل في مداولات اللجنة المخصصة .

٥١ - و اضاف ان ليس هناك شك في ان قيام المجلس بانشاء جماعات مفاوضات صغيرة تعنى بالمسائل الاقتصادية الهامة التي تتطلب مزيدا من المفاوضات كيما يتسنى الوصول الى اتفاق بشأنها ، انما هو واحد من اهم الاقتراحات التي قدمها فريق الخبراء . بيد ان هذا الاقتراح ، على ماله من قيمة فائقة اذا تم تنفيذه على النحو السليم ، يشير عددا من الاسئلة التي يتعين الرد عليها قبل ابداء أى رأى نهائي بشأنه .

٥٢ - واستمر في كلامه يقول ان المجال الثاني الذي قدم فريق الخبراء مقترحات بصدد هــو الانشطة التنفيذية ، فقد ترددت حكومته في الماضي في المشاركة في انشاء كثير من الصناديق الجديدة ، وجاءت الدراسة المتعلقة بقدرة جهاز الامم المتحدة الانمائي تعزز موقفها في هــذا الشأن . و اضاف انه على حين ان الترتيبات العملية للصناديق القائمة حاليا لزال الشك يكتنفها ، فان وفده يوافق بوجه عام على النتيجة التي خلص اليها فريق الخبراء ، الا وهي وجوب دمج صناديق الامم المتحدة للمساعدة التقنية والانشطة قبل الاستثمارية في هيئة انمائية جديدة تابعة للامم المتحدة . واستدرك قائلا ان هذا الدمج سينطوي على عدد من المشاكل ؛ واسترعى الانتباه في هذا الصدد الى الفقرتين ١٤٧ و ١٤٨ من التقرير . وذكر ان اقتراح فريق الخبراء يعتبر نقطة انطلاق للمداولات التي سيجريها مستقبلا الفريق العامل التابع للجنة المخصصة . و اعلن ان وفده سيشارك في هذه المداولات بذهن متفتح ولكنه سيسعى الى ضمان امكان استمرار برنامج الامم المتحدة للتنمية في انشطته بطريقة تحافظ على مزايا الترتيبات القائمة حاليا .

٥٣ - ومضى يقول ان المجال الثالث الذي اقترح فريق الخبراء اجراء تعديلات فيه هو الاعمال المساعدة التي تقوم بها الامانة العامة ، وانه ينبغي النظر في التعديلات المقترحة في هذا المجال جنبا الى جنب مع التعديلات المقترحة في المجالين الآخرين . ونظرا لعدم وجود اية تعليقات من جانب الامين العام والوكالات المتخصصة فيما يتصل بالتعديلات المقترحة ، فان وفده سيكتفي بالتعبير عن تأييده العام لانشاء وظيفة جديدة لمدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

٥٤ - السيد كانازاوا (اليابان) : قال ان وفده ليس لديه الا القليل من الملاحظات بشأن تحديد مجالات عمل اللجنة المخصصة ، وان وفده سيوافق على اى اجماع قد يتم التوصل اليه فيما يتصل بتنظيم اعمال هذه اللجنة .

٥٥ - واستمر قائلا ان وفده يدرك ضرورة واستحسان تكييف منظومة الامم المتحدة مع الانمـاط المتغيرة للعلاقات الاقتصادية الدولية . و اضاف ان المشكلة ذات شقين منفصلين وهما المحافظـل الحكومية الدولية داخل منظومة الامم المتحدة وهيكل الامانة العامة .

(السيد كانازاوا ، اليابان)

٥٦ - ومضى يقول ان المحافل الدولية تمارس ، على الاقل ، ثلاث مهام رئيسية هي : معرفة المشاكل وآراء الدول الاعضاء بشأنها ، واجراء تقييمات موضوعية لها ، واتخاذ قرارات السياسة العامة .

٥٧ - و اضاف ان الجمعية العامة ، بوصفها اعلى جهاز عالمي في منظومة الامم المتحدة ، هي انسب محفل تعرض فيه الدول الاعضاء مشاكلها ووجهات نظرها على المجتمع الدولي . وذكر انه ينبغي ، بطبيعة الحال ، ان تتم معالجة المسائل التي يمكن تناولها في اطار قطاعي في مجالس ادارة الوكالات المتخصصة ، وانه ينبغي ايضا في هذا الصدد التنسيق بين الجمعية العامة ومجالس الادارة الاخرى .

٥٨ - و اوضح ان وظيفة التقييم التي تقوم بها المحافل الحكومية الدولية هي خطوة ثانية لاغنى عنها في هذه العملية الشاملة ، فبدون تقييم شامل لا يمكن اتخاذ قرارات سديدة بشأن السياسة العامة . و اضاف ان هذه الوظيفة ، اذا احسن القيام بها ، كما هو حادث في لجنة تخطيط التنمية يمكن ان تكون ذات فائدة جسيمة ، وان وفده يود ان يرى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد تم تعزيزه في هذا المجال .

٥٩ - وفيما يتعلق بوظيفة اتخاذ القرارات لاحظ انه كلما ازداد عدد الدول الاعضاء ازدادت ضرورة انعكاس آراء ورغبات هذه الدول في عملية اتخاذ القرارات ، وازدادت ايضا ضرورة تجنب الاجراءات غير العملية التي تستغرق وقتا طويلا . وقال في هذا الصدد ان وفده يؤيد اقتراح فريق الخبراء القائل بانشاء مجموعات صغيرة للمفاوضات ، وان وفده يعلق اهمية على عملية اتخاذ القرارات باتفاق الرأى ، فبدونها لا يمكن تنفيذ اية قرارات او مقررات بصفة مرضية . وعلى هذا ينبغي ، لدى مناقشة التعديلات الهيكلية في الامم المتحدة ، التفكير بجدية في آليات لايجاد مناخ يساعد على اجراء حوار ومناقشات مفيدة بين الدول الاعضاء والى تحقيق اتفاق الرأى .

٦٠ - و اردف يقول انه ينبغي ايضا ايلاء اهتمام شديد لمسألة الازدواج بين الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الامم المتحدة ، وانه ينبغي كذلك ان يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدور الرئيسي في هذا المجال .

٦١ - وانتقل الى الجانب الثاني وهو هيكل الامانة العامة فقال ان مهمة الامانة العامة هي توفير المساعدة والخدمات للهيئات الحكومية الدولية وتأمين تنفيذ مقرراتها بكفاءة وفعالية . وذكر ان الامانة العامة هي كما قيل من قبل ، نتاج ظروف تاريخية وليست وليدة مخطط مدروس ، وان التغييرات المستقبلية في الحالة الاقتصادية في العالم ستظل تتطلب ايجاد حلول للمشاكل الجديدة ، وايجاد حلول جديدة للمشاكل القديمة . واستدرك قائلا انه ينبغي ، مع ذلك ، تجنب ازدياد عدد المنظمات الجديدة نظرا لما يترتب حتما على انشائها من ازدواج ونقص في التنسيق . و اضاف انه لا ريب في ان الافتقار الى التنسيق بين مختلف هيئات الامم المتحدة هو من اهم المشاكل التي سيتعين على اللجنة المختصة معالجتها ، غير ان التنسيق مشكلة تتعلق بالاطر المؤسسية قدر ما تتعلق بالشخصية والمقدرة الفردية ، ولا بد تبعا لذلك ، من توخي الحرص الشديد على الا لا تؤخذ مسألة الاقدام على اجراء اية تعديلات مؤسسية ببساطة .

٦٢ - السيد روجيه (فرنسا) : قال انه يتعين على اللجنة المختصة ان تواجه اتجاهين يبرزان في كل مناقشة تتعلق بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة: أولهما الرغبة الواسعة الانتشار في أن تعالج الأمم المتحدة كل ما يبرز من مشاكل جديدة تتطلب حلولاً عالمية. وذكر ان كل حكومة قد طالبت في وقت أو آخر بإنشاء برنامج أو صندوق جديد لمعالجة مشكلة جديدة، أو أكدت ذلك، وان هناك، بالإضافة الى هذا الزدياد في الهيئات ووحدات الامانة الجديدة، اتجاه قوى نحو صيغ هيكل الأمم المتحدة بالطابع المركزي وتنظيمه. فالدول الأعضاء، على سبيل المثال تعرب عن اهتمامها المتجدد بلجنة البرنامج والتنسيق، كما بدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرًا دلائل تنم عن رغبتهم في الاضطلاع بما كلفه به الميثاق من دور رئيسي في التنسيق، وكذلك كان انشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية حالة أخرى تم الجمع فيها بين عدد من الأنشطة ذات الصلة بعضها ببعض والتي كانت متناثرة من قبل.

٦٣ - وأردف يقول ان المشكلة التي ينبغي حسمها الآن هي التوفيق بين هذين الاتجاهين المتضاربين داخل الأمم المتحدة: الاتجاه نحو اللامركزية والاتجاه نحو المركزية. وأضاف ان אחד المناهج في هذا الصدد يتمثل في مجرد ترديد عبارات كلامية جاهزة مثل "الوحدة في التنوع" "والاستقلال في الترابط". مع تجنب تناول لب المشكلة؛ على حين يتمثل حل آخر في تفضيل اتجاه على حساب الاتجاه الآخر، وقال ان الاتجاه الذي يحظى الآن بالتأييد هو الاتجاه نحو المركزية وان فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل الأمم المتحدة يميل الى هذا الاتجاه، وان اقترح الفاء كثير من اللجان أو الصناديق ودمج بعض الادارات في وحدات تنظيمية جديدة. وذكر ان من الحقائق أن كثيرا من الوفود التي تشيد بالمركزية كحل هي نفس الوفود التي تنادي بانشاء لجان جديدة وصناديق ووحدات للأمانة، بل ووحدات متخصصة جديدة، وان وفده لا يقصد بذلك توجيه اللوم الى هذه الوفود، فهو نفسه واقع في هذا التناقض. وان ما هو ضروري هو ايجاد حلول عملية تسمو على الايديولوجيات وتحافظ على اتباع نهج موحد.

٦٤ - وقال ان وفده لا يسعه الا أن يبدى اعجابه بتلك الوفود التي استطاعت أن تعلن عن تفضيلها لتوصية أو أخرى من التوصيات المتضمنة في تقرير فريق الخبراء دون أن تتيح لنفسها فرصة الاستماع الى آراء الأعضاء الآخرين في اللجنة. وأضاف ان وفده يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يكفي، من أجل التوصل الى حلول حقيقية، أن يكون هناك اقتناع بمثالب النظام الحالي أو الميل بسرعة الى الأخذ بأكثر الحلول السطحية جاذبية. وانما يتعين بدلا من ذلك معرفة أي الحلول المقترحة يقوم على أسس راسخة، وذلك من خلال المناقشات المستفيضة والتبادل الصادق للآراء، وعلى ضوء التجربة العملية للدول الأعضاء في مجال التنظيم المؤسسي. وقال ان هذا الموضوع يتطلب اجراء مناقشة حرة صريحة تتضمن حوارا صادقا بين الأعضاء، لا مجرد قراءة لبيانات سبق اعدادها؛ ولهذا فان وفده يناشد أعضاء اللجنة أن يعتمدوا الى اجراء مناقشة حرة صريحة تشترك فيها كافة الدول الأعضاء بما في ذلك الدول الأعضاء في كثير من هيئات الأمم المتحدة، أو التي يوجد كثير من مواطنيها في الأمانة العامة، أو التي هي من بين المساهمين الرئيسيين في عديد من صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ومضى يقول انه ينبغي أيضا أن يشترك جميع ممثلي الوكالات المتخصصة اشتراكا فعالا في مداولات اللجنة المختصة، وان وفده لا يؤيد، لهذه الأسباب، انشاء فريق صياغة محدود العضوية ان هذا قد يقوض أساس المناقشة الحرة.

(السيد روجيد ، فرنسا)

٦٥ - وفيما يتصل بجدول مواعيد الدورات الرسمية قال ان الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/AC.179/L.1 مقبولة بوجه عام ، الا انه ينبغي ألا يترافق تاريخ عقد الدورة الثالثة للجنة المتخصصة مع تاريخ عقد الدورة الثانية والعشرين لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، نظرا لأن هذا البرنامج هو من بين الهيئات التي ينتظر أن تشارك في عملية اعادة التشكيل ؛ وان وفده يفضل ، تبعا لذلك ، المجموعة الأولى من مجموعتي التواريخ المقترحة للدورة الثالثة .

٦٦ - وفي النهاية أكد أن أية ترتيبات لن تكون مجدية ، حتى ولو كانت تتسم بأقصى درجة من المنطق وتبدو نظريا خالية من العيوب ، ما لم تتوفر لدى كافة الدول الأعضاء الرغبة في تعزيز التنمية الحقيقية للبشرية جمعاء ولا سيما البلدان النامية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٣

الجلسة الرابعة

الثلاثاء ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/AC.179/L.1)

- ١ - السيد مانسفيلد (نيوزيلندا) : قال انه يبدو انه لن يتيسر للجنة في عام ١٩٧٦ سوى عقد دورتين أو ثلاث على الأكثر ، وانه اذا أريد للجنة أن تحرز تقدما كبيرا فلا بد أن تكون هناك آليات للقيام فيما بين الدورات باجراء مشاورات ومفاوضات مستفيضة والاضطلاع بأعمال الصياغة ، وهي أمور لا بد فيها لا مكان التوصل الى توصيات متفق عليها . وأضاف ان وفده يوافق على الاقتراح القائل بوجوب انشاء فريق عامل لهذا الغرض ، واقترح أن يكون باب العضوية مفتوحا أمام كافة الوفود المهمة بالأمر .
- ٢ - وفيما يتصل بشكل برنامج العمل قال ان وفده لا يرى أن وضع تعريف لما سينصب عليه اهتمام اللجنة من مسائل ومجالات من مجالات المشاكل يمكن ارجاؤه الى المناقشة العامة في الدورة المزمع عقدها في شباط / فبراير ١٩٧٦ . وأوضح أن أربعة على الأقل من هذه المجالات معروفة من قبل وهي : الحاجة الى إعادة تنشيط المجلس الاقتصادى والاجتماعى بوصفه الجهاز المركزى في الأمم المتحدة المعنى بالتنسيق والاستعراض ؛ وتشتت الجهود في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما في مجال المساعدة الانمائية ، والصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة نتيجة لهيكلها الحالي في أن تباشر من المقرر أعمال الارشاد والتوجيه ازاء كامل أسرة منظمات الأمم المتحدة ؛ وعدم كفاية عمليات اتخاذ القرارات . وقال ان وفده يأمل في امكان التوصل في الدورة الحالية الى اتفاق على التركيز على هذه المجالات الأربعة كيما يتسنى للحكومات والممثلين الاستعداد لها ، والا فقد يكون من المقتضى السعي الى الوصول الى اتفاق من خلال اجراء مشاورات برئاسة رئيس اللجنة في الفترة السابقة لدورة شباط / فبراير .
- ٣ - وأردف يقول ان وفده يرى أنه ينبغي عدم وضع قائمة حصرية بالوثائق ، وأن تتاح للجنة كافة الوثائق ذات الصلة بالمسألة في منظومة الأمم المتحدة للرجوع اليها حسب الاقتضاء . ونظرا لأن اللجنة تعنى بالفكر المتعلقة بالاصلاح الهيكلي وليس بالتحليل والمقارنة الفعلين ، فان تقرير فريق الخبراء المعنون " هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادى العالمى " (E/AC 62/9) هو أحدث وأفضل مجموعة شاملة من الافكار والمقترحات الموجزة التي تفي بغرضها ، وينبغي على اللجنة أن تعتمد عليه بوصفه النص الرئيسى لها . وقال ان وفده يتفق مع الفريق فى تشخيصه للمجالات الرئيسية من مجالات المشاكل ، وانه يؤيد الأهداف المنشودة من وراء ما قدمه من مقترحات تتعلق بالاصلاح الهيكلي في هذه المجالات . وأضاف ان هذه المقترحات متوازنة وقابلة للتطبيق ، وان تنفيذها سيؤدى الى التقليل من تشتت الجهود والى تحسين التنسيق ، والى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بتعاريف مجالات الأولويات وتنفيذها ، والى تماسك وإعادة تنشيط شاملين في مجموعة مفككة وعشوائية من الاجزاء المنفصلة .

(السيد مانسفيلد ، نيوزيلندا)

٤ - وفي ختام كلامه قال ان الفرصة ستكون سانحة أمام اللجنة ، اذا ما وافقت على تدابير لا عادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، في أن توفر الادوات اللازمة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد في فترة محددة .

٥ - السيد اوليفيري - لوبيز (الابحنتين) : قال ان وفد ، مقتنع بضرورة تكييف هياكل منظومة الأمم المتحدة مع عملية التغير الجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، والتي تم بوضوح تحديد عناصرها المفاهيمية في الوثائق التي أرست دعائم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأضاف انه لا بد من ضمان تزويد المؤسسات بما يلزم لتنفيذ القرارات المتخذة استجابة للظروف المتغيرة . وقال في هذا الصدد ان وفده يوافق على أن اللجنة لا تعمل في فراغ سياسي ، وان تقدمها ينبغي أن يسير جنباً الى جنب مع قرارات السياسة العامة التي تتخذ في اجتماعات وهيئات أخرى .

٦ - وأردف يقول ان الاصلاحات الهيكلية المقترحة تستهدف اعداد المنظومة لتحقيق التعاون الدولي الأمثل ، الذي تفيد فيه كافة الأطراف المعنية على قدم المساواة من النظام الدولي الجديد . هذا فضلاً عن أن هناك توازناً فعلياً في مجموعة المقترحات المقدمة ، ومن ثم فمن المستصوب أن تركز اللجنة على اتخاذ مجموعة من التدابير معا ، وألا تعرض هيكل المنظومة كله للخطر بالتعجيل غير اللازم بتنفيذ قرارات مختارة . وأضاف انه ينبغي ألا تغيب عن البال ، نظراً لما يبدو من سيطرة قوى المركزية على جهود اللجنة ، انه لا بد ، كما أوضح رئيس اللجنة بالفعل في بيانه الاستهلالي من قبل ، أن يقترن مفهوم التوجيه المركزي بالتنوع الذي تقتضيه مجموعة المشاكل التي ستتم مواجهتها .

٧ - ومضى يقول ان وفده لا يجد صعوبة في قبول جدول المواعيد المقترح لدورات اللجنة في الوثيقة A/AC.179/L.1 ، الا انه يجب ألا تتداخل الدورة الثالثة مع دورة برنامج الأمم المتحدة الانمائي وان من المفيد تقليل فترة انعقاد هذه الدورة لا تاحة الفرصة للوفود للنظر في قرارات الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانمائي . وفيما يتعلق بالدورة الرابعة قال ان وفده يدعو الى أن تكون المواعيد مرنة ، وانه يكفي أن يخصص لذلك اسبوعان في شهر أيلول/سبتمبر أو بعد ذلك ؛ وانه ينبغي أيضاً أن يكون الموعد المقرر لتقديم المقترحات الجديدة مرناً بقدر الامكان .

٨ - وعن الوثائق اللازمة قال انه من المفيد بالنسبة للوفود اعداد قائمة بأكثر الوثائق اتصلاً بالموضوع وكذلك وثائق وحدة التفتيش المشتركة وآراء هيئات الأمم المتحدة المختصة بشأنها . وذكر أنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة أيضاً أن تيسر للجنة فرصة الافادة من خبرتها بناءً على طلب اللجنة . وانه ينبغي على أية حال ألا تكون هذه الوثائق قيداً على أنشطة اللجنة .

٩ - وفي النهاية قال ان وفده يرى أن المجالات التي ينبغي أن ينصب عليها اهتمام اللجنة هي : دور الهيئات المركزية والقطاعية ، ووظيفة الأمانة العامة ، وأساليب العمل ، والعلاقة بين التخطيط والعمليات ، والرصد ، وتوطيد العلاقات بين الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة كي تكون الأنشطة منسقة ولا مركزية في الوقت نفسه .

١٠ - السيد كوميفيس (هنغاريا) : قال ان نهج وفده ازاء موضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة يقوم على اساس ضرورة جعل المنظمة اداة افضل لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ولتأمين التعاون الاقتصادي الدولي؛ وان وفده قد أيد، تبعاً لذلك، إنشاء اللجنة المخصصة. وأضاف انه ينبغي أن يكون أساس اصطلاح اللجنة بأعمالها هو التقيد الدقيق بميثاق الأمم المتحدة، وان الدوريتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية توفر مبادئ توجيهية قيمة للاسترشاد بها في أعمالها. وأوضح أيضاً أن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة تتصل اتصالاً وثيقاً باقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتسم بقدر أكبر من العدالة. وقال انه ينبغي على اللجنة، تبعاً لذلك، أن تأخذ في اعتبارها الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة المتبعة في الدول، ومصالح هذه الدول مع ايلاء أولوية عالية للبلدان النامية.

١١ - وفيما يتصل بعدد أعضاء اللجنة قال ان وفده يرى أن أنسب عدد هو خمسة. وقال ان وفده مفتوح الذهن فيما يتصل بعدد الدورات، ولكنه يرى أنه يتعذر اتخاذ قرار محدد في هذا الصدد في الدورة الحالية نظراً لاستحالة التنبؤ بالتقدم الذي ستحرزه كل من الدورة الأولى المستأنفة والدورة الثانية للجنة. وأعلن أن وفده ليس لديه اعتراض من حيث المبدأ على اجراء مشاورات غير رسمية فيما بين الدورات ولكنه يود أن يؤكد ما للجنة واجتماعاتها الرسمية من أهمية وأولوية أساسيتين. وفي ختام كلمته قال انه ينبغي نظراً لطبيعة المهمة المكلفة بها اللجنة، أن يتم التوصل الى نتائج أعمالها باتفاق الرأى.

١٢ - السيد ميلز (جامايكا) : قال ان بلده يشاطر كثيراً من الدول الاعضاء الاخرى ايمانها العميق بالمنظمة وتصميمها على تعزيزها، وأن مؤسسي الأمم المتحدة قد كشفوا عن رؤية لمستقبلها وايمان به يستحقان الشكر العميق من جانب من يتمتعون بخدمات المنظمة ويفيدون منها. واستدرك قائلاً ان من واجب الدول الأعضاء أن تنظر الى المنظومة بموضوعية، وان تعتمد باستمرار الى اعادة النظر في تصميمها وهيكلها، وان تضمن تكيفها على الدوام مع ما يواجهها من مهام ومطالبات. وأضاف ان الدول الأعضاء تدرك أن المنظومة في حاجة الى اجراء عملية اعادة تشكيل كبيرة في قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي.

١٣ - ومضى يقول ان التوسع في عضوية المنظمة قد أفضى بها الى تحويل اهتمامها الى التنمية، وأن هذا التحول يتجلى في العقدين الأول والثاني للتنمية وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية. واستدرك قائلاً ان النجاح المحدود في الجهود الرامية الى تعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان النامية والفجوة المتزايدة بين هذه البلدان وبلدان العالم المتقدم النمو قد أوضح أن النهج المتبع في مجال التنمية لا يتضمن الكثير مما هو مرغوب فيه، وان الأساليب التقليدية نسبياً لا تؤدي الى نتائج هامة. وأضاف ان هذه الحالة تزداد سوءاً بما يبدو من دلائل خطيرة على الانهيار في النظام الاقتصادي الدولي. وأعلن أن هناك في الوقت ذاته تصميمًا متزايداً من جانب البلدان النامية على احداث تغيير في الانماط التاريخية للعلاقات التي نزلت بها الى مكانة ثانوية في النظام الاقتصادي الدولي وجعلت اقتصاداتها تعتمد اعتماداً كاملاً على اقتصادات البلدان المصنعة.

(السيد ميلز ، جامايكا)

١٤ - وتابع كلامه يقول ان الأمم المتحدة قد حاولت في ظل هذه الظروف أن تنهض بمسؤولياتها المتزايدة بما لها من موارد محدودة وفي الحدود التي وضعها أعضاؤها ، ولذلك تزايد الاهتمام الذي يتسم بالنقد ، وانصب على أوجه القصور فيها ، ثم جاءت الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة للجمعية العامة ، لتضع الأساس لنهج انمائي جديد . وقال ان البلدان الأعضاء قد عمدت ، في إطار ذلك كله ، الى المطالبة باجراء عملية إعادة تشكيل للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك لزيادة قدرتهما على معالجة مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية المتزايدة التعقيد ، والاسهام بدرجة كبيرة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

١٥ - وقال ان المطلب الرئيسي هو وجوب زيادة تماسك منظومة الأمم المتحدة وتزويدها بالقدرة على تخطيط السياسة العامة وتحليلها واجراء البحوث بشأنها ، وعلى اكتشاف آفاق التنمية على الصعيدين القومي والدولي ، وعلى زيادة فهم هذه العمليات ؛ كما ينبغي زيادة قدرتها على رصد وتحليل العوامل والمشاكل المتعلقة بالتنمية وتجربة الحضارات المختلفة في العالم أجمع ، وتزويدها بما يلزم لتهيئة أكبر فرصة ممكنة للافادة الكاملة من طاقات وتجارب الوكالات وغيرها من هيئات الأمم المتحدة العاملة في مختلف المجالات .

١٦ - وذكر أن النهج المتبع في ممارسة إعادة التشكيل ينبغي أن يكون قائما على أساس افتراضين أساسيين : أولهما أن كثيرا من الجهود والموارد اللازمة للتنمية ينبغي أن يتم تأمينها من داخل كل مجتمع ، وان أفضل طريقة لمساعدة المجتمعات هي مساعدتها على اكتشاف وسيلة لاطلاق الطاقات الكامنة فيها على أساس من الفهم الكامل لظروفها ، واحترام تطلعاتها وما تنفرد به كل منها من صفات ، وثانيهما انه ينبغي ان يتم على نحو تام قبول وتفهم ما ينطوي عليه الترابط بين الامم .

١٧ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة قال ان وفده يدعو اللجنة الى اتباع نهج مرن ، والى أن تكون على استعداد لاعادة النظر في نظام عملها أو تنقيحه حسب الاقتضاء . وأضاف انه ينبغي للجنة أن تفيد على أكمل وجه من الوثائق المتاحة ومما هو متوفر لدى الموظفين العاملين في مختلف الوكالات والقطاعات في منظومة الأمم المتحدة من معرفة ، ودراسة فنية ، واهتمام ؛ كما ينبغي التوصل في أقرب وقت ممكن الى تفاهم حول طبيعة الصعوبات التي تواجه منظومة الأمم المتحدة وقضية إعادة التشكيل ومضى يقول انه ينبغي على اللجنة ، بايجاز ، أن تقوم بالتشخيص قبل وصف العلاج . وأشار في هذا الصدد بتقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) ولا سيما الفصل الأول منه بوصفه أساسا قيما للمناقشة . وقال انه ينبغي أيضا ألا يغيب عن البال أن تنفيذ أية توصيات تقدمها اللجنة أو أية مصادرها أخرى سيستغرق بعض الوقت ، على الرغم من أن هناك بعض التوصيات التي تتوقع اللجنة أن يتم تنفيذها على الفور . وعلى هذا فان فكرة انشاء جهاز دائم لاعادة النظر على نحو مستمر في هيكل منظومة الأمم المتحدة تستحق أن تستأثر بالاهتمام .

١٨ - السيد راجاونا ريفيلو (مدغشقر) قال انه سيجري في المستقبل القريب عقد كثير من المؤتمرات التي ستؤثر على قرارات اللجنة واجراءاتها ، وانه ينبغي ألا تتسلط على اللجنة ، على نحو يشل نشاطها ، فكرة الانتهاء من أعمالها في عام ١٩٧٦ . وأعلن أن وفده يوافق على عقد دورتين أو

(السيد راجاونا ريفيلو، مدغشقر)

ثلاث في عام ١٩٧٦ ، شريطة عقد هذه الدورات في مكان واحد ، ويفضل أن يكون ذلك في نيويورك ، ان ان عقدها في المقر سيتيح للجنة فرصة القاء نظرة شاملة على مشاكل اعادة التشكيل ، وتمكين الوفود الصغيرة من المشاركة في أعمالها دون تكبد نفقات لا داعي لها . وصرح بأن وفده يوافق على الرأي القائل بإنشاء فريق عامل ، الا انه يرى انه لا يمكن تحديد حجم هذا الفريق وبرنامجها الا بعد قيام اللجنة بتحديد المشاكل .

١٩ - ومضى يقول انه ليس هناك من يشك في طبيعة مهمة اللجنة المعقدة التي تضارع مهمة اللجنة المخصصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة ، وان بدءاً لجنتين هامتين في ممارسة أعمالهما في ذات العام تحت ضغط من البلدان النامية يقوم دليلاً على الرغبة في احداث تغيير حقيقي في المنظمة . وأضاف انه ينبغي على الأمم المتحدة ، في ضوء الدورتين الاستثنائيتين الأخيرتين للجمعية العامة ، أن تعترف بحدوث تغير ملحوظ في عضويتها ، وبأن وصول البلدان النامية الى المسرح الدولي سيؤدي الى تغيير القاعدتين الاجتماعية والسياسية فيها . وقال ان وفده يولي هذا الاعتراف نفس الأهمية التي يوليها للجهود الرامية الى تأمين توفر قدر أكبر من الكفاءة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي . وذكر أن المقترحات المطلوب من اللجنة تقديمها لن تكون ذات قيمة الا بقدر تعزيزها لما تقوم به الجمعية العامة من دور رئيسي في تحديد الأولويات والسياسة ، وان أي انحراف عن هذا المطلب سيؤدي الى تقويض مبدأ الديمقراطية . وأوضح انه على الرغم من اتهام الأغلبية بممارسة نوع من الاستبداد ، فان الأغلبية هي التي ترى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في عملية اتخاذ القرارات وانما في آليات تنفيذ هذه القرارات ، وان الافتقار الى الإرادة السياسية في البلدان المتقدمة النمو انما هو أحد القيود المعروفة جداً في هذا الصدد .

٢٠ - وتابع كلامه يقول ان تقرير فريق الخبراء لا يكرس سوى فقرة واحدة لمسألة تطبيق قرارات السياسة العامة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وان هذه الفقرة توصي بعقد مفاوضات بغية قيام هاتين الهيئتين باتخاذ قرارات سياسية وبأن تكون مسألة ابرام اتفاقات دولية رسمية لتسهيل تنفيذ المقررات والقرارات موضوع مفاوضات أخرى . وأشار الى انه لم يرد أي تبرير لهذا الفصل الاعتباري وان هذا دليل ، في نظره ، على توفر الرغبة في تقايص السلطات التي تتمتع بها الأجهزة التي تجرى فيها المناقشات في المنظمة . وقال ان الجمعية العامة يمكن بسهولة أن تكون اطاراً للمفاوضات ، كما حدث في حالة الاستراتيجية الانمائية الدولية .

٢١ - وأضاف أنه لا يمكن القيام بأعمال اعادة التشكيل على نحو سليم ما لم تؤخذ في الاعتبار المشاريع الرئيسية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل المكلفة بها الوكالات القائمة . وذكر ان فكرة تعزيز هيكل الأمانة العامة لتمكينها من القيام بدور أكبر في وضع السياسة الانمائية هي فكرة جذابة ، الا انه لم تتم حتى الآن دراسة آثارها على الوكالات القائمة دراسة كافية ، وان كبار موظفي الوكالات المتخصصة قد أصروا بحق على ضرورة اجراء مشاورات فيما بينهم وبين اللجنة . وصرح بأن وفده يولي اهتماماً خاصاً لمشاكل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، الذي أثبت جدارته كمركز للمفاوضات ، وبأنه لا يود أن يرى أي جزء من أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد وقد آل الى هيئة أخرى ، وبأنه يدعوه

(السيد راجاونا ريفيلو، مدغشقر)

أن فريق الخبراء لم يوص بإنشاء منظمة للتجارة العالمية بالشكل النموذجي الذي يجب أن يكون عليه مؤتمر التجارة والنساء . وأضاف أنه ينبغي أيضا على اللجنة أن تخفض النظر عن مسائل أخرى مثل تحويل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة وإنشاء هيئة دولية معنية بقاع البحار .

٢٢ - السيد أولدفيات (السويد) : قالت ان وفدها يوافق على ضرورة اضافة قوة دافعة على أعمال اللجنة ، وأنه يؤيد الرأي القائل بوجوب انتقاء اللجنة لمجالات معينة من مجالات المشاكل للاهتمام بها على سبيل الأولوية ، وذلك كخطوة تمهيدية لإنشاء جهاز لمساعدتها في أعمالها . وأضافت أن وفدها يؤيد إنشاء فريق عامل ، ولكن ينبغي على اللجنة قبل ذلك أن تحدد ولاية الفريق ، وقد يكون من الأفضل في الوقت الحاضر أن يطلب الى رئيس اللجنة أن يجري ما يراه مستصوبا من مشاورات . وأشارت الي أنه ينبغي أن تتوفر للجنة مجموعة كبيرة من الوثائق ، على أن يكون تقرير فريق الخبراء هو الوثيقة الأساسية .

٢٣ - وأردفت تقول ان تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان موضع اهتمام حكومتها منذ أمد بعيد ، وان هناك حاجة ملحة الى وجود مؤسسات مركزية لوضع مختلف العناصر المؤثرة على التنمية في شكل سياسة عالمية متناسقة ، وأنه ينبغي إعادة تنشيط المجلس كيما يتمكن من اداء وظيفته . وأضافت أن وفدها يوافق ، لذلك ، بصفة عامة على اقتراح فريق الخبراء القائل بوجوب تنظيم أعمال اللجنة في دورات حسب الموضوعات ، لتسهيل التركيز على البنود والنظر فيها بالتفصيل .

٢٤ - ومضت تقول ان هناك أيضا حاجة الى تعزيز قدرة الأمانة العامة فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وان النهج المتكامل نحو التنمية يتطلب مزيدا من التنسيق داخل الأمانة العامة . وأعلنت أن وفدها يؤيد اقتراح إنشاء وظيفة " مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " يكون مسؤولا عن كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة . وقالت ان هذه الخطوة من شأنها أن تسهل عملية وضع السياسة والقيام بالأنشطة التنفيذية والادارية ، وان الدور الجديد المتصور للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتطلب أيضا زيادة قدرة الأمانة العامة .

٢٥ - وتابعت كلامها تقول ان ازدياد عدد الصناديق وتشتيت جهود الأمم المتحدة في مجال التنمية يشكلان مشكلة رئيسية ، وأنه ينبغي النظر في امكانية دمج جميع صناديق التنمية في هيئة جديدة . وذكرت ان هذا من شأنه أن يساعد على اتباع نهج منسق نحو التنمية ، وهو نهج يؤيده وفدها بصفة مبدئية ، على الرغم من مراعاة بعض الحالات الفردية .

٢٦ - وفي ختام كلامها قالت ان وفدها يرى أن هناك فرصة فريدة الآن لتكييف هيكل الأمم المتحدة بالشكل الذي يفي بالاحتياجات الراهنة على نحو أفضل ، وأنه لا بد من انتهاز هذه الفرصة .

٢٧ - السيد أولدفيينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الأمم المتحدة قد أثبتت أنها تستطيع ، اذا تقيدت بحزم بميثاقها ، أن تكون أداة فعالة للسلم والأمن ، وأن تساهم اسهاما كبيرا في تنمية التعاون الدولي . وأضاف ان الفرص الحقيقية التي وفرها الميثاق قد مكنت المنظمة من الاضطلاع بدورها في تعزيز الانفراج ، وان المناخ السياسي الأفضل الذي ساد نتيجة

(السيد اودوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

لهذا الانفراج يحقق صالح جميع الدول . وأشار الى أن الظروف المواتية الراهنة هي وحدها التي يسرت فرصة النظر في مشكلة إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي عملية جرت الإشارة إليها في قرارات الدورة الاستثنائية السادسة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ووثائق الدورة الاستثنائية السابعة . وقال ان وفده قد أيد قرارات الدورة الاستثنائية السابعة ومن بينها الولاية المخولة للجنة ، وان كل ما ينبغي على اللجنة عمله الآن هو أن تشرع في مهمة انشاء القاعدة التنظيمية لترجمة هذه القرارات الى أعمال .

٢٨ - وأردف يقول انه لا يمكن زيادة الفعالية أو توفر نظرة تقدمية الا من خلال تحسين وتبسيط هيكل الأجهزة الاجتماعية والاقتصادية في منظومة الأمم المتحدة ، وليس من خلال التوسع التلقائي في هذه الأجهزة . وأضاف ان القطاعين الاقتصادي والاجتماعي هما الآن ثقيلًا الحركة الى الحد الذي يصبح فيه الازدواج أمرًا لا يمكن تجنبه ، وان التكاليف الادارية للمنظمة وميزانياتها يزدادان عاما بعد عام . وأوضح أن الفرصة متاحة الآن أمام اللجنة لتغيير هذه الحالة وللمواءمة بين هيكل الأمم المتحدة التنظيمي ومتطلبات العصر ، وأنه ينبغي عليها أن تحدد الأساليب اللازمة لترشييد الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة كفاءتها التنفيذية عن طريق تبسيط هياكلها وتقليل تكاليفها الادارية العامة . وذكر أنه ينبغي أن تتقيد كافة تدابير إعادة التشكيل تقيدا دقيقا بالميثاق ، وأن تفيد الى أقصى درجة ممكنة من الامكانيات التي يتيحها الميثاق لزيادة فعالية الأمم المتحدة . وقال ان الهيكل الجديد ينبغي أن يعكس الطابع العالمي للمنظمة ، ومبدأ المساواة بين جميع الدول في الحقوق الذي يعد أحد الجوانب الأساسية في النظام الاقتصادي الجديد .

٢٩ - السيد زاركوفسكي (بولندا) : قال ان هناك أربعة أهداف رئيسية لأعمال اللجنة: أولها زيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ؛ وثانيها تعديل هيكل منظومة الأمم المتحدة بما يتلاءم مع التغيرات الأخيرة في العالم ولا سيما فيما يتصل بمتطلبات الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ؛ وثالثها ضمان أن تراعى التغيرات الهيكلية على نحو تام المصالح المشروعة لجميع الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ؛ ورابعها الاضطلاع بمهمة إعادة التشكيل بطريقة تتفق مع ما نص عليه الميثاق . وأضاف انه ينبغي ، اذا أريد تحقيق هذه الأهداف ، أن تؤخذ في الاعتبار افتراضات مفاهيمية معينة ، من بينها تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهازا ذات أهمية حاسمة في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وتدعيم الأنشطة التنفيذية وأنشطة المساعدة التقنية ، مع استمرار برنامج الأمم المتحدة للانماء ، وربما مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في القيام بدور رئيسي .

٣٠ - ومضى يقول ان وفده يرى انه ينبغي أن يكون للجنة مكتب مكون من خمسة أعضاء ينتخبون على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي ، وانه ينبغي الانتهاء من هذه المسألة في هذه الدورة . ونظرا لأن المهمة التي تضطلع بها اللجنة مهمة جسيمة ومعقدة فان وفده يوافق على الاقتراح القائل بوجوب عقد دورتين للجنة في عام ١٩٧٦ ، وانه لن يعارض في عقد دورة ثالثة وفقا للاقتراح الوارد في

(السيد زاركوفسكي ، بولندا)

مذكرة رئيس اللجنة (A/AC.179/L.1) وأشار الى أن عملية عقد اجتماعات للجنة بكامل أعضائها ستكون عملية معطلة ، وأن وفده يوافق ، تبعاً لذلك ، على الرأي القائل بوجوب انشاء فريق عامل أو فريق للصياغة ؛ ويرى أن هذا الفريق يمكن أن يبدأ مناقشاته بعد المناقشة العامة في الدورة المزمع عقدها في شباط/فبراير . وقال انه ينبغي تحديد عدد الوثائق التي يجري توزيعها بطريقة رسمية على أن تظل للوفود حرية استعمال أية وثائق ترى أنها ذات صلة بالموضوع .

٣١ - وذكر أن وفده مقتنع بأن أعمال اللجنة ذات أهمية تتجاوز نطاق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وأن استكمال أعمالها بنجاح من شأنه أن يساهم على نحو هام في مجالات أخرى من مجالات العلاقات الدولية ، ولا سيما في مجال صيانة السلم والأمن .

٣٢ - الرئيس: قال فيما يتصل بجدول مواعيد الدورات المقرر عقدها في ١٩٧٦ ، انه قد طلب الى الأمانة العامة أن تستعمل مذكرته (A/AC.179/L.1) كأساس لاعداد بيان بالآثار المالية ، على أن يكون مفهوماً أن اللجنة ستتخذ قرارها على ضوء هذه الآثار .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٠

الجلسة الخامسة

الاربعاء ، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٣.٠ / ١٠

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (تابع) (A/AC.179/L.1)

- ١ - السيد طوقان (الاردن) : قال انه يبدو معقولا ان تبدأ اللجنة عملها بتشخيص للمنظام القائم في الامم المتحدة لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وذكر ان الهدف العام لعمل اللجنة هو جعل هذا النظام قادرا تماما على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى على نحو شامل . ولذلك فانه ينبغي عليها ان تركز عملها على اساليب عمل منظومة الامم المتحدة وطريقة ادائها عملها في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى . وأعاف ان المهمة العاجلة هي تحديد ما تتوقعه الدول الاعضاء من عملية اعادة التشكيل .
- ٢ - ومضى يقول ان وفده لا ينظر الى هذه العملية على أنها مجرد عملية ادارية او تنظيمية تهدف الى تحسين كفاءة الامم المتحدة أو انتاجيتها ، على الرغم مما لهذه الناحية من أهمية . أما اسناد عملية اعادة التشكيل الى لجنة حكومية دولية فانه يضفي عليها أبعادا سياسية وطابعا تجديديا . واستطرد قائلا ان كثيرا من التوصيات او مناهج العمل المقبولة من وجهة النظر الادارية ، قد اثبتت انها اقل جاذبية في ضوء الاعتبارات السياسية ، وقد يتحتم أحيانا تحقيق توازن بين هذين العاملين المتضاربين .
- ٣ - وأشار الى أن وفده يؤيد تماما اقتراح وضع قائمة بمجالات المشاكل ، رغم ان الوفد يعتقد أن القيام بذلك في الدورة الحالية أمر سابق لاوانه . بيد ان مجالات المشاكل الرئيسية ليست الى حد ما مبهولة تماما . وأعاف ان وفده لا يرى أن ثمة لبسا فيما يتعلق بمجالات المشاكل أو الوثائق أو تنظيم الاعمال ، وانما هناك لبس فيما يتعلق بما ينتظر من عملية اعادة التشكيل .
- ٤ - ومضى يقول انه في الوقت الذى يتوقف فيه اتخاذ قرار نهائي بشأن عدد الدورات المقبلة للجنة ومدة انعقادها على حل بعض المسائل التي أثارته الوفود من قبل ، فان وفده ليس لديه اعتراض على ما تقرر ، من حيث المبدأ ، من عقد ثلاث دورات خلال عام ١٩٧٦ في كانون الثاني /يناير وشباط /فبراير وحزيران /يونيه ، ومن الافضل عقدها في المقر . وأكد على الحاجة الى المرونة ففى تخطيط الاعمال المقبلة للجنة .
- ٥ - واستطرد قائلا ان وفده يعتقد انه سيتحتم بحث الجزء الاكبر من الاعمال الموضوعية للجنة عن طريق فريق عامل أو أكثر . ولذلك فمن المستحسن الاتفاق مبدئيا في الدورة الحالية على اقامة فريق عامل رئيسي مفتوح ، على أن يبيت في اختصاصاته بعد اجراء تبادل للآراء حول وضع قائمة بمجالات المشاكل .
- ٦ - وفيما يتعلق بالوثائق ، قال ان تقرير فريق الخبراء يعتبر بمثابة مدخل شامل وهام . وأعاف ان وفده يؤيد الاقتراح القائل بأن تقوم الامانة العامة باعداد موجز للآراء التي ابدتها الدول الاعضاء

(السيد طوقان ، الاردن)

خلال الدورة الاستثنائية السابعة بشأن مسألة اعادة التشكيل ، وذلك لتقديمه الى اللجنة . وينبغي ان تترك قائمة الوثائق مفتوحة كيما يمكن استيعاب التقارير او الافكار الجديدة التي قد تقدم في السنة المقبلة ، ولا سيما من قبل الوفود . وقال ان وجود ثبوت مرجعي للوثائق ذات الصلة من شأنه أن يسهل بالمثل اعمال اللجنة . واستدرك قائلا انه ينبغي مع ذلك ان يؤخذ في الاعتبار ان ما توفره الوثائق المتاحة لا يتعدى على أحسن الفروض مبادئ توجيهية عامة ، وأن وضع وثائق العمل الاساسية هو من شأن الحكومات . وينبغي ان تكون عملية تحسين الكفاءة عن طريق التدابير الادارية الدورية اسلوب الممارسة الطبيعي في أية مؤسسة . اما احتياجات اللجنة من الوثائق فستظهر أثناء عملها .

٧ - واختتم بيانه قائلا انه ينبغي البدء فوراً في الاعمال الموضوعية . وأن الوضع الحالي يجعل من الصعب اتخاذ قرارات رشيدة . وأضاف يقول انه لا يمكن على أية حال تجميد نشاط منظومة الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي حتى يتم الانتهاء من عملية اعادة التشكيل . وسيتحتم احيانا ، خلال الفترة الانتقالية ، اتخاذ تدابير قد يثبت في وقت ما في المستقبل ان أوانها قد فات ، غير انه لا يمكن تفادى مثل تلك المتناقضات .

٨ - السيد فيرسيليز (الفلبين) : قال ان وفده على استعداد لان يلتزم باتفاق الرأى الذى بدأت تتضح معالمه بشأن تنظيم الاعمال .

٩ - ومضى يقول ان وفده يعتقد ان تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة ينبغي ان يكون الوثيقة الرئيسية التي تستخدم في مداولات اللجنة . وأشار الى ان اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتطلب تغيير النظام الدولي الذى تقوم عليه تلك العلاقات . ولذلك فان هناك اتفاقاً متزايداً على أنه في الوقت الذى ينبغي فيه السعي لاتخاذ تدابير تصحيحية في المجال التجارى والمالي الدولي ، فانه ينبغي كذلك ادخال تعديلات في منظومة الامم المتحدة كيما تتمكن من الاضطلاع على نحو اكثر كفاءة بمسؤولياتها ازاء التنمية العالمية ، والقيام بدورها الهام في تحقيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد . واستطرد قائلاً ان لب المسألة يتمثل في كيفية توفير مزيد من التماسك لنظام تطور على نحو خاص ، وذلك دون القضاء ، لدى القيام بذلك ، على حيوية ذلك النظام ومرونته وقدرته على الاستجابة لاحتياجات خاصة . وبعبارة أخرى ، فان من الضروري تفادى التفتت المفرط ، من ناحية ، والمركزية المفرطة من ناحية أخرى .

١٠ - ولاحظ أن التحليل الوارد في دراسة قدرة نظام الامم المتحدة الانمائي (DP/5) هو بصفة عامة تحليل سليم ولا يزال قابلاً للتطبيق ، وأن توصيات فريق الخبراء تشابه توصيات دراسة قدرة نظام الامم المتحدة الانمائي في كثير من الاوجه . ثم قال انه لا ينبغي ان تقتصر مناقشة عملية اعادة التشكيل على توصيات فريق الخبراء ، بل يجب ايضا ان تبحث البدائل والاقتراحات الجديدة التي قد تقدم للجنة .

١١ - واستطرد قائلاً ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي لم يكن تماماً على مستوى مسؤولياته الهامة المعهودة اليه بموجب الميثاق فيما يتعلق برسم السياسة العامة وتنفيذها وتنسيقها في الميدانين

(السيد فيرسيليز، الفليين)

الاقتصادى والاجتماعى ، وانه ينبغي بحث الحيوية فيه من جديد باعتبار ذلك من العناصر الاساسية في أن اصلاح لمنظومة الامم المتحدة . وأضاف انه ليس من الواضح تماما ، رغم ذلك ، ما اذا كان المجلس سيتمكن من أداء أعمال هيئاته الفرعية القائمة على نحو فعال ، حتى مع إعادة تنظيم اساليب عمله على نحو ما اقترح فريق الخبراء . فالاقترح الخاص بعقد جلسات طوال العام ، مثلا ، من شأنه ان يلقي أعباء أكبر على وفود البلدان النامية . اما اقتراح انشاء مجلس عمليات يتألف من ١٨ الى ٢٧ عضوا ويكون بمثابة الهيئة الوحيدة داخل الامم المتحدة المختصة ببحث أنشطة التنمية التنفيذية والانشطة القطاعية ، فان من الصعب ان يتفق ورغبة الدول الاعضاء في أن تمثل تمثيلا كافيا . وأوضح ان وجود عدد أقل من هيئات تقرير السياسة العامة من شأنه ان يجعل التوجيهات العامة في مجال السياسة العامة أكثر ترابطا وتكاملا .

١٢ - وقال انه ينبغي كذلك الاهتمام بتغيير اساليب العمل في الجمعية العامة على مستوى اللجان كما يمكن تكريس وقت أكبر للعمل المنتج والمشاورات المنتجة . وأضاف انه يجب تخفيض الوقت الذي يعطى لبيانات السياسة العامة في اللجنة الثانية ، وأن الاتجاه نحو المعالجة المتكاملة لمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغي ان ينعكس في توزيع البنود بين اللجنة الثانية واللجنة الثالثة . ولاحظ ان التوصية التي قدمها فريق الخبراء بشأن جدول أعمال اللجنة الثالثة تتماشى وأولويات تلك اللجنة .

١٣ - ومضى يقول ان انشاء منصب جديد ، هو منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، من شأنه ان يجعل مسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي تحصل على ما هي جديرة به من اهتمام عالي المستوي طول الوقت في الامة العامة للامم المتحدة . وسيكون هذا المنصب أيضا رمزا لمركزية الادارة في كافة الانشطة التنفيذية ، ولتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية فسي منظومة الامم المتحدة . وأضاف ان فعالية هذا المنصب تعتمد ، بالطبع ، على تعيين شخص يتمتع بقدر كبير من الامتياز والمقدرة والخبرة .

١٤ - وأوضح ان دعم الصناديق المالية ومجالس الادارة والامانات هو خطوة منطقية نحو ترشيح أداء منظومة الامم المتحدة . واستدرك قائلا ان تقرير فريق الخبراء قد أقر ، مع ذلك ، بأنه ينبغي الابقاء على الهويات المستقلة لصناديق معينة كيما تظل قادرة على اجتذاب الاموال أو كيما تسهل عملياتها . وقال انه يبدو ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تنتمي لهذه الفئة ، وأن هناك كذلك دواع لا دراج برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية في هذه الفئة .

١٥ - وذكر ان فريق الخبراء يرى تقليص دور الوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية ويؤكد على أهمية دورها في توفير الخبرة الفنية في كافة مراحل البرمجة القطرية وفي ميادينها القطاعية ذات الاختصاص داخل منظومة الامم المتحدة . وأضاف ان من الممكن بحث امر تخفيض الوظائف التنفيذية للوكالات في الحالات التي يمكن فيها ان يعهد بتنفيذ المشاريع الى هيئات أخرى . واستدرك قائلا ان الدور التنفيذي للوكالات يحتمل ، مع ذلك ان يظل لبعض الوقت كبيرا الى حد ما .

(السيد فيرسيليز، الفلبين)

١٦ - ومضى يقول ان رغبة فريق الخبراء في الانتفاع على اساس اكثر منهجية بخبرة الوكالات المتخصصة في تلبية احتياجات منظومة الامم المتحدة ، عن طريق انشاء هيئة ادارية مشتركة لعمال البحث والتخطيط والبرمجة المركزية ، تعتبر خطوة في الاتجاه السليم ، وسينتج عنها بلا شك توثيق العلاقات بين السياسة والانشطة التنفيذية . وأضاف ان هناك أيضا ما هو جدير بالاعتبار في توصية فريق الخبراء القائلة بأن تعتمد الوكالات الى وضع طرق لعرض الميزانيات البرنامجية قابلة للمقارنة ، وجعل دورات ميزانياتها متزامنة ، والتوفيق بين فترات التخطيط المتوسطة الاجل ودورات البرمجة القطرية .

١٧ - ولاحظ ان هناك ، على الصعيد المشترك بين الوكالات ، قدر كبير من التداخل بين أنشطة المكتب الاستشاري المشترك بين الوكالات ومجلس التنسيق البيئي ولجنة التنسيق الادارية ، ومن الواضح ان ثمة ميزة في ادماج هذه الوكالات الثلاث مع الابقاء ، على المستوى التنفيذي ، على الهيئات الفرعية التابعة للمكتب الاستشاري المشترك بين الوكالات ومجلس التنسيق البيئي . واستدرك قائلا انه ، لا توجد هناك ، مع ذلك ، هيئة مشتركة بين الوكالات تعالج بكفاءة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية والاتجاهات التي تتطلب اتخاذ اجراءات دولية . وقد اقترح فريق الخبراء انشاء هيئة جديدة لهذا الغرض ، غير ان الحاجة الى هيئة خاصة لم تتضح بعد . وأضاف ان لجنة التنسيق الادارية يمكن ان تفي بهذا الغرض ، على الرغم من أن اهتمامها الرئيسي ينصب حاليا على الامور الاجرائية .

١٨ - ومضى يقول ان وفده يؤيد الهدف العام المتمثل في المواءمة بصورة أوثق بين هيكل اللجان الاقليمية والهيكل المقترح لبقية هيئات منظومة الامم المتحدة ، وزيادة مشاركة اللجان الاقليمية في أنشطة المنظومة . وأضاف انه ينبغي تعزيز الدور الذي تقوم به تلك اللجان في تحديد المشاريع الاقليمية ووضعها وتنفيذها . وذكر انه يجدر في هذا الصدد بحث التوصيات الواردة في دراسة قدرة نظام الامم المتحدة الانمائي بشأن تحقيق الالامركزية الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة للتنمية تدريجيا . وقال انه يجب اقامة صلات وثيقة بين اللجان الاقليمية والمكاتب الاقليمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية .

١٩ - واختتم ممثل الفلبين بيانه قائلا ان قيمة افرة التفاوض فيما يتعلق بحل المسائل الصعبة والمثيرة للخلاف قد اتضحت بشدة خلال الدورة الاستثنائية السابعة ، وانه ينبغي التوسع في اجراء المشاورات أثناء عملية اتخاذ القرارات . وأضاف انه في الوقت الذي ينبغي فيه تشجيع وضع نظام ثابت للاجراءات الخاصة بالمشاورات والمفاوضات ، فان هيكل افرة التفاوض وطريقة ادائها لعمالها يجب ان يكونا مرنين ، وأن يترك لها مجالا للتكيف مع المطالب التي تملحها الموضوعات والحالات المختلفة .

٢٠ - السيد هاشمي (الهند) : أهاب بالوفود ان تسهل الاعمال غير الرسمية فيما بين الدورات عن طريق ابداء آراء محددة بشأن المسائل المعينة المعروضة على اللجنة . وقال انه حتى في حالة عدم وجود اتفاق كامل فيما يتعلق بكافة توصيات فريق الخبراء ، فما لا يرقى اليه شك أن

(السيد هاشمي ، الهند)

تقريرهم يعالج المشاكل المتصلة بالهيكل وأنه يشكل أساسا جيدا لعمل اللجنة . وحيث أن عملية إعادة التشكيل تشمل منظومة الأمم المتحدة بكاملها ، فمن المفروض أن تشترك الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة اشتراكا تاما في المداولات ، ليس فحسب عن طريق توفير المعلومات المطلوبة بل أيضا عن طريق تقديم الايضاحات وابداء الآراء بشأن الاقتراحات عند الاقتضاء .

٢١ - وأعلن ان وفده يعلق أهمية كبيرة على الدراسة الاستعرافية التي تضطلع بها حاليا الاجهزة الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء التي تعالج شؤون اعداد البرامج والميزانيات ومراجعتها وقرارها ، وأنه يعتقد ان التوصيات الصادرة عن الفريق الحكومي الدولي العامل المعني بذلك الموضوع تشكل أساسا جيدا لاعمال المتابعة سواء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في اللجنة . ومنه يقول ان وفده يؤيد التوصيات السبع الواردة في الفصل الثالث من تقرير الفريق العامل (A/10117) ، التي ستعرض على اللجنة المختصة . وأخاف ان وفده يقترح ، لهذا السبب ، ان يدرج تقرير الفريق العامل في قائمة الوثائق المقرر أن تستخدمها اللجنة ، ان أنها ستعالج ، على أية حال ، موضوع الاجهزة اللازمة لاستعراض البرامج - وبالتالي دور لجنة البرنامج والتنسيق في المستقبل - وأجهزة الميزانية ، بما في ذلك دور اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وولايتها وتكوينها .

٢٢ - وأشار الى أن من المتصور تماما ، لدى النظر في توصيات فريق الخبراء ، أن يعتمد بعضها ويؤجل البعض الآخر وأن تبحث امكانية ادماج التوصيات المتبقية في الهيكل الذي ستضعه اللجنة ملاحه في نهاية المطاف . وقال انه ليس من الضروري ، مع ذلك ، أن تقصر المناقشة على تقرير فريق الخبراء ، وان وفده سيتناول اعمال اللجنة من هذا المنطلق . اما فيما يتعلق بأعمال اللجنة فيما بين الدورات فقد اوضح ممثل الهند ان وفده يهيند انشاء فريق عامل ، أو فريقين على الاكثر ، لتنسيق بحث مختلف المسائل وتنسيق اعداد التقارير عنها ، حتى تظل الصورة الشاملة للهيكل الآخذة في الظهور موضع تركيز في كافة مراحل المناقشة .

٢٣ - السيد فون روكيشيل (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وفده يعزم أن يشترك على نحو فعال في عملية إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة . وأخاف ان على اللجنة ، من أجل تنظيم اعمالها على نحو فعال ، ان تتخذ موقفا مرنا ، وألا تحد من اشتراك البلدان المهمة بالامر في أنشطتها . ولذلك ينبغي ان يكون الفريق العامل المقترح فريقا مفتوح باب العضوية ، ومن المفضل ان يرأسه رئيس اللجنة . ومن الممكن أن يعهد الى الفريق مبدئيا تحديد مجالات الاولوية في إعادة التشكيل ، وبعد ذلك يقسم ، حسبما يقتضي الامر ، الى افرقة اصغر مفتوحة باب العضوية لبحث كل مجال من مجالات الاولوية . ومنه يقول ان اللجنة ليس عليها ان تباشر بنفسها النظر في الوثائق المتاحة وثيقة بعد أخرى ، بل يجب عليها ان تركز على مجالات مشاكل محددة ، مستخدمة في ذلك المواد الواردة في الوثائق ، ومن ثم ستساعد الوثائق اللجنة على وضع طائفة متوازنة من الاقتراحات الهيكلية .

٢٤ - واستطرد يقول ان وفده سيوافق على المقترحات المتعلقة بالتوقيت - سواء لترتيب عقد دورتين أو ثلاث - وذلك اذا ما اعتمدت هذه المقترحات باتفاق الرأي . وأشار الى انه يجب على الوفود ،

(السيد فون روكتشيل ،
جمهورية ألمانيا الاتحادية)

قبل انتهاء دورة الجمعية العامة ، أن تبت على الأقل في تنظيم الاعمال وبعض المهام المحددة التي يمكن تعيينها ، اما خلال الدورة الجارية أو في دورة تنظيمية قصيرة تعقد في كانون الثاني / يناير . وقال ان الامانة العامة قد وافقت على ان تقوم بوضع قائمة بالوثائق الموجودة حاليا ، بما في ذلك القرارات وغيرها من المقررات التي اسندت الجمعية العامة بموجبها مهام الى اللجنة ، وأضاف انه سيكون من المفيد ان تتاح هذه القائمة للاجتماعات التنظيمية في الوقت المناسب .

٢٥ - ولاحظ انه يبدو منذ ان أثير موضوع إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة ان هناك جهدا مدروسا يرمي الى توسيع البرامج والمنظمات الموجودة حاليا والابقاء عليها وانشاء منظمات جديدة . وقال انه اذا لم يكبح هذا الاتجاه فانه سيجعل عمل اللجنة المخصصة لموضوع إعادة التشكيل أكثر صعوبة مما هو عليه الآن . وأكد ان على اللجنة أن توضح لمنظومة الامم المتحدة بأكملها أن أية تدابير هيكلية انفرادية ستخضع فيما بعد للاصلاح ، وأنه سيتحتم على الهيئات المختصة والجهزة التنفيذية ان تتحمل تبعه المصروفات الإضافية التي تنتج عن مثل تلك التدابير الانفرادية وكذلك تبعه تدبير موظفين اضافيين .

٢٦ - ومضى يقول ان حكومته تنظر الى الامم المتحدة بوصفها محفلا متزايد الاهمية يستهدف تحقيق التوازن بين مصالح البلدان النامية والبلدان الصناعية . وأضاف ان عملية إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة المزمع القيام بها تهيئ الفرصة لتحسين الادوات المتاحة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير مستويات معيشية أفضل لسكان العالم . وأوضح ان من المفهوم لدى وفده ان كافة الاقتراحات المتعلقة بالتغييرات الهيكلية ستحكمها نصوص ميثاق الامم المتحدة .

٢٧ - وقال ان حكومته ترى ان تقرير فريق الخبراء ، يعتبر اساسا مفيدا لمناقشات اللجنة ، غير انه ليس الاساس الوحيد . وانه ينبغي إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة حيثما بدا ذلك ضروريا لاسباب جوهرية . وأكد انه يجب أن يكون المعيار الاساسي هو كيفية تشجيع التقدم الاقتصادي في البلدان النامية في اطار اقتصاد عالمي كفاء . وقال ان هناك نقطة أخرى هامة وهي أن عملية إعادة التشكيل لا ينبغي بأي حال من الاحوال ان تمس حق الدول الاعضاء في اختيار نظمها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها . وأكد ان على اللجنة أن تستحدث اسلوبا اجرائيا من شأنه ان يحول دون استقطاب الآراء ، وأن يمكن من ايجاد حلول عملية لصالح كل من يعنيهم الامر . وأضاف انه يجدر في هذا الصدد ان توضع في الاعتبار آليات المشاورات غير الرسمية .

٢٨ - وأعرب عن اعتقاد حكومته الراسخ في وجوب تعزيز قدرة الهيئات الرئيسية ، ولاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على تقرير السياسة العامة ، والابقاء على الهياكل المستقرة والتي أثبتت فعاليتها . وقال ان اللامركزية في الامم المتحدة قد تكون في بعض المجالات عنصر قوة ، وخاصة في مجال الاعمال الملموسة ؛ ولذلك يجب أن تحتفظ الوكالات المتخصصة باستقلالها . ويجب الحفاظ على كفاءة القطاع التنفيذي في الامم المتحدة وتعزيزه ولا سيما عن طريق ادخال تحسينات هيكلية على المساعدة التقنية والانشطة السابقة للاستثمار . واستدرك قائلا ان مسألة تحديد

(السيد فون روكتيشيل ،
جمهورية ألمانيا الاتحادية)

المؤسسات التي ينبغي ادماجها تتطلب ، مع ذلك ، دراسة دقيقة . وأكد ان سلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بوضع برامج العمل في القطاع التنفيذي يجب ان تظل في يد الهيئات التي تتألف من ممثلين حكوميين من الخبراء ، والا تمارسها الاجهزة السياسية المركزية . وأوضح ان من المرغوب فيه تحقيق تنسيق أوثق بين أنشطة التنمية التي تقوم بها الامم المتحدة . وأكد ان النهوض بالتعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية أمر له أهمية خاصة . وقال ان على الامانة العامة للامم المتحدة ان تعمل على تحقيق قدر اكبر من الكفاءة عن طريق اداء أعمالها على نحو اكثر مرونة وسرعة ، ويجب كذلك ان تعفى من الأنشطة التنفيذية ، كالمساعدة التقنية مثلا .

٢٩ - وقال انه يجب الا يغيب عن البال ان اللجنة ستكون في حاجة الى شجاعة حتى تحدث تغييرات في الهياكل التقليدية وتلغي ما أصبح باليا من الاجهزة او تضع لها مهام جديدة . وأعرب عن أمله في الا تحذو اللجنة حذو ما سبقها من هيئات أقيمت من أجل تبسيط المهام والهياكل وتفادي الازدواج فانهي بها الامر الى خلق مؤسسات جديدة . ذلك ان هدف اللجنة هو اقامة نظام من العلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر مساواة ويمنح البلدان النامية فرصة أفضل للتقدم . واختتم بيانه قائلا ان ذلك الهدف ينبغي ان يكون أيضا هاديا للاعضاء في تحديد الاهداف الاساسية ووضع الاولويات في عملية اعادة التشكيل .

٣٠ - السيد بيرغ (النرويج) : قال ان الامور الاقتصادية والاجتماعية الدولية قد نوقشت في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة باسهاب لم تناقش به من قبل . وان استمرار اشتراك الامم المتحدة في تلك الامور الشديدة التعقيد يتوقف الى حد كبير على اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظومة بحيث يصبح اكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة ومتكاملة .

٣١ - واستطرد قائلا ان من المسلم به عموما ان التحديات الكبرى التي يواجهها الجنس البشري لا يمكن التصدي لها الا عن طريق العمل الدولي المتعدد الاطراف ، وان منظومة الامم المتحدة هي المكان المنطقي لمثل ذلك العمل . بيد ان ثمة شكوكا متزايدة حول مقدرة منظومة الامم المتحدة على مجابهة تلك التحديات . وأضاف انه يجب على اللجنة تبديد تلك الشكوك ولا ينبغي - والامور على ما هي عليه - ان تحول استحالة التنبؤ بآثار ما يتخذ من تدابير مستقبلا دون قيام اللجنة بالخطوات الاولى في عملها .

٣٢ - وقال ان المشاورات المتعلقة بتنظيم الاعمال وعملية تحديد مجالات المشاكل التي ستناقش في شهر شباط/فبراير يجب ان تبدأ في اقرب وقت ممكن . وأضاف انه سيكون من المفيد القيام بأكبر قدر ممكن من الاعمال التحضيرية قبل دورة شباط/فبراير ، وأن من شأن وجود فريق عامل مفتوح أن يساعد اللجنة على اداء اعمالها دون مصاعب . وصرح ان وفده يأمل في أن يقوم الرئيس بتنظيم المشاورات للتأكد من أن هناك قبولا عاما للاقتراح المتعلق بانشاء فريق عامل .

٣٣ - وأعلن ان وفده على استعداد لان يقبل الجدول الزمني المقترح للدورات الرسمية للجنة المبين في الوثيقة A/AC.179/L.1 . وقال انه على الرغم من أن دورات اللجنة قد تتداخل مع

(السيد بيرغ ، النرويج)

دورات الهيئات الاخرى التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، فعلى اللجنة الا تدع ذلك يحول دون بدئها لعملية اعادة الحيوية المؤسسية لمنظومة الامم المتحدة وهي عملية الحاجة اليها ماسة .

٣٤ - وفيما يتعلق بتحديد الاولويات ومجالات المشاكل ، قال ممثل النرويج ان وفده يأمل ان تتمكن اللجنة في عام ١٩٧٦ من التركيز على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وأساليب عملها ، ودور الامانة العامة ، بما في ذلك اعادة توجيه وظائف ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وامكانية اقامة اجهزة مشتركة بين الوكالات تكون اكثر فعالية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والتنمية وأشار الى ان اللجنة يجب ان تدرس ايضا امكانية تدعيم الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة . وأن تضع نصب الاعين الحاجة الى التوفيق بين اتجاهين متعارضين داخل منظومة الامم المتحدة ، الا وهما : الاتجاه الرامي الى التجميع والمركزية من ناحية ، والاتجاه الرامي الى الاستقلالية واللامركزية من ناحية اخرى .

٣٥ - واختتم ممثل النرويج بيانه قائلاً ان وفده يتفق في الرأي مع الذين قالوا بعدم وضع قائمة منفردة بالوثائق . ثم أضاف ان على اللجنة ، مع ذلك ، أن تولي اعتبارا خاصا لحدث وأشمل تقرير امامها ، الا وهو تقرير فريق الخبراء عن هيكل منظومة الامم المتحدة .

٣٦ - السيد قدر الدين (باكستان) : قال ان الاتجاه الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الامم المتحدة هو نتيجة لرغبة كافة البلدان النامية في جعل منظومة الامم المتحدة اكثر قدرة على معالجة المشاكل الناجمة عن اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . واستدرك قائلا ان المؤسسات ، مع ذلك ، ماهي الا وسيلة لتحسين نوعية الحياة البشرية ، وان الاختبار الفصل لجهود اللجنة هو المدى الذى ستصبح عليه منظومة الامم المتحدة اكثر فعالية فيما يتعلق بالنهوض باهداف التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة في ظل قدر اكبر من الحرية .

٣٧ - ومضى يقول ان جميع الوثائق المتصلة بالموضوع ينبغي ان تكون متاحة امام اللجنة ، وان كان حجم المواد الواردة فيها يمكن ان يخلق مشاكل للوفود . وقال ان وفده يوافق لهذا السبب على الاقتراح الخاص بقيام الامانة العامة بأعداد ثبوت مرجعي شامل . واقترح السيد قدر الدين أن يعد الرئيس لدورة شباط/فبراير موجزا بالمسائل والمقترحات الواردة في الوثائق المعنية . وقال ان جدول الاجتماعات المجلد في الوثيقة A/AC.179/L.1 مقبول ، شريطة أن تتمكن اللجنة في دورتها التي ستعقد في حزيران/يونيه من البت بشأن الحاجة الى عقد دورة اخرى في ايلول/سبتمبر .

٣٨ - وأعلن ان وفده يوافق من حيث المبدأ على انشاء فريق عامل مفتوح يرأسه رئيس اللجنة . وقال انه ينبغي ان تأذن اللجنة للرئيس باستشارة الفرقة الاقليمية بشأن حجم الفريق العامل وتكوينه . واستطرد يقول انه حتى اذا لم يمكن اتخاذ قرار في هذا الشأن مباشرة ، فان ذلك سيكون بداية ذات شأن في اعمال اللجنة . و اضاف انه سيكون في مقدور الفريق العامل في دورة شباط /فبراير ان يبت ، في ضوء ما يحدث من تطورات ، في مسألة انشاء فرقة فرعية اخرى اذا ما استلزم الامر ذلك . ثم اختتم بيانه بقوله ان وفده يرحب بموافقة اللجنة على تشكيل مكتب لها عدد اعضائه خمسة اشخاص ، واعرب عن امله في أن يتم انتخابهم جميعا قبل نهاية الدورة الحالية .

٣٩ - السيد لوبانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان أحد أهداف اللجنة المخصصة هو وضع التوصيات المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الامم المتحدة كيما يمكنهما الاستجابة على نحو أكثر فعالية لمتطلبات الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ومتطلبات ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأضاف ان المناخ السياسى الجديد المواتي ، وكذلك الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية ، كلها تتطلب هيكلًا تنظيميًا جديدًا داخل منظومة الامم المتحدة كيما يمكن التخلص من أوجه القصور الموجودة حاليا .

٤٠ - ومضى يقول انه فيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي ان تقوم عليها أعمال اللجنة ، فان المتطلب الاول هو أن أية عملية لاعادة التشكيل يجب أن تتم وفقا للميثاق على أكمل نحو ، ويجب أن تسعى الى وضع المقاصد والمبادئ والاساليب الواردة في الميثاق موضع التنفيذ . فقد أرسى

(السيد لوبانوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الميثاق مبدأ تخفيف حدة التوتر الدولي ، الذى يشكل بدوره الاساس الذى تقوم عليه الصكوك الهامة مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاعلان وبرنامج العمل المتعلقان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولا حظ ان الامم المتحدة ، وعلى نحو خاص اللجنة المخصصة ، في وسعها ان تستخدم الميثاق كذلك كأساس لتعزيز كفاءة القطاعين الاقتصادى والاجتماعى .

٤١ - وذكر أن الميثاق يعتبر المجلس الاقتصادى والاجتماعى الهيئة الاقتصادية الرئيسية فى الامم المتحدة . وأشار الى أن بعض الوفود تؤكد على أن أهمية المجلس قد اخذت في التدهور في السنوات الاخيرة . واستدرك قائلا انه يرى ، رغم ذلك ، انه ينبغي تعزيز دور المجلس بوصفه الهيئة التي تضطلع بتنسيق التعاون الاقتصادى والاجتماعى الدولى ، واعفائه من عبء الامور الثانوية كيما يتمكن من بحث مشاكل العصر الاكثر اهمية ، ومن تقديم توصيات لها قوة الالتزام الى الجمعية العامة ، او تخويله ، عند الاقتضاء ، سلطة اتخاذ قراراته بنفسه . وأضاف أن مثل هذا الاجراء من شأنه تعزيز - وليس اضعاف - الدور المركزى الذى تضطلع به الجمعية العامة في النهوض بالتعاون الاقتصادى الدولى على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

٤٢ - واستطرد يقول ان عملية اعادة التشكيل ينبغي ان تقوم على مبدأ الاختصاص العام الشامل واحترام مصالح وآراء الجميع بما في ذلك الدول الاشتراكية . وينبغي ان تستند اعمال اللجنة أساسا على مبادئ العدالة ، والمساواة في السيادة ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التمييز ، والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي ، والتعاون بين كافة الدول بغض النظر عن انظمتها الاقتصادية والاجتماعية . وأوضح ان الالتزام بمبدأ التمثيل الجغرافى العادل يعتبر ايضا شرطا جوهريا لفعالية أى هيكل تنظيمي . وأضاف ان على اللجنة المخصصة ان تأخذ في الحسبان تماما متطلبات ومشاكل البلدان النامية ، ولا سيما البلدان الاقل نموا من بينها ، وينبغي ان تفضي توصياتها الى اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون اكثر عدلا بحيث تستطيع البلدان النامية في ظله ان تتغلب سريعا على تخلفها الاقتصادى الذى هو احدى بقايا الامبريالية والاستعمار .

٤٣ - وواصل بيانه قائلا ان اعادة تنظيم القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لا ينبغي ان تتخذ شكل توسيع للاجهزة الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل يجب أن يكون هدفها العمل على زيادة فعالية أنشطة الامم المتحدة في هذين الميدانين واتباع نهج تقدمي بشأنها . وأضاف ان مهمة اللجنة تتمثل في الواقع ، في تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (٥ - ٢٩) .

٤٤ - وأكد ان عملية اعادة التشكيل ينبغي ان تفضي الى ترشيد الاجهزة الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة ، والتخلص من المصروفات الادارية الزائدة والازدواج في الجهود . ولا حظ انه في حالات عديدة تجرى مناقشة المشكلة نفسها في عدد من الهيئات سواء في آن واحد او بالتتابع ، وينتج عن ذلك عائد هزيل بالقياس الى حجم المصروفات الاضافية المتكبدة . وقال انه يجب على اللجنة ، لهذا السبب ، ان تدرس بعناية أنشطة جميع هيئات منظومة الامم المتحدة وان تضع توصياتها تبعا لذلك . ويجب ان تضع في اعتبارها ، اثناء قيامها باعمالها ، متطلبات واقتراحات

(السيد لوبانوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

كافة الحكومات الاعضاء ، وان تأخذ في الحسبان آراء الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة . و اضاف انه ينبغي على الامين العام بناء على ذلك ارسال استبيان الى جميع البلدان الاعضاء ، ثم تجميع ردودها واتاحتها للجنة المختصة ، على أن يتم ذلك ان أمكن قبل دورتها التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٧٦ .

٤٥ - وفيما يتعلق بتنظيم اعمال اللجنة ، قال انه يؤيد الاقتراح الخاص باعداد قائمة بالمسائل التي لها اولوية تكون بمثابة اساس للمناقشة واعداد التوصيات . وقال انه يتفق مع ممثل مصرفي وجوب استخدام اسلوب اتفاق الرأي لدى اعداد توصيات اللجنة . و اضاف انه اذا ما أيدت أغلبية الوفود هذا الترتيب ، فانه يجب تضمين تقرير اللجنة الى الجمعية العامة بيانا بهذا المعنى . و اوضح انه ليس لديه اعتراض على تشكيل افرقة عاملة او استخدام اسلوب المشاورات غير الرسمية ، شريطة ان تتم الاعمال الرئيسية للجنة في اجتماعاتها الرسمية ، والا تستخدم افرقة العمل والمشاورات غير الرسمية الا عند الضرورة . فذلك الاجراء من شأنه ان يحمي مصالح الوفود الصغيرة .

٤٦ - السيد ريديمان (سويسرا) : قال ان تحسين الاجهزة الدولية من اجل توطيد التقدم الاقتصادي والاجتماعي هو تحد استجاب له المجتمع الدولي بتشكيل فريق من الخبراء لدراسة مشاكله ، ثم بتشكيل اللجنة المختصة التي مهمتها تحويل الاقتراحات الى واقع ملموس . وأعرب عن أمله في أن تتوج تلك الاعمال في النهاية باقامة نظام كنه متماسك . وقال ان حكومته تشارك بنشاط في اعمال كثير من هيئات الامم المتحدة وانه يسعد بها ان تشارك في عملية اعادة التشكيل .

٤٧ - ومضى يقول ان على اللجنة ان تسترشد لدى قيامها باعمالها باعتبارين ، ألا وهما : أنه ينبغي عليها أن تسعى لايجاد حلول عملية من شأنها زيادة كفاءة النظام الحالي ، مولية في الوقت نفسه الاعتبار اللائق للمصالح المشروعة لكافة الدول ، وانه ينبغي عليها ان تضع نصب أعينهم أن الامم المتحدة ، على مدى الثلاثين عاما التي مرت منذ قيامها ، قد أنشأت عددا من المؤسسات والاجهزة لا وراء في قيمتها . و اضاف ان للجنة ، بكل تأكيد ، أن تتبع في اعمالها نهجا انتقاديا ، بيد انه ينبغي عليها كذلك ان تقدر تقديرا تاما ما للنظام الحالي من خصائص بناءة .

٤٨ - وفيما يتعلق بالامور التنظيمية ، قال ان باب الاشتراك في اعمال اللجنة ينبغي أن يكون مفتوحا امام جميع اعضائها حيث ان اعادة التشكيل تهمهم جميعا . وينبغي ان يكون كل منهم قادرا على الاسهام فيها والدفاع عن آرائه ومصالحه في كافة مراحل عملية اعادة التشكيل . و اضاف انه ينبغي بالمثل لمختلف وكالات منظومة الامم المتحدة أن تشارك عن كثب في مناقشات اللجنة . وقال انه يوافق على انه من المفيد البدء بتحديد المشاكل الرئيسية وترتيبها حسب اولوياتها . و لاحظ ، فيما يتعلق بتشكيل الفريق العامل ، انه قد يكون من الافضل انتظار ماتسفر عنه الدورة التي ستعقد في شباط/فبراير ١٩٧٦ قبل البت في ذلك . واختتم كلمته بقوله انه يوافق على أن تقوم اللجنة باتخاذ قراراتها باتفاق الرأي .

٤٩ - السيد كافاليري (ايطاليا) : قال ان اعتماد الدول بعضها على بعض ، الذى تؤكده الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، يتطلب قبول مبدأ التعاون والتنفيذ العام لذلك المبدأ . واضاف ان التعاون الاقتصادى والاجتماعى يجب ان ينعكس تماما في هيكل الامم المتحدة الذى يلزم اعادة النظر فيه بغية جعله ملائما لحقائق العصر واحتياجاته . فقد قصرت الادوات الحالية عن تحقيق التعاون العام والتنمية الشاملة المتوازنة ومنع الاستقطاب والتفاوتات ، وقد بين فريق الخبراء المعنى بهيكل منظومة الامم المتحدة مثالب تلك الادوات ، ومن بينها انتشار اللجان والصناديق الخاصة ، والازدواج والافتقار الى التنسيق فيما بين هيئات الامم المتحدة ، وتجزؤ الانشطة التنفيذية للامم المتحدة .

٥٠ - ومضى يقول ان من المناسب اتباع نهج عملي في تنظيم الاعمال . ووضح ان وفده يحبذ لذلك تكوين فريق صغير من اعضاء المكتب ، ويعتقد ان امكانية تشكيل افرقة صغيرة لدراسة مشاكل بعينها ينبغي ان تترك مفتوحة . ويمكن بعد ذلك ان تشكل افرقة اخرى مخصصة تعنى باغراض الصياغة . واستدرك قائلا ان وفده لا يوافق مع ذلك على انشاء فريق محدود في الدورة الحالية .

٥١ - ووضح ان الامر سيتطلب عقد ثلاث دورات موضوعية ، توزع توزيعا زمنيا مناسباً ، في عام ١٩٧٦ ، وذلك اذا ما أرادت اللجنة ان تقدم تقريراً ذا قيمة الى الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . وقال انه نظرا لتعدد المسائل المتصلة بهذا الشأن ، فانه لا يمكن البدء على الفور في مشاورات بشأن حلول بعينها . وبين ان الدورة الاولى المقترحة عقدها في عام ١٩٧٦ سيكرس الجزء الاكبر منها بلاشك للمناقشة العامة التي ستعطي للحكومات فرصة بيان مواقفها . وقال ان وفده يقترح لهذا ان تفوض اللجنة الرئيس لبدء المشاورات بقصد تحديد المجالات العريضة التي ينبغي على اللجنة تركيز الاهتمام عليها . واضاف ان الولاية المخولة للرئيس يجب ان تكون مرنة على قدر الامكان بحيث تترك له المجال لاختيار اساليب المشاورة والاستقصاء . ثم ينبغي على الرئيس تقديم تقرير الى الدورة التي ستعقد فيها اللجنة في شباط/فبراير ، حيث ينتظر ان تتوفر للجنة أولى عناصر العمل البناء . ومضى يقول ان الدورة الثانية يجب ان تعقد بعد مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية ، اما الدورة الثالثة فتقوم باعداد موجز للاعمال الذى تم تقديمه في تقريرها الى الجمعية العامة . واختتم بيانه بقوله ان وفده يفضل عقد دورات أقصر ؛ فقد تبين مما حققته الدورة الاستثنائية السابعة من انجازات هامة ما يمكن عمله في خلال اسبوعين فقط . واضاف انه ينبغي ، مع ذلك ، ان تبت اللجنة في هذه المسألة في مرحلة لاحقة .

٥٢ - السيد النقاش (العراق) : قال ان تقرير فريق الخبراء يشكل اساساً متيناً لاعمال اللجنة . واضاف ان من المهم ، لدى مناقشة تفاصيل اعادة التشكيل ، الا يكون من بين الاهداف انشاء وظائف جديدة كوسيلة للترقية على نحو ما حدث في عملية لتحقيق اللامركزية قام بها المصرف الدولي . واضاف انه ينبغي بحث شؤون الموظفين المتصلة باعادة التشكيل مع سائر البلدان النامية المعنية . واكد انه من الضروري مشاركة البلدان النامية مشاركة تامة في اتخاذ القرارات .

٥٣ - وقال انه يوافق على التنظيم المقترح لآعمال اللجنة المخصصة (A/AC.179/L.1) ، الا انه يشك في الحكمة من تقييد عدد الدورات . وأوضح ان من المهم ان تتفق كافة الدول الاعضاء على العمل على معالجة المسائل الصعبة الكثيرة المعروضة على اللجنة ، وان الجداول الزمنية الصارمة قد لا تتفق مع ذلك الاعتبار . واعرب عن امله في ان تتوافر للجنة الوثائق التي تتضمن آراء مختلف المنظمات بشأن آعمال اللجنة . وقال انه ينبغي ، على نحو خاص ، اعلام اللجنة بما سيترتب على مقرراتها من آثار مالية بالنسبة للبلدان النامية .

٥٤ - واختتم ممثل العراق بيانه قائلاً ان مستوى التنسيق فيما بين الوكالات الدولية حالياً مريض من بعض النواحي ، غير ان المطلوب هو نوع من التنسيق أكثر شمولاً ، وهذا ما تسعى اللجنة الى ايجاده في منظومة الامم المتحدة .

٥٥ - السيد لاسكارو (كولومبيا) : قال ان تقرير فريق الخبراء يعرض المشاكل عرضاً حسناً وانه سيكون بمثابة اساس سليم لآعمال اللجنة .

٥٦ - ومضى يقول انه يرى ان هدف الاصلاحات الهيكلية هو استعادة الدور القيادي للجمعية العامة فيما يتعلق برسم السياسة العامة ، حتى وان تطلب ذلك التخلص من هيئات اخرى معينة تقوم بنفس العمل . وأضاف ان اللجنة الثانية يجب ان تكون المحفل الوحيد لمناقشة عدد من المسائل التي تجرى مناقشتها ، في ظل الظروف الراهنة ، في هيئات اخرى تعمل في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأوضح انه ينبغي في هذا الصدد عدم المساس بالدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية . وقال ان من المهم ايضاً تعزيز اللجان الاقليمية الاقتصادية والاجتماعية ومنحها المزيد من الاستقلال في رسم السياسات وتوجيه الاعمال الاقليمية .

٥٧ - وذكر ان خبراء حكومة بلده يعكفون على دراسة بعض المسائل مثل الاصلاح النقدي وتمويل التنمية ، وان وفده سيعلم عن آرائه حول تلك الموضوعات في موعد لاحق .

٥٨ - وأعلن موافقته على الجدول الزمني المقترح لعام ١٩٧٦ ، غير انه اعرب عن أمله في ألا تتداخل الدورة الثالثة التي اقترحت اللجنة المخصصة عقدها مع الدورة التي سيعقدها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للتنمية .

٥٩ - واختتم ممثل كولومبيا بيانه بقوله ان من المهم الاستماع الى آراء مختلف الوكالات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، ان أن من شأن خبرتها الطويلة ان تكون مصدراً لارشاد مفيد للجنة . وأضاف انه يوافق على وجوب قيام الامانة العامة . بوضع استبيان ترسله للحكومات الاعضاء ، وبتجميع النتائج ورفعها الى اللجنة المخصصة كيما تحيط بها علماً .

٦٠ - السيد الضراط (الجمهورية العربية الليبية) : قال انه يقبل اقتراحات الرئيس فيما يتعلق بتنظيم آعمال اللجنة خلال عام ١٩٧٦ (A/AC.179/L.1) ، وانه يحبذ انشاء فريق عامل مفتوح ، ويعتقد

(السيد الضراط ،

الجمهورية العربية الليبية)

ان مثل ذلك الاجراء من شأنه مساعدة اللجنة في اعمالها . و اضاف انه يوافق كذلك على الاقتراح القائل بأن تقوم الامانة العامة بتوزيع وثيقة تتضمن الاجزاء المتصلة بالموضوع من الكلمات التي القيت في الدورة الاستثنائية السابعة وفي المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة . فان هذه البيانات ، بالاضافة الى تقرير فريق الخبراء ، لها اهمية قصوى بالنسبة لاعمال اللجنة في المستقبل .

٦١ - وقال انه يرى ان المهام الرئيسية للجنة هي تعزيز دور الامم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التعبير العملي عن المبادئ الواردة في قرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة وقرار الجمعية العامة (٣٢٨١ د - ٢٩) الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣ / ٠

الجلسة السادسة

الجمعة ، ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

اعتماد تقرير اللجنة المخصصة الى الدورة الثلاثين للجمعية العامة (A/AC.179/L.2)

الفقرة ٢

١ - الرئيس : اقترح ان تنظر اللجنة في الفقرات الفرعية التي كان قد تم التوصل الى اتفاق عام بشأنها في الجلسات غير الرسمية .

الفقرة الفرعية (١)

٢ - السيد طوقان (الاردن) : سأل عما اذا كان من الضروري تحديد ما اذا كان قرار بشأن عقد دورة رابعة سيتخذ في الدورة الثانية او في الدورة الثالثة للجنة . وقال ان عقد دورة رابعة يتوقف على ما تسفر عنه الدورة الثالثة ، ولا يمكن البت فيه في الدورة الثانية .

٣ - السيد فاضله (الجزائر) : قال انه فيما يتعلق بوفده ، فانه يرى انه يمكن عقد عدة دورات اخرى . و اضاف انه لهذا السبب يقترح تعديل الفقرة الفرعية بحيث تنص على أن قرارا بشأن عقد دورات تالية أو أية دورات أخرى سيتخذ في الدورة الثانية أو الثالثة للجنة .

٤ - السيد ديالو (فولتا العليا) : اقترح تعديل نص الفقرة الفرعية بحيث يصبح : " وان قرارا بشأن عقد دورات اخرى ، بما في ذلك عقد دورة رابعة ، سيتخذ في الدورة الثالثة للجنة " . وقال ان مثل هذه الصيغة من شأنها ان تأخذ في الاعتبار النقطتين اللتين أشارهما مثلا الاردن والجزائر .

٥ - السيد فاجنتان (هولندا) : طلب ايضا بشأن الفقرة الفرعية (١) . وقال انه يرى ان صيغة الفقرة الفرعية هي نتيجة للصعوبات المتعلقة بالاثار المالية ، وانها لا تشمل بأي حال من الاحوال حكما مسبقا بشأن موضوع عقد دورة رابعة .

٦ - السيد كوردوفيز (أمين اللجنة) : قال ان بياننا بالاثار المالية للفقرة الفرعية (١) سيعمم قريبا بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة . و اضاف ان مجموع الاعتماد الاضافي للخدمات المذكورة في التقرير (A/AC.179/L.2) هو ٨٠٠ ٨٥ دولار . وقد وضع هذا الرقم على اساس أن اللجنة ستجتمع من ١١ شباط/فبراير حتى ٣ آذار/مارس ١٩٧٦ ، ومن ١ الى ١١ حزيران/يونيه ، وقد تجتمع من ١٣ الى ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٦ . و اضاف ان الخدمات ستقدم بخمس لغات مع اصدار محاضر موجزة ، الا انه لن تحتاج خدمات الترجمة الشفوية في اجتماع حزيران/يونيه الا اذا عدلت تواريخ الاجتماعات الاخرى ، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات المالية . ولا حظ ان مجموع

(السيد كورد وفيز)

الاعتماد الاضافي يأخذ في الاعتبار انشاء فريق عامل تابع للجنة المخصصة سيجتمع ثلاث مرات اسبوعيا في المتوسط فيما بين الدورات اعتبارا من ٤ آذار/مارس الى ٣١ ايار/مايو ومن ١٤ حزيران/يونيه الى ١٠ ايلول/سبتمبر. ووضح ان الفريق العامل لن يصدر محاضر موجزة ، وانه سيصدر مايقدر بحوالى ٢٠٠ صفحة من الوثائق موزعة بالتساوى تقريبا على الفترات التي سيجتمع فيها .

٧ - ثم انتقل الى المسألة التي اثارها ممثل هولندا فقال انه في حالة ما اذا لم تحدد اللجنة في الوقت الحالي حاجتها لدورة رابعة ، فان الاثار المالية لن تتغير ، حيث انه يمكن تغطية نفقات الدورة الرابعة من الاعتمادات الحالية. و اضاف انه اذا ماتبين ان من الضروري عقد اجتماعات اخرى او تقديم اية خدمات اخرى ، مما يفرض متطلبات مالية اضافية من الميزانية العادية ، فان الامين العام سيعمد الى الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لعقد الالتزامات الضرورية بموجب قرار الجمعية العامة بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية خلال فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ .

- ٨ - الرئيس : قال انه مالم يكن هناك اعتراض ، فانه سيعتبر أن اللجنة على استعداد لاعتماد الفقرة الفرعية (١) مع تعديل الجزء الأخير من الجملة الاولى بحيث يصبح نصه كالتالي " وأن قرارا بشأن عقد دورات أخرى ، بما في ذلك دورة رابعة ، سيتخذ في الدورة الثانية أو الثالثة للجنة " . وأضاف ان الجملة الثانية ستبقى كما هي .
- ٩ - اعتمدت الفقرة الفرعية (١) في صيغتها المعدلة .

الفقرة الفرعية (٢)

- ١٠ - السيد مانسفيلد (نيوزيلندا) : قال انه يشعر أنه سيكون من الأنسب أن يستعاض عن كلمة " مقررات " في السطر الثالث (من النص الانكليزي) بكلمة " توصيات " .
- ١١ - الرئيس : قال انه اذا لم يكن هناك اعتراض ، فانه سيعتبر ان اللجنة على استعداد لاعتماد الفقرة الفرعية (٢) بالصيغة التي عدلها بها ممثل نيوزيلندا .
- ١٢ - اعتمدت الفقرة الفرعية (٢) في صيغتها المعدلة .

الفقرة الفرعية (٣)

- ١٣ - اعتمدت الفقرة الفرعية (٣) .

الفقرة الفرعية (٤)

- ١٤ - السيد طرزي (افغانستان) : اقترح تعديل السطر الثالث من النص الانكليزي بحيث يصبح نصه " يكون الاشتراك فيه في جميع الأحوال " بدلا من " ينبغي أن يكون (الاشتراك فيه) في جميع الأحوال " .
- ١٥ - السيد حشاني (تونس) : قال ان وفده يفضل الصيغة على النحو الذي هي عليه ؛ وأضاف انه يفهم منها أن اللجنة لم تتخذ بعد مقرا بشأن تكوين الفريق العامل .
- ١٦ - السيد فاضله (الجزائر) : قال انه يود الحصول على تأكيد لما يفهمه من أن ثمة اتفاق رأى عام على أن الفريق العامل يجب أن يبدأ أعماله بعد المناقشة العامة في الدورة الثانية للجنة .
- ١٧ - السيد فيرسيليز (الفلبين) : اقترح تعديل الجملة الثانية في الفقرة الفرعية (٤) بحيث تصبح " ينبغي أن يكون باب الاشتراك في الفريق العامل غير الرسمي مفتوحا في جميع الأحوال لكافة الدول ، وأن يحدد حجم الفريق العامل وتكوينه عن طريق مشاورات . . . " . وأضاف ان ذلك هو ماتم الاتفاق عليه خلال المناقشات غير الرسمية .

١٨ - السيد ويلدر (كندا) : أوضح ان اللجنة لم تتخذ بعد قرارا بشأن انشاء الفريق العامل ، وانه لذلك يقترح ان تصاغ الجملة الثانية ، التي عدلها ممثل الفلبين ، بحيث تصبح " وأن يحدد ... بعد مشاورات " بدلا من " عن طريق المشاورات " .

١٩ - السيد موانغاغوهونغا (اوغندا) : قال ان وفده يفضل استخدام كلمة " ينبغي " في الجملة الثانية من الفقرة الفرعية ، واتفق في الرأي مع ممثل الجزائر على انه قد تم الاتفاق بصورة غير رسمية على أن يبدأ الفريق العامل اجتماعاته بعد الدورة الثانية . و اضاف انه يقترح لذلك اضافة عبارة " بعد الدورة الثانية " الى نهاية الجملة الاولى من الفقرة الفرعية .

٢٠ - الرئيس : قال ان الفقرة الفرعية (٤) ، ترتيبا على ذلك ، سيصبح نصها كالتالي : " انشاء فريق عامل غير رسمي ، برئاسة رئيس اللجنة المخصصة ، يجتمع فيما بين الدورات بسعد الدورة الثانية . وينبغي أن يكون باب الاشتراك مفتوحا لكافة الدول ، ولكن قرارا بشأن حجمه وتشكيله سيخذ بعد مشاورات بين رئيس اللجنة ورؤساء الأفرقة الاقليمية " . وأضاف انه ما لم يكن هناك اعتراض ، فسيعتبر أن اللجنة تقرر تلك الصيغة .

٢١ - اعتمدت الفقرة الفرعية (٤) في صيغتها المعدلة .

الفقرة الفرعية (٥)

٢٢ - الرئيس : قال ان من المفهوم لديه ان الامانة العامة ، لدى اعدادها للثبت المرجعي ، ستبذل كل جهد كيما تشير على نحو محدد الى الجزء المتعلق بأعمال اللجنة من أية وثيقة اذا كانت تلك الوثيقة تتناول موضوعات أخرى .

٢٣ - السيد مارشال (المملكة المتحدة) : طلب التأكيد بأن الثبت المرجعي سيتضمن اشارات الى البيانات التي أدلى بها الوزراء في الدورة الاستثنائية السابعة والدورة الثلاثين للجمعية العامة .

٢٤ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : قال انه يجد الفقرة الفرعية (٥) مقبولة ، وأضاف ان من المفهوم لديه ان الثبت المرجعي سيتضمن الوثائق المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-١ - ٧) . واستدرك قائلا انه حيث ان ممثل المملكة المتحدة قد أشار الى شيء محدد ، فمن الأفضل استخدام صيغة قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-١ - ٧) في الفقرة الفرعية (٥) . واقترح أن تضاف الى نهاية الفقرة الفرعية عبارة " ولا سيما الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالموضوع والمقدمة من أجل الاعداد للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة عملا بقرار الجمعية ٣٣٤٣ (د-١ - ٢٩) " .

٢٥ - الرئيس : قال ان من المفهوم لديه ان الوثائق المشار اليها في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-١ - ٧) ليست هي نفس الوثائق المشار اليها في الفقرة الفرعية (٥) . وأضاف أن الأولى هي الوثائق التي وجهت الجمعية العامة للجنة الى أخذها في الاعتبار . أما الوثائق

(الرئيس)

المشار إليها في الفقرة الفرعية (٥) فهي الوثائق التي تشعر اللجنة أنها قد تحتاج بشأنها إلى ثبت مرجعي بفرض الرجوع إليها فقط .

٢٦ - السيد دبالو (فولتا العليا) : قال انه يعتقد ان النص الحالي للفقرة الفرعية (٥) يعكس متطلبات اللجنة .

٢٧ - السيد موانغاغوهونغا (اوغندا) : قال انه يتفق مع ممثل فولتا العليا على أن نص الفقرة الفرعية (٥) مقبول في الصيغة التي هو عليها ، بالتفسير الذي قدمه الرئيس .

٢٨ - السيد طرزي (افغانستان) : أعرب عن تأييده للملاحظة التي أبداهما ممثل المملكة المتحدة .

٢٩ - الرئيس : قال ان من المفهوم لديه ان اللجنة ترغب في ترك نص الفقرة الفرعية (٥) على ما هو عليه .

٣٠ - اعتمدت الفقرة الفرعية (٥) .

الفقرة الفرعية (٦)

٣١ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : أوضح ان الجزء السابع من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د١ - ٧) يشير الى اللجان الاقتصادية الاقليمية . وقال انه يقترح بناءً على ذلك تعديل الفقرة الفرعية (٦) بحيث يصبح نصها كالتالي " . . . اشترك كافة هيئات الامم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بما في ذلك اللجان الاقتصادية الاقليمية ، و . . . في أعمالها " . وسأل عما اذا كانت الاشارة الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة قد جاءت في الفقرة الفرعية (٦) نتيجة لاجماع رأى اللجنة على ذلك ، حيث انه لم ترد في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د١ - ٧) اشارة الى ذلك .

٣٢ - الرئيس : قال ان عبارة " هيئات الامم المتحدة " تشمل اللجان الاقتصادية الاقليمية ؛ واستدرك قائلاً انه ليس لديه اعتراض على استخدام صيغة قرار الدورة الاستثنائية السابعة . وأوضح ان الاشارة الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة جاءت نتيجة اقتراح قدمه ممثل فولتا العليا ولم يكن هناك اعتراض عليه في ذلك الوقت .

٣٣ - السيد اوليفيري لوبيز (الأرجنتين) : قال ان وفده يرغب في أن تشترك وحدة التفتيش المشتركة في أعمال اللجنة المخصصة . وأضاف انه يود ، بناءً على ذلك ، تأكيداً بأن عبارة " هيئات الامم المتحدة " تشمل تلك الوحدة .

٣٤ - الرئيس : قال انه قد أحاط علماً بالنقطة التي أثارها ممثل الأرجنتين .

٣٥ - السيد تشينغ يو - كوى (الصين) : قال انه يود أن يوضح ان دعوة الوكالات المتخصصة الى ارسال ممثلين لها لدى اللجنة المختصة يجب أن تتمشى مع روح قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (٥ - ٢٦) .

٣٦ - الرئيس : قال ان النقطة التي أثارها ممثل الصين ستدرج في المحضر .

٣٧ - السيد النقاش (العراق) : اقترح ادماج الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (٦) .

٣٨ - الرئيس : قال ان نص الفقرة الفرعية (٦) يلخص الآراء التي أبدتها ممثلو الجزائر والفلبين وفولتا العليا . وأضاف أن التعديل الذي قدمه ممثل العراق لا يغير من جوهر الفقرة الفرعية وانه يمتد ان ممثل العراق لن يصير على تعديله .

٣٩ - اعتمدت الفقرة الفرعية (٦) بالصيغة التي عدلها ممثل المكسيك .

الفقرة ٣

٤٠ - اعتمدت الفقرة ٣ .

الفقرتان ٤ و ٥

٤١ - الرئيس : قال ان الفقرتين ٤ و ٥ تتناولان حقائق سيستكملها الرئيس بالتشاور مع الامانة العامة .

الفقرة ٦

٤٢ - الرئيس : قال ان الفقرة ٦ لا يمكن استكمالها الا بعد تعليق الجلسة واجراء مناقشات غير رسمية حول انتخاب اعضاء المكتب . وأضاف ان الفقرة ٦ ، بناء على ذلك ، ستترك مفتوحة .

الفقرتان ٧ و ٨

٤٣ - اعتمدت الفقرتان ٧ و ٨ .

الفقرة ٩

٤٤ - الرئيس : اقترح ان تعتمد اللجنة التقرير ككل على أساس أن الاجزاء الناقصة من الفقرات ٤ و ٥ و ٦ ستضاف فيما بعد .

٤٥ - السيد بارسي (ايران) : اقترح أن يرفق بالتقرير البيانان اللذان ألقاهما الأمين العام ورئيس اللجنة لدى افتتاح دورة اللجنة .

- ٤٦ - الرئيس : قال انه يفترض انه سيشار الى المرفقات في التقرير ، وانه مالم يكن هناك اعتراض فانه يعتبر ان اللجنة توافق على اقتراح ممثل ايران .
- ٤٧ - تقرر ذلك .
- ٤٨ - اعتمد مشروع التقرير (A/AC.179/L.2) في صيغته المعدلة .
- ٤٩ - علقت الجلسة في الساعة ١٧/٠٥ واستؤنفت في الساعة ١٨/٤٠ .

انتخاب اعضاء المكتب (تابع)

- ٥٠ - الرئيس : أعلن انه ، نتيجة للمشاورات غير الرسمية التي أجريت ، فقد تم التوصل الى اتفاق بشأن انتخاب اثنين من نواب الرئيس الثلاثة . وقال انه قد فهم ، في ضوء اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه توأ ، أن اللجنة ترغب في اجراء الانتخابات بالتزكية .
- ٥١ - انتخب السيد بارسى (ايران) والسيد زاركوفسكى (بولندا) نائبي رئيس بالتزكية .
- ٥٢ - الرئيس : هنا نائبي الرئيس وقال انه يتطلع الى التعاون معهما في الاعمال المقبلة للجنة . وأوضح ان الأمر قد يتطلب المزيد من المشاورات فيما يتعلق بانتخاب الأعضاء الآخرين لمكتب اللجنة ، واقترح تأجيل اتخاذ قرار بشأن تلك الانتخابات الى الدورة الثانية للجنة .
- ٥٣ - تقرر ذلك .
- ٥٤ - السيد بارسى (ايران) : شكر اللجنة انتخابها اياه لمنصب نائب الرئيس وهماهد الرئيس وجميع أعضاء اللجنة على التعاون معهم في المداولات المقبلة للجنة .
- ٥٥ - السيد زاركوفسكى (بولندا) : أعرب عن امتنانه لاختيار اللجنة اياه لشغل منصب هام ألا وهو منصب نائب الرئيس ، وأكد تعاونه التام في الدورات المقبلة للجنة .

اختتام الدورة

- ٥٦ - الرئيس : شكر أعضاء اللجنة على تعاونهم خلال الدورة . وأعرب عن أمله في أن تسود روح التسامح والتعاون في العمل ، التي أفضت الى اعتماد التقرير وانتخاب نائبي الرئيس ، بنفس الصورة في الدورة الثانية حينما تتناول اللجنة مسألة انتخاب الاعضاء الباقين ، وكذلك فسي جميع أعمالها في المستقبل . ثم توجه بالشكر الى أمين اللجنة وجميع موظفي الامانة العامة على ما أسهموا به ، وأعلن اختتام الدورة الأولى للجنة المخصصة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٤٥

Blank page

Page blanche

المحاضر الموجزة لجلسات الدورة الثانية

(١١ شباط / فبراير الى ٤ آذار / مارس ١٩٧٦)

Blank page

Page blanche

الجلسة السابعة

الاربعاء ١١ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

اعتماد جدول الاعمال (A/AC.179/2)

١ - اعتمد جدول الاعمال .

تنظيم العمل

- ٢ - الرئيس : نذكر أعضاء اللجنة المخصصة بأن الجمعية العامة كانت قد اتخذت في دورتها الثلاثين عددا من المقررات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للجنة ، وهي واردة في المرفق بالوثيقة A/AC.179/2 . وقال ان اللجنة ربما تود ان تقرر فيما بعد الاجراءات التي ستتخذها لدراسة المسائل التي طلبت الجمعية العامة منها النظر فيها .
- ٣ - واضاف ان اللجنة قد قررت اجراء مداولة عامة في دورتها الثانية ، وان المداولة ستكون لها اهمية قصوى لانها ستساعد على ايضاح الاولويات التي تعطيها الحكومات لمختلف المسائل الداخلة ضمن ولاية اللجنة ، وستمكن رؤساء أمانات جميع المنظمات والهيئات المعنية في منظومة الامم المتحدة من ابداء آرائهم حول هذه المسائل .
- ٤ - واستطرد يقول انه قد تم التوصل الى اتفاق في الرأي في الدورة الاولى للجنة يقضي بأن تعتمد اللجنة في اقرب وقت ممكن الى تحديد مجالات الاولوية بالنسبة لعملها . وينبغي محاولة القيام بذلك قبل نهاية الدورة الثانية كيما يتمكن فريق العمل غير الرسمي من الاجتماع في الفترات المتخللة للدورات على اساس اطار للعمل متفق عليه . واختتم كلمته قائلا انه لما كان باستطاعة اللجنة اجراء مشاورات غير رسمية ورسمية ، يبدو أنه لا لزوم لاعتماد خطة عمل مفصلة .
- ٥ - السيد كوردوفيز (أمين اللجنة) : قدم ثبت وثائق الامم المتحدة ذات الصلة بعمل اللجنة (A/AC.179/3 و Add. 1) . وقال ان هذا الثبت يتألف من ثلاثة فروع ، عدت في الفرع الاول الوثائق التي اصدرتها الامم المتحدة ؛ وعدت في الفرع الثاني الوثائق التي اشارت امانات اللجان المتخصصة بوجوب لفت نظر اللجنة اليها ؛ ويتضمن الفرع الثالث قائمة بقرارات ومقررات الامم المتحدة ، التي يبدو انها ذات صلة خاصة باعمال اللجنة . ومع التسليم بمدى ولاية اللجنة ، يمكن القول بان لمجموعة كبيرة من وثائق الامم المتحدة صلة باعمالها . وبالنظر الى العدد النهم من الوثائق الصادرة عن الامم المتحدة ، كان لا بد من اجراء اختيار ، بالرغم من انه كان من العسير جدا تحديد المعايير اللازمة لتطبيقها بهذا الصدد . وقد حددت فئتان من الوثائق : الوثائق المتصلة مباشرة بمؤسسة معينة ، والوثائق الاساسية التي تعالج مشاكل اعادة التشكيل التي يمكن ان تعني ايضا مؤسسة ما . مثال ذلك ان الوثائق التي تعني مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاعمال ، ومنظمة الامم المتحدة للامم المتحدة للصناعي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، والمجلس الاقتصادي

(السيد كورد وفيز)

والاجتماعي تدخل في الفئة الاولى ، في حين تدخل ضمن الفئة الثانية الوثائق التي تعالج هيكلا التعاون الاقليمي ، او التعاون ، والتخطيط ، ومسائل البرمجة ووضع الميزانيات . وهنا ايضا اقتضى الامر اجراء اختيار آخر فلم يشر الثبت الا الى الوثائق ذات الصلة المباشرة بالمشاكل التي ستتناولها اللجنة .

٦ - وفيما يتعلق بما اعتمدته هيئات الامم المتحدة من قرارات ومقررات قد تهم اللجنة ، مما ورد في الاضافة ١ للوثيقة A/AC.179/3 ، فقد لفت نظر اللجنة الى ان قائمة مستكملة بهذه القرارات والمقررات ستدرج في الوثيقة E/5453/Rev.1 ، التي ستصدر قريبا . فمعظم المصادر التي ستكون ضرورية اثناء النظر في المسائل التي ستعالجها اللجنة في المستقبل القريب متضمنة في تلك الوثيقة ، لا سيما المصادر المتعلقة بولاية جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتدابير التشريعية التي اتخذتها الجمعية العامة وبعض الهيئات التشريعية ، المتصلة باختصاصات وبرامج جميع الهيئات التي تعالج مسائل اقتصادية واجتماعية . ثم استدرك قائلا ان الوثيقة A/AC.179/3/Add.1 لا تتضمن سوى المقررات والتوصيات المتخذة ابتداء من سنة ١٩٧٠ ؛ وأما المقررات الرئيسية المتخذة قبل ذلك التاريخ فهي متضمنة في الوثائق المعددة في الثبت . وبما ان عناوين القرارات هي بالاحرى ، مقتضبة في بعض الاحيان ، فقد تقرر اتباعها بموجز يعطي فكرة اوضح عن محتوى المقررات .

٧ - وقال ان الثبت ليس بجامع مانع ، ولم يتضمن سوى الوثائق الاساسية التي لا غنى عنها . ويمكن ان تلحق به انماط اخرى اثناء تقدم عمل اللجنة ، اذا شاءت ذلك .

٨ - وذكر انه بالنظر الى ضخامة عدد الوثائق ، لن يكون متاحا للتوزيع العام من الوثائق المعددة في الثبت سوى تلك التي كانت قد صدرت خلال السنتين المنصرمتين . ورجا اعضاء اللجنة الذين يودون الاطلاع على وثائق اخرى الاستعانة بخدات مكتبة داغ همر شولد . وأما الوثائق المحالة من الوكالات المتخصصة فستوزع على اعضاء اللجنة .

٩ - واما بالنسبة لمحاضر الجلسات ، فقد لفت نظر اعضاء اللجنة الى قرار الجمعية العامة ٣٤١٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، والذي اعتمدت فيه الجمعية معايير جديدة لتزويد هيئات الامم المتحدة بمحاضر الجلسات . وقد طلب الى الهيئات المعنية الاستغناء عن مثل هذه المحاضر بالنسبة للمناقشات المتعلقة بالتنظيم والاجراءات وخطب الوداع ، وبالنسبة لاعتماد تقاريرها ، وحشوا على الاستغناء عنها بالنسبة للمناقشات الفنية الاقل اهمية . ومن جهة اخرى ، فان المحاضر الموجزة للهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة ستشر على الفور في التوزيع العام ، على ان تصدر بشأنها تصويبات تتناول الاخطاء الخطيرة فقط . أمام هذه المعايير ، ينبغي على اللجنة المخصصة ان تقتصر على طلب المحاضر الموجزة في حالة واحدة فقط وهي الجلسات المخصصة لبحث البند ٤ من جدول اعمالها .

- ١٠ - الرئيس : رجا اعضاء اللجنة ان يحيطوا علما بتوصيات الجمعية العامة واقترح ان يكون البند ٤ من جدول الاعمال - اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة - موضوع محاضر موجزة .
- ١١ - وهكذا تقرر .

رفعت الجلسة في الساعة ١١ / ٥ .

Blank page

Page blanche

الجلسة الثامنة

الاربعاء ١١ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

انتخاب اعضاء المكتب

١ - انتخبت اللجنة بالتزكية السيد غونزاليس آرياس (باراغواي) نائبا للرئيس ، والسيد ستركي (استراليا) مقررا .

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)

٢ - السيد بلانشار (مدير عام مكتب العمل الدولي) : قال ان اصلاح منظومة الامم المتحدة يبدو له في اوانه ، اذا اخذت في الحسبان الاهداف البالغة الطموح التي حددتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) ، ولأن المنظومة تجتاز أزمة ثقة . واعاد الى الانه ان البيان الاستهلالي الذي ادلى به الرئيس في الدورة الاولى للجنة والذي قال فيه انه قد لا يكون هناك أي بنية مؤسسي مثالي ، وان المؤسسات ليست غاية في حد ذاتها . فالاصلاح ضروري بالتأكيد ، لكنه ينبغي ان لا يغيب عن البال ان اصلاح لا يعني بالضرورة للاوضاع . واضاف انه يرى ان العلل التي يعاني منها المجتمع الدولي تنبع من ازمة ارادة اكثر منها من عدم الكمال النسبي للمؤسسات القائمة . فلقد سعت الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة منذ البدايات الى مضاعفة كفاءة جهازها بتكييفه مع حاجات عالم ديدنه التغير . وهي بعملها هذا ، يتزايد وضوح شعورها بالالتزام المشترك . لذلك ينبغي ان تهدف الاصلاحات المقترحة في الاساس الى تقوية المنظومة من وجهة نظر وظيفتين اساسيتين وهما وضع سياسات ومفاهيم عامة وقطاعية من جهة ، والتفاوض من جهة اخرى .

٣ - واما فيما يتعلق بالوظيفة الاولى ، فمن الجلي انه يجب تقوية الاطار المتعدد الاختصاصات بغية استنباط سياسات عامة يمكن تنفيذها على نحو مركزي . ولذلك فان المشكلة الرئيسية هي دور وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي . و اشار بهذا الصدد الى وجوب القيام اولا باعادة تنظيم جدول وبرنامج عمل المجلس بحيث تصبح دوراته اقصر ولتنصب كل دورة على مشكلة محددة او مجموعة من المشاكل المحددة . ثانيا ، ينبغي ان يستفيد المجلس الى اقصى حد من خبرة ومقدرة الوكالات المتخصصة ، بان يعمد الى استشارتها بصورة منهجية ، وبأن يعهد اليها بدراسة المشاكل الداخلة في اختصاصها . فالمجلس لم يستخدم حتى الان الثروة الكبيرة من البيانات التي في حوزته . ثالثا ، ينبغي على المجلس ان يستخدم الى حد اكبر سلطته لوضع توصيات او دعوة المنظمات الدولية ، وعن طريقها ، الدول الاعضاء ، لتوجيه انشطتها على نحو اكثر اتساقا مع الاهداف العامة للمنظومة . رابعا ، وفقا لما اشار به فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة ، وجوب ايجاد الوسائل التي تمكن الوكالات من المشاركة في دراسة ما يثيره المجلس من مسائل اقتصادية واجتماعية .

(السيد بلانشار)

خامساً ، بوسع لجنة التنسيق الإدارية مساعدة المجلس الى حد اكبر ، وذلك بتقديمها تقارير عن مسائل اقتصادية واجتماعية هامة ، وببذلها جهودا اكبر منهجية لاستنباط اساليب لتنفيذ مقررات المجلس بغية التخفيف من الفاصل الزمني بين اتخاذ مقرر وتنفيذه . سادساً ، يجب بذل جهود شديدة لاستنباط اساليب تؤدي الى اجراء مشاورات حقيقية حول الخطط متوسطة الاجل تفضي الى التخطيط المشترك في المجالات التي تتطلب نهجا متعدد الاختصاصات .

٤ - واما الوظيفة الثانية الرئيسية ، وهي التفاوض ، فعلى المجلس ان يتحرى الطرق التي تعزز قدرته التفاوضية . فقد برهنت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، كيف يمكن تحقيق الكثير بتواجد الارادة السياسية . ولقد أكد فريق الخبراء ضرورة تعزيز ممارسات التفاوض . وهو يرى أن الامكانيات التي تتيحها المنظمات الدولية لم تستخدم بالقدر الكافي من حيث التفاوض . مثال ذلك انهماك منظمة العمل الدولية منذ انشائها في العثور على حلول للمشاكل التي تفرق بين أرباب العمل والعمال والسلطات العامة . على ان التفاوض يفترض مقدما مشاركة . وقال انه ربما يكون قد حان الوقت الذي يتعين فيه البحث عن طرق ، على الصعيدين القومي والدولي ، لتمكين فئات اكبر فاكث من السكان ، والعمال وارباب العمل بشكل خاص ، وكذلك اعضاء الجمعيات التعاونية ، ورابطات القرويين وما الى ذلك ، من اسماع اصواتهم ، بحيث تستجيب المقررات على نحو افضل لتطلعاتهم .

٥ - ثم انتقل الى ناحية اخرى من نواحي المشكلة فقال انه وفقا لتجربته الشخصية ، فقد اتسم التعاون التقني بالرغبة في المرونة التي تؤمن سهولة الربط بين جميع اجزاء منظومة الامم المتحدة . وقال ان هذه هي الميزة الرئيسية للترتيبات القائمة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبين الوكالات المنفذة ، مما أتاح للشركاء التعبير عن انفسهم ، ومكن الوكالات الدولية ، في نظام لا مركزي ، من الاسهام بأفضل ما لديها من تجارب بالمشروع المشترك . والعائق الوحيد هو ان هذا التعاون الوثيق لم يواصل بالقدر الكبير المستحب من الاعتقاد الراسخ . ومهما يكن الامر ، فان منظمة العمل الدولية على استعداد لالتماس الطرق المؤدية الى تعزيز التزام الوكالات ضمن اطار الانشطة التي يضطلع بها برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٦ - واستطرد يقول انه ينبغي على الدول الاعضاء ، في بحثها عن اساليب افعل فيما يتصل بالتعاون التقني . ان تسعى ، على الصعيدين الاقليمي والقومي ، الى ايجاد مراكز ممتازة في المجالات الرئيسية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ان يتولى تصميم هذه المراكز وانشاؤها وادارتها مواطنون من البلدان المعنية ، وان تمول ، جزئيا على الاقل ، من البلدان نفسها . وينبغي ان يقتصر برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة على اعطائها مساعدة اضافية ، على حد سواء ، بالصيغ التقليدية - توفير الخبراء ، والزمالات والمعدات - وفي أية صيغة جديدة قد يبتكرها ابناء المنطقة . وهذه المراكز موجودة من قبل في افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وتشارك منظمة العمل الدولية في أنشطة بعض منها . وسيكون ذلك صيغة من صيغ التعاون التقني

(السيد بلانشار)

على جانب كبير من الدينامية والابداع ، وسيمكن البلدان من تحقيق اهدافها القومية ، بارسائها على اسس من المقررات والالتزامات الدولية . كما سيشجع ذلك الحكومات على تنسيق سياساتها القومية مع منظومة الامم المتحدة . وما لم يتحقق مثل هذا التنسيق على الصعيد القومي ، يحتمل ان ييؤء بالفشل منذ البداية أى اصلاح مقترح على الصعيد الدولي .

٧ - واخيرا ، على الدول الاعضاء ان تعير اهتماما اكبر في المستقبل لمشكلة تجهيز ملاكات المنظمات الدولية . فهذا جزء هام من اعادة التشكيل ، ان لا سبيل الى تحقيق تقدم ما لم يبذل كل جهد لتوظيف عناصر من اعلى مستوى في الذكاء والاستقامة والاستقلال . ذلك ان الوكالات لم تعر هذه المسألة في السنوات الاخيرة ما تستحقه من اهتمام . وعليه ينبغي استنباط اساليب محددة ومعايير عالية على الفور .

٨ - واختتم كلمته قائلا انه يأمل ، مهما تكن نتائج المناقشة ، ان تبقى الهياكل المستصلحة على قدر كاف من المرونة ؛ ان ينبغي ان لا يغيب عن البال انه لا شيء اضر بالصالح العام من منظومة مفرطة المركزية . ويجب ، بالاضافة الى ذلك ، ان يسمح للوكالات المتخصصة بمواصلة نهجها الواقعي حيال المشاكل ، وان يكون باستطاعتها في كل لحظة المشاركة في البحث المتواصل بغية صياغة اهداف للسياسات العامة والقطاعية التي يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في تحديدها .

٩ - تقرر السماح لوفد المجتمع الاقتصادي الاوروبي بالمشاركة في المناقشة العامة بصفة مراقب .

رفعت الجلسة في الساعة ١٠ / ١٦

Blank page

Page blanche

الجلسة التاسعة

الخميس، ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦، الساعة ٣.٠ / ١٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (تابع)

- ١ - السيد ويلدر (كندا) : قال ان المجتمع الدولي قد اعترف في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بضرورة جعل منظومة الامم المتحدة اتم كفاءة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادى والانهاء ، واكثر استجابة لاهداف نظام اقتصادى دولي جديد ، لاسيما حاجات البلدان النامية . وبالنظر الى الصعوبات التي واجهتها المنظومة على مر السنين ، فقد حان الوقت لاجراء فحس شامل لاطارها التأسيسي ، وهي مهمة شاقة عهد بها الى اللجنة المخصصة .
- ٢ - ان اصلاح الهياكل ينبغي ان ينبثق عن دراسة المسائل الاساسية . وهكذا فان مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء في دورته الرابعة ، سيواصلان العمل من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ والى جانب ذلك ، ستبدأ اللجنة المخصصة دراسة إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة .
- ٣ - ويجدر باللجنة ، ان تضطلع بمهمتها ، ان تأخذ في الحسبان الاعتبار الذي توليه الان للترتيبات المؤسسية هيئات اخرى مثل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض الانماء ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانهاء . وازدادت كندا قائلًا انه يود ان يؤكد اهمية تقرير فريق الخبراء المعني باقامة هيكل مهيكل مجموعة الامم المتحدة عن اقامة هيكل جديد للامم المتحدة لخدمة التعاون الاقتصادى العالمى (E/AC.62/9) . وانه وان يكن من المتعذر النظر الى هذه التوصيات على انها كل قائم بذاته ، فميزتها هي انها تعكس وجهة نظر عالمية ، وأن فريق الخبراء قد تعرف على نقاط الضعف الرئيسية في منظومة الامم المتحدة . وقال ان الحكومة الكندية توافق مبدئيا على الاهداف المرسومة والتوجيهات التي اختطها فريق الخبراء . فعلى الدول الاعضاء وهيئات الامم المتحدة ان تفحص التقرير بصورة متعمقة وكاملة .
- ٤ - ومضى يقول ان هدف اللجنة هو الوصول الى حلول متزنة وتدرجية تكون مقبولة على السواء لدى الدول الاعضاء ومختلف الهيئات التي تتكون منها المنظومة . فعملية إعادة التشكيل ينبغي ان تسمح للدول الاعضاء بالقيام على نحو افضل بتوجيه ومراقبة كل أنشطة المنظومة وهيئاتها المختلفة .
- ٥ - وأضاف ان وفده يرى ان المشاكل التي يمكن حلها عن طريق إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى والفوائد التي ستجنى من ذلك يجب ان تحدد بشكل جلي وأن يعترف بالمزايا التي ستجنى عن كل تغيير موصى به . ولهذا أيد اقتراح الرئيس تحديد مجالات الاولوية لتنظر فيها اللجنة ككل ولينظر فيها فريقها العامل . واختتم كلمته قائلًا انه يؤكد الاهمية التي تعلقها حكومة كندا على مهمة اللجنة ، هذا العمل الذي سيسهم وفده على نحو فعال وبناء .

٦ - السيد لونغ (مدير عام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) : قال انه ينتوى تحديد المميزات والوظائف الجوهرية لفئات ومن ثم يعمد الى وصف علاقاتها الراهنة بمنظومة الامم المتحدة . ونوه قبل كل شيء بأن طبيعة وعمل فئات انما يحدد هما كون الاتفاق العام هو قبل كل شيء عقد قبل فيه جميع الاطراف المتعاقدة بملء حريتهم التزامات متبادلة وتمتعوا بمقتضاه بحقوق متبادلة . وبما انه اتفاق سار على ١٠٥ بلدان مسؤولة جماعيا عن حوالي ٨٥ في المائة من التجارة العالمية ، يمكن حقا القول ان الجزء الجوهرى من التجارة الدولية يجرى الان ضمن اطار قواعد والتزامات متفق عليها ومنصوص عليها في فئات . وأشار بهذا الصدد الى أن فئات قد وفرت حكم القانون الذى لم يكن له وجود خلال سنوات الكساد الكبير .

٧ - وقال ان الاتفاق العام صك ديني ، ولئن يكن عدد كبير من مبادئه الاساسية لم يتغير ، فلا تكاد توجد مادة واحدة من مواد منظومة لم يطرأ عليها تعديل ، أو اضافة أو تفسير جديد ، أو تنازل عنها حين اقتضت الظروف ذلك . واعاد الى الانه ان ، بهذا الصدد ، ما تم في سنة ١٩٦٥ من اضافة ثلاث مواد جديدة كليا تهدف الى جعل تطبيق قواعد الفئات أكثر تجاوبا مع احتياجات البلدان النامية كذلك كان بحكم التنازل عن الاتفاق العام ما تم الاتفاق عليه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، وسهد السبيل لنفاذ أفضليات تجارية بين البلدان النامية .

٨ - واستطرد يقول ان الاتفاق العام هو في الاساس صك عملي ، الفرض منه استحداث صيغ جديدة لتلبية تطور الاحوال ، في الوقت الذى يحافظ فيه على اطار قانوني للتجارة الدولية . وسيستمر في التطور ، وان المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التي تجرى الان على اساس اعلان طوكيو تتيح الفرصة لاستعراض عام للقواعد الراهنة لفئات .

٩ - وبما ان الاتفاق العام هو في الاساس مدونة للتجارة الدولية ، فهو بمثابة ندوة ، تدور فيها على الدوام مشاورات ومفاوضات حول مسائل السياسة التجارية ، وتشارك فيها - وهذه هي الصفة المميزة له - البلدان على اساس حقوق وواجبات محددة . فلقد طلب الى الفئات تسوية عدد كبير من المشاكل المحددة التي قامت بين البلدان في حقل السياسة التجارية . وقد أنشأ الفئات لهذا الغرض ، في حالات عديدة ، افرقة للتشاور أو افرقة عمل . وسوى بعض المسائل التجارية ذات الطابع الثنائي ، دون الرجوع الى الجهات المتعاقدة الاخرى ، بفضل آليات التشاور والتفاوض المنصوص عليها في الاتفاق . والفئات هو ايضا اداة لتشجيع الحكومات على التفاوض حول وضع مدونات للسلوك ، مثل اتفاقية تطبيق رسوم ضد اغراق الاسواق ، ويجرى الان العمل على وضع عدد من المدونات كهذه ، قد يكون لبعضها اهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية .

١٠ - والذي يميز الفئات كندوة هو أن المفاوضات التي تدور هناك عملية وواقعية ، وذلك لسبب جوهرى وهو أن المشاركين في هذه المفاوضات يعلمون ان بوسعهم التمسك بالحقوق التي يضيفونها عليهم كونهم من الموقعين على اتفاق له قوة الزامية . اذن فان وجود الاتفاق العام بالذات هو الذى يكفل كفاءة الفئات بوصفه جهازا للمصالحة والتفاوض .

(السيد لونغ)

- ١١ - ويمكن القول عمليا ان جميع المسائل ذات الالهمية في الفات انما تسوى باتفاق الرأى ، الناجم في بعض الحالات عن الكثير من التشاور والتفاوض المتسمين بالصبر . ولقد اثبتت ال ٢٨ عاما من عمل الفات ان مثل هذه المقررات المتسمة باتفاق الرأى ، والتي تحظى بتأييد عام ، لها افضل حظ من التنفيذ الفعال .
- ١٢ - ويبقى الاتفاق العام حجر الزاوية للجهاز التنفيذى للفات . وما لوجود الهيئات التى أنشأها الاطراف المتعاقدون من سبب سوى خدمة المقاصد من تطبيق قواعد التجارة الدولية ، وتفسيرها وتعديلها حسب المبتغى ، ولتجعل من الفات ندوة فعالة للتشاور ، والتصالح والتفاوض بشأن مسائل السياسة التجارية .
- ١٣ - ولقد كانت وظائف هيئات الفات موضع تكييف على مر السنين . مثال ذلك مجلس الممثلين الذى انشئ في سنة ١٩٦٠ لتصريف الشؤون الجارية والتدخل في المسائل العاجلة ، قد اعطى سلطات اوسع في سنة ١٩٦٨ جعلت منه هيئة فعالة قادرة على فحص وتقييم المشاكل التجارية كلما برز من هذا القبيل بين البلدان الاعضاء . وتقوم مهمة لجنة التجارة والتنمية على الاشراف على تطبيق المواد الثلاث بشأن التنمية الاقتصادية ، تلك المواد التى اضيفت الى الاتفاق العام في ١٩٦٥ . ويتبع فريق الثمانية عشر الاستشارى ، المنشأ في ١٩٧٥ ، الفرصة لاجراء مشاورات على مستوى عال حول المسائل الجارية في السياسة التجارية .
- ١٤ - ويركز الاطراف المتعاقدون ، في علاقاتهم داخل الفات ، انتباههم بدقة على السياسة التجارية ، وهذا التركيز للجهد في الفات هو الذى اسهم الى حد كبير بفعالية المجموعة ومكثها من العمل بأمانة صغيرة العدد وناجحة في التنفيذ .
- ١٥ - وعضوية الفات مفتوحة لجميع البلدان ، ويمثل الاعضاء الحاليون جميع انحاء العالم وكلل صروب الاقتصاد . ويضم اطار الفات الان ما مجموعه ١٠٥ من البلدان ، منها ٨٣ بلدا كاملا العضوية ، و ٣ بلدان انضمت بصورة مؤقتة ، و ١٩ بلدا يطبق الاتفاق على اساس واقعي . أضيف الى ان ال ٩٠ بلدا التى تساهم الان في المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف تضم حوالي ٢٠ من البلدان النامية التى ليست اعضاء في الفات .
- ١٦ - والعامل الحاسم في علاقة الفات بمنظومة الامم المتحدة ، وفي انشطتها هي بالذات هو الطابع التعاقدى للاتفاق العام الذى يؤلف شبكة من الحقوق القانونية المحددة والالتزامات المتبادلة . وللغات علاقة واقعية قديمة مع منظومة الامم المتحدة انبثقت من المقرر الذى اتخذه مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والعملالة في هافانا سنة ١٩٤٨ ، وقرر فيه انشاء اللجنة المؤقتة لتنظيم التجارة الدولية ، التى انبثقت عنها الهيكل المؤسسي للفات . وقد تأكدت هذه العلاقة في آب/اغسطس ١٩٥٢ بالرسائل المتبادلة بين الامين العام للامم المتحدة والامين التنفيذى للفات . وتقدر الفات أسمى التقدير علاقتها بالامم المتحدة وتعتبر الترتيب الواقعي الراهن حلا عمليا معقولا .
- ١٧ - وعلى الصعيد الادارى ، مكن هذا الترتيب الفات من المشاركة في اعمال لجنة التنسيق

(السيد لونغ)

الإدارية وغيرها • الهيئات المشتركة بين الأمانات . ويشترك أعضاء امانة الفات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة وفي النظام الموحد للمرتبات والعلاوات .

١٨ - وقال ا • مجموعة الفات مشثلة في اجتماعات عدد كبير من مؤسسات اسرة الامم المتحدة حين تبحث هذه مسائل لها اساس بالمصلحة المشتركة ، كما يحضر ممثلون • هذه المؤسسات بدورهم اجتماعات الفات التي تهتمهم . واما بالنسبة لدورات التدريب المنتظمة في حقل السياسة التجارية التي توفرها الفات للعاملين من البلدان النامية ، فهي مدينة بها لبرنامج الامم المتحدة الانمائى من ناحية ترتيبات الاتصال في البلدان التي ينتمي اليها المتدربون والزمالات الممنوحة لهم . وأخيرا ، تجدر الاشارة الى مركز التجارة الدولية الذى أنشأته مجموعة الفات في ١٩٦٤ ، والذي تشترك في ادارته منذ ١٩٦٨ الفات ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والا نماء .

١٩ - وتدل هذه الامثلة على ان الترتيب الواقعي قد ساعد على تنمية الصلات بين الفات والامم المتحدة . وتجد مجموعة الفات ، من جانبها ، هذه العلاقة عملية ومفيدة . وهي تقدر التعاون الودى القائم بين الفات وبين اسرة الامم المتحدة ولا تجد سببا للاخلال بالترتيبات القائمة ، التي تبذل وحسنة الملاءمة للطابع التعاقدى والاستثنائى الى حد ما ، للاتفاق العام . ونوه ايضا بأن للفات علاقة واضحة المعالم وملزمة قانونا مع صندوق النقد الدولي ، بمقتضى المادة ١٥ من الاتفاق العام ، لدراسة التدابير التجارية التي تتخذها البلدان الاعضاء لأغراض ميزان المدفوعات .

٢٠ - وقال السيد لونغ ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف التي تجرى الان ضمن اطار الفات - جولة طوكيو - ينبغي ان تختتم في ١٩٧٧ ، وانها تتطلب عملا لا هوادة فيه ؛ لذلك فهو سعيد لأن فريق الخبراء قد اعترف في الفقرة ١٨٠ من تقريره بأنه ينبغي أن لا يسمح للتغييرات الهيكلية في ميدان التجارة ان تعرقل المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجارية الان برعاية الفات .

٢١ - ولئن يكن لا مدعاة للشك بوجود مجال واسع لتحسين الترتيبات العالمية من اجل تحديد السياسات التجارية وتطبيقها والتوفيق بين بعضها بعضا ، فليس من المرجح ان تكون الحكومات الاعضاء في الفات مستعدة للتخلي عن المزايا التي تلمسها في العلاقة التعاقدية الملزمة للفات ، الا اذا أمكن اقناعها بأن ترتيبات بديلة ستخدم اهدافها الاساسية على نحو أفضل .

٢٢ - واختتم السيد لونغ كلمته قائلا ان المساهمة الفريدة التي تقدمها الفات للعلاقات الاقتصادية الدولية هي انها تتيح للتجارة الدولية اطارا راسخا من القواعد والالتزامات المتفق عليها ، وانها ندية فعالة وعملية ومستمرة التطور تستطيع الحكومات فيها تسوية خلافاتها التجارية وضمان انسجام سياساتها التجارية مع احتياجات جميع اعضاء الفات . و اضاف انه يأمل ان لا يغيب عن بال اللجنة المخصصة أن هاتين الوظيفتين ضروريتان للحفاظ على نظام حسن للعلاقات الاقتصادية العالمية وانه ينبغي بشكل أو آخر مواصلة تأمينهما .

٢٣ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : قال انه تحقيقا لمقصد اعادة تشكييل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ، ينبغي ان يكون امام اللجنة المخصصة معلومات مفصلة عن حالة العلاقات الجارية بين الفات وبين جميع هيئات الامم المتحدة ، كيما تستطيع تحديد ما اذا كان ثمة من أسباب لتعديل احكام الاتفاق العام .

٢٤ - السيد اوليفيرى لوبيز (الأرجنتين) : سأل مدير عام الفات عما اذا كان سيكون من الممكن لدى انتهاء المفاوضات المتعددة الاطراف الجارية ، التفكير في تعديل مواد الاتفاق العام بصفة زيادة فاعليته ، لاسيما فيما يتعلق بتوسيع تجارة البلدان النامية . وأشار الى أن الجمعية العامة قد علجت في دورتها الاستثنائية السابعة مسألة اعضاء الطابع المؤسسي على نظام الافضليات المعمم . وقال ان وفده يعتقد في هذا الصدد أن اعضاء الطابع المؤسسي ينبغي أن ينبع ببساطة عن تطبيق الاتفاق العام .

٢٥ - وفي معرض الاشارة الى تقرير فريق الخبراء عن اقامة هيكل جديد للامم المتحدة لخدمة التعاون الاقتصادى العالى (E/AC.62/9) ، سأل ممثل الأرجنتين المدير العام عن رأيه في الاقتراح القائل بأن تدمج في منظومة الامم المتحدة الهيئات التعاقدية مثل الفات والمصرف الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وفي اقتراح انشاء لجنة استشارية بشأن التعاون الاقتصادى والناماء ، وهي جهاز مشترك بين المؤسسات يتبع المدير العام الجديد للناماء والتعاون الاقتصادى الدولى . وقال انه يعتقد ان هذين الاقتراحين هما من جدا وسيتمتعين على اللجنة المخصصة اتخاذ قرار بشأنهما .

٢٦ - وأضاف انه قد يكون من المستحسن معرفة رأى المدير العام لفات بشأن اقتراح فريق الخبراء انشاء منظمة دولية للتجارة تستوعب مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والناماء والفات في منظمة وحيدة ، ويمكنها ، في حالة انشائها ، ان تعالج ، ليس فقط المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية ، بل ايضا مسائل مثل نقل التقنيات ، والاستثمارات الخاصة ، الخ .

٢٧ - السيد لونج (مدير عام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) : رد على النقطة التي اثارها ممثل المكسيك قائلا ان امانة الفات ستبذل قصاراها لتزويد اللجنة المخصصة بما قد تحتاج اليه من معلومات بالنسبة للعلاقات بين الفات وبين هيئات الامم المتحدة .

٢٨ - وفي معرض الرد على الاسئلة التي طرحها ممثل الأرجنتين ، قال أولا ان المفاوضات المتعددة الاطراف للفات ، التي تتيح فرصة الاستعراض العام للقواعد النازمة لسير الاتفاق العام ، انما تقوم على اعلان طوكيو ، وعلى وجه اخص ، على فقرتين من هذا الاتفاق تعالجان مسألة تحسين الاطار لاجراء التجارة الدولية والالتزامات التي تعهد بها اكثر من مائة حكومة بأن تعمل اثناء هذه المفاوضات ، من اجل توسيع تجارة البلدان النامية . وأضاف ان لجنة المفاوضات التجارية قد نظرت في اقتراح يقضي بشأن فريق يعهد اليه بمسألة تحسين الاحوال التي تجرى فيها التجارة فيما بين البلدان النامية وتلك المصنعة .

٢٩ - وفيما يتعلق باعضاء الطابع المؤسسي على الفات ، كرر أن جولة طوكيو لن تقتصر فقط على

(السيد لونغ)

معالجة مسألة منح تنازلات تهدف الى تيسير الوصول الى الاسواق ، بل وتعالج ايضا مسألة تكييف احكام واجراءات الاتفاق العام مع مقتضيات التجارة الجارية والمقبلة .

٣٠ - وقال انه ليس بالامكان القيام فورا بتطبيق المقترحات الواردة في تقرير فريق الخبراء . وان الغات تبذل الجهود حاليا لتحقيق الاهداف التي رسمتها هي لسنة ١٩٧٧ . كما وأن المزيد من التطور سيحدث اثناء سير المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف . فالامر لا يعدو كون عطية التحول قد بدأت ، بيد أنه ينبغي انتظار النتائج .

تنظيم العمل

٣١ - تقرر ، بناء على اقتراح المقرر ، أن تكون المحاضر الموجزة جزءاً لا يتجزأ من تقرير اللجنة ، في صيغة مرفق به .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٥

الجلسة العاشرة

الخميس ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة (A/AC.179/3 ، Add.1)
(تابع)

١ - السيد بريتنستين (فنلندا) : قال انه ينبغي أن تكون الغاية النهائية للجنة هي المحافظة على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة بوصفها أداة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد عالمي وتقوية ذلك الدور . كما ينبغي ألا تجري عملية إعادة التشكيل لمجرد العملية في حد ذاتها بل من أجل تكييف الاطار المؤسسي للأمم المتحدة لتمكينها من تأدية دورها بصورة فعالة تحقيقاً لهدف إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويمكن تحقيق ذلك دون تغيير ميثاق الأمم المتحدة . ولا بد من مواصلة وتشجيع المشاورات والمفاوضات على صعيد اقليمي أو بين البلدان أو مجموعات البلدان التي يكون عليها مسؤوليات أو لها مصالح محددة في مختلف قطاعات التجارة العالمية أو التعاون الاقتصادي أو الاجتماعي ، غير أنه في سبيل تجنب تفتيت الجهود ، وضمن مراعاة مصالح كافة أعضاء المجتمع الدولي ، ينبغي اناطة الأمم المتحدة نفسها بمسؤولية وصلاحيات التنسيق وتوجيه الجهود العالمية صوب إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وأضاف يقول ان وفده يفضل اتباع نهج تدريجي متوازن في عملية إعادة التشكيل ، بدلا من تطبيق حلول جاهزة شاملة ، ولكنه يعتقد بأن من الضروري إجراء مناقشة كاملة ومفتوحة للمشكلة . كما أنه يعلق أهمية كبيرة على تقرير فريق الخبراء بشأن وضع هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل التعاون الاقتصادي العالمي ، ولا سيما بعد اعتماد التقرير بالاجماع ، ويرى أن هذا التقرير يشكل نقطة انطلاق جيدة . غير أن خلوه التام تقريبا من الاهتمام بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في القطاع الاجتماعي يعتبر سهوا خطيرا ينبغي ألا يحول دون قيام اللجنة بالنظر في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي للعمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة .

٢ - وأضاف يقول ان أحد الأسباب الرئيسية للحالة غير المرضية القائمة الآن فيما يتعلق بأجهزة اتخاذ القرارات هو الافتقار للترابط المنطقي والتوافق الزمني بين الاعمال المؤداة على مستويات مختلفة من الهيئات التي تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وقال ان وفده غير مقتنع بحكمة إلغاء جميع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريبا . كما جاء في اقتراح فريق الخبراء . ان يبلغ مجموع الهيئات الفرعية التابعة للمجلس زهاء ١٦ هيئة . وماذا سيحل بكل تلك الهيئات التي لم يدرجها الخبراء ؟ وهناك بالطبع ضرورة وامكانية لتنظيم شبكة الهيئات الفرعية ، غير أن التخلص منها تخلصا كاملا مرة واحدة أمر لا يتسم بالحكمة . فان هذه الهيئات الفرعية أثبتت على امتداد السنوات أهميتها كمصدر لتوليد المفاهيم والافكار الجديدة التي تطورت فيما بعد لتصبح مشاريع جديدة هامة . وعلى أي حال ، يمكن تنظيم الشبكة عن طريق استبعاد الهيئات الزائدة

(السيد بريتنشتين ، فنلندا)

عن الحاجة ودمج بعضها في عدد أقل من الهيئات وتخفيض عدد مرات اجتماعاتها وتخفيضاً جذرياً .
ان من المحتمل ان يؤدي مثل هذا التخفيض الى أداء أعمال أكثر عمقا لا من جانب تلك الهيئات
نفسها وهيئاتها الام فحسب ولكن من جانب الامانات والادارات القومية للدول الاعضاء ايضا .

٣ - ومضى يقول ان وفده يؤيد بقوة اقتراح فريق الخبراء الراي الى تحويل المجلس الاقتصادي
والاجتماعي الى هيئة دائمة الانعقاد ، تنظم عملها بالطريقة التي اقترحها الفريق في تقريره . غير
ان وفده تساوره بعض الشكوك ازاء الحاجة الى اعضاء الصيغة الرسمية على نظام من الاجراءات الاستشارية؛
ويطالب بأن يتم في مرحلة مبكرة تنفيذ اقتراح الفريق الراي الى تعزيز دور المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في صياغة بنود جدول أعمال الجمعية العامة المتعلقة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي
وفي الاعداد لمناقشات الجمعية وتوصياتها في ذلك المجال ، وضرورة زيادة صلاحية المجلس في
اتخاذ القرارات . وأضاف يقول ان وفده يوافق عموماً على توصيات فريق الخبراء المتعلقة بالجمعية
العامة نفسها . غير انه يجب ان يدرس الاقتراح الراي الى انشاء لجنة للتنمية تابعة للجمعية دراسة
دقيقة جداً بحيث يمكن معرفة كافة الاثار المترتبة عليه قبل اتخاذ قرار بهذا الشأن . وقال ان وفده
لا يفهم كيف يمكن دعوة لجنة التنمية هذه الى الانعقاد في دورة استثنائية ، بوصفها احدى لجان
الجمعية ، دون أن تكون الجمعية نفسها مدعوة الى عقد دورة استثنائية .

٤ - وفيما يتعلق بالانشطة التنفيذية قال ان وفده كان دائماً لا ينصح بانشاء صناديق وبرامج
جديدة . ولذلك فانه يوافق على اقتراح فريق الخبراء الراي الى دمج صناديق الامم المتحدة وبرامجها
المتعلقة بالمساعدة التقنية وانشطة ما قبل الاستثمار في هيئة واحدة للتنمية . ومع ذلك فمن الواضح
ان هنالك ضرورة لدراسة الاثار العملية المترتبة على اقتراح كهذا دراسة دقيقة . وأحد الاثار تلك
هو الضغط الذي ستشعر به الدول الاعضاء انها تتعرض له كي تكون ممثلة في مجلس الادارة ؛ وأفضل
حل لذلك هو جعل عضوية المجلس مفتوحة تماماً . ان مفهوم العضوية المفتوحة هو بوجه عام مفهوم
صحي واتفاق الرأي هو أفضل سبيل لضمان مصالح الحكومات .

٥ - وفيما يتعلق بتسهيلات دعم الامانة العامة ، ذكر ان وفده يعتقد بأن اقتراحات فريق الخبراء
المتصلة بممارسات وسياسات شؤون الموظفين ستترك آثاراً أبعد مدى الى حد كبير على مجمل سياسات
الموظفين التي تنتهجها الامم المتحدة برمتها ولعل ذلك لا يدخل تماماً ضمن نطاق عمل اللجنة المخصصة
لموضوع اعادة التشكيل .

٦ - وأما فيما يتعلق بالاقتراحات التي لها صلة مباشرة بعمل اللجنة فان عدداً كبيراً منها يعد
مقبولاً ، وخاصة الاقتراح الراي الى انشاء وظيفة جديدة ، داخل الامانة اي وظيفة المدير العام
للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . غير ان من الاهمية بمكان خاص الا يكون تعيين المدير العام
مرتبطاً بأية مجموعة اقليمية معينة او غير ذلك من المجموعات .

٧ - ومضى يقول ان الاقتراح الراي الى انشاء جهاز جديد مشترك بين الوكالات من المنتظر
ان يعرف باسم اللجنة الاستشارية للتعاون الاقتصادي والتنمية هو اقتراح جدير بالاهتمام ، ولكن
ينبغي ان يشمل هو الآخر الجوانب الاجتماعية . وينبغي ان يكون هذا الجهاز بمثابة هيئة استشارية

(السيد بريتنشتين ، فنلندا)

تهدف الى اتباع نهج متكامل في معالجتها للتنمية . وأشار أيضا الى الحاجة الى خدمات دعم كافية تقدمها الامانة لتلك الهيئة الجديدة .

٨ - وأعرب في ختام كلمته عن رغبته في التوكيد على أن إعادة التشكيل هي مسألة هامة لا على الصعيد الحكومي الدولي فحسب بل على صعيد كل ادارة قومية أيضا .

٩ - السيد مكنمارا (رئيس المصرف الدولي) : قال انه يقدر الدعوة التي وجهت اليه ، بصفته رئيسا للمصرف الدولي ، للاشتراك في مداوات اللجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصاديين والاجتماعيين في منظومة الامم المتحدة ، وأعرب عن الأمل في أن تكون هنالك بعض العناصر المقتبسة من تجربة المصرف أو ممارساته أو سياساته التي قد تكون مفيدة للجنة ، حتى ولومن باب التوضيح أو القياس .

١٠ - وقال انه سيبدأ كلامه بالتعليق على توصيتين من التوصيات الرئيسية التي قدمها فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة ، والمعروض، تقريره على اللجنة ، فقد شدد ذلك التقرير على أهمية وجود قيادة قوية وهو يؤيد ذلك تأييدا كاملا . واذ أريد للوكالات والبرامج المنفصلة التي يبلغ عددها ٢٠ أو أكثر ، والتي تكوّن المنظومة الاقتصادية للامم المتحدة ، أن تعمل سويا بفعالية للمساهمة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الدولية التي تشغل بال جزء كبير من العالم اليوم ، فمن الضروري أن يوجد ضمن المنظومة كيان أو هيئة تتولى توفير شيء من التوجيه للمجموعة برمتها وتكون قادرة على توفير هذا التوجيه . وعلى هذه "الهيئة المركزية" ان تقدم تقارير موضوعية عن الاعمال الواجب أدائها ، وبأى ترتيب أو أولوية ، وعليها ، بعد ذلك ، ان تقدم تقارير عما تم انجازه منها . ولا وجود لمثل هذه "الهيئة المركزية" الآن .

١١ - كما شدد التقرير على الحاجة الى اتباع اسلوب جديد للتفاوض والتيسير الاتفاقى على حلول لبعض المشاكل الانمائية التي تعتبر محدودة وهامة - على الرغم من انها غالبا ما تكون موضع خلاف . وأوصى بانشاء مجموعات للتفاوض غير محدودة العضوية تتناول قضايا معينة . وقد وجد المصرف الدولي أن هذا الاسلوب الخاص يمكن ان يكون أسلوبا شديدا للفعالية في تنسيق الجهود وحشد الاموال ، سواء كان ذلك داخل منظومة الامم المتحدة أو خارجها . وأعرب عن رغبته في الاستشهاد بثلاثة أمثلة على تلك الاساليب الخاصة .

١٢ - أولها هو برنامج العشرين عاما لمكافحة العمى النهري في سبعة بلدان في غرب أفريقيا ، وهو البرنامج الذى ينفذ تحت الرعاية المشتركة للمصرف ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، وتساهم في تمويله تسع حكومات بالإضافة الى مصرف الانماء الافريقي .

١٣ - ويتمثل الترتيب الخاص الثاني الذى أثبت نجاحا كبيرا في الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية . فقد انشئ قبل خمس سنوات برعاية مشتركة من جانب المصرف ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي للنظر في المتطلبات المالية والتقنية اللازمة لاقامة شبكة دولية للبحوث الزراعية وللمساعدة في تلبية هذه المتطلبات وتنظيم الدعم المالي اللازم لتلك الشبكة .

(السيد مكنمارا)

ويضم الفريق الآن ٣٣ عضوا من الحكومات والمنظمة الدولية بل ومن المؤسسات الخاصة . وقد تضاعف حجم الاموال المقدمة من المتبرعين سبع مرات ، فوصل الى ٩٤ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، كما ارتفع عدد برامج البحوث التي يدعمها المشاركون في الفريق من أربعة برامج في الاصل الى ١٢ برنامجا . وقد اتسعت الشبكة الآن لتشمل جميع المحاصيل الغذائية الرئيسية وتربية المواشي ، وجميع المناطق الايكولوجية للعالم النامي .

١٤ - وأما المثال الثالث الناجح للنهج الخاص فيتمثل في الافرة الاستشارية غير المحدودة العضوية التي نظمها المصرف ، والتي يعمل رئيسا لها . وتجمع تلك الافرة بين المصادر المتعددة الاطراف والشنائية التي تقدم المساعدات للبلدان النامية كل على حدة .

١٥ - وقال ان الصفة الاولى التي يتسم بها المصرف نفسه والتي يود أن يسترعي الانتباه اليها هي نوعية موظفيه ، وهي صفة تمثل في رأيه مصداق من مصادق قوته الرئيسية ؛ ان يتم تعيين موظفي المصرف وترقيتهم على أساس الكفاءة المهنية وحدها . ولا يطبق المصرف ، ولم يسبق له أن طبق أبدا ، نظام الحصص القومية . ويسعى المصرف ، بوصفه مؤسسة دولية ، الى تحقيق التمثيل الجغرافي العريض ، وذلك على اوسع نطاق ممكن ، وبصورة تتفق مع مستوياته المرتفعة والعدد المحدود المتوفر لدى العديد من الامم من انواع الخبرات الفنية التي يحتاجها . ومع ذلك ، كانت هنالك زيادة نسبتها ٥٠ في المائة في عدد الموظفين الآتين من بلدان نامية . ويعتبر تعيين الموظفين وترقيتهم مسؤولية من المسؤولين الادارية البحتة ؛ ان لم يرغب مجلس الادارة في أن يوضع في موقف يتطلب منه الموافقة على تعيينات الموظفين . وفور دخول الموظفين في خدمة المصرف فانهم يبدؤون باعتبار أنفسهم كأعضاء في الخدمة المدنية الدولية ؛ وهم يدينون بالولاء للمؤسسة نفسها ويخلصون لها وحدها ، ولا للحكومات التي يكونون من رعاياها .

١٦ - وأما المصدر الثاني لقوة المصرف فهو طابعه غير السياسي ؛ ان تتخذ قرارات توجيه البرامج والاستثمارات على اساس اعتبارات اقتصادية لا سياسية . وهدف المصرف ، كما حدده ميثاقه ، هو المساعدة على رفع مستوى المعيشة والانتاجية لشعوب كافة البلدان النامية من بين أعضائه . ولتحقيق هذا الهدف ، فانه يسعى الى تمويل المشاريع ذات الأولوية الانمائية المرتفعة والتي من شأنها أن تدر ، في الوقت ذاته ، معدلا عاليا من العائد الاقتصادي . ولكي يحدد المصرف المشاريع التي سيمولها ومقدار المساعدة التي سيقدمها الى كل بلد ، كان عليه أن يعتمد معايير يلزم توافرها في البلد أولا ثم في المشروع المحدد . وكانت المعايير المعتمدة اقتصادية ، وليست سياسية . وينص ميثاق المصرف على أن تتخذ قراراته الا في ضوء الاعتبارات الاقتصادية وحدها وعلى ألا يجوز ان تتأثر هذه القرارات بالاعتبارات السياسية . وهذا شرط حكيم ، بيد أنه ليس بالقيد السهل الذي يمكن تطبيقه دائما ، خاصة وان الحالة السياسية والطابع السياسي لبلد ما قد تكون لهما آثار ومضاعفات اقتصادية . وفي بعض الحالات ، كانت الاعتبارات الاقتصادية التي أدت الى اتخاذ قرار معين يقضي بتقديم أو عدم تقديم قرض ما معقدة للغاية ومثار خلاف شديد . ولقد وجه النقد الى المصرف عندما أقرض بعض البلدان وعندما لم يتمكن من اقراض بلدان أخرى ، بيد أنه التزم بدقة وبشرط الميثاق وتمسك به على الدوام .

(السيد مكنمارا)

١٧ - وهنالك جانب آخر للطابع غير السياسي للمصرف ، ألا وهو عملية اتخاذ القرارات فيه . ويوجد لدى المصرف بالطبع نظام للتصويت . وتترتب على العضوية نفسها التمتع بعدد معين من الاصوات ؛ أما الاصوات الاضافية لكل عضو فتحدد على اساس مساهمة العضو في رأسمال المصرف . وللمصرف ٢٠ مديرا تنفيذا و ٢٠ منابيا ، هم الذين ترفع اليهم جميع القروض المقترحة للموافقة عليها ، ويعمسون خمسة منهم من قبل اكبر خمسة مساهمين في المصرف بينما ينتخب ١٥ منهم من قبل اعضاء المصرف الاخرين . وعندما تطرح مسألة ما للتصويت في المجلس ، يدلى كل مدير منتخب بجميع الاصوات التي تعود لجميع البلدان التي يمثلها ، سواء بالموافقة او بالمعارضة ، او بالامتناع عن التصويت . وليس بوسعهم تجزئة تصويته حسب البلدان التي يمثلها . ويمثل بعض المدراء المنتخبين مجموعات جغرافية واسعة ؛ وفي حالات أخرى ، يكون تكوين مجموعة البلدان التي تنتخب مديرا قد تحدد عن طريق حساب قوتها التصويتية . وفي أمم من الحالات لا يوجد بالضرورة تماثل في وجهات النظر ازاء قضية معينة . وعلى الرغم من أن كل عضو من الأعضاء الناخبين لأحد المدراء يقوم بتزويد المدير بتعليماته ، إلا أن على المدير أن يقرر هو نفسه الموقف الذي سيتخذه تجاه قضية معينة . فبما أن أهم نقطة تجدر الاشارة اليها بشأن نظام التصويت هي ندرة اللجوء اليه . إذ قلما يبيت في الأمور عن طريق التصويت الرسمي . فعلى الرغم من حق كل مدير في أن يطلب اجراء التصويت على هذا النحو ، إلا أن الممارسة المتبعة هي محاولة مواصلة النقاش الى ان يتم التوصل الى اتفاق في الرأي . وعلى الرغم من أن العضوية تضم بلدا صناعية وبلدا نامية ، وبلدان تستورد رأس المال وأخرى لديها فائض منه ، ومع وجود تباينات شاسعة في الفلسفات السياسية والنظم الاقتصادية بين الاعضاء ، فإن المصرف نجح عموما في التوصل الى اتفاق الآراء دون اجراء التصويت .

١٨ - وإدارة المصرف مسؤولية كاملة عن توجيه عملياته ؛ ويقوم المدراء التنفيذيين بتقرير السياسات العامة . ويتوفر لدى مدراء المصرف وإدارته شعور بالواجب والالتزام نحو جميع البلدان النامية الأعضاء في المصرف ؛ ولا يوجد في ثنايا ذلك مكان للمذاهب السياسية . ويتوصل المدراء الى قراراتهم بعد اجراء نقاش كامل حر يقوم عموما على أساس الوثائق التي ترفعها الادارة الى المجلس . ولم تثر المناقشات العديدة التي دارت في المجلس أية قضايا تعتبر شائكة أو حساسة بنوع خاص . بينما انطوت مناقشات أخرى ، مثل مناقشة دور المصرف في التخطيط السكاني ، على امكانية اثارها لخلافات أكبر . إلا أنه بغض النظر عن المناسبة ، يعتبر هدف كل من الادارة والمدراء التنفيذيين هو ايجاد قاعدة مشتركة للمصالح المتضاربة . ويعود السبب في ندرة اللجوء الى اجراء تصويت رسمي في المجلس الى مواجهة الادارة والمدراء التنفيذيين للمشاكل وجها لوجه ومناقشتهم لها فيما بينهم ، بدلا من اللف والدوران . ولها أو التظاهر بعدم وجودها . وقد اسهم جو اتفاق الآراء هذا اسهاما ملموسا في تحقيق فعالية المصرف سواء عند تعبئته للموارد من أجل تحويلها الى البلدان النامية أو عند تقديم المشورة والمساعدة التقنية لضمان استخدام تلك الموارد وغيرها باقصى درجة من الكفاءة تحقيقا لمصلحة جميع شعوب البلدان النامية .

١٩ - ويتم تحديد نطاق أنشطة المصرف وتوجيه هذه الأنشطة على اساس تقييم مفصل لأولويات

(السيد مكنمارا)

التنمية ، بالنسبة أولاً لكل بلد على حدة ثم بالنسبة للعالم النامي في مجمله . و تدمج المشاريع التي يمولها المصرف في إطار استراتيجية شاملة لكل بلد . ويدخل مجموع الاستثمار المقترح اجراءه في كل بلد ضمن برنامج مالي وتنفيذي للمصرف يستغرق خمس سنوات . ويتم تنقيحه سنوياً . وقد وضع هذا الأسلوب على أساس وجود نظام ميسر للتبليغ عن الحالة الاقتصادية لكل بلد ، من شأنه ان يتيح بيانات عن الحالة الاقتصادية الراهنة ، ويستدعي الانتباه الى المشاكل ويقترح حلولاً لها .

٢٠ - وفي أيام المصرف الأولى ، كانت الحاجات المعلن عنها تتعلق بتمويل المقومات الهيكلية - استثمارات ضخمة في وسائل النقل ، والقوة الكهربائية ، والمواصلات السلكية واللاسلكية - التي توفر الأساس الضرورية للنمو الاقتصادي . وفي الفترة الأخيرة حل في المقام الأول محل الاقتراض من أجل المقومات الهيكلية التركيز المتزايد على الزراعة وحاجات المزارع الصغير ؛ والتعليم ، بدءاً بالتعليم الفني ، والمهني واعداد المعلمين ، الذي يمكن ان يسهم بأعلى درجة من الاسهام الفوري والمباشر في التنمية ؛ والجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادي : تخطيط السكان ، والبيئة ، والصحة ، والتغذية .

٢١ - و اضاف يقول ان المعيشة اليومية لزملاءه . في المائة من الشعوب الموجودة في العالم النامي هي معيشة هامشية على احسن تقدير ؛ ان انهم يعيشون في ظل ظروف مهينة لدرجة انها تشكل سبة في الكرامة الانسانية ، وهم سجناء لما اسماه بالفقر المطلق . كما انهم اسرى لسوء التغذية ، والأمية ، والمرض ، والعمالة الناقصة ، وارتفاع نسبة وفيات الاطفال ، وانخفاض سنوات العمر المتوقع ، تلك الحالة السيئة التي فرضت عليهم العيش بمستوى يعتبر دون أي تعريف مقبول للمعيشة اللائقة . وهم لا يسهمون مساهمة ملموسة في التقدم الاقتصادي لبلدانهم ولا ينالون نصيبهم العادل في انجازاتها الاقتصادية . وما لم تبذل جهود من نوع محدد لمساعدة اولئك الافراد الذين يتراوح عددهم بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون لتمكينهم من استخدام طاقاتهم الانتاجية ، فلا يمكن لاي نظام يمكن تطبيقه عملياً من انظمة الرعاية الاجتماعية ، أو مجرد اعادة توزيع الثروة ، ان يغير بصورة جوهرية من الظروف التي أدت الى فقرهم . ولذلك فان المصرف يشدد تشديداً اكبر كثيراً الان على السياسات والمشاريع الرامية بصورة صريحة الى تشجيع النمو الاقتصادي ، فحسب ، بل الى تحقيق زيادة مباشرة في انتاجية " الفقير المطلق " . وقد بدأ المصرف في اتباع ذلك النهج الجديد بهجوم على الفقر في المناطق الريفية ، وذلك بصورة اساسية عن طريق مشاريع التنمية الريفية " ذات الأسلوب الجديد " التي تشمل عدة قطاعات وتوفر نهجاً أشمل للعمل الرامي الى زيادة انتاجية صغار مزارعي الكفاف . ومن الممكن ان تشمل تلك المشاريع بعض العناصر التي تستهدف بصورة غير مباشرة ، ومباشرة أيضاً ، الاسهام في زيادة الانتاجية - كالتعليم والتدريب الاساسيان ؛ والايمان ، والتسويق وخدمات الارشاد الزراعي ، وتوفير خدمات أفضل في حقل الاصحاح والصحة ؛ والتخطيط السكاني . أما وقد شرع المصرف بالهجوم على الفقر الذي يحيق بمزارعي الكفاف في المناطق الريفية ، نظراً لان الاغلبية الساحقة من الفقراء يعيشون هناك ، فانه يعزز الان قدرته على مساعدة الحكومات من أجل تخفيف مستوى الفقر في المدن .

(السيد مكنمارة)

٢٢ - وهناك البعض ممن يعتقدون بأن المصرف يحاول أن يفعل أكثر من طاقته ، وأنه ربما كانت أنشطة التمويل التي يضطلع بها موزعة على نطاق أوسع مما يجب ، أو أنه يبدو في بعض الأحيان أنه يركّز في وقت ما على عملية فضلة ثم ينتقل في وقت آخر للتركيز على عملية أخرى . إلا أن أي تحليل دقيق سيظهر أن السياسات التي يتبناها والتشديد الذي يضعه على جانب معين من عمله في وقت ما لا ينم عن الغاء لاستراتيجيات سابقة بقدر ما هو تطوير لها . فهو يبين على ما جرى في الماضي ولا يحاول التخلص منه . وغايته في تحقيق تنمية متوازنة وفعالة ، ولا بد من أن يتغير التركيز في عمله حسب تطور متطلبات البلدان الاعضاء ذاتها .

٢٣ - ويدرك المصرف ادراكا تاما انه القيم على موارد شحيحه ، بغض النظر عن مصدرها أو الشروط التي قدمت بموجبها . وتجب إدارة تلك الموارد إدارة فنية واستثمارها على أفضل نحو تحقيقا لمصالح العالم النامي . وهذا فضلا عن انه اذا كان من المطلوب أن يستمر المصرف في تأدية دوره كثقة تتدفق عبرها اموال التنمية الى البلدان النامية ، فلا بد من المحافظة على الثقة التي يتمتع بها فيما يتعلق بالحيلة التي تتميز بها ادارته المالية . ولذلك فان عمليات الاقتراض التي يقوم بها تنطوي على دراسة متأنية للقيمة الانمائية والتصميم المناسب للمشاريع التي يمولها ، وعلى رقابة صارمة على اختيار المشروع وتنفيذه لضمان تحقيق اهداف ذلك المشروع . وبناء على ذلك ، يجري تحليل اقتصادي قبل وضع اطار لبرنامج اقراض كل بلد ؛ ويجري اعداد المشاريع كل على حدة عقب القيام بعمل كبير من دراسات ما قبل الاستثمار ؛ وتساعد اجراءات المناقصات التنافسية الدولية في ضمان الحصول على البضائع والخدمات الممولة بآدنى تكلفة ممكنة للمستدين ؛ ويعتبر بناء المؤسسات هدفا رئيسيا أو جانبيا في العديد من القروض ؛ ويطبق المصرف ، حسبما تقتضي أنظمتها ، اجراءات من شأنها ضمان عدم صرف الاموال الا على النفقات المدفوعة فعلا ولأغراض التي تم الاتفاق عليها .

٢٤ - ويرصد المصرف دائما التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع ابان سير العمل فيها . وبدأ قبل خمس سنوات في تقييم الفوائد الاقتصادية والآثار الانمائية للمشاريع فور انجازها . ولضمان اجراء تقييم منظم وموضوعي ، فقد أنشأ المصرف ادارة مستقلة لتقييم العمليات يترأسها مدير عام . وتعد الادارة " تقرير مراجعة اداء المشروع " بالنسبة لكل مشروع يموله المصرف وذلك بعد سنة تقريبا من صرف القرض بكامله . ويقيم ذلك التقرير ما تم انجازه فعلا بالمقارنة الى ما كان متوقعا في الخطة ، كما يقيم فائدة وفعالية مشاركة المصرف في ذلك . وترسل التقارير من المدير العام الى الرئيس والمدرء التنفيذيين مباشرة ؛ ولا تقوم ادارة المصرف باستعراضها أولا . ويجري ، بصورة دورية استعراض مجموعات من تقارير المراجعة ، ويقم الاختيار على مواضيع للتوسع في دراستها دراسة أدق . وتسفر تلك الدراسات الاكثر دقة عن توصيات محددة لتحسين سياسات المصرف أو ممارساته ، حيث تناقش بعدئذ مع الموظفين التنفيذيين . وفي نهاية المطاف ، يقوم المدير العام بالتبليغ عن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الناجمة عن الدراسات . ويدعو المصرف البلدان الاعضاء الى التعليق على تقارير المراجعة في مرحلة اعداد مسوداتها ، كما يحثها على المساهمة في تطوير وتنمية نظام التقييم عن طريق تقديم المساعدة لكل دراسة على حدة ، وتقديم المشورة في ضوء تجاربها . ويأمل

(السيد مكنمارا)

المصرف في أن ينشئ كل بلد من البلدان الاعضاء أيضا وحدات لتقييم فعالية برامج التنمية الخاصة بها . ويعد نظام التقييم هذا جديدا نسبيا وما زال في مرحلة التطور ، ومن المؤكد أنه سيوفر أساسا متينا لادخال مزيد من التحسين والتنسيق على تنظيم المصرف واجراءاته .

٢٥ - والمؤسسات ليست بالطبع فتيات في حد ذاتها ولكنها وسائل لتحسين نوعية حياة الانسان . وليس بوسع المؤسسات والبرامج المتنوعة التي تتكون منها منظومة الامم المتحدة سوى أن تدعو الجهد التي تبذلها شعوب البلدان النامية نفسها لتحسين نوعية حياتها - إذ أنه ليس بإمكانها أن تحل محل هذه الجهود - وعلى سبيل المثال - فإنه على الرغم من الأهمية البالغة للمساعدات المالية الخارجية الواردة من كافة المصادر ، المتعددة الأطراف والثنائية - بالنسبة لعدد ضخم من البلدان النامية ، فإنها لا تمثل سوى ما يتراوح بين ٥ و ٥ (في المائة من مجموع نفقات التنمية .

٢٦ - وأيا كانت نتيجة عملية إعادة التشكيل ، فإن التقدم في سبيل إزالة الفقر والنهوض بنوعية الحياة سيظل متوقفا في المقام الأول على درجة الالتزام القومي من جانب البلدان النامية نفسها بالسياسات التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف . وعلى كل بلد أن يبحث بنفسه عن الأسباب العميقة لتفشّي الفقر وعدم المساواة بصورة فاحشة داخل مجتمعه ، وأن يصوغ السياسات ويطور المؤسسات التي تمكنه من شن هجوم فعال على تلك المشاكل الأساسية . وبوسع الوكالات الخارجية أن تساعد في هذا المجهد ، ولكنها لا تستطيع أبدا أن تكون بديلا عنه .

٢٧ - ولدى منظومة الامم المتحدة مجموعة ممتازة من الخبرات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أن المؤسسات والبرامج التي تشغل تلك الخبرات تختلف في وظائفها ، وتتباين في هيكلها ، إذ أن لكل مؤسسة سماتها الخاصة بها وهي تعكس ما لها من وظائف خاصة داخل المنظومة في مجملها . وليس التوحيد ضروريا للتعاون الفعال ، غير أنه ينبغي توجيه الجهود صوب تحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها بصفة عامة .

٢٨ - وأعرب السيد مكنمارا في ختام كلمته عن شكره للجنة على اهتمامها بخبرة المصرف الدولي وتعهد بتعاون المصرف معها تعاونا كاملا .

٢٩ - السيد فاضلة (الجزائر) : تساءل عما إذا فكر المصرف الدولي ، في الوقت الذي يسود المجتمع الدولي اتجاه للنظر الى الامور نظرة عالمية ، في كيفية إزالة العقبات التي تخلقها الحقائق السياسية التي تحول دون انضمام بلدان معينة الى عضوية المصرف .

٣٠ - السيد مكنمارا (رئيس المصرف الدولي) : قال انه يفهم السؤال على انه يعني ما إذا كان المصرف يرحب باهتمام الدول غير الأعضاء في الانضمام لعضويته . والجواب على ذلك هو بالاجاب .

٣١ - السيد روبنسون (نائب المدير التنفيذي ، برنامج الاغذية العالمي) : قال ان برنامج الاغذية العالمي يدرك الحاجة للبدء في إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة لزيادة

(السيد روبنسون)

قدرتها على الوفاء بمطالبات النظام الاقتصادي، الدولي الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. وتعهد بتعاون البرنامج تعاوناً كاملاً مع اللجنة المخصصة لموضوع إعادة التشكيل.

٣٢ - وأضاف يقول ان برنامج الاغذية العالمي هو برنامج مشترك بين الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة، أشي بقرارين متزامنين صادرين عن الجمعية العامة ومجلس منظمة الاغذية والزراعة، ويتلقى البرنامج التبرعات التي تقدم اليه في شكل اغذية وخدمات ونقود من الدول الاعضاء فسي المنظمتين، ويتلقى الحبوب والنقود من الموقعين على اتفاقية المعونة الغذائية. وتستعمل الاغذية، من ناحية، لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ومن ناحية أخرى، لعمليات التغذية الطارئة. واما المشاريع التي يساعد بها البرنامج بالاغذية فتتفرعها الحكومات المستفيدة وتنفذها الحكومات. ويتلقى البرنامج التوجيه بشأن السياسة العامة من لجنة دولية حكومية ينتخب نصف أعضائها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والنصف الآخر من جانب مجلس منظمة الاغذية والزراعة. ويعين المدير التنفيذي للبرنامج من جانب الامم المتحدة والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة وذلك بعد التشاور مع اللجنة الدولية الحكومية. ويمثل البرنامج في كل بلد الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي، الذي تضم هيئة موظفيه ما لا يقل عن موظف واحد من برنامج الاغذية العالمي. ولا يدعى البرنامج لنفسه أي اختصاص تقني تمثيلي سوى في ميدانسي المؤن والادارة، غير أنه يعتمد على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تقييم صلاحية المشاريع المعروضة عليه للبقاء من الناحية التقنية. وتعطى أعلى أولوية للمشاريع المتعلقة بأقل البلدان نمواً وأشد البلدان تأثراً، ومن بين تلك المشاريع تعطى أعلى أولوية الى تلك المشاريع المتعلقة بتغذية فئات السكان المعرضة للإصابة، بما فيها النساء الحوامل، والمرضعات، والصغار الاطفال والى أولئك الذين يسهمون في زيادة الانتاج الزراعي. وقد ارتفع حجم البرنامج من ٩٠ مليون دولار في السنوات الثلاث الاولى الى ما يربو على ٦٠٠ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦.

٣٣ - وعمل بتوصية مؤتمر الاغذية العالمي، فقد قامت الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة مؤخراً بإعادة تشكيل اللجنة الدولية الحكومية لبرنامج الاغذية العالمي ليصبح اسمها لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها، وأوكلا اليها، بالإضافة الى مسؤولية القيام بإشراف دولي حكومي على البرنامج، مهماً جديدة، ألا وهي توفير المنتدى اللازم للمشاورات الدولية الحكومية فيما يتعلق ببرامج وسياسات المعونة الغذائية؛ واستعراض الاتجاهات العامة لمتطلبات المعونة الغذائية والموارد المتاحة لها؛ وتقديم التوصيات الى الحكومات، عن طريق مجلس الاغذية العالمي، لادخال تحسينات على سياسات المعونة الغذائية وبرامجها بشأن أمور مثل أولويات برامج المعونة الغذائية والتكوين السلعي لهذه المعونة؛ وصياغة الاقتراحات الرامية الى تحقيق تنسيق أكثر فعالية لبرامج المعونة الغذائية المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية؛ واستعراض تنفيذ التوصيات التي قدمها مؤتمر الاغذية العالمي بشأن السياسات المتعلقة بالمعونة الغذائية.

٣٤ - ولا يمكن تعديل النصوص الاساسية لبرنامج الاغذية العالمي واختصاصاته الا من جانب الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الاغذية والزراعة في حين أنه يمكن تغيير الانظمة التي تحكم عملياته من جانب

(السيد روبنسون)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الافذية والزراعة . ويجرى حاليا استعراض هذه الانظمة في ضوء المهام الموسعة للهيئة الادارية التي أعيد تشكيلها ، بغية عرضها على الامم المتحدة ومنظمة الافذية والزراعة للنظر فيها .

٣٥ - وانتقل للحديث عن دور منظومة الامم المتحدة وعملياتها ، فقال ان أحد الاهداف الرئيسية للمنظومة هو تحسين مستوى معيشة الفقراء في العالم . وعلى الرغم من انها اسهمت في الرخاء المادي للبلدان النامية ، لا انها غالبا ما كانت بطيئة في التكيف مع الاحوال المتغيرة للعالم ، ويعود ذلك جزئيا الى طبيعة المنظمات المكونة لها ، وكذلك الى عدم قيام الدول الاعضاء بتقدير توجيهات واضحة بشأن السياسة العامة وافتقار هذه الدول للارادة السياسية اللازمة لذلك . وكان للمعونة الغذائية اثر معقول على التقدم الاجتماعي ، ولكنها كانت تعاني من نقص في التنسيق مع اشكال الاخرى لمدخلات التنمية على الصعيد القومي . وبعد الاخذ بالبرمجة القطرية ، فإن زيادة الدعم التقني ومدخلات الموارد المادية التي تقدمها هيئات أخرى سيدعم فعالية المعونة الغذائية بوصفها موردا من موارد التنمية . وقال ان التنسيق ، الذي غالبا ما يتم عن طريق جهاز مركزي على الصعيد القومي ، يعتبر جوهريا من اجل الاستفادة بصورة فعالة من جميع أشكال المساعدة ، ويجدر بهيئات الامم المتحدة أن تساعد الحكومات في اقامة انظمة من هذا النوع . ويبدو ان مكتب الممثل المقيم هو أنسب مركز يمكن من خلاله مساعدة الحكومات على تنسيق كافة مدخلات التنمية التي تقدمها الامم المتحدة ، بما فيها المعونة الغذائية ، وكذلك تنسيق المساعدة المقدمة من مصادر ثنائية وغير حكومية عن طريق التوسيع في أجهزة البرمجة القطرية . وبالإضافة الى ذلك ، فمن الممكن ان يقوم جهاز قومي كهذا بمعالجة مسألة تقرير السياسة العامة وتحليل القضايا الجديدة المتصلة بالمعونة الانمائية وتكوين رأي قومي منسق بشأن المساعدة الانمائية لتمكين مختلف أعضاء الحكومة من توحيد كلمتهم . ومن شأن تعزيز التنسيق على الصعيد القومي أن يدعم التنسيق على الصعيد الدولي ، وذلك كما جاء في الفقرة ١٦٠ من تقرير فريق الخبراء عن هيكل منظومة الامم المتحدة (E/AC.62/9) .

٣٦ - وفيما يتعلق بذلك التقرير ، ويشكل محدد التوصيات الواردة في الفقرتين ١٤١ ، و ١٤٤ بشأن دمج صناديق الامم المتحدة المخصصة للمساعدة التقنية ولا نشطة ما قبل الاستثمار في هيئة انمائية جديدة تابعة للأمم المتحدة ، ودمج الهياكل الدولية الحكومية ، مثل مجلسي ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة واللجنة الدولية الحكومية لبرنامج الافذية العالمي في مجلس عمليات واحد يمارس كافة الصلاحيات المفوضة اليه من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قال ان قضية دمج برنامج الافذية العالمي في هيئة انمائية تابعة للأمم المتحدة قد يستدعي دراسة خاصة ، كما سبقت الإشارة الى ذلك في الاجتماع المشترك بين لجنة تنسيق السياسات والبرامج ولجنة التنسيق الادارية ان برنامج الافذية العالمي ليس صندوقا للمساعدة التقنية ولا وكالة تضطلع بأنشطة ما قبل الاستثمار ، بل هو برنامج استثماري يستخدم المعونة الغذائية كأداة استثمارية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية غير انه مع بلوغ معدل المصاريف السنوية

(السيد روبنسون)

٢٧٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥ والاتجاه التصاعدي لهذا المعدل ، فانه لا يمكن أيضا أن يوصف البرنامج بأنه برنامج " أموال صغيرة للاستثمار الرأسمالي " ، وعلاوة على ذلك ، فان جل موارده تأتي على شكل مواد غذائية ، تحتاج ادارتها لعمليات خاصة استطاع البرنامج أن ينميها على امتداد السنوات الثلاث عشرة الماضية . ومع أن بوسع هيئة انمائية تابعة للأمم المتحدة ان تحتفظ بهذه المهارات أو أن تطورها ، الا انه يمكن ان تفقد مشاريع المعونة الغذائية اثناء هذه العملية — من قوة الدفع . وتشير الفقرة ١٤٢ من التقرير الى الابقاء على اسم كل صندوق على حدة بغية تمكين المتبرعين من مواصلة تخصيص تبرعاتهم لافراض معينة . ولهذا الامر أهمية خاصة في حالة برنامج الاغذية العالمي وذلك بسبب الطابع الخاص لموارده ، التي يؤدي استخدامها بصورة خاصة إلى تعزيز الانماء الريفي وزيادة الرعاية الاجتماعية . وتشير الفقرة ١٤٦ الى أنه ينبغي الابقاء على اسماء بعض الوحدات الادارية حيثما ييسر ذلك عمليات جمع التبرعات . واحدى هذه الوحدات الادارية هو برنامج الاغذية العالمي . ومن المحتمل أن يؤدي دمج أجهزة تقرير السياسة العامة على الصعيد الدولي الحكومي في مجلس عمليات واحد الى تصعيب حصول الاعضاء على معلومات دقيقة عن سياسات كل برنامج من البرامج المدججة وعن ادارته وعملياته . كما أن من المحتمل أن يؤدي ذلك الى تقويض الثقة الموجودة بين الحكومات وامانات مختلف البرامج . ونشأت مع الايام في برنامج الاغذية العالمي ممارسة تتيح للحكومات في جميع الاحيان وسائل فحص طريقة استخدام البرنامج للموارد التي تسمح الالتزام بتقديرها اليه أو التي تم التبرع بها فعلا . وينبغي ان يكون هنالك حرص في أية عملية لاعادة التنظيم على استمرار هذه العلاقة الخاصة .

٣٧ — ولم يتمكن فريق الخبراء لعدة اسباب من بينها تنفيذ مبادرات مؤتمر الاغذية العالمي في مرحلة مبكرة ، من وضع توصيات بشأن الاغذية والزراعة . وكان احد الترتيبات المؤسسية الناجمة عن المؤتمر هو اعادة تشكيل مجلس ادارة البرنامج ليصبح لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها وهي اللجنة التي ستقوم فضلا عن ادارة صندوق عامل ، بتوفير منتدى للمشاورة بشأن سياسات الاغذية على الصعيد القومي ، واستعراض الموارد المتاحة للمعونة الغذائية ومتطلباتها ، وتنسيق برامج المعونة الغذائية المتعددة الاطراف ، والمثائية وغير الحكومية . وينبغي النظر في امكانية اناطة تلك المهام الاستشارية غير التنفيذية الاضافية بمجلس العمليات المقترح . واخيرا ، ونظرا الى ان برنامج الاغذية العالمي كان قد انشئ من قبل الامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة معا ، فان دمجها في هيئة انمائية تابعة للأمم المتحدة يتطلب مشاورات واتفاقا بين المنامين .

٣٨ — وقال انه في الوقت الذي يدرك فيه ضرورة تنسيق الانشطة التنفيذية المترابطة وتعزيز القطاع الاقتصادي لمنظومة الامم المتحدة ، فانه يود عند احداث التغييرات الهيكلية الاساسية التي اقترحها فريق الخبراء ، على بذل كل جهد لضمان الاستفادة بصورة فعالة من اللبنة الاساسية القائمة فعلا في دعم اطار العمل المؤسسي الجديد .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥

Blank page

Page blanche

(الدكتور ماهر)

الجلسة الحادية عشرة

الجمعة ، ٣ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة (تابع)

١ - الدكتور ماهر (المدير العام لمنظمة الصحة العالمية) : أعاد الى الأذهان ان الجمعية العامة ادخلت ، في دورتها الاستثنائية السابعة ، الجانب الاجتماعى في النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، مع الاهتمام خاصة بالقطاع الصحى . ونظرا لان رفاهية الانسان هي المبرر لاقامة النظام الاقتصادى الجديد ، فان الدور الذى يترتب على القطاع الصحى ان يؤديه يكتسب في الواقع اهمية اكبر بكثير مما هو معروف بصفة عامة . ومن الحقائق المفزعة ان ربع جميع الناس الذين ماتوا لاسباب طبيعية منذ انشاء منظمة الصحة العالمية سقطوا ضحية لامراض معدية يمكن الوقاية منها ، وان هنالك عشرات لا تحصى من ملايين الاشخاص الذين يعانون من تشوهات جسدية وعقلية تحول دون عيشهم حياة منتجة في اقتصاديات بلدانهم . ولو تركنا جانبا المظهر الانسانى لهذه المسألة ، وتحدثنا عنها بلغة اقتصادية صرف لوجدنا ذلك تبديدا لا يمكن السكوت عليه لما يحتمل أن يكون اهم مورد من موارد العالم : الا وهو الجنس البشرى .

٢ - وعلى الرغم من الانجازات الباهرة في الحقل الطبى ، الا انه لم يحرز تقدم كاف في مواجهة الاحتياجات الصحية للاغلبية الكبرى من بني الانسان . وعلى سبيل المثال ، فقد حاولت منظمة الصحة العالمية في ايامها الاولى ان تطبق في البلدان النامية الاساليب التي بدت مفيدة في رفع المستويات الصحية في البلدان المتقدمة النمو ، في حين ان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنجاح تلك الاساليب لم تكن قائمة في البلدان المستفيدة .

٣ - وتضطلع منظمة الصحة العالمية الان باحداث تغيير منظم في فلسفتها عن طريق محاولة اتباع نهج يعتبر حقيقة نهجا متعدد القطاعات . ولاعادة توجيه انشطتها ، استعملت المنظمة مفهوم الفقر الاجتماعى الذى يتكون من العناصر التالية : البطالة والعمالة الناقصة ، والفقر الاقتصادى ، ومستوى التعليم المنخفض ، والسكن الرديء ، والاصحاح الرديء ، وسوء التغذية وسوء المستوى الصحى ، والامبالاة الاجتماعية ، وفوق كل شيء الافتقار للارادة والمبادرة . ومن شأن تحسين اى من هذه الظروف ، سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ، ان يفضي الى ادخال تحسينات عليها جميعا . ولهذا فقد احرزت المنظمة ، في محاولتها ضمان تحقيق تكامل افضل بين جميع القطاعات ، نجاحا اكبر في الوصول الى الملايين ممن يعانون الى ابعد حد ممكن من قلة الخدمات ، بدلا من اصرارها ، كما فعلت في الماضى ، على التفوق التقني في الطب الحديث الذى لا تستفيد منه سوى القلّة المحظية .

٤ - ومن الناحية الهيكلية ، تعتبر منظمة الصحة العالمية اكثر الوكالات المتخصصة تطبيقا للمركزية . وهي ماضية في تطبيق اللامركزية اكثر فأكثر ، عن طريق نقل مزيد من الصلاحيات الى المستوى القطرى ،

(الدكتور ماهر)

مما يزيد من استخدامها للخبرة المحلية . وعلى الصعيد الاقليمي ، فانها تحاول تعبئة الارادة السياسية الجماعية عن طريق لجانها الاقليمية ؛ كما تحاول ، على الصعيد العالمي ، الابتعاد بجهود المجلس التنفيذي وجمعية الصحة العالمية عن التركيز على التفاصيل التقنية ، والاتجاه بهما نحو القيام بدوريهما المناسبين فيما يتعلق بتقرير السياسة العامة .

٥ - ولعل تعثر هيئات منظومة الامم المتحدة والبلدان الكبيرة والصغيرة كان يرجع الى مفهوم ضيق للغاية لما عليها من واجب ، ولعل كل واحدة منها كانت تعتقد في بعض الاحيان ان لديها الحل الفريد لمشاكل التخلف . ومع ذلك ، يبدو من الواضح الان انه لن يكتب النجاح لاي نهج يتبع في معالجة مشاكل التنمية ما لم تراعى فيه الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للبلدان النامية . وفي عالم يتزايد اعتماد بلدانه على بعضها البعض ، يستدعي ذلك توضيحاً متزايداً بالسيادة القومية من جانب البلدان الغنية والفقيرة على السواء اذا اريد للتضامن الاقتصادي والاجتماعي ان يصبح حقيقة سياسية على الصعيد الدولي .

٦ - ولا يمكن ان تتضح الفائدة الكبرى لتلك التضحية الا في اطار منظومة الامم المتحدة . وعلى اي حال ، فاذا اريد لمنظومة الامم المتحدة ان تضطلع بنجاح بجهود انمائي شاملة ، فمن الضروري تحطيم الحواجز القوية القائمة بين مختلف القطاعات ، وانشاء اجهزة تمكن جميع هيئات الامم المتحدة من اتباع نهج متكامل والسعي وراء اهداف مشتركة .

٧ - ويلزم اتخاذ ثلاثة انواع من التدابير اذا اريد لمنظومة الامم المتحدة ، اي هذا المستودع من الخبرات والتجارب في جميع الميادين ، ان يكون لها تأثير ايجابي على مشاكل الفقر الاجتماعي . واولا ، ينبغي ان تراعى على الصعيد الدولي مراعاة كاملة لاهداف السياسة العامة واستراتيجياتها المحددة على الصعيد القومي . ولتحقيق هذه الغاية ، يمكن للجنة المخصصة ان تنظر في انشاء هيئة حكومية دولية لتقرير السياسة العامة كي تساعد ، بعد تزويدها بالادوات اللازمة لها ، هيئات الامم المتحدة في تحديد الاولويات الشاملة والتوصل الى سلسلة من المداخل الاستراتيجية المشتركة ؛ وستقدم هذه الهيئة ، على الصعيدين الدولي والقومي معا ، المشورة بشأن السبل الواجب اتباعه وستحدد مقاييسا يمكن بواسطتها الحكم على فعالية المنظومة . وستحتم المسؤولية الضخمة التي ستلقى على عاتق تلك الهيئة المركزية ضمان حصولها على الدعم السياسي الكامل للدول الاعضاء وعلى كمال المدخلات ذات الصلة من جانب الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات التابعة للامم المتحدة .

٨ - وفي الوقت ذاته ، سيكون من المفيد تجميع بعض الاجهزة القائمة ، بما في ذلك الصناديق . ومن الممكن ان يصبح تشكيل افرقة للتخطيط والبرمجة لمنظومة الامم المتحدة برمتها ، تتكون من موظفين معارين من مختلف الشبكات الفرعية القطاعية ، امتدادا طبيعيا للهيئة المركزية . غير ان الالم من التخطيط المركزي هو ضرورة ضمان التنفيذ الفعلي للبرامج عن طريق الاستخدام الكامل لطاقة منظومة الامم المتحدة في الميادين المشتركة بين عدة تخصصات . ولتحقيق ذلك ، فمن الممكن لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، اذا ما حصل على الدعم السياسي اللازم ، ان يلعب دور القيادة في البرنامج الانمائي الدولي الشامل .

(الدكتور ماهر)

٩ - وثانيا ، فان معظم الدول الاعضاء تحتاج ، على الصعيد القومي ، لاجهزة اكثر مرونة وفعالية تخترق الحدود القطاعية وتخلص الى رسم صورة واضحة وشاملة للحاجات والمشاكل . ولتجنب الاخطاء التي غالبا ما تتكرر في ميدان التعاون التقني ، ينبغي تطوير اشكال جديدة للتعاون ، والتخلص بسرعة من كافة الاساليب التي لم تثبت جدواها . ولتحقيق تلك الغاية قال انه يتصور انشاء اجهزة وهيكل تنسجم مع التراث القومي ويمكن ان تؤدي ، على الصعيد القومي ، الى دفع للتنمية بكافة فروعها بنفس الطريقة التي يتصور ان تدفع بها منظومة الامم المتحدة على الصعيد الدولي .

١٠ - وثالثا ، ينبغي ، لتشجيع مثل هذا التطور ، تحقيق مزيد من اللامركزية فيما يتعلق بالسلطة والمسؤولية التنفيذيتين ، كي يمكن استخدام الموارد والخبرات محليا ضمن اطار المبادئ التوجيهية والنظريات المتفق عليها دوليا . كما ينبغي انشاء مزيد من المؤسسات الانمائية الاقليمية والقومية . بحيث يمكن الاستفادة عن طريقها من خزانات المواهب الضخمة الموجودة في البلدان النامية . واخيرا ، ينبغي ايضا توفير الشجاعة اللازمة لاقتلاع بيروقراطيات واجراءات التنسيق التي لا لزوم لها والتي لا تسهم في اقامة النظام الاقتصادي الجديد . وستكون هنالك بالتأكيد قاعدة للتنسيق الافضل ، غير ان ما يلزم قبل كل شيء هو وجود الارادة السياسية لتحدى منظومة الامم المتحدة بكاملها ، ومن باب اولى تحدى الدول الاعضاء فيها كل على حدة ، في ان تستخدم كافة الموارد المتاحة للقضاء على الفقر الاجتماعي قبل فوات الاوان .

١١ - الكونت يورك (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان الدورة الثانية للجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة يجب ان تكون حاسمة ، لان المسألة لم تعد ، في هذه المرحلة ، مسألة مناقشة مبادئ عامة ؛ بل من الضروري فحص المجالات الرئيسية التي يعتقد بأن هنالك ضرورة لاصلاحها والعمل اثنا اداء ذلك على وضع الاساس اللازم لعمل الفريق العامل . وينبغي تخويل الفريق العامل ولاية محددة التفاصيل قدر الامكان لمعالجة بنود معينة ، وتزويده بعدد قليل من الاتجاهات العامة التي يتفق عليها اثنا المناقشة . ومن الواضح انه لن يكون هنالك مجال لوضع مخطط اولي للاصلاح العام في البداية ؛ اذ يوجد امام اللجنة المخصصة تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) الذي يتضمن سردا لعدد معين من المشاكل . ومع ان هذا التقرير ليس الوثيقة الوحيدة التي بوسع اللجنة الرجوع اليها ، فان من الممكن استخدامه بصورة مفيدة كتشخيص لنقاط ضعف المنظومة وكمحاوله لاقتراح اوجه العلاج الممكنة .

١٢ - واستدرك قائلا ان وفده لا يؤيد من الان النتائج التي يخلص اليها التقرير ، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات معينة مثل النظام النقدي الدولي حيث لم تتخذ القرارات في هذا المجال سوى منذ فترة وجيزة ، او بالنسبة لأمور تتعلق بالتصنيع والتجارة حيث تجري مناقشتها حاليا في منتديات اخرى (منظومة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" ، والدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وما الى ذلك) .

١٣ - وعلاوة على ذلك ، فانه لا يبدو ان افضل سبيل هو وضع مشروع مخطط تنظيمي جديد في

(الكونت يورك، جمهورية
المانيا الاتحادية)

الحال نظرا لان اللجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل يمكن عندئذ ان تتعرض لخطورة البقاء في ميدان العموميات . ولعل من الافضل البدء بعدد قليل من المشاكل العملية التي يمكن من خلالها استنباط بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوازن الذي ينبغي المحافظة عليه بين المؤسسات ودمج الكيانات وانشاء انماط هيكلية جديدة . ولا يوجد مجال لخوض غمار لعبة القوة بين المؤسسات أو مجموعات البلدان ، بل ينبغي عوضا عن ذلك اجراء اصلاحات اللازمة بغية تكييف منظومة الامم المتحدة تكييفافضل مع التغيرات التي تطرأ على العلاقات الدولية ، كي تتمكن من استخدام الموارد المتاحة بطريقة تعود بأقصى قدر من الفائدة على عملية التنمية بالتحديد .

١٤ - وبسبب تكاثر الهيئات والمكاتب بصورة مستمرة بل وكيفما اتفق ، مع تزايد التداخل بين وظائفها ، أصبحت المنظومة متسعة ومتفككة لدرجة ان موارد ها من اليد العاملة والمال أصبحت تنفق الى حدود كبير على ادارة اجهزتها المعقدة والتنسيق بينها . ومع ذلك لا يعني هذا انكار القدرات الهائلة الكامنة في جهاز من هذا النوع يوجد تحت تصرفه ٤ شخص وما يزيد على ٢ بليون دولار سنويا . ولا بد من المحافظة على هذه الطاقة اثناء العمل على تعزيز الازمجة وتنظيمها وتشكيلها في قالب اكثر ترابطا كيما تستجيب بصورة انجع للمطلبات الحالية .

١٥ - وبصفة عامة ، هنالك اتفاق على ضرورة قيام اللجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل بمعالجة المجالات الثلاثة التالية بصورة اساسية : الجهاز الدولي الحكومي لاتخاذ القرارات ، والامانة العامة الدولية ، والعلاقة بين مختلف الوكالات والمنظمات .

١٦ - وفيما يتعلق بالامم المتحدة نفسها ، تتمثل احدى المشاكل الرئيسية في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي . والمشكلة ليست مسألة اتخاذ قرار دستوري بقدر ما هي مسألة تمكين المجلس نفسه من ممارسة السلطة المخولة اليه فعلا . ومع ذلك ، فلعل من المفيد ان تضع اللجنة المخصصة توجيهات من شأنها تعزيز دور المجلس في عملية تقرير السياسة العامة . فمن المؤكد انه مما لا يفيد وما يضيع الوقت ان تناقش كل مسألة مضمونية على ثلاثة مستويات مختلفة - على مستوى اللجان بمختلف انواعها ، ثم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه ، واخيرا في الجمعية العامة . غير انه بدلا من تجاوز المرحلة الاولى عن طريق الغاء مختلف اللجان الفرعية وتحميل المجلس عبئا اكبر من طاقته عن طريق الهبوط به الى مستوى المناقشات التقنية ، فانه ينبغي بذل جهد لتزويد المجلس بقدر افضل مما يلزمه من تسهيلات لوضع مبادئ توجيهية عامة وتزويد هيئاته الفرعية بإرشادات عامة . ويمكن القيام بذلك ، على سبيل المثال ، عن طريق دمج البنود التي سيعالجها المجلس حسب موضوعها . ثم يقوم المجلس بمناقشتها خلال السنة في دورات قصيرة غير دورتيه الرئيسيتين . أما الدورتان الرئيسيتان اللتان تقتصر احدهما على المسائل الاجتماعية والاخرى على المسائل الاقتصادية - فيمكن عندئذ تكريسهما للنظر اساسا في مختلف جوانب السياسة العامة .

١٧ - وينبغي الا يكرس المجلس في المستقبل جزءا كبيرا من طاقته على نحو ما يفعل الان لاعداد مؤتمرات عالمية حول مواضيع معينة ، اللهم الا في المجالات التي لا صلة للمنظمات القائمة بها . ويمكن

(الكونت يورك ، جمهورية
المانيا الاتحادية)

الاستفادة من افرقة صغيرة للتفاوض وذلك باستعمالها كأدوات لتمهيد الوصول الى اتفاق الراء حول المسائل المضمونية الصعبة . ويمكن اعتبار العمل الذى يجرى حاليا في باريس في اللجان الاربع المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى كخطوة في ذلك الاتجاه .

١٨ - ومن الامور الحيوية تحسين البرمجة وتعزيزها . والمقرر الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، بشأن تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق ، هو خطوة اولى في ذلك الاتجاه . كما ينبغي تعزيز مهمة البرمجة التي يضطلع بها المجلس الاقتصادى والاجتماعى عن طريق اقامة صلة وثيقة بينه وبين اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . ولواقيمت ، على سبيل المثال ، صلة مباشرة بين اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق لترتب على ذلك وجود تنسيق اقوى بين اجراءات البرمجة والميزنة ، واستخدام افضل لحصيلة المعرفة المكتسبة في اللجنة الاستشارية ، ولا يمكن الاحتفاظ بالطبيعة الدولية الحكومية لعملية البرمجة .

١٩ - كما ان اجراء تقييم سليم للبرنامج ، وهو امر غير موجود تقريبا في الوقت الحاضر ، يعتبر ايضا جانبا حيويا . وبوسع لجنة البرنامج والتنسيق ان تقوم هنا ايضا بجمع النتائج التي يتم الوصول اليها في مختلف اللجان ، واحالتها بعد ذلك الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى مشفوعة بتوصياتها .

٢٠ - وعلاوة على ذلك ، اثبتت التجارب ان الهيئات الدولية الحكومية تؤدي عملها على افضل وجه اذا قامت الامانات المعنية بالاعداد لاعمالها اعدادا جيدا . وتبذل الامانة العامة للامم المتحدة قصاراها لتأدية هذه المهمة . غير انه لا يمكن الفصل بين انشطتها المتعلقة بالدعم والانشطة التنفيذية لكل من مكاتبها او وحداتها . وهذا التوازي بين الانشطة مفيد في بعض الحالات ، بينما يؤدي في العديد من الحالات الاخرى ، حيث يمكن كذلك للوكالات المتخصصة المعنية القيام بالانشطة التنفيذية ، الى اعاقا الرقابة السليمة على البرمجة والميزانية وعملية تقييم كل برنامج على حدة .

٢١ - وقد أدى تعدد الصناديق المخصصة لكل وحدة على حدة الى نشوء فكرة التمييز بين مهمتي تحليل السياسة العامة والمساعدة التقنية ، ووضع المهمة الثانية مع المجموعة القائمة من الوكالات المتخصصة تحت سلطة مستقلة . ولهذا الاقتراح ميزة الى حد ما ، غير انه سيكون من الصعب جدا تحديد الخط الفاصل بينهما في حالة الامانة العامة . ومن الواضح ان هذه المسألة تحتاج لدراسة اوفى .

٢٢ - وفيما يتعلق بدمج جميع الصناديق والبرامج التنفيذية ، قال ان وفده يؤيد أية تدابير ترمي الى اضافة مزيد من الترابط على انشطة المساعدة التقنية ، غير انه يحرص على عدم فقـدان التعاون الذى توفره كيانات راسخة القواعد مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، او برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، او اليونيسيف طالما لم تثبت فعالية الهيكل الفوقى الجديد الذى سيعتمد .

٢٣ - وعلى الرغم من ضرورة تحديد وظائف الامانة العامة وتوضيحها ، الا ان وفده ينظر بحذر الى الاقتراح الذى قدمه فريق الخبراء بشأن انشاء وظيفة مدير عام للشؤون الاقتصادية ؛ ان من

(الكونت يورك ، جمهورية
المانيا الاتحادية)

شأن ذلك ان يقسم الامم المتحدة الى جزئين مستقلين عن بعضهما البعض تقريبا . فلا بد من المحافظة على الوحدة الداخلية للامم المتحدة اذا اريد لها الاحتفاظ داخل المنظومة بسلطتها العليا المتعلقة بالسياسة العامة . وفضل حل هو تعزيز النواة المركزية مع الابقاء على هيكل لا مركزي وفي هذا الصدد ، يجدر باللجان الاقتصادية الاقليمية ان تشارك مشاركة اكمل في أنشطة الامم المتحدة كل في المنطقة التي تعنيها . وينبغي بالطبع الابقاء على الدور الخاص الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لاروبا ومواصلة تشديدها على التعاون بين الشرق والغرب .

٢٤ - ويبقى التنسيق في جميع الاحوال هو اصعب المشاكل . ومع ذلك ، لا يبدو أن من الممكن في الحالة الراهنة حل تلك المشكلة عن طريق ادخال اصلاحات جذرية على المنظومة في مجملها . وأحد الحلول المعقولة هو وضع قائمة بالمجالات التي يوجد فيها تدخل لا لزوم له او منافسة عقيمة ؛ ثم جعل كل مجال من تلك المجالات موضوع مفاوضات منفصلة . فالانقاذ لا يكمن في وضع مخططات جديدة طموحة او في اصلاح الميثاق . ان ينبغي ، فوق كل شيء ، الاحتفاظ بالطاقات الموجودة في المنظومة القائمة ، مع اعادة تشكيل هذه المنظومة بحيث تصبح أكثر استجابة للحاجات الحالية ، والاستفادة على افضل نحو ممكن من الموارد المشتركة .

٢٥ - السيد روجيه (فرنسا) : فيما يتعلق بمسألة الهيئات الفرعية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قال ان اقتراح فريق الخبراء الوارد في الوثيقة (E/A/62/9) ، والذي يرمي الى اضطلاع المجلس مباشرة بمسؤولية العمل الذي تؤديه الان هيئاته الفرعية ، لا يبدو انه الحل الافضل . بل الواقع ان ذلك الاقتراح قد يؤدي الى انقسام الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى مجموعتين ، تعالج احدهما كافة المواضيع في حين لا تشارك الاخرى مشاركة كاملة في اية مناقشات تجري على نطاق محدود تحت رعاية المجلس . ويصعب اعتبار حالة كهذه بأنها حالة معقولة . ان ينبغي تمكين الدول من دراسة مسائل معينة ، وترك المسائل الاخرى للدول التي تتمتع بإمكانات افضل لمعالجتها . وقد كان فريق الخبراء مدركا لهذه الصعوبة اذ اكا جيدا وقدم اقتراحات بشأن كيفية التغلب عليها ، غير انه ترك اختيار الاساليب للجمعية .

٢٦ - وقد قدم فريق الخبراء في تقريره حججا مثيرة ، لتفكير اللجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل غير انه يترتب على اللجنة في ضوء ذلك ان تشعر بالحرية التامة في دراسة الامكانيات الاخرى ايضا .

٢٧ - وبصفة عامة ، فانه ينبغي السماح لأكبر عدد ممكن من اللجان الفنية التابعة للمجلس ومواصلة عملها دون ان تدخل بصورة منظمة تغييرات على تكوينها وولايتها واساليب عملها . واستطرد يقول انه ينبغي بالطبع إلغاء بعض اللجان الا ان حالة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ومجلس الأغذية العالمي ، ولجنة مركز المرأة ، من باب ضرب ثلاثة أمثلة فقط ، تبعث لديه الشك حول فرص نجاح اية حملة ترمي الى إلغاء اية هيئة مهما كانت . ومما يثير الدهشة ان تقرير فريق الخبراء لم يقترح إلغاء مجلس الأغذية العالمي ، بعد ان شدد بحق على ضرورة وجود هيئة مركزية في منظومة الامم المتحدة يمكن عن طريقها ترجمة جهود مختلف وكالات الامم المتحدة الى سياسات متماسكة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي .

(السيد روجيه ، فرنسا)

٢٨ - وفيما يتعلق باعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اقترح ألا يناقش المجلس بعد الان مضمون المسائل التقنية التي سبق ان نظرت فيها الهيئات الدولية الحكومية الا صغر حجما منه وان يترك للجمعية العامة دراسة تلك المسائل من زاوية سياسية بمشاركة الدول الاعضاء قاطبة . وعندما يصبح تقرير الدورة الذي تضعه احدى الهيئات الفرعية او الهيئة الادارية لاحدى الوكالات المتخصصة أو أحد البرامج متوفرا يمكن للمجلس ان يجتمع فورا ، ولكن عليه ان يقصر جهده على دمج العمل الذي عرض عليه ضمن الأنشطة العامة لمنظومة الامم المتحدة بأسرها . وعلى سبيل المثال ، فمن الممكن ان يقترح المجلس دراسة بعض المشاكل دراسة اوفى ، وان يسترعي الانتباه الى ما يجري في هيئات اخرى من اعمال متصلة بهذا الموضوع او ذاك ، وان يوصي بدراسة مسائل جديدة أو بالتخلي عن مواضيع تناقشت اهميتها . ومن الممكن كذلك ان يشير على الجمعية العامة بالمتابعة الواجب اياها للاقتراحات وان يحيل اية تقارير يتلقاها الى الهيئات الاخرى الموجودة ضمن المنظومة او حتى الى الحكومات مباشرة ، مشفوعة بما يناسب من تعليقات .

٢٩ - وفي حالة اعتماد هذا الترتيب ، يمكن تقصير فترة دورتي المجلس في الربيع والصيف تقصيرا ملموسا ، ويعد ذلك تطورا هاما اذا اريد رفع مستوى تمثيل الدول الاعضاء . ويمكن تكريس الدورتين للمناقشات التحضيرية لمداولات الجمعية العامة حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، أو للنظر في الاقتراحات المتعلقة بالبرامج والتنسيق على صعيد المنظومة بأسرها ، او لاعداد وثائق ذات نطاق عام ، مثل وضع نسخة منقحة للاستراتيجية الانمائية الدولية .

٣٠ - وليست المسألة مسألة اعطاء المجلس صلاحيات جديدة تكسبه سلطة تضاهي سلطة الجمعية العامة . بل من المرغوب فيه ، على العكس من ذلك ، ان يكون المجلس في خدمة الجمعية وغيرها من الهيئات الحكومية والحكومية الدولية المختصة في سبيل تشجيع وضع سياسة متماسكة وتوحيده المقاصد وذلك عن طريق ممارسة الضغط والتشجيع بلطف وبصورة متصلة .

٣١ - ويجب ان تبقى الجمعية العامة الهيئة السياسية المركزية للمنظومة ، كما ينبغي ان يستمر المكتب في التمتع بالحرية المطلقة عند احواله للبنود الاقتصادية والاجتماعية الى الجلسات العامة او جلسات اللجان الرئيسية ، على النحو الذي يراه مناسبا .

٣٢ - وحول موضوع الاتجاه نحو "ازالة الصفة السياسية" عن الامم المتحدة ، اعرب عن اعتقاده بضرورة عدم الخلط بين عنصرين منفصلين : ان ينبغي ان يسود النهج التقني في الهيئات التقنية وينبغي تجنب اضافة الطابع السياسي على مناقشاتها الى أبعد حد ممكن . واما في الهيئات السياسية فينبغي ، من ناحية اخرى ، التمسك بحرية التعبير عن الراء السياسية فيها ، حتى بشأن المواضيع التقنية . وبناء عليه ينبغي تحت كل الظروف تجنب اى شيء يمس وحدة وسلطة الهيئات السياسية العليا المنشأة بموجب ميثاق الامم المتحدة .

٣٣ - وما ينطبق على الجمعية العامة ينطبق كذلك على الامين العام ، الذي تعتبر مكانته التي

(السيد روجيه ، فرنسا)

تعلو مكانة غيره من الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، نتيجة أساسية لما لوظائفه الهامة من أهمية سياسية . ولهذا السبب ، فانه لا يستطيع هو نفسه ان يتصور كيف ان بوسع موظف مدني دولي غير الامين العام ان يكون له من التأثير على المنظومة في مجملها ما تصوره فريق الخبراء بالنسبة لشاغل منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي اوصى بانشائه .

٣٤ - ويبدو من المعقول ان يتم تركيز الموارد المتاحة لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المهام التي بوسعها وحدها ان تعالجها او التي تعتبر جوهرية لتسيير اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسييرا سليما ، ونقل المهام الاخرى الى الوكالات المتخصصة او حتى التخلي عنها . ففي الحالة الاولى ، يتم نقل الانشطة التنفيذية ذات الصلة في الوقت ذاته . وينبغي الاشارة في هذا الصدد الى انه لا يمكن اتخاذ موقف بشأن امكانية الحاق ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الا بعد معرفة مدى نقل مثل هذه الاختصاصات .

٣٥ - وفيما يتعلق بعلاقات ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع الامانات الاخرى ، اعرب عن تأييده للفكرة القائلة بأنه يترتب على المجلس والامانة التي تقوم بخدمته الاستفادة بصورة اكبر من معرفة الوكالات المتخصصة وخبرتها . ويوجد في هذا الصدد ما يبرر القول بأن اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات التي اقترحها فريق الخبراء تعتبر ترتيبا رسميا بلا موجب ، ولعله من الافضل ان يترك للاطراف المعنيين ان يطلبوا او يعرضوا ، حسب الظروف ، دعما كهذا نظرا لان كل طرف منهم يستطيع ان يضطلع بالانشطة التي لها اهمية مشتركة .

٣٦ - ومن المحتمل ان يكون من السابق لأوانه ان تقوم اللجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل بالنظر في المشاكل المتعلقة بالهيكل المؤسسية في قطاع التجارة الدولية ، ومن الممكن ان يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا على سير المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف وعلى الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد .

٣٧ - هذا بالاضافة الى انه عقب اعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة والدورة التنظيمية الاخيرة للمجلس ، ينبغي اعتبار مسألة اجهزة البرمجة وفحص الميزانية مسألة مسواة .

٣٨ - وعندما انتقل الى الحديث عن مسألة جهاز التفاوض ، استرعى الانتباه الى حقيقة انه ينبغي ألا تؤدي الانجازات الرائعة التي تحققت في هذا الميدان خلال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة او مؤتمر قانون البحار ، على سبيل المثال ، الى نسيان الامثلة العديدة التي تدل على الافتقار الى الارادة اللازمة للنجاح ، بل وإلى الرغبة في التفاوض . وفي هذا الصدد لا جدال في ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد سيكون من صنع لا منظومة الأمم المتحدة بمفردها بل في الواقع من صنع الدول نفسها . وينبغي الحكم على فعالية المنظومة ، التي تخضع لعملية اعادة التشكيل هذه ، لا بفائدة ما حققتة المنظومة نفسها بقدر ما يكون بنجاح العمل المشترك الذي تضطلع به الدول الاعضاء .

(السيد روجيه ، فرنسا)

٣٩ — وفيما يتعلق بأساليب عمل الاجتماعات الدولية الحكومية ، فمن الضروري ان يكون بالامكان في ظل الاجهزة القائمة التعجيل بالمناقشات وجعلها اكثر فعالية ، ولا سيما عن طريق اعطاء دور أهم لرؤساء مختلف الهيئات في تسيير عملهم . وبالإضافة الى ذلك ، لا يوجد سبب لتجاهل نصائح الامانة العامة واقتراحاتها . واذا كانت الامانة العامة غالبا ما تتكلم بشأن امور اجرائية ، فانها تنزع الى التزام الصمت في المسائل المتعلقة بالمضمون . ومع ذلك فان جميع الدلائل تشير الى ان عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالذات سيكتسب فعالية اكبر في حالة مشاركة الامانة العامة فيه مشاركة نشطة ، على غرار ما يتم فعلا من مشاركة الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة في هذا العمل . ولذلك فقد اعرب عن الامل في ان تزداد هذه النزعة قوة ، لانها سبيل من افضل السبل لزيادة الترابط في منظومة الامم المتحدة .

٤٠ — وفي الختام ، اعرب عن موافقته على ضرورة تعزيز مقدرة الامانة العامة على التحليل الاقتصادي والقيام بالدراسات العامة تعزيزا ملموسا ، وعلى ضرورة تزويدها بـ " اجهزة مرنة " تسمح ، كما ذكر فريق الخبراء ، بالاستفادة من خبرات ومعرفة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والحكومات القومية والقطاع الخاص بصفة عامة .

٤١ — السيد روسي (ايطاليا) : قال انه قد لوحظ انه لا يمكن لمؤسسة دولية ان تكون الا ما تريده لها الحكومات الاعضاء فيها ان تكون . وتدل الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة على ذلك ؛ ان على الرغم من العيوب العديدة المعترف بوجودها في المنظومة ، فقد تم التوصل في اسبوعين الى اتفاق سياسي هام حاولت هيئات اخرى التوصل اليه دون جدوى خلال اشهر من المفاوضات الشاقة .

٤٢ — ونواقص المنظومة هي ، اولا ، نتيجة تدابير الدول الاعضاء ، وثانيا نتيجة التغييرات المشيرة التي طرأت على الوظائف الموكلة للامم المتحدة في الميدان الاقتصادي منذ بداية عهد ما . وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، فان الدول الاعضاء كانت ، لاسباب تتعلق بها ، تحبذ تارة المركزية وتارة اللامركزية ، وتواجه الاحتياجات الجديدة والحقيقية بانشاء ادارة جديدة ، او وكالة متخصصة جديدة او صندوق خاص جديد بدلا من استخدام الموارد القائمة بصورة افضل . وأما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، فقد حدث ان تحول الاهتمام الى الجانب الاخر للدور المزدوج الذي تضطلع به الامم المتحدة ، الا وهو صيانة السلم والامن وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي في مجمله . وعلى سبيل المثال ، فقد كرست في عام ١٩٧٤ اربعة اخماس الموارد المنفقة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي . وحددت الجمعية العامة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة برنامج عمل طموح للمجتمع الدولي يهدف الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد واكثر عدالة . وتحمل الامم المتحدة مسؤولية الاشراف على تنفيذه ، ومن الواضح انها ستحتاج لكي تقوم بذلك الى جهاز اكثر فعالية واتساقا من جهازها الحالي . وقال ان مهمة اللجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل هي النظر في التغييرات التي ستدخل على الجهاز ، وان وفده يقترح ان تركز اللجنة على خمسة مجالات رئيسية .

(السيد روسي ، ايطاليا)

٤٣ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ينبغي النظر اولا في سبل تعزيز سلطنة التنسيق بشأن صياغة السياسة الشاملة وتنفيذها وتحديد الاولويات للمنظومة في مجملها ، ثم ثانيا في اعادة تنظيم برنامج عمله والجدول الزمني لدورتيه ، وتنقيح النظام الداخلي فيما يتصل بعقد الدورات الاستثنائية واساليب التفاوض .

٤٤ - وبالنسبة لهيئات المجلس الفرعية ، فانه ينبغي النظر اولا في تخفيض عدد ها عن طريق التخلص من بعضها ودمج بعضها الاخر ، وثانيا ، في اعادة النظر في الجدول الزمني لعمالها وبمعدن مرات انعقاد دوراتها ، وامكانية عقد دورات مشتركة حيثما كان ذلك مناسبا .

٤٥ - وفيما يتعلق بدور المكتب ، ولا سيما دور الرئيس ، في مختلف الهيئات ودور الامانة العامة ، اعرب عن اعتقاده بامكانية اعطاء الرئيس صراحة الحق في اجراء المشاورات وتقديم الوثائق واقتراح مشاريع القرارات . وبالنسبة للامانة العامة ، ينبغي السماح لموظفي الادارات المختصة بالتدخل بحرية في المناقشات والمفاوضات بل وربما اقتراح مشاريع القرارات ، على غرار الممارسة المتبعة عادة في المجتمع الاقتصادي الاوروبي .

٤٦ - وفيما يتعلق بالنشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة ، والتي ينبغي جعلها لا مركزية قدر الامكان ، ينبغي ان يكون هناك تنسيق بين الخطط والبرامج المتوسطة الاجل التي تنفذها الوكالات المتخصصة وهيئات الامم المتحدة الاخرى ، وذلك في اطار نظام منقح للبرمجة القطرية . ويمكن ثانيا النظر في تنقيح الاجراءات الحالية المتعلقة بعملية التقييم التي تجرى على اساس المقارنة بين التكلفة والفائدة والنظر كذلك ، اذا دعت الضرورة ، في انشاء هيئة مستقلة خاصة للتقييم مشابهة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . واخيرا ، يمكن دمج صناديق معينة .

٤٧ - واما المجال الاخير الذي يعتبر مشكلة فهو اعادة تنظيم الامانة العامة . ولا يمكن ان تعالج هذه النقطة الا بعد الوصول الى شيء من الاتفاق بشأن القضايا الاربعة الاخرى . ويعتقد وفده بأن اعادة تنظيم الامانة العامة يجب ان تهدف الى خلق صلة عضوية بين الادارات الموجهة المركزية التي تعالج البحوث والتخطيط والتحليل وتلك الادارات التي تعالج تخطيط وتنظيم الانشطة التنفيذية وتدار بصورة لا مركزية . ويمكن للجنة المخصصة لموضوع اعادة التشكيل ان تفحص ايضا اساليب التوظيف .

٤٨ - واضاف يقول ان قائمة الاقتراحات التي قدمها ليست بالتأكيد جامعة مانعة ، وان وفده على استعداد لبدء المشاورات حول الموضوع ؛ ولعل من المفيد اجراء هذه المشاورات على اساس اوراق غرفة الاجتماعات المعدة لهذا الغرض . وعلى اللجنة المخصصة ان تنظر بعد ذلك في المسائل الاجرائية ؛ وقال ان وفده يعتقد بأن العضوية في الفريق العامل فيما بين الدورات الذي قررت اللجنة انشاءه يجب ان تكون مفتوحة لكافة الوفود التي يهملها الامر . واخيرا ، قال انه يترتب على اللجنة ان تخول المكتب صلاحية اجراء مشاورات حتى يتمكن من وضع ورقة غرفة اجتماعات بشأن كل مجال من مجالات المشاكل لاغراض الفريق العامل .

(السيد روسي ، ايطاليا)

٤٩ — وذكر ان وفده سيكون على استعداد لقبول تقرير فريق الخبراء* (E/AC.62/9) كنقطة انطلاق لمداولات اللجنة المخصصة وذلك اذا ما وافق جميع اعضاء اللجنة على اتباع هذا النهج .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢ / ٣٥

Blank page

Page blanche

الجلسة الثانية عشر

الثلاثاء ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

- ١ - السيد امباو (المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) : قال انه يشدد على اهمية جعل الأمم المتحدة اكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وان منظمة اليونسكو، التي كانت ولا تزال منذ البداية جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة ، مهتمة بالمساهمة في ترشيد وتحسين فعالية المنظومة وادائها لمهامها . وفي حين يتعين عدم الاقلال من شأن الوسائل الاخرى للتعاون الدولي ، سواء كانت اقليمية او دون اقليمية او ثنائية ، فليس هناك ما يمكن ان يحل محل منظومة الامم المتحدة ، التي لا يستطيع غيرها استنباط تدابير تكون لصالح البشر كافة مع احترام استقلال جميع البلدان والمساواة فيما بينها .
- ٢ - و اضاف ان المهمة الاولى للمنظومة هي ان تدرس بشكل موضوعي وتعمق المشاكل الأساسية التي تواجه البشرية لتحديد العقبات التي تعترض التنمية المتناسقة والتدابير التي يمكن اتخاذها . وينبغي ان تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار وجوه التفاوت العميق القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بل حتى بين البلدان النامية نفسها ، وكذلك اختلاف طاقات تلك البلدان . وينبغي على المنظومة بعد ذلك ان تيسر قيام حوار بين الدول او مجموعات الدول ، وينبغي عليها اخيراً ان تضع برامج عمل محددة عليها ان تساعد في تنفيذها مع قيام جميع وكالات المنظومة بالاشتراك النشط في ذلك . ويمكن الضعف الرئيسي للمنظومة في انها لم تستطع حتى الآن ان تعمل كما لو كانت حقيقة منظومة . ولئن يكن من المستطاع بوجه عام حل مشاكل التنسيق دون صعوبة تذكر ، يظل من الضروري بذل جهود كبيرة لضمان ترابط وتلاقح الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة في اطار سياسة عامة تقوم على وعي كامل للحالات والاتجاهات القائمة وعلى رؤية المستقبل . وعلاوة على ذلك ، فان المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة وخطط العمل المعتمدة في مختلف المؤتمرات الدولية تشير بوضوح الى انه يمكن التغلب على المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي تعوق التنمية حالياً لا باتباع تدابير على مستوى القطاعات وانما بالقيام بأعمال واسعة تسهم فيها مختلف الاختصاصات وتتطلب الكفاءة والخبرة الفنية لمنظمات عديدة .
- ٣ - ولأهمية الدور الذي تقوم به منظمة اليونسكو في المنظومة ، تعمقت امانتها في دراسة مشكلة إعادة التشكيل . وتتضمن احدى الوثائق المعروضة على اللجنة آراء المجلس التنفيذي لليونسكو (في هذا الشأن) كما تتضمن الآراء التي اعرب عنها السيد امباو في الاجتماع المشترك بين لجنة البرنامج والتنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الادارية ، وأثناء الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهي الآراء التي اعتمدها المجلس التنفيذي عقب ذلك .

(السيد امباو)

٤ - ان اصلاح الهيكلية ينبغي ان يستند الى ثلاثة مبادئ رئيسية ، هي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد على سبيل الأولوية ، والتوسع في تمثيل الدول في وكالات المنظومة بحيث يشمل جميع الدول الأعضاء ، وتحسين التنسيق بين هذه الوكالات عملا على زيادة فعاليتها . ولما كانت هذه المبادئ واردة تفصيلا في احدى الوثائق المعروضة على اللجنة ، فانه سيركز على وجوه الاصلاح المتعلقة بالهيكل والتنسيق .

٥ - يرى المتكلم ان مفهوم التنسيق مفهوم ضيق للغاية . فالأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي ان تقوم على التخطيط المتناسق بل المشترك ، وهو تخطيط ينبغي بدوره أن ينبثق من دراسة تستشرف مستقبل العالم المعاصر ومن القيام بأعمال متناسقة في جميع الميادين التي تحتاج الى الخبرة الفنية لمختلف المنظمات . اما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فعليه ان يعزز وينسق هذه البرمجة . ولأن تكن الجمعية العامة ستستمر في تحديد الاتجاهات الرئيسية ووضع المبادئ التوجيهية العامة ، مثلما فعلت في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، فالمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي سيكون مسؤولا عن تحليل المشاكل ، واستعراض الحلول المطروحة ، ومناقشة برامج العمل واعتمادها . ويبدو أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق من جانب مختلف وكالات المنظومة حول هذه النقطة ، ولقد اعرب مجلس ادارة "اليونسكو" في جلسته المنعقدة في ايار/مايو ١٩٧٥ عن رؤية القاطع في هذا الأمر .

٦ - وقد يتعين على المجلس ، لكي يتمكن من القيام بدوره كاملا ، ان يقوم بتنقيح بعض جوانب اساليب عمله . وبرغم ان المدير العام لمنظمة اليونسكو يرى ان ليس له ان يطرح مقترحات محددة ، فقد اعرب عن انه قد يكون من المستصوب ان يقوم المجلس بعقد اجتماعات اقصر واكثر تواترا تخصص لموضوع محدد او على الاقل لمجموعات من المواضيع . وقد يتخذ المجلس لنفسه جهازا مناسباً يقوم باعداد مقرراته - كأن يكون ذلك فريقا او وحدة مشتركة بين الوكالات تقوم باجراء الدراسات أو التخطيط وتضطلع بعمل تحليلات طويلة الأجل للمشاكل وتقدم استراتيجيات للمنظومة بأسرها . واذ كان المجلس ليقوم بمثل هذا الدور المركزي ، يتعين ان تكون وكالات المنظومة قادرة على الاشتراك الكامل في وضع مقررات المجلس ، وهو امر لا يحدث دائما على كل حال . ولدى الوكالات المتخصصة انطباع دائم بأن مهمتها تنحصر في القيام بدور المراقبين السلبيين ، بل بدور المتفرجين العاديين . وبالمثل ينبغي ان تشترك الوكالات اشتراكا نشطا في الجمعية العامة لدى قيامها بالنظر في الأمور المتصلة بالمنظومة في مجموعها . كما ينبغي ان تشترك في المؤتمرات الرئيسية المعنية بالمواضيع المتخصصة . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي ان يعهد اليها بتنظيم مثل هذه المؤتمرات متى كان الموضوع يدخل في مجال اختصاصها .

٧ - وينبغي ، أخيرا ، ان ينظر المجلس في كيفية تمويل ما يقرره من تدابير . فالمجلس يتخذ حاليا مقررات عديدة تقع مسؤولية تنفيذها ، كليا او جزئيا ، على الوكالات المتخصصة ، دون أن يولي الاعتبار لما اذا كانت هذه الوكالات تملك الموارد اللازمة . وما لم تعالج المشكلة بطريقة واقعية ، فان أي اصلاحات موصى بها قد تبقى دون تنفيذ .

(السيد امباو)

٨ - وينبغي ان تساعد لجنة التنسيق الادارية اجهزة تقرير السياسة العامة التابعة لمنظومة الامم المتحدة في مهمة الهرمجة ، وان تضمن ، اذا ما تقرر انشاء وحدة مشتركة للتخطيط المشترك بين الوكالات ، تزويد هذه الوحدة بما تحتاجه من وسائل . وسوف يكتسب دور لجنة التنسيق الادارية اهمية خاصة كلما احتاج الامر الى تنفيذ مقررات الجمعية العامة والمجلس بشكل متناسق . كذلك سيتعين ان تقوم اللجنة بتنظيم اتخاذ تدابير مشتركة على المستوى التقني ، سواء عن طريق ايكال توزيع المهام الى لجانها الفرعية ، او بتكليف وكالة بعينها بالمسؤولية الرئيسية عن ميدان محدد ، او بانشاء لجان مخصصة مشتركة بين الوكالات .

٩ - وخلاصة الأمر ، فلعل الشكل الذي يمكن ان تتخذه منظومة الامم المتحدة لتحسين تخطيط وتنفيذ الأعمال التي تقوم بها لصالح الانماء والنظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد يكون كما يلي : تقوم الجمعية العامة (وقد تساعد في ذلك المؤتمرات المتخصصة الرئيسية) بتحديد السياسة العامة ووضع الأهداف والأسياس الشاملة ؛ ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتحليل المشاكل والنظر في الخيارات واعتماد خطط العمل على اساس المعلومات والدراسات التي تقوم باعدادها له وحسب التخطيط المشترك بين الوكالات ، وان يقوم بذلك ببيان ما هو لازم من الموارد لتمويل التدابير المقترحة ؛ وتقوم لجنة التنسيق الادارية بتنسيق تنفيذ البرامج التي يعتمد عليها المجلس ، وتوزع المهام وتشرف على التنفيذ وتقيم النتائج ؛ وتقوم الوكالات الأعضاء في المنظومة ، كل في مجال اختصاصها ، بوضع برامج النشاط وتنفيذها . ولن يتاح لمثل هذا المخطط ان يسير بنجاح الا اذا قامت الدول الأعضاء بجهود مماثلة لتنسيق ما تتخذه من تدابير ، واتبعت سياسة مترابطة حيال المنظومة فسي مجموعها ، وامتنت عن اصدار تعليمات متناقضة لاجهزة تقرير السياسة العامة لمختلف المنظمات التي تنتمي الى عضويتها .

١٠ - ومن المجالات التي تتطلب اتخاذ تدابير اكثروية وتضافرا في اطار اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مجال العلم والتكنولوجيا . ولقد تبوأ استحداث سياسات علمية ، وتقديم المساعدة للبحث العلمي والتكنولوجي ، وتدريب التقنيين واتخاذ تدابير لتنمية المقومات الهيكلية القومية وتعزيز نقل العلم والتكنولوجيا مكانا بارزا في برنامج منظمة اليونسكو . وبالإضافة الى ذلك فلعل اليونسكو الوكالة الوحيدة في المنظومة التي تجمع انشطتها بين جميع مجالات وجميع فروع العلم والتي تحتفظ بعلاقات مستديمة مع المجتمع العلمي العالمي بأسره . ولا مرا في ان جميع الوكالات الأخرى لها برامجها في هذه الميادين وهو ما يستدعي القيام بتخطيط وتنسيق افضل عملا على تحقيق سياسة للأمم المتحدة تتعلق بالعلم والتكنولوجيا بحق . على انه سوف يكون من العبث بل من الضار انشاء وكالات جديدة او اجهزة جديدة ، كاللجان العلمية المخصصة او منصب المستشار العلمي للأمين العام الذي اقترحه فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة . ذلك ان المنظمات القائمة قادرة تماما على تزويد الأمين العام والمجلس بكل ما يحتاجان اليه من خدمات ومشورة .

١١ - وتناول السيد امباو مسألة أوسع ، فأعرب عن قلقه ازاء التكاثر الظاهر في الآليات المؤسسية الجديدة . ذلك ان الذي يحدث حتى الآن انه كلما نشأت مشكلة جديدة او تغير طابع او حجم مشكلة

(السيد امباو)

قائمة ، يكون هناك ميل الى اقامة مؤسسات جديدة او وضع برامج ذات استقلال مؤسسي . وقد أدى ذلك الى خلق نظام معقد من المؤسسات لا تنتج الاختصاصات المنوطة بها فائدة وانما تتداخل في اختصاصات المؤسسات الأخرى . وليس هناك دليل يقوم على ان مثل ذلك التدبير يزيد من فعالية المنظومة ، ذلك ان تكاثر المؤسسات ينقصر من دور الجمعية العامة او دور المؤتمرات العامة للوكالات المتخصصة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء ، مما يضر بالصيغة الديمقراطية اللازم اضافها على المنظومة . ويبدو انه من المناسب اجراء تحليل نقدي للهيئات القائمة للوقوف على التدابير التي يمكن اتخاذها لزيادة الترابط والفعالية والانتاج .

١٢ - وانتقل الى مشكلة الموارد ، فقال ان الفجوة التي تقوم بين الموارد المادية المتاحة لمنظومة الامم المتحدة من ناحية ، وبين احتياجات المجتمع الدولي والمهام التي تريد الدول أن تعهد بها الى المنظمات الدولية والآمال التي تضعها في هذه المنظمات من ناحية أخرى ، هي من الضخامة بحيث ان أى محاولة تبذل لاجراء اعادة التشكيل لا تعالج في الوقت ذاته مشكلة الموارد ربما تكون حادثة عن الموضوع الأساسي . فانتاج الأسلحة التدميرية والاتجار بها لا يباعد فقط بين الموارد وبين الجهود التي تبذل في التنمية وانما ينطوي ايضا على نظام معقد من الانتاج والتجارة تتمثل فيه العقبة الحقيقية التي تعترض اقامة نظام اقتصادي جديد وليست اعادة التشكيل مجرد آليات مؤسسية فحسب ؛ ذلك ان الاصلاحات الهيكلية مهما يبلغ شمولها ليست بدىلا عن توفر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء التي تستطيع وحدها ان تحدد لمنظومة الامم المتحدة اتجاهها المحدد وهدفها والوسائل اللازمة لبلوغه . ورغم ان وجود عدد كبير من الثقافات والايدولوجيات في العالم يجعل من غير اليسير للأمم ان تتفق بشأن القيم او الغايات او الوسائل ، فان منظومة الأمم المتحدة ، متى اعيد تشكيلها ، ينبغي أن تكون أكثر قدرة منها في الماضي على تشجيع قيام حوار بين الدول الأعضاء وعلى ان تستنبط من مثل ذلك الحوار مبادئ توجيهية يستنير بها المجتمع العالمي فيما يتخذ من تدابير .

١٣ - السيد شتراوس (تشيكوسلوفاكيا) : قال انه ينبغي على اللجنة ، لدى وضع توصياتها ، ان تأخذ بعين الاعتبار الوثائق المناسبة ، ومنها التقرير بشأن هيكل جديدة للأمم المتحدة من اجل تعاون اقتصادي عالمي (E/AC.62/9) . ففي الجزء الافتتاحي من هذا التقرير اعاد فريق الخبراء الى الأذهان اعتراف مؤسسي الأمم المتحدة بأن علاقات السلم والصداقة فيما بين الأمم تتطلب ايضا تعاونا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن الشروط الأساسية الواجب توافرها للتعاون الاقتصادي الا جماع على اعتماد واحترام المبادئ التقدمية التي ينبغي ان تخضع لها هذه العلاقات . وهذا هو الضوء الذي ينبغي ان ينظر فيه في المقترحات المتعلقة باحداث تغييرات في هيكل منظومة الأمم المتحدة . ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي ان جميع الامكانيات المتوفرة في هيكل الهيكل الحالي لم تستغل بعد . ولدى النظر في احداث تغييرات هيكلية ينبغي ايضا ان تؤخذ احكام ميثاق الأمم المتحدة في الاعتبار ، ولا سيما تلك الأحكام المتعلقة بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، ولهما من الصلاحيات ما يمكنهما من مناقشة المسائل المتعلقة بالحالة الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا يتوقف نجاح المفاوضات في هذين المحفلين على

(السيد شتراوس، تشيكوسلوفاكيا)

الأساليب الفنية أو الأصول الإجرائية وإنما يتوقف على ما يتوفر لدى الأعضاء من ارادة سياسية لاتخاذ تدابير من شأنها ان تقيم العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اساس عادل . لقد ظل ميثاق الأمم المتحدة سارى المفعول منذ ثلاثين عاما وأثبت انه مرض تماما . وهناك وثائق هامة ، مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، تقوم على اساس ميثاق الامم المتحدة وتتفق تماما مع المبادئ الواردة فيه . ومن الضروري في المستقبل مواصلة تنمية وتنفيذ الأحكام الحالية لميثاق الأمم المتحدة ، وهي احكام ينبغي على اللجنة مراعاتها لدى اعداد توصياتها . كذلك ينبغي ان يولي الاعتبار للمطالب العادلة للبلدان النامية ، وللجهود المبذولة لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ولميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذى يؤكد على مبدأ التعايش السلمي والعلاقة التي لا تنفصم بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين تعزيز السلم والأمن .

١٤ - وينبغي ان يكون هدف اللجنة عند وضع توصياتها تحقيق مزيد من الفعالية وتخفيض النفقات الادارية وازالة ازدواج العمل . اما الأهداف الرئيسية لاعادة التشكيل الهيكلي فينبغي أن تكون الآتي : وجوب تقوية دور الأمم المتحدة بوصفها محفلا عالميا لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك دون تغيير ميثاق الأمم المتحدة ومع ايلاء الاعتبار اللازم لمصالح جميع الدول الأعضاء . على أنه ينبغي ألا يفيب عن البال ان المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن العالميين . وينبغي ان تكون مبادئ العدالة والمساواة والسيادة والمنفعة المتبادلة وعدم التمييز والتعايش السلمي المبادئ التوجيهية التي يستهدى بها في اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي . وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادى والاجتماعي فيما يتعلق بوضع السياسات الشاملة وتنفيذها تمكينا له من القيام بدور اكثر فعالية في الشؤون الاقتصادية العالمية . وقد ترى اللجنة في هذا الصدد أن تنظر في بعض المقترحات الواردة في الوثيقة E/AC.62/9 وينبغي ، عملا على تحقيق أقصى قدر من الفعالية ، بحث امكانية ادماج او الخفاء الهيئات غير الضرورية او الزائدة عن الحاجة وتخفيض عدد الجلسات . وينبغي تكليف اللجان الاقليمية بالقيام بدور دى شأن اكبر فيما يتعلق بالأمور المتصلة بالأقاليم الداخلة في اختصاصها . اما فيما يتعلق بأساليب العمل ، فان انشاء افرة تفاوض لمعالجة المسائل الاقتصادية قد يكون نافعا احيانا ولكن ينبغي عدم اعتبار ذلك الأسلوب الرئيسى للعمل .

١٥ - السيد ويتيفين (المدير العام لصندوق النقد الدولي) : قال انه يشارك رئيس اللجنة في التشديد على الحاجة الى وحدة الهدف وكذلك الحاجة الى بذل جهود تتميز باللامركزية الوظيفية وتركز اقصى تركيز على مهام محددة . واعرب عن اتفاقه مع رئيس اللجنة ايضا فيما يتعلق بالمخاطر التي تكثف التجزؤ الزائد للأنشطة وكذلك اتفاقه معه على أهمية هيكل تنظيمي يكفل دعم وحدة الهدف المنشودة على افضل وجه . وقال انه ان يضع هذه الأهداف نصب عينيه يريد أن يعرض تجارب صندوق النقد الدولي في هذه المجالات بالذات ، لعل فيها ما يفيد .

١٦ - لقد اجتاز النظام النقدى الدولي والصندوق ذاته فترة من التلاؤم الأساسى في اعقاب الأحداث النقدية التي وقعت في اوائل السبعينات . وقد شكل اتفاق جامايكا الأخير مرحلة فاصلة في هذه العملية ، حيث نص على اجراء تنقيح اساسى للميثاق تواكبه تغييرات هامة في السياسات التنفيذية

(السيد ويتيفين)

وزيادة الموارد المالية بواقع الثلث . وأثبت الاتفاق كذلك ان الصندوق هو محفل فعال للتعاون الدولي وللتوفيق بين ما يوجد في عالم مترابط ومتغير من مصالح متضاربة . ولقد تقرر بعد سنوات من التفاوض انه من الافضل تطوير النظام النقدي الدولي تطويرا تدريجيا بدلا من استحداث نظام جديد شامل بشكل مفاجئ . وعليه فان الاقتراح الذي سيقدم قريبا لمجلس المحافظين بتعديل النظام الأساسي للصندوق سوف يمنح الصندوق ميثاقا متلائما مع الظروف الراهنة والاحتياجات التي يمكن التنبؤ بها في الفترة القادمة ، وقابلا لمزيد من التطوير عن طريق ممارسة السلطات استنادا الى قدر اكبر من اتفاق الرأي . وفي نفس الوقت ، اتخذت مقررات لا تقتضي ادخال تعديلات على النظام الأساسي ، وهي المقررات الخاصة بتخفيف القيود على السياسات التنفيذية في مجال المساعدة المالية المقدمة للدول الأعضاء تمكينا لها من مواجهة مشاكلها الحالية . وتنطوي هذه التعديلات المتعلقة بالسياسة العامة على تخفيف القيود الى حد كبير بالنسبة لمرفق التمويل التعويضي التابع للصندوق ، واتفاق بشأن انشاء صندوق استثماري لتقديم مساعدات لموازن مدفوعات افقر البلدان النامية ، وتوسيع هام لا مكانية الوصول الى الموارد الحادية للصندوق ريثما يتم العمل بالحصص المزايدة الجديدة التي تتيح مساعدة اكبر على اساس دائم .

١٧ - ولم يكن ليتسنى التوصل الى اتفاق جامعا ما لم تجر مشاورات وثيقة ومتواصلة على جميع مستويات الحكومة ، ولقد كان مما نص عليه الاتفاق المذكور ان تظل مثل هذه المشاورات على المستويين التقني والسياسي معا وسيلة اساسية في المستقبل . وطوال هذه التجارب ، كان الصندوق مركزا للتعاون والتشاور بشأن المشاكل النقدية الدولية ، وهي أنشطة تم القيام بها في مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي . وانشئت محافل اضافية لهذا الغرض ، مثل لجنة العشرين في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٤ ، واللجنة المؤقتة الحالية ولجنة الانماء المشتركة بين المصرف والصندوق ، حيث تتكون اللجان الثلاث بشكل متساو تقريبا من اعضاء وزارات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ويمثل الأعضاء العشرون لهذه اللجان جميع البلدان الـ ٢٨ الأعضاء في الصندوق ، وحيث ان لكل عضو سبعة مشاركين يتمكن عدد كبير من الممثلين من حضور الجلسات . وقد اثبتت اللجان بذلك انها هيئات فعالة كما انها ممثلة لجميع الأعضاء تمثيلا كافيا . واكدت التجربة فائدة محفل محدود الحدود ذي مستوى عال يمكن ان تناقش فيه اكثر المسائل اهمية والتوصل الى اتفاق بشأنها ، وتوجيه المجلس التنفيذي وهو جهاز الصندوق الذي يكون في حالة انعقاد دائم . وتتيح اللجنة المؤقتة الفرصة لجميع مجموعات الأعضاء لتبادل الآراء بشأن طائفة كبيرة من المسائل الاقتصادية والمالية ، وبذلك يمكن التوصل الى اتفاق رأي دولي على المستوى السياسي . وبمقتضى التعديلات المقترحة للنظام الأساسي سوف يتسنى تحويل اللجنة المؤقتة الى هيئة دائمة للصندوق . وتدل هذه التجربة على ان اتباع اسلوب اجراء مشاورات معد لها جيدا ودورية بشأن المسائل المشتركة في محفل محدود العدد يضم ممثلي السلطات السياسية القومية يمكن ان يكون ذا فائدة في أطراف أخرى بوصفه وسيلة هامة للتوصل الى اتفاق بشأن المسائل العامة .

١٨ - وتحت الاشراف الشامل لمجلس المحافظين ، يشكل المجلس التنفيذي للصندوق وادارته وموظفوه الهيكل التنفيذي للصندوق النقدي الدولي . ويعكس المجلس التنفيذي المكون من عشرين مديرا

(السيد ويتيفين)

تنفيذيا ، لكل مناوئه ، العضوية العامة للصندوق وهو مسؤول عن تسيير عمليات الصندوق العاسمة .
 واثناء معظم السنة يجتمع المجلس التنفيذي ثلاث مرات اسبوعيا . على انه بسبب ضغط العمل الجارى بشأن التعديل وغير ذلك من المسائل ، التي تتضمن اجراء استعراضات فردية للحالة فيما يزيد عن ١٠٠ من البلدان الأعضاء ، عقد المجلس التنفيذي ما لا يقل عن ٢٠٨ جلسة رسمية في عام ١٩٧٥ وحده . وليس هذا سوى دليلا واحدا على ضخامة الجهود التي يبذلها المديرون التنفيذيون للتوصل الى مقررات بشأن اكبر عدد ممكن من وجوه التعديل المتعلق بالاصلاح ، وللتوصل الى مقررات ايضا بشأن السياسات التنفيذية الهامة .

١٩ - ولقد اقتضت عملية التشاور والتوفيق في السنوات القليلة الأخيرة ليس فقط اقامة حوار على المستوى الحكومي الدولي وانما اقتضت ايضا اشتراكا وثيقا من جانب الادارة والموظفين . وبينما ذلك الصندوق جهودا خاصة للمحافظة على توفر توزيع جغرافي عادل ، وينتمي الموظفون الحاليون الى ٨٩ جنسية . على ان الصندوق لا يفرض شرطا رسميا بالنسبة لتوزيع الجنسيات ، وان كانت السياسة المتبعة هي ان الادارات الخمس المختصة بالمناطق الجغرافية يجب ان يرأسها اشخاص من أهل المناطق المعنية . وحيث ان الحاجة الرئيسية هي الى اقتصاديين مدربين تدريبا خاصا فيما يتعلق بمجال مسؤولية الصندوق ، فان اتباع نظام رسمي للحصص الجغرافية يفرض قيادا يكاد يكون ممن المستحيل مراعاته ، ويتعين ان تكون الكفاءة الفنية هي الاعتبار الأساسي . على انه يتساوى مع ذلك في الأهمية العلاقات الوثيقة والسرية التي يقيمها الصندوق مع البلدان الأعضاء فرادى عن طريق بعثات تشاور مؤلفة من موظفين عاديين توفد الى العواصم القومية ، وعن طريق اتصالات اخرى تجرى على مدار السنة . وعلى هذا النحو ، اصبحت الادارة والموظفون على دراية تامة بآراء وسياسات البلدان الأعضاء ويمكن لهم الاعتماد عليها لدى وضع مقترحاتهم . ومن شأن هذه العلاقات الوثيقة والتقدير المتبادل ان يوحى الى البلدان الأعضاء بالثقة عندما تقوم باجراء حوار مع موظفي الصندوق ، الذى تليه مناقشة في المجلس التنفيذي ، بشأن الأمور المتعلقة بالسياسة العامة ، في جهد مشترك لاعطاء وزن للاعتبارات السياسية عند التوصل الى النتائج التقنية . وفي هذا الجو ، تسنى للموظفين ايضا الاشتراك في اعمال المجلس التنفيذي . والموظفون اذ يعملون بصورة وثيقة مع المجلس يشتركون في تبادل مستمر للمعلومات والآراء يمكن ان تبرز منه مقررات تحوز على قبول جميع الأعضاء . وعادة لا تتضمن اوراق العمل التي يعدها الموظفون معلومات وتحليلات متعلقة بالواقع فحسب وانما تتضمن ايضا تقييمات وتوصيات تتطلب اتخاذ اجراء من جانب المجلس التنفيذي . اما في المناقشات الكبيرة المتعلقة بالسياسة العامة فان الموظفين يستطيعون تقديم طائفة من النهج البديلة . وفي هذه الأحوال غالبا ما يطلب المجلس التنفيذي القيام بمزيد من الاستقصاء للمسائل على اساس توجيهات اضافية . ويعد هذا التبادل الدائم ، ولا سيما بين الموظفين ومجلس الادارة ، امرا حيويا بالنسبة لسير عمل الصندوق ، كما ان المستوى الرفيع من الخبرة الفنية المتوفر في الذين يتكلمون باسم البلدان الأعضاء يثرى الحوار اثراء كبيرا . ويمثل المدير العام حلقة الوصل بين الموظفين والمجلس لا أنه يترأس الموظفين فحسب وانما لأنه يترأس المجلس التنفيذي ايضا . ولما كان مجلس الادارة في حالة

(السيد ويتيفين)

انعقاد دائم بالمقر يصبح من الممكن للمديرين التنفيذيين والموظفين ان يكونوا على اتصال وثيق معه ، مما يساهم مساهمة كبيرة في سير عمل المنظمة بشكل سلس . ويشعر مدير عام صندوق النقد الدولي دائما ، كما شعر اسلافه ، ان هيكل موظفي الصندوق ينبغي ان يكون كفؤا وبسيطا ، مع قصر القنوات الموصلة للأوامر ووجود الحد الأدنى من البيروقراطية . ويتسع المجال دائما لاجراء تحسينات الا أن اجراء التحسينات سوف يستمر على اساس المبادئ والممارسات التي سبق ان اشار اليها السيد ويتيفين الذي يؤمن ايمانا شديدا بالحاجة الى قيام ترابط متواصل بين الحكومات وبين موظفي المنظمات الدولية ، لا بالنسبة للأمور الادارية ومسائل التنفيذ فحسب وانما بالنسبة لتطوير السياسات العامة الموضوعية أيضا .

٢٠ - ولئن كانت اللامركزية الوظيفية امرا ضروريا فمن المهم تلافي ازدواج الجهود بلا مبرر . ويتطلب التعاون فيما بين مختلف الوحدات التنظيمية اهتماما نشطا من جانب الحكومات . ذلك ان الحكومات هي التي تضع السياسات العامة لمختلف المنظمات التي تقوم بانشائها لأغراض معينة . واقامة علاقات بين الأمانات حتى المستوى التنفيذي امر مفيد . وتبادل الآراء والخبرة الفنية والتخطيط والبرمجة المشتركين من شأنها جميعا ان تساهم في تحسين سير اعمال المنظمات . على انها لا يمكن ان تغني عن تنسيق الآراء فيما يتعلق بالمبادئ السياسية المختلفة لتلك المنظمات . وفي نفس الوقت ، لا يمكن التغاضي عن السمات المختلفة المميزة لكل منظمة ، فمجال سلطة احدى الادارات الحكومية القومية او احدى الوكالات الدولية عنصر هام من عناصر علاقتها بالادارات او الوكالات الأخرى .

٢١ - ونظام التصويت المرجح الذي يتبعه الصندوق يجعله مختلفا عن معظم المنظمات غير المالية الأخرى . فعدم تساوى البلدان الأعضاء من حيث قوة التصويت والحصص يقوم على اساس اهميتها الاقتصادية وما تقدمه من مساهمات للموارد المالية للصندوق . ولم تسفر المناقشات التي دارت مؤخرا بشأن اجراء زيادة عامة في الحصص عن اى دليل على انه سوف يتم التخلي عن هذا المبدأ . على أن الزيادة العامة المقترحة تعكس تركيب العلاقات الاقتصادية المتغير دائما ، من حيث انها ترمي الى مضاعفة حصص وقوة تصويت البلدان المصدرة للبترول الرئيسية ، واجراء خفض مقابل لذلك بالنسبة لحصص البلدان المتقدمة النمو والابقاء على قوة تصويت البلدان النامية غير المصدرة للبترول . ومع ذلك ، فيسبب نظام مجموعات الصندوق الناحية للمديرين التنفيذيين ، يكاد يكون تمثيل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية متعادلا في المجلس التنفيذي وفي اللجنة المؤقتة برغم أن النسب المئوية لحصص البلدان النامية من مجموع الحصص تقل بكثير عن النسب المئوية الخاصة بالبلدان الصناعية . يضاف الى ذلك انه لما كان التصويت الفعلي هو الاستثناء وليس القاعدة ، فان المقررات تتخذ في العادة بتحديد " الاتجاه الغالب في الجلسة " مما يعطي للمشاركين من البلدان النامية صوتا يكون اكثر فعالية مما يمكن افتراضه على اساس مجرد قوة تصويتها النسبية .

٢٢ - وفيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة (E/AC.62/9) ، أعرب مدير عام صندوق النقد الدولي عن شعوره بأن فائدة تشكيل لجنة استشارية من الرؤساء التنفيذيين لمختلف وكالات الأمم المتحدة تتوقف الى حد كبير على توزيع المسؤوليات بين الوكالات توزيعا فعّالا .

(السيد ويتيفين)

وإذا حدث تداخل في بعض الميادين بين الوكالات التي تقوم بإدارتها مجالس إدارة متباينة التشكيل فسوف يكون من الصعوبة بمكان في الغالب التوصل الى نتائج او توصيات متفق عليها . ومثلما فعل الصندوق في الماضي ، فإنه سيتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الأخرى في المنظومة حيث سيتخذ تعاونه اشكالا شتى على مستويات عديدة . ولقد تعاون الصندوق مع عدد من المنظمات الأخرى ، منها المصرف الدولي ، ومجموعة " الغات " ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، والأمم المتحدة ذاتها . ويمكن النظر في اشكال أخرى من التعاون ، إلا أنه سوف يكون من غير المجدي اقتراح ايجاد وسائل جديدة للتعاون مع وجود جهاز للاتصال مجرب وناجح ويمكن ، إذا اقتضى الأمر ، تحسينه . ولقد اشار رئيس اللجنة الى ان المسؤولية عن المشاكل المتصلة بالموضوع أصبحت أكثر تجزئة بين عدد متزايد من المؤسسات . واعرب عن شغوره بأنه من الأوفق من الناحية الواقعية والعملية ، وحتى الاقتصادية ايضا عدم اقتراح انشاء منظمات او برامج جديدة دون القيام أولاً ، بالاعتماد على افضل توجيه تقني متاح ، باستقصاء ما اذا كانت الوسائل القائمة تستطيع الوفاء بهذه الحاجات . ومن الضروري بوجه خاص تلافي تكاثر المؤسسات على هذا النحو في الميدان النقدي ، وان كان من الطبيعي ان المنظمات الاقليمية تستطيع فيما يتعلق بمجموعات معينة من البلدان ان تقوم بدور نافع وفقاً لنهج عالمي .

٢٣ - ويدل الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي على استحسان تناول مختلف وسائل التنسيق النقدي داخل اطار مؤسسة عالمية واحدة يشترك فيها اكبر عدد ممكن من البلدان . وتحقيقاً لهذا الغرض ، قامت الحكومات الأعضاء بانشاء محافل مؤسسية جديدة في مجال مسؤولية الصندوق كاللجنة المؤقتة ولجنة التنمية المشتركة بين المصرف والصندوق ، وكلاهما معني بجميع وجوه المسائل العامة المتعلقة بنقل موارد حقيقية الى البلدان النامية والمشاكل الملحة التي تعاني منها اقل البلدان نمواً واكثر البلدان النامية تأثراً بمشاكل ميزان المدفوعات . وتتفق هذه الاهتمامات اتفاقاً تاماً مع روح ونص مقررات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة . وينص اتفاق جامايكا على تغييرات هامة في سياسات الصندوق العامة المتعلقة بالمساعدة المالية وبتيسح تسهيلات تنفيذية جديدة بمقتضى التعديل المقترح للنظام الأساسي .

٢٤ - السيد هاشمي (الهند) : تساءل اذا لم يكن الأوفق اعتبار ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جامايكا قد جاء نتيجة لسلسلة من المقررات القومية من جانب الحكومات والمناقشات التي دارت في مختلف المحافل ، بدلاً من اعتباره مجرد عمل قام به صندوق النقد الدولي . فلقد رد بعض المشتركين في المناقشات التي دارت على الصعيدين القومي والاقليمي بشأن الأمور النقدية ان اتخاذ مقررات معينة يجب ان يترك للصندوق ؛ ومن رأيه ان الصندوق يفتقر الى الصبغة العالمية من حيث العضوية وأن عملية اتخاذ القرارات التي يقوم بها ليست ديمقراطية تماماً ، وتساءل اذا كان المدير العام يرى أي احراج للصندوق اذا نوقشت مثل هذه الأمور في المحافل المذكورة .

٢٥ - السيد ويتيفين (المدير العام لصندوق النقد الدولي) : قال ان المقررات التي يتوصل اليها الصندوق تأتي نتيجة لمشاورة دولية . و اشار الى ان الذين يحضرون اجتماعات

(السيد ويتيفين)

الصندوق هم من وزراء المالية ؛ وانهم يتناقشون ويتفاوضون بشأن عديد من المسائل المعروضة على الصندوق . ومن الطبيعي ان تكون هذه المناقشات قد تلت مناقشات على المستوى القومي . وان المساهمة الهامة التي يقدمها الصندوق انه يوفر الخبرة الفنية اللازمة كما يهيئ محفلا للتوصل الى تلاق في الآراء . اما فيما يتعلق بتخرج الصندوق من السبق بمناقشة هذه المسائل في محافل اخرى ، فهو يشعر بأن هذه المناقشات تتطلب توفر الخبرة الفنية اللازمة والارادة لتحقيق اتفاق أو حل وسط . فان أدت المناقشات الى التوفيق ، فهي مفيدة ؛ وان أدت الى المواجهة ، فهي تجعل عمل الصندوق اكثر صعوبة .

٢٦ - السيد هاري (استراليا) : قال ان معدل النمو الاقتصادي في كثير من انحاء العالم لم يظهر زيادة كبيرة وان حالة عدد كبير من سكان العالم لا تزال مفعمة . وقال ان مسألة النمو الاقتصادي والاجتماعي قد ازدادت تعقيدا باستحداث عناصر جديدة ، مثل حماية البيئة وضرورة الاقتصاد في الموارد . وعلى ذلك فان عمليات التنسيق تقتضي درجة اكبر من الاتقان التقني . وفي الوقت الحالي فان العلاقة الوثيقة بين مسائل السلم والأمن وبين المسائل الاقتصادية والاجتماعية اصبحت اكثر وضوحا من اى وقت مضى وادت مؤخرا الى المطالبة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٢٧ - وقد استند انشاء الأجهزة الدولية التي استحدثت لمساعدة البشرية في احراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن عدد لا يحصى من المقررات التي لا ترتبط دائما بعضها ببعض . فلقد انشئت بعض الوكالات المتخصصة لتقوم بأداء مهام محددة ضيقة بعض الشيء ، ثم لم تلبث ان اعطيت ولاية موسعة للغاية ، تقتضي قدرا اكبر من التفاعل مع العناصر الأخرى في المنظومة . وقبل مباشرة تقييم الهيكل اللازم لتنفيذ اهداف السياسة العامة الأساسية للمنظومة ينبغي تحديد هذه الأهداف . ولما كانت هناك مواقف مختلفة ومستويات مختلفة من الانماء في مختلف اجزاء العالم ، ينبغي ان تكون الأجهزة مرنة وطبيعة ودينامية بقدر يسمح باحداث تحسين حقيقي في احوال معيشة الشعوب .

٢٨ - ان نقل التكنولوجيا ، سواء اتخذ شكل الأفكار او المعدات ، هو المحور الذى تدور حوله المناقشة الجارية بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة . وينبغي الاستفادة بشكل كامل سليم من ذخيرة المعرفة المتوفرة داخل اطار منظومة الامم المتحدة . وينبغي التماس توجيهات مركزية متعلقة بالسياسة العامة في المجالات التي تتطلب هذه التوجيهات ، ولكن ينبغي عدم تركيز مجالات الاختصاص المتخصصة كما ينبغي ان يسمح بالتفويض بالمهام على نطاق واسع عن طريق الرجوع الى الهياكل الاقليمية المعاد تنظيمها بشكل مناسب .

٢٩ - ان التنسيق السليم هو مطلب اساسي وينبغي الاهتمام به في مختلف مراحل كل مشكلة - على مستوى البرمجة والميزانية حيث يمكن الوقوف على مخاطر الازدواج وتجنبها ، وعلى المستويات العليا للسياسة العامة داخل ادار المنظومة . ويتعين ان يشترك ممثلو الحكومات اشتراكا أكبر وأنشط في العملية . كذلك فان قيام امانات مشتركة خاصة بالموضوع باعداد الوثائق يمكن ان يساهم في ضمان توفر التنسيق . وقد دلت التجربة على ان حضور موظفين تابعين لمختلف الوكالات للاجتماع بالأمانة العامة في نيويورك والاشتراك معها في اعداد اوراق العمل (العمل) هو من الأمور البالغة القيمة .

(السيد هارى ، استراليا)

وينبغي ان تتناول الوثائق جميع وجوه كل مشكلة من المشاكل المطروحة ومع عرض مختلف الاختيارات المفتوحة للحكومات . ولن يتسنى لمثل هذا التنسيق ان يكون فعالا الا اذا تم الاضطلاع به بروح من التعاون والاحترام المتبادل في ظل ادارة حسنة .

٣٠ - وتدل تجربة ٣٠ سنة على ان مسائل السلم والأمن ذات الأهمية الجوهرية تشغل كثيرا من وقت الأمين العام وانه قد يرى من المستصوب تفويض احد كبار زملائه بالمسؤولية عن مسائل التنمية . ولسوف يتعين عندئذ ان يعترف الرؤساء التنفيذيون للوكالات بسلطات من يقع عليه الاختيار فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ان يدرس بعناية ما يكون لهذا التعيين من آثار بالنسبة للجنة التنسيق الادارية ، بوصفها جهاز التنسيق الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة . ولقد يرى الأمين العام من المفيد تكليف احد كبار المساعدين بأن يقوم عن كثب بمتابعة الأعمال التحضيرية التي تقوم بها لجنة التنسيق الادارية ، ولا سيما فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية ، وان يقوم بأبلغه بما يتم قبل ان يتأسس اجتماعات لجنة التنسيق الادارية .

٣١ - ويبدو ان توصيات فريق الخبراء تنحو الى منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي مزيدا من السلطات وجعله اكثر تخصصا مما كان في الماضي . والى حد كبير فان الدور الحالي المتضائل بعض الشيء الذى يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو نتيجة للمقررات التي سبق اتخاذها بتفويض هيئات فرعية بالنظر في بعض الأمور . ويوجد الآن نحو ١٦٠ من هذه الهيئات المتخصصة ، ويبدو انه لا مناص من ترشيد عدد ومهام هذه الوكالات . ويمكن تنشيط المناقشات في المجلس اذا اضطلع بالمسؤولية المباشرة عن بعض الأمور واذا تركزت المناقشات على مجموعات من المواضيع المترابطة . ويقوم المجلس بدور خاص يتمثل في نقل الارادة السياسية للجمعية العامة الى مجالس ادارات الوكالات المتخصصة التي لن تحترم الا مقررات المجلس المستندة الى اساس سليم من المعرفة الكافية بالموضوع المعني . ولسوف يتسنى للمجلس والجمعية العامة ممارسة تأثيرا اكثر فعالية على برامج الوكالات ان هما وجهتا توصياتهما ومقترحاتهما الى مجالس الادارة التي لها وحدها السند التشريعي في الاذن بالتنفيذ بدلا من توجيه هذه التوصيات والمقترحات الى الرؤساء التنفيذيين .

٣٢ - وأعرب السيد هارى عن قلقه لأن بعض مزايا الترتيبات القائمة الخاصة باتخاذ القرارات ، لا سيما ما تتميز به من صبغة غير رسمية ومرونة ، قد تضعف اذا اجريت مشاورات على اساس اكثر اتساما بالصبغة المؤسسية ، عن طريق افرقة تفاوض رسمية صغيرة تعالج المسائل الأساسية . ومن المستصوب بالنسبة لأمور هامة كالتعاون الاقتصادي ، ان يستمر كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ المقررات الرئيسية باتفاق الرأى .

٣٣ - وتحبذ الحكومة الاسترالية الاقتراح القائل بتوحيد صناديق الأمم المتحدة للمساعدة التقنية والأنشطة المسابقة للاستثمار . فالتفتيت الحالي للصناديق يقلل من مجموع فعاليتها في الوقت الذى تصبح فيه مشاكل التنمية والمساعدة الانمائية اكثر تعقيدا . غير ان هناك حاجة الى الابقاء على شيء من التمييز بين الصناديق ويؤيد الوفد الاسترالي الاقتراح القائل باعطاء الحرية للبلدان المتبرعة في تخصيص تبرعاتها لأغراض معينة .

(السيد هارى ، استراليا)

٣٤ — وفيما يتعلق بتقوية الدور الذى تقوم به اللجان الاقتصادية الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة ، اعرب المتكلم عن شعوره بأنه ينبغي على اللجان ان تقوم بدور اكثر نشاطا في بدء وتنفيذ البرامج الإقليمية ودون الإقليمية ، بما في ذلك التنسيق والاستعراض .

٣٥ — ان الجهود المبذولة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة سوف تكون بدون طائل ان لم تساند ها الارادة السياسية اللازمة من جانب الدول الأعضاء ؛ وعليه فان تنسيق السياسات المتبعة هيال الأمم المتحدة على المستوى القومي قد يكون احد التدابير التكميلية التي تفيد في هذا المجال .

٣٦ — ولقد تأثر الوفد الاسترالي بالرأى الذى اعرب عنه العديد من الرؤساء التنفيذيين في اجتماع لجنة التنسيق الادارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، من أن اجراء اية تغييرات ادارية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يجب ان يتم على وجه السرعة بدلا من ان يتم على مدى مدة طويلة من الزمن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

الجلسة الثالثة عشرة

الثلاثاء ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1) (تابع)

- ١ - السيد سريفاستافا (الأمين العام للمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية) : قال ان من الأمور التي قامت بها المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية منذ انشائها في ١٩٥٩ انها عقدت اتفاقات مع مختلف منظمات الامم المتحدة الأخرى وأقامت معها صلات عمل وتشارك بنشاط في أعمالها عن طريق هيئات منها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة التنسيق الادارية .
- ٢ - ان المنظمة الاستشارية هي منظمة تقتصر ولايتها على المسائل البحرية وتشمل توفير آلية لتعزيز التعاون في ميدان الانظمة والممارسات المتعلقة بالامور التقنية بكافة أشكالها التي تمس النقل البحرى المتصل بالتجارة الدولية ، كما تشمل تعزيز وقرار معايير بالنسبة للأمور المتعلقة بالسلامة البحرية ، وكفاءة الملاحة ، ومنع ومراقبة تلوث البحار الناتج عن النقل البحرى ، واستحداث الاجراءات القانونية والتقنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف .
- ٣ - وفيما يتعلق بهيكل المنظمة ، قال السيد سريفاستافا ان عدد الدول الأعضاء في المنظمة يقرب من المائة ، ينتمي أكثر من ثلثها الى البلدان النامية ، وتعمل المنظمة عن طريق ثلاث هيئات رئيسية هي (الجمعية والمجلس ولجنة السلامة البحرية) وبعض الهيئات الفرعية . وفيما عدا المجلس ولجنة السلامة البحرية فان باب الاشتراك في عضوية الهيئات مفتوح لجميع الدول الأعضاء . وعلا بالمقرر الذى اتخذته الجمعية في ١٩٧٥ سيتم قريباً زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يضمن ذلك تمثيلاً أفضل للبلدان النامية في تلك الهيئة ؛ كما سيصبح لجميع الدول الاعضاء في المنظمة الحق في عضوية لجنة السلامة البحرية .
- ٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة الفعلية التي تقوم بها المنظمة الاستشارية ، فانه ينبغي الاعتراف بما لتنمية التجارة والنقل البحرى من أثر هام على التنمية الاقتصادية العامة ، وبالأخص فيما يتعلق ببلدان العالم الثالث . وبالمثل فان غاية ما تستطيعه أعمال المنظمة في ميدان مكافحة تلوث البحار — المساهمة في الجهود الرامية الى حماية نوعية البيئة البحرية ، وهو نشاط يهتم به أيضاً عدد من البلدان النامية اهتماماً خاصاً .
- ٥ - وفي هذا الصدد ، ينبغي النظر الى أعمال المنظمة الاستشارية في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وبوجه خاص إعادة التشكيل المقترح للقطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة .
- ٦ - وأشار الأمين العام للمنظمة الاستشارية الى التقرير المتعلق بهيكل جديد للأمم المتحدة للتعاون الاقتصادى العالمى (E/AC.62/9) ، وأعلن عن ترحيبه بتشديد فريق الخبراء على تقديم

(السيد سريفاستافا)

المساعدة التقنية للبلدان النامية وهو مجال تهتم به المنظمة الاستشارية اهتماما خاصا نظرا لأن لدى هذه البلدان رغبة متزايدة في تنمية خطوطها الملاحية القومية - لكي تساهم بنشاط أكبر في التجارة العالمية وفقا لشروط ليس من شأنها أن تفرض مشاكل خطيرة على ميزان مدفوعاتها . ومن أجل مساعدة تلك البلدان في التغلب على ما تقابله من معوقات في مجال النقل البحري استحدثت المنظمة الاستشارية برنامجا كبيرا لتقديم المساعدة التقنية لاقامة معاهد تدريب وتنمية الخطوط الملاحية القومية والادارات البحرية وتوفير أفرقة من الخبراء ذوي التأهيل الرفيع بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٧ - وفيما يتعلق بوجه خاص بالتوصية المقدمة من فريق الخبراء والقائلة بالتوقف عن التكاليف التلقائي للوكالات المتخصصة بتنفيذ المشاريع وبأن يصبح الاعتماد أكثر فأكثر على مبادرات المنظمات القائمة في البلدان المستفيدة ، قال انه من غير المستصوب في بعض المجالات التقنية ، بما في ذلك النقل البحري ، بل لعله من غير الممكن ، الفصل بين عملية وضع المعايير وبين توفير المساعدة لتنفيذ المعايير الموضوعية . وفي هذه المجالات المحددة من الضروري ، من ناحية ، اظهار قدر من المرونة يكفل الاستفادة من الموارد المتاحة للوكالات المتخصصة بأكبر قدر ممكن من المعقولية ، ومن ناحية أخرى لضمان حث الدول على التماس الخبرة الفنية وعلى طلب مساعدة الهيئات المتخصصة التي تشترك مباشرة في وضع المعايير والاجراءات التي يجب تضمينها في البرامج القومية .

٨ - وفيما يتعلق بالتوصية المتعلقة بانشاء لجنة استشارية تعنى بالتعاون والتنمية الاقتصادية أعرب المتكلم عن شعوره بأن باب الاشتراك في أعمال هذه اللجنة ينبغي أن يكون مفتوحا للمنظمات الصغرى ، كالمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، التي لأنشطتها تأثير حاسم على التنمية الاقتصادية للدول .

٩ - السيد طوقان (الاردن) : قال انه من الضروري ، قبل الاضطلاع باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، تحديد أهداف هذه العملية ومحاولة توضيح الاختصاصات التي يشوبها بعض الغموض الممنوحة للجنة في قرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د - ٢٩) .

١٠ - وفي حين أن فكرة اجراء اصلاحات ادارية داخل الامم المتحدة ترجع الى الخمسينات بل الى ما قبل ذلك ولم تكن نتيجة لأية تطورات خاصة ، فإن مدى وعجالة الاصلاح المنشود الآن قد تكون الى حد ما نتيجة لما وقع مؤخرا من تطورات داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها . فقد أثيرت فكرة اجراء اعادة التشكيل ، في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ثم استؤنفت النظر فيها في الدورة التاسعة والعشرين ، في نفس الوقت الذي اتخذت فيه المبادرة الداعية الى عقد دورة استثنائية لمعالجة التعاون الاقتصادي الدولي . وتعكس تلك المبادرة تصميم المجتمع الدولي على معالجة المشاكل الحادة التي تعاني منها البلدان النامية . وقد أصبحت تلك المشاكل منذئذ أكثر خطورة نتيجة لما ساد أرجاء العالم من تضخم وبطالة ونقص في المواد الخام الأساسية . ومنذ أن أقر المجتمع الدولي فكرة اجراء اعادة التشكيل لم يتوقف تطور الآراء والأحداث الجديدة وحدثت بالفعل اعادة التشكيل . وهذه كلها حقائق ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في أية مناقشة بشأن اعادة التشكيل .

(السيد طوقان ، الاردن)

١١ - ويبدو أن هناك ثلاثة خيارات : فاما أن تكون إعادة التشكيل عملية اصلاح ادارى بحسب أو تطويرا سياسيا يستوعب التطورات التي وقعت في العلاقات الاقتصادية الدولية في السنتين الاخيرتين ، أو تكون ترتيبا متوازنا من هذين البديلين . ويرى الوفد الاردني أن البديل الثالث هو أكثر البدائل استعسانا .

١٢ - وعلى ذلك فان الوفد الاردني يقبل الهدف المقترح من فريق الخبراء وبجعل الامم المتحدة أداة أفضل لتعزيز التنمية والتعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وقال ان تقرير فريق الخبراء يعرض مجموعة بالغة النفع من المبادئ التوجيهية العامة ، ولكن ينبغي على الحكومات الاعضاء نفسها أن تضع قائمة بالمجالات الأساسية التي تثير مشاكل وتتطلب معالجتها .

١٣ - لقد اقترح الخبراء مقترحات عديدة ترمي الى تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويرى الوفد الأردني أن معظم المقترحات الموضوعة في هذا الصدد هي اقتراحات بناءة . فبدلا من أن يقوم المجلس باعتماد النتائج التي تتوصل اليها لجانه الفنية سوف يضطلع بمسؤولياته في المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق عقد دورات متكررة وقصيرة ومكرسة لمواضيع محددة . ولسوف يقتضي ذلك تغيير مستوى ونوع التمثيل كما سيقضي تقوية بل توسيع مرافق الدعم التابعة للأمانة العامة . ولعل ذلك يؤدي الى ازالة شئ من الصبغة السياسية عن المجلس . ومع ذلك فلسوف يستمر المجلس في عقد جلسات وزارية أساسية لوضع السياسات العامة . وسوف يقضي ذلك على بعض الازدواج في الجهود الذي يميز منظومة الامم المتحدة . ويبدو أن الحكمة تقتضي تكليف المجلس بالاضطلاع بالمسؤوليات الموكولة الى هيئاته الفرعية اذا كان من شأن ذلك أن يحول دون دراسة مسألة واحدة على ثلاثة مستويات مختلفة مثلما يحدث الآن .

١٤ - ان التخطيط والبرمجة والميزنة هي أشد الأنشطة تأثرا بتشتيت الأعمال وتفتيتها . ومن الضروري اتباع نهج مشترك بين القطاعات واجراء تنسيق أفضل ، خاصة فيما يتعلق بتخطيط واستعراض تنفيذ الخطط ، سواء عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق المقواة أو اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أو عن طريق أية وحدة مشتركة أخرى .

١٥ - أما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي الدولي ، فمن الجلي انه لن يتسنى التوصل الى التزامات قاطعة الا عن طريق اتفاق الرأي . بيد أن المندوب الاردني تخالجه نفس الشكوك التي تخالج المندوب الاسترالي ازاء الحكمة المتوخاة من وضع هذه الأعمال في قالب مؤسسي ، إذ أن ذلك سوف يؤدي في حالة نشوء خلاف الى احداث عراقيل لا ضرورة لها . كذلك يتفق السيد طوقان في الرأي مع ممثل جمهورية المانيا الاتحادية من أن التجربة التي سوف يتم اكتسابها من مؤتمر باريس المعني بالتعاون الدولي قد تلقي مزيدا من الضوء على هذه المسألة .

١٦ - ويتضمن تقرير الخبراء مجموعة من المقترحات البناءة بشأن الجانب التنفيذي ، على أن الوفد الاردني يود ، قبل ابداء ملاحظاته على هذه المقترحات ، أن يقف على ما سيكون لهذه المقترحات من أثر على سير أعمال الوكالات المتخصصة . ولئن كانت معظم الوكالات قد شعرت بعدم وجود مبرر لتغيير هيكلها الحالي ، فان بعضها الآخر قد بذل جهودا جديرة بالتنويه . وفي هذا الصدد

(السيد طوقان ، الاردن)

أبرز السيد طوقان أهمية مبدأين هما : اشتراك أنشط من جانب اللجان الإقليمية في العمليات الميدانية والتخطيطية على السواء ، واتباع اللامركزية في الأنشطة التنفيذية الى الحد المستطاع .

١٧ - وإلى جانب هذه المشاكل الرئيسية ، هناك مسائل أخرى ، كمشكلة تعدد الأنشطة وتداخلها ، التي تؤدي أحيانا الى اتخاذ مقررات متناقضة كما تؤدي الى تعدد صناديق الأموال . بيد أن هذه المشاكل ليست سوى مشاكل ثانوية في رأى الاردن ، الذى لديه قناعة بوصفه احد البلدان النامية بأن الدور الذى تقوم به منظومة الامم المتحدة أمر لا غناء عنه . ولهذا السبب فان الوفد الاردني يقدر ما تهذله الامانة العامة من جهود لا تنى ساهمت الى حد كبير في حل كثير من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية ، ويدعو أعضاء اللجنة الى القيام على وجه السرعة بالاشتراك في حوار حقيقي واثباتي . ومن رأى الوفد الاردني أن الأمر قد لا يقتضي إعادة تشكيل جذرية كالتى يقترحها فريق الخبراء وان غاية المطلوب هو الانتفاع من الامكانيات الحالية بطريقة أكثر كفاءة . يضاف الى ذلك انه من المناسب استذكار أن أية إعادة تشكيل لا يمكن أن تغني عن الإرادة السياسية للدول الأعضاء وان عملية إعادة التشكيل لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها .

١٨ - السيد آسن (النرويج) : قال ان منظومة للأمم المتحدة تتميز حقا بالعالمية هي أشد الأدوات فعالية لضمان قيام التعاون الدولي الذى أصبح مطلوبا في جميع المجالات . بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال ان هذا التعاون يتوقف على ارادة الدول المستقلة ذات السيادة وان منظومة الامم المتحدة ، خاصة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ينبغي أن توحى الى الدول الاعضاء بما يكفي من الثقة لاغرائها بالاستفادة من المنظومة وأن يضعوا تحت تصرفها الوسائل والموارد اللازمة .

١٩ - وأعاد السيد آسن الى الانه ان فريق الخبراء قد أقام مقترحاته لإعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة على أساس المبادئ المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وأكثر انصافا (وهو ما نص عليه ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية) . ولذلك فقد دعا الوفود التي وجدت صعوبة في قبول مجموعة المبادئ في تفاصيلها الى أن تنظر نظرة أعم الى المسألة من أجل التوصل الى اتفاق رأى كامل بشأن الاطار النظري لإعادة التشكيل المقترح . وبعد ذلك تصبح مهمة المجتمع الدولي أن يضمن تنفيذ القرارات المتخذة تنفيذا سريعا ، من أجل تقوية حسن النية السياسية التي تعد شرطا أساسيا لقيام منظومة فعالة للامم المتحدة ولاقامة نظام اقتصادى أكثر عدالة .

٢٠ - على أن الأمر سوف يقتضي التغلب على بعض العقبات ، خاصة فيما يتعلق بالهيكل والتنظيم ، وسوف تصبح إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة أمرا ضروريا من أجل بلوغ الأهداف المحددة . وعلى ذلك فان ولاية اللجنة تتمثل في تقوية وتحسين وسائل التعاون غير الكافية المتاحة للمجتمع الدولي من أجل تنفيذ المهام الكبيرة التي تواجهه .

٢١ - وتستعين اللجنة في هذه المهمة الصعبة ، التي ينبغي عليها أن تشرع فيها بدون تأخير ، بالوثائق العديدة التي أعدتها الامانة العامة ووجهه خاص تقرير فريق الخبراء ، وهو آخر دراسة أجريت

(السيد آسن ، النرويج)

بشأن هيكل الأمم المتحدة . ولقد استبان من المناقشة العامة أن جميع الوفود تقرّيباً تؤمن بأنّـه ينبغي تناول مشاكل إعادة التشكيل تدريجياً وأنه ينبغي على اللجنة لذلك أن تقوم بتحديد المجالات الواجب إعطاؤها أولوية .

٢٢ - ويرى الوفد النرويجي أن الفريق العامل الذي ينعقد في الفترات التي تتخلل انعقاد الجلسات ينبغي أن يركز أولاً على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتشترك النرويج بنشاط في الجهود المبذولة منذ سنوات لتقوية دور المجلس وقد مت اقتراحاً بهذا المعنى أبان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وترى الحكومة النرويجية أن الضعف الأساسي للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يتمثل في أنها مقسمة الى قطاعات في حين أنه من المسلم به بوجه عام أنه لن يتسنى حل مشاكل التنمية الا باتباع نهج متكامل وجامع لعدد من التخصصات . وقد أكد فريق الخبراء ، الذي سلم بهذه المشكلة الأساسية ، على ضرورة اجراء تنسيق أفضل وتخطيط شامل ؛ كما استرعى الانتباه الى ما للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من طاقات في هذا الشأن بطريقة استحدثتها الحكومة النرويجية ، وهي التي نادى منذ وقت طويل بأن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالة انعقاد دائم .

٢٣ - ولا يوافق الوفد النرويجي على فكرة القيام ببساطة بالغاء الأجهزة الفرعية للمجلس . فالأمر يقتضي بشدة ترشيد أعمال المجلس ؛ وينبغي أن يتم ذلك بطريقة مرنة بعد اجراء دراسة دقيقة . وعلى سبيل المثال فمن الممكن توحيد بعض أجهزة المجلس ذاته كما يمكن ادماج الأجهزة التي تتداخل أعمالها وإعادة جدولة انعقاد دورات الهيئات الفرعية إذ أنه من المحتمل جداً نظراً لوجود ١٦٨ من هذه الأجهزة أن بعضها لا يخدم الغرض المنشأ من أجله .

٢٤ - ومهما يكن ما يتقرر بشأن الأجهزة الفرعية للمجلس ، فإن الفكرة القائلة بأن تكون دورات المجلس أقصر ، وأكثر تناولاً للموضوعات المحددة بدقة هي فكرة جديدة بالنظر ، إذ لعل ذلك ييسر للوفود الاعتماد على ما لبلدانها من خبرة فنية .

٢٥ - ولما كان المجلس يعتمد اعتماداً كاملاً ، في قيامه بمهامه ، لا على مؤازرة أجهزته الفرعية فحسب وإنما على مؤازرة الامانة العامة والوكالات المتخصصة أيضاً ، ينبغي على الفريق العامل أن يدرس مسألة مرافق الدعم التابعة للامانة العامة على أن تشمل الدراسة أيضاً إعادة توجيه مهام دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وترتيبات التنسيق والتخطيط والبرمجة والميزنة . ولسوف يكون من غير المجدي توسيع الدور الذي يقوم به المجلس في ميدان وضع السياسة العامة والتنسيق ما لم يتم في الوقت ذاته تحسين (الأجهزة) التي تقدم للمجلس المشورة والتوجيه ، وذلك على المستوى الحكومي الدولي وعلى مستوى الوكالات ولئن تكن النرويج تؤيد فكرة انشاء هيئة وحيدة لتسهيل استعراض البرامج والميزانيات والتصديق عليها وتقييمها ، فإنها ترى أنه من الضروري ان يتم مؤقتاً تقوية لجنة البرنامج والتنسيق بما يمكنها من استعراض البرامج وتحديد الأولويات بطريقة تكون أفضل من الطريقة المتبعة الآن . ويرى الوفد النرويجي أن المقررات التي اتخذت في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيمما

(السيد آسن ، النرويج)

يتعلق بلجنة البرنامج والتنسيق تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح . وفي ميدان التخطيط والبرمجة والميزنة ينبغي على اللجنة أن تحاول وضع مقترحات يمكن أن يتخذ منها المجلس مبادئ توجيهية عند تحديد أولويات منظومة الأمم المتحدة .

٢٦ - وحيث أن المجلس يعتمد أيضا على توجيه الوكالات المتخصصة ، فإن الوفد النرويجي مسرور لمطالبة ممثلي هذه الوكالات باشتراكهم بشكل أكثر انتظاما في عمالية رسم السياسة التي يقوم بها المجلس . فالوكالات تمثل مصدرا للتجارب والخبرة الفنية التي لم تتم الاستفادة منها بشكل كامل سواء من جانب المجلس أو الجمعية العامة ؛ وعلى ذلك ينبغي على الفريق العامل أن يركز أيضا على العلاقات القائمة بين لجنة التنسيق الإدارية وبين المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢٧ - وينظر الوفد النرويجي بعقل متفتح الى انشاء لجنة استشارية للتعاون الاقتصادي والتنمية ، تقوم بدور نافع يتمثل في وضع بعض الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة ، والتقييمات والتوصيات التي تتطلب قرارا من المجلس ، الأمر الذي ييسر مهمة أجهزة وضع السياسة العامة . على انه ينبغي أن يتم تحديد دور اللجنة بحيث لا ينتقص من دور لجنة التنسيق الإدارية بل يعززه وحيث تضمن قيام اتصال بين أجهزة وضع السياسة العامة التابعة للأمم المتحدة وبين مختلف أجهزة المنظومة .

٢٨ - وفيما يتعلق بدور ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، يرى الوفد النرويجي انه ينبغي تقوية طاقات الامانة العامة في الحقل التحليلي أيضا . ويحبذ الوفد النرويجي الاقتراح القائل بانشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ويرى انه ينبغي تقوية مركز أو " دماغ " القطاع الاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق قدر كاف من اللامركزية .

٢٩ - وتؤيد الحكومة النرويجية من حيث المبدأ فكرة توحيد الصناديق ، شريطة ألا تؤدي هذه العملية الى تخفيض مجموع مبالغ الموارد المتاحة . وينبغي أن توضع في خدمة هذا النظام الخبرة الفنية التي اكتسبتها مختلف الصناديق المتخصصة .

٣٠ - ولن يدخر الوفد النرويجي جهدا للمساهمة في انجاح ما يبذل من جهود مشتركة . ولسوف يستمع بأذان صاغية لما تبديه البلدان النامية من آراء بشأن الكيفية التي تستطيع بها الأمم المتحدة أن تفي على نحو أفضل بحاجات هذه البلدان ، فهي حاجات ينبغي أن تعد الحاجات الأساسية للبشرية جمعاء .

٣١ - السيد كوفمان (هولندا) : أشار الى البيانات التي سبق أن أدلى بها حول الموضوع وأعلن عن اتفاقه مع رئيس اللجنة على المجالات الأربعة الكبرى وهي : دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ودور الامانة العامة ، وتقييم توحيد الصناديق التنفيذية ، وزيادة التحام التعاون فيما بين الوكالات . وقال ان المجلس ينبغي أن يجتمع بشكل دائم تقريبا مع عقد دورات قصيرة منتظمة لمعالجة مشاكل محددة . وينبغي عرض الأمور المطلوب النظر فيها تحت عناوين متعددة بحيث يتسنى التركيز على المسائل ذات الأولوية العالية . كذلك ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس وتقسيم العمل بينهما ، وكذلك عملية اتخاذ القرارات التي تقوم بها الهيئتان . وينبغي

(السيد كوفمان ، هولندا)

أن تكون الأمور التي تتميز بحساسية شديدة موضع مفاوضات ترمي الى التوصل الى اتفاق رأى ، أما الأمور الثانوية فيمكن أن تتخذ بشأنها ترتيبات للبت فيها بأغلبية الأصوات .

٣٢ - وفيما يتعلق بدور الامانة العامة ، يرى السيد آسن انه ينبغي على اللجنة المخصصة أن تقوم كجزء من عملية اعادة تشكيل المنظومة بدعوة الامين العام للادلاء بأرائه بشأن المقترحات المقدمة من فريق الخبراء والآراء التي تم الاعراب عنها أثناء الدورة .

٣٣ - ومن ناحية أخرى ، ينبغي على اللجنة المخصصة أن تدرس امكانية توحيد مختلف الصناديق ، على أن تحرص على ألا تؤدي هذه العملية الى الفصل بين الأعمال الفكرية والتحليلية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة وبين الأنشطة التنفيذية .

٣٤ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات ، فمن المفيد للغاية أن تقوم لجنة التنسيق الادارية باعلام اللجنة المخصصة بالدور الذي يمكن أن تقوم به في المنظومة بعد اعادة تشكيلها وعن الكيفية التي يمكن بها أن تعمل لجنة استشارية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحت اشرافها .

٣٥ - ومن رأى الممثل الهولندي أن اجراء اعادة التشكيل ينطوي على فوائد للجميع ولا يبدو أن هناك تنازع في المصالح القومية أو الاقليمية يمكن أن يعيق الاتفاق بين البلدان أو مجموعات البلدان . وقال انه يقف الى جانب التنفيذ التدريجي للتغييرات المقترحة والى جانب الشروع في مناقشات غير رسمية في وقت مبكر .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٥

Blank page

Page blanche

الجلسة الرابعة عشرة

الخميس ١٩ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (A/C.179/3 و Add.1) (تابع)

- ١ - السيد كوتايت (الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولية) : قال انه قل من ينكر أن إعادة النظر من حين لآخر في غايات المؤسسات وهياكلها ومناهج عملها أمر مرفوب فيه للتأكد من استمرار صحة الأهداف التي تسعى اليها ومن أن هياكلها تشكل آلية فعالة لبلوغ هذه الأهداف .
- ٢ - وأضاف أن منظمة الطيران المدني الدولية التي انشئت لكي تكفل لجميع البلدان أقصى فائدة ممكنة من هذا النمط من أنماط النقل المرتبط بالابتكارات التكنولوجية ألا وهو الطيران المدني ، تدرك كل الادراك ضرورة التكيف مع احتياجات هي في تطور مستمر ، لانها تضطلع بأنشطتها في وسط ، القاعدة السائدة فيه هي سرعة التطور التقني . وقال أن الاتفاقية الخاصة بالطيران المدني الدولي التي عقدت لكي تشجع التعاون بين دول العالم وشعبه تضمن اسهام الطيران المدني متى تطور تطورا ثابتا ومنظما ، في خلق وصون الصداقة والتفاهم . وان هذه الاعتبارات تتجلى بصورة أوسع في الأهداف والمقاصد الكثيرة الدقة التي عهد بها للمنظمة في المادة ٤٤ من الاتفاقية والتي كررت في المذكرة التي كررت في المذكرة التي وضعت على أعضاء اللجنة بشأن منظمة الطيران المدني الدولية .
- ٣ - واستطرد يقول انه اذا كانت منظمة الطيران المدني الدولية تهتم بقطاع بعينه من قطاعات النقل ألا وهو الطيران المدني ، فانه تجدر الإشارة الى أنها تعتني بكافة جوانب هذا الحقل من حقول النقل . ولما كان الطيران نشاطا ينطوى على جانب كبير من التعقيد التقني ويتطلب حتما اسهام العديد من فنون المعرفة ، تحقيقا للفعالية وسعيا بصورة خاصة الى صون حياة العديد من الناس ، فان أعمال منظمة الطيران المدني الدولية تشمل مجموعة واسعة من ميادين الاهتمام التي تتراوح بين المعارف الخاصة بالملاحة الجوية المحضة لتلك المعارف التي لها علاقة بخدمات حركة المرور الجوى أو بصلاحيات الطائرات للملاحة الجوية ، وبين التطبيقات المتخصصة للمواصلات السلوكية واللاسلكية والرصد الجوى أو الطب . كما أن منظمة الطيران المدني الدولية لها برامج عمل واسعة وهامة في الميدانين الاقتصادى والقانوني .
- ٤ - ومضى يقول أن منظمة الطيران المدني الدولية تصب جهودها على تحقيق أهداف عملية للغاية . فهي تضع المعايير الدولية في المجالات التقنية ومجالات الأمن الجوى وتوصي بالأخلاق بالممارسات التي ينبغي تطبيقها في العالم بأسره لكي تضمن لنشاط مثل الطيران المدني ، أساسه التعاون ، أن يمارس وينمو على نحو فعال . والواقع أن ما اعتمدته منظمة الطيران المدني الدولية من الأنظمة الجويه له قوة القانون الدولي فوق أعالي البحار . أما الشبكة العالمية للانشاءات والخدمات الأرضية اللازمة للطيران المدني فان مجلس منظمة الطيران المدني الدولية يدعو دوريا لعقد اجتماعات اقليمية لدراساتها واستكمالها بآخر ما استحدث . ويهدف البرنامج الواسع من التسهيلات الى اجتناب المتطلبات المرهقة في مجال وثائق اجتياز الحدود واجراءاته الشكلية التي تضيق على الطيران ميزته الخاصة ألا وهي السرعة .

(السيد كوتايت)

٥ - وأردف قائلا أن وضع برنامج احصائي واسع منسق مع برامج الأمم المتحدة والوكالات الأخرى هو الأداة الأساسية للتخطيط في مجال الملاحة الجوية وجميع جوانب الأعمال الاقتصادية للمنظمة التي تعكف ، بقدر متزايد ، على حل مشاكل النقل الجوي الكبرى . وتشترك منظمة الطيران المدني الدولية بقسط وافر في اعداد الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف لتوحيد قانون الطيران ، الخاص والعام . ويشكل النظام المتضمن في اتفاقية وارسو مع التعديلات التي أدخلت عليه تحت اشراف منظمة الطيران المدني الدولية أحد الاتفاقات الأوسع قبولا في هذا المضمار حيث أن ١٠١ من الدول هي أطراف في الوثيقة الدولية و ٧٩ دولة هي أطراف في بروتوكول لاهاي الذي أدخلت به تعديلات على هذه الوثيقة عام ١٩٥٥ . وقد تصدت منظمة الطيران المدني الدولية بسرعة لمواجهة التهديدات ضد سلامة الطيران المدني وذلك بوضع الاتفاقية المعنية بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقوفة عليها في لاهاي عام ١٩٧٠ ، والاتفاقية المعنية بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، الموقعة في مونتريال عام ١٩٧١ . وقد دخلت هاتان الاتفاقيتان حيز التنفيذ بعد مضي أقل من سنة على توقيعهما وبلغ عدد الدول المنظمة حاليا الى اتفاقية لاهاي ٧١ دولة والمنظمة الى اتفاقية مونتريال ٦٢ دولة . وتم الى يومنا هذا وضع ١٢ وثيقة دولية تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولية .

٦ - واسترسل في حديثه قائلا ان نمو أنشطة المنظمة نموا سريعا جدا في مجال التعاون التقني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تمويل الجزء الأكبر منه ، يبين بوضوح أن البلدان النامية تدرك مدى الأهمية التي ينطوى عليها بالنسبة لها اكتساب التكنولوجيا اللازمة لكي تجني من الطيران المدني كل الفوائد التي يمكنه أن يتيحها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . وينصب جزء كبير من برامج التعاون التقني على أنشطة التدريب كما أن أحد العناصر الهامة في برنامج المنظمة العادي يتمثل في التزويد بالتوجيهات بشأن التدريب على الملاحة الجوية واكتساب التكنولوجيا في مجال الملاحة الجوية . والحقيقة ، أن منظمة الطيران المدني الدولية يصعب عليها أن تعالج مسألة نقل التقنيات على حدة ، لأن هذه المسألة مرتبطة ارتباطا لا انفصام له بأنشطتها الأكثر أهمية .

٧ - ومضى السيد كوتايت يقول أن هذه الروح العملية هي نفسها التي حدثت بمنظمة الطيران المدني الدولية الى أن تجتهد في معالجة مسألة التنسيق والتعاون الملموس مع المنظمات الدولية الأخرى ، ولا سيما ما كان منها من أسرة الأمم المتحدة . وكما هو متوقع فان المنظمة تقيم أوثق العلاقات وأنشطتها متانة في مجال التعاون مع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ومنها خاصة منظمة الصحة العالمية ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية ، واتحاد البريد العالمي ، التي تتقارب معها في مجالات اهتمامها .

٨ - وقال ان جمعية منظمة الطيران المدني الدولية وهي الهيئة العليا للمنظمة تتألف من مجموع الدول المتعاقدة في المنظمة (البالغ عددها حاليا ١٣٣) وأنها تجتمع مرة في كل ثلاث سنوات . وتضطلع الجمعية بدراسة وتحديد سياسة منظمة الطيران المدني الدولية من جميع جوانب نشاطها . كما أنها تقرر برنامج عمل المنظمة وترافق ما يراه الزعماء الدوليين اللائق باللائحة وتناسب الدول المتعاقدة التي ستمثل في المجلس خلال السنوات الثلاث التالية .

(السيد كوتايت)

٩ - وأضاف أن المجلس يجتمع عمليا بصورة دائمة في مقر المنظمة ويشرف على أعمال المنظمة ويوجهها وفقا للسياسة التي تسطرها له الجمعية الذي يعتبر مسؤولا أمامها . وديمومة المجلس واتساع مسؤولياته يجعلان منه هيئة من نوع خاص في منظمة الطيران المدني الدولية ، ليس له مشابه في المؤسسات الأخرى التابعة لأسرة الأمم المتحدة .

١ - وقد أدركت الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني منذ البداية ، أنه إذا لم تتوصل هذه المنظمة إلى الحفاظ على معدل التطور السريع لمطالبات الطيران المدني التقنية والاقتصادية فإنها لن تتمكن من بلوغ الأهداف المحددة لها . ولذا تعين تزويد المنظمة بآلية تتيج لها أن تتصرف بسرعة على مستوى الحكومات تمشيا مع السرعة التي تطرأ بها الأحداث الجديدة في مجال الملاحة الجوية . وفي هذا السبيل تم الاتفاق على أن تتعهد جميع الدول المنتخبة في مجلس المنظمة — كشرط لانتخابها — بإبقاء وفد لها في مقر المنظمة للإشراف على أعمال المنظمة والحرص على أن تستجيب هذه الأعمال لاحتياجات الدول في مجال الملاحة الجوية . وبعد أن كان المجلس في الأصل يتكون من ٢١ دولة تنتخب كل واحدة منها لمدة ثلاث سنوات من قبل جمعية منظمة الطيران المدني الدولية ، أصبح الآن يتألف من ٣٠ عضوا لكي يمثل العدد المتزايد من أعضاء منظمة الطيران المدني الدولية . على نحو أنسب . وهناك قيد التصديق تعديل على الاتفاقية سيرفع هذا العدد إلى ٣٣ دولة .

١ - واستطرد يقول أن هيكل منظمة الطيران المدني الدولية ومناهج عملها قد تطورت تطورا مضطربا لكي تستجيب لتطور الاحتياجات منذ انشائها . أما التغييرات التي لحقت هذا الهيكل وهذه المناهج فإنها تناولت بصورة خاصة عملية التخطيط الاقليمي للانشآت والخدمات المطلوبة لمساعدة الطائرات على التنقل في كافة أنحاء العالم في ظروف متساوية من الأمن والاقتصاد ، كما تناولت أيضا وضع المعايير الدولية لكي يؤخذ في الحسبان ما يحتاج اليه التعقيد والترابط المتزايد بين لمختلف فروع الاختصاص اللازمة لتوفير السلامة والاقتصاد للنشاط الجوي الدولي . وبالإضافة إلى ذلك كوت الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولية هيئات اقليمية للطيران المدني في أوروبا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط ، لكي تبحث مشاكل الطيران المدني من وجهة نظر كل من هذه المناطق ، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية لهذه المشاكل . على أن ثلاثا من هذه الهيئات تستفيد من الخدمات التي توفرها أمانة منظمة الطيران المدني الدولية وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع هذه المنظمة وكذلك مع الهيئات الاقليمية الأخرى الحكومية الدولية .

٢ - وفيما يخص الأمانة الدولية لمنظمة الطيران المدني الدولية ، قال السيد كوتايت أن اتساع أنشطة المنظمة المتزايد في مجال التعاون التقني استلزم انشاء فرع جديد للأمانة ، وهو إدارة المساعدة التقنية . كما عززت المكاتب الاقليمية الستة للمنظمة التي أنشئت في الأصل لتسهر أساسا على تنفيذ الخطط الاقليمية لانشآت وخدمات الملاحة الجوية ، تعزيزا قويا حتى يتسني لها الاهتمام على نحو أفضل بالجوانب الاقتصادية لمنظمة الطيران المدني الدولية وتحقيق أعلى درجة من اللامركزية الاقليمية في أنشطة التعاون التقني .

(السيد كوتايت)

٣- ويبدو بوضوح أن تطوير منظمة الطيران المدني الدولية ينبغي أن يكون وثيق الارتباط بحياة الطيران المدني . على أن المنظمة وهي عضو في أسرة الأمم المتحدة مستعدة بقدر ما تسمح لها به مواردها والتقييدات الناشئة عن طبيعة أنشطتها ذاتها ، وعملا بالاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي ، مستعدة لتؤدي دورها في تحقيق الأهداف الهامة لمنظومة الأمم المتحدة . فوسائل المواصلات - والطيران المدني هو أحد أهم وسائل الاتصال بين الأمم - هي عوامل لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية ، وقد تتبع منظمة الطيران المدني الدولية باهتمام كبير المناقشات المكرسة للتنمية والتعاون الدولي ولاعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة .

٤- وفي هذا الصدد قال السيد كوتايت أنه حتى الآن كان النظر في هياكل هذه المنظومة يستند الى حد كبير الى تقرير فريق الخبراء المعني باقامة هيكل جديد للأمم المتحدة من أجل تعاون اقتصادي عالمي (E/AC.62/9) ؛ وقد كان هذا التقرير محلا لتبادل وجهات النظر في شهر تموز/ يوليه ١٩٧٥ أثناء الاجتماع المشترك للجنة تنسيق السياسات والبرامج التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الادارية . وكان تبادل وجهات النظر ، بالرغم من اتساعه بالطابع التمهيدى ، هاما وألقى أضواء كاشفة على الحالة . وأضاف أن المسألة لها بالنسبة لمنظمة الطيران المدني الدولية لمعظم المنظمات الأخرى أهمية مزدوجة : فهي من ناحية تعني أن يدخل على هيكلها الخاص التعديلات التي تعتبر ضرورية لتسهيل تحقيق أهداف القرار ٣٣٦٢ (د-٧) ويعني من ناحية ثانية ، التعديلات المتعين ادخالها ، لنفس الغرض ، على هياكل ومناهج عمل منظومة الأمم المتحدة في مجموعها .

٥- ومضى يقول أن فريق الخبراء الذى أنصبت عنايته على عدد محدود من الأنشطة القطاعية لم يتقدم بأية توصية تعني مباشرة مجال أنشطة منظمة الطيران المدني الدولية . ولا شك أنه اذا ما انبثقت عن مداولات اللجنة الخاصة مقترحات شأن منظمة الطيران المدني الدولية فان هذه المقترحات سوف ترفع حالا الى مجلس المنظمة لتحال كما ينبغي ، بناء على توصيات هذا الأخير الى جمعية المنظمة . لكن بما أن هذه المقترحات (أو التوصيات) غير متوفرة في الوقت الحاضر ، فقد أعلن الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولية انه سيقصر على ابداء ملاحظاته بشأن بعض المسائل التي تمس منظومة الأمم المتحدة في مجموعها والتي تهتم منظمة الطيران المدني الدولية بوصفها عنصرا من عناصر هذه المنظومة .

٦- وأردف السيد كوتايت انه مما لا شك فيه أن منظمة الطيران المدني الدولية سوف تؤيد جميع الجهود البناءة التي ستبذل لدعم تماسك المنظومة مما سيؤدي الى رفع قيمة العمل المضطلع به من قبل كل عنصر من عناصرها . غير انه لا ينبغي أخذ التماسك على انه يعني المركزية . وقال انه ليس غريبا تماما أن تكون منظومة الأمم المتحدة معقدة وهي تتألف من منظمات ذات خصائص جد متباينة انشئت لتحقيق اتفاقا دوليا في الرأى في مختلف ميادين النشاط البشرى ، وهذا التعقد يأتي انعكاسا لعالم حقيقي يسوده التباين والاختلاف .

(السيد كوتايت)

١٧- واستطرد يقول ان ادخال تغييرات بسيطة على تنظيم المنظومة ليس مما يكفي ، على المدى البعيد ، لتحقيق تماسك ووحدة هدفها . صحيح انه من الجائز أن تسهم بعض هذه الجوانب في جعل المنظومة أكثر تعقيدا مما يجب بل ، وان تؤدي احيانا الى اختلاف الاهداف المنشودة لبعض عناصر المنظومة ؛ ومما لا شك فيه أن هذه الجوانب ينبغي تغييرها ولكن على المدى البعيد ، لا يمكن ضمان تماسك المنظومة الا بالارادة السياسية للدول التي تعمل ، من خلال مختلف عناصر هذه المنظومة المستقلة ذاتيا ، على تحقيق الغاية التي حددتها لنفسها باتفاق مشترك . وحتى اذا جاز أن تكون هناك اختلافات في درجة التشديد على هذه الغاية فانه ينبغي لها أن تأخذ دائما في الاعتبار الاحتياجات الكامنة التي تجعل من التعاون الدولي المستمر أمرا لاغنى عنه للبشرية . ومنظمة الطيران المدني الدولية ترى أن جهودها الرامية الى انشاء وتقوية المقومات الهيكلية في قسم مسن قطاع النقل تشكل اسهاما ايجابيا ، ولوانه متواضع ، في تحقيق هذا الهدف الدائم .

١٨- وأضاف قائلا ان المنظمات المختلفة التي تتكون منها المنظومة انشئت لكي تلي الاحتياجات مختلفة ، وان معاملة هذه المنظمات على أساس انه لا يوجد او لا ينبغي أن يوجد بينها بعض الاختلافات الكامنة ، وكذلك محاولة ادخالها في مخططات موحدة توحيدا مطلقا ، سيكون بمثابة الذهاب الى عكس ما تذهب اليه أهداف هذه المنظمات . ولا بد ، على العموم ، من اختلافات في الهيكل لكي يؤخذ في الاعتبار اختلاف الاهداف الفورية .

١٩- وقال ان فريق الخبراء قد اعترف بوجود اختلافات - اختلافات ليست فقط من حيث الحجم ولكن أيضا اختلافات عضوية - بين المنظمات الداخلة في المنظومة . مما جعل الفريق يوصي بأن يكون حق العضوية في اللجنة الاستشارية المعنية بالتعاون والتنمية الاقتصاديين المزمع انشاؤها مقصورا على بعض المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي تهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والمالية دون سواها (مع اعترافه بأنه ينبغي لجميع المؤسسات الاخرى ان تشترك في أعمال اللجنة متى كانت معنية بهذه الاعمال) . وترى منظمة الطيران المدني الدولية ان هذا النهج صائب وواقعي ؛ بيد انها لا تفكر ، انه سيكون من الواقعية في شيء أن يطلب الى جميع المنظمات ، بالرغم من اختلافاتها العضوية الكبيرة ، أن تعتمد دورة ميزانية مشتركة . فالدورة المشتركة قد تكون ملائمة لطائفة هامة من المنظمات في حين انها بالنسبة لبعضها الآخر أكثر تخصصا وتحديدا ، مثل منظمة الطيران المدني الدولية ، لن يكون من شأنها الا ان تزيد دون داع من الاعباء المالية التي ترهق بثقلها المجتمع الدولي ، وذلك بزيادة تواتر دورات جمعية منظمة الطيران المدني الدولية . كما أن منظمة الطيران المدني الدولية لا تشعر أن الاقتراح الداعي الى موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة على ميزانيات وبرامج مختلف المؤسسات قبل دراستها من قبل المؤتمر العام للمؤسسة المعنية او جمعيتها سيجعل مراقبة البرنامج والميزانية أكثر فعالية أو يساعد على ضمان التماسك العام . فميزانيات المؤسسات ذات التنظيم التقني من قبيل منظمة الطيران المدني الدولية ميزانيات صغيرة نسبيا وبرامجها على درجة عليا من التخصص بحيث أن فريقتها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة سيصعب تحقيقها بصورة بناءة .

(السيد كوتايث)

ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذا الاجراء ، سيؤدي حتما الى زيادة محسوسة جدا في المــــودة الواقعة بين الاعداد التمهيدى للبرامج والميزانيات وبين الشروع في تنفيذها ، مما يعرض للخطر الشديد فعالية مراقبة الدول للبرامج والميزانيات .

٢٠ - ولا حظ السيد كوتايث أن فريق الخبراء تقدم بتوصيات عديدة وهامة بشأن الأنشطة التنفيذية تقترح على الخصوص ادماج الصناديق وتوحيد الهيئات الادارية . وقال انه ليس لديه ملاحظات خاصة يتقدم بها في هذا الصدد ، فيما عدا رغبته في الاشارة الى أهمية المشاركة التنفيذية لمنظمة الطيران المدني الدولية في مشاريع التعاون التقني بوصفها منظمة مكلفة بالتنفيذ سواء فيما يتعلق بالدول المعنية أو فيما يتعلق بها هي نفسها . وأن كون المنظمة المسؤولة عن مجموع التعاون الدولي في قطاع بعينه لها أنشطة تنفيذية مماثلة للتنمية الاقتصادية في داخل هذا القطاع نفسه يمكن ، فيما اذا كانت المنظمة المعنية قادرة على الاستعداد للاضطلاع بهذا الدور ، ان يعتبر أحسن طريقة لضمان تماسك المنظومة . فلا أنشطة العادية والتنفيذية للمنظمة يسانسد بعضها بعضا وتسهم في جعل منظمة الطيران المدني الدولية أحسن أداة لتلبية احتياجات الدول الاعضاء ولا سيما في ميادين مثل ميدان الطيران لاغنى فيه عن مجموعات دولية من المعايير والاجراءات المشتركة ولا نشاءات الملائمة بغية مساعدة الطيران على اداء دوره كاحد عناصر المقوم الهيكلي اللازم للتنمية الاقتصادية .

٢١ - واراد ف قائلا ان منظمة الطيران المدني الدولية قد اعترفت دائما بالتزامات المنبثقة عن علاقتها بالأمم المتحدة ، وان تعاونها الصادق مع الاعضاء الآخرين في اسرة الأمم المتحدة لم يكتس فقط المظهر السلبي المتمثل في اجتناب التداخلات بين الأنشطة ولكنه أخذ ايضا الشكل الايجابي المتمثل في تنسيق الأنشطة التكميلية في مرحلة البرمجة . ووضح ان هذا التعاون مع المنظمات الاخرى ذات ميادين الاهتمام والانشطة الأكثر قربا الى ميدان اهتمام وانشطة منظمة الطيران المدني الدولية ، قد تم طبعاً في غالب الاحوال بأكبر قسط من الفعالية .

٢٢ - وختاماً قال السيد كوتايث أن منظمة الطيران المدني الدولية سوف تستمر في القيام بدورها ، مهما يكن هذا الدور متخصصا ومحدودا ، وذلك بلاسهام في زيادة الدعم لمنظومة الأمم المتحدة ، ولذا فانه يجدر تأكيده للاهمية التي تعلقها منظمته لعمال اللجنة وكذلك ارادته الشخصية في التعاون مع هذه اللجنة بجميع الطرق الممكنة .

٢٣ - السيد يوغوش (المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية) : قال مذكرا بقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧) انه يبدوله من الطبيعي ، حيث لا تزال اللجنة في المرحلة الاولى من اعمالها ، ان المنظمة العالمية للملكية الفكرية لم تتلق الى الآن أى طلب للمعلومات او بيانات أو آراء محددة . ولذا فانه سيكتفي باعطاء بعض المعلومات العامة عن المنظمة وعن المكان الذي تحتله في الهيكل العالي لمنظومة الأمم المتحدة والتعبير ، على سبيل البيان البحت ، عن آراء موجزة أيضا عن شأن طريقة جعل المنظومة أكثر ملاءمة لمعالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية وتكييفها مع المتطلبات الناشئة عن اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وعن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

(السيد بوغش)

٢٤- وأردف قائلا ان أنشطة المنظمة العالمية للملكية الفكرية لها علاقة بالابداعات الفكرية . وهذه الابداعات تنقسم أساسا الى قسمين : الاختراعات ، والاعمال الأدبية والفنية . وهذان النوعان من الابداعات الفكرية كبيران في حجمهما حيث أن السلطات القومية المختصة فى شتى بلدان العالم تتلقى يوميا حوالي ألف اختراع جديد من الاختراعات التي يمكنها أن تتقدم بالتقنية وأن تطبق على الصعيد الصناعي . ويطلب منها الاعتراف بصحة هذه الاختراعات عن طريق اعطاء البراءات . أما حجم الاعمال الأدبية والفنية والعلمية فانه أكثر ضخامة وهو يشمل ليس فقط الكتب والصحف والمجلات واللوحات والقطع المنحوتة ولكن أيضا الاعمال الموسيقية والافلام والتثيليات المسرحية وأعمال الهندسة المعمارية وتصميمها التي تسهم هي أيضا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وهذه الاسهامات ينبغي أن يعترف بها أيضا قانونيا على المستويات القومية والاقليمية والدولية لأن ذلك يشجع الابتكار وكذلك نشر الابتكارات واستخدامها من جانب مختلف بلدان العالم . وقال ان السرعة والفعالية في مجال نقل التقنية يتوقفان كليا على ايجاد نظام دولي لبراءات الاختراع يعمل بصورة مناسبة . فنقل التقنيات الاجنبية وكذلك ويقدر أكبر انشاء تقنيات على الصعيد المحلي هما من الأمور الضرورية لانماء واقامة نظام اقتصادي جديد .

٢٥- و اضاف انه من الواضح أن هذه الحماية القانونية هي دوما حماية محدودة فهي دوما خاضعة للمصلحة العامة (المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والدولة) في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد . على أن الهدف الأساسي للقوانين الخاصة ببراءات الاختراع وحقوق المؤلفين والمعاهدات الدولية هو اقرار اولوية المصلحة العامة دوما عاكة للابتكار . ذلك هو ميدان نشاط المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي تسهم اسهاما كبيرا في اقامة نظام اقتصادي جديد .

٢٦- وقال ان هذا الدور المناط بالمنظمة اعتبرته الحكومات أمرا أساسيا عندما قررت ، فى الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، ان المنظمة العالمية للملكية الفكرية يجب أن تكون وكالة متخصصة . وللمنظمة بموجب الاتفاق الذى وافقت عليه الحكومات مهام رئيسية هي تشجيع النشاط الفكرى الخلاق وتسهيل نقل التقنيات الى البلدان النامية والتعاون مع الأمم المتحدة في اطار المساعدة التقنية في سبيل التنمية التي تقدمها في هذه المجالات ومساعدة الأمم المتحدة على تنفيذ القرارات الخاصة برفاه كافة الشعوب وارتقاؤها الى الاستقلال الذاتي . وتسهم المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تحقيق هذه الأهداف بالمساعدة على اقامة مؤسسات قومية تشجع وتكافى الابداع الفكرى ، وتدريب المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية على ادارة أنظمتهم الخاصة ببراءات الاختراع وحقوق التأليف ، وبمساعدة البلدان النامية على جمع وانتقاء واستيعاب المعلومات المستقاة من الكمىة الضخمة من المستندات المتعلقة ببراءات الاختراع التي تهمها بقدر ما يمكنها أن تعمل على انعاش تصنيعها ، وبادارة المعاهدات الدولية التي تتحكم في العلاقات بين الدول في مجال براءات الاختراع والعلامات المسجلة والملكية الفكرية وباعداد مراجعة هذه الوثائق مراجعة منتظمة مع مراعاة تطور الظروف . وعلى سبيل المثال يجرى في الوقت الراهن مراجعة اتفاقية باريس التي هي ، المعاهدة الدولية الأساسية فيما يخص الملكية الصناعية والهدف الرئيسي لهذه المراجعة هو اضافة أحكام الى الاتفاقية في صالح البلدان النامية بوجه خاص .

(السيد بوغش)

٢٧- وفيما يخص الاعلام ، قال السيد كوتايت أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية ليست المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تهتم بالمسائل المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامات المسجلة أو حقوق التأليف . ولئن كان اسم المنظمة وشكلها قد تغيرا تغيرا طفيفا فانها موجودة منذ سنة ١٨٨٣ فهي اذن تعتبر ، بجانب ما يسمى اليوم باتحاد البريد الدولي والاتحاد الدولي للمواهبات السلوكية واللاسلكية احدى اقدم المنظمات الحكومية الدولية . الا انه يجدر ملاحظة أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد بدأت بعد مضي زمن قليل على انشائها عام ١٩٤٥ ، تهتم هي الاخرى بمسائل حقوق التأليف ، وان برامج المنظميتين في هذا المجال متشابهة جدا ، وان الهيئات الحكومية الدولية التي تختص بالملكية الفكرية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تعقد اجتماعات مشتركة متكررة وأضاف ان الامانتين على اتصال دائم في ما بينهما تقريبا ، وانهما تتبادلان التبليغ بمشاريع البرامج والميزانيات في ميدان حقوق التأليف وتسهيلان الى التعاون ، أو على الأقل الى تنسيق انشطتهما . صحيح أن القرار يرجع في النهاية لمختلف الهيئات الحكومية الدولية ، ولكن الى الآن اهتمت هذه الهيئات أيضا بتشجيع التنسيق والتعاون في حدود الامكان . وقال ان هناك تداخلا بمعنى أن عدة عناصر تسجل في برامج المؤسسات ولكن بما أن المنظميتين تتقاسمان المهام فيما بينهما وبما أن الهيئات الحكومية الدولية المختصة هي ، في الواقع ، هيئات منسقة ، فان ذلك لا يؤدي عموما الى تبذير الأموال والكفاءات . وقد بدأ هذا النوع من التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة منذ أكثر من ٢٠ عاما وتأكد في السنوات الأخيرة وكان مرضيا الى درجة خاصة .

٢٨- وفيما يخص براءات الاختراع ، قال السيد بوغش أن الوضع مختلف . ذلك أن براءات الاختراع تلعب دورا هاما في نقل التقنيات ، هذا المجال الذي يخضع من وجوه مختلفة لاختصاص كل هيئة من الهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة . فمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تقوم هي أيضا بدور هام في هذا المجال . فالتنسيق هنا أصعب منه في مجال حقوق التأليف ، لانه اذا كانت اللجان المختصة التي تشكل تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تجتمع لدراسة معظم المسائل الأساسية المطروحة في هذا الحقل فان اللجان المختصة التي تهتم بنقل التقنيات تحت رعاية هيئات مختلفة لا تتبع أية ممارسة من هذا القبيل .

٢٩- وقال السيد بوغش انه سيلتزم لاسباب عدة جانب الحيلة في ابداء آرائه . ومن هذه الاسباب أولا ، ان المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعتبر نسبيا هيئة جديدة في منظومة الأمم المتحدة . ثانيا ، لئن كانت الابداعات الفكرية تشكل محرك التقدم البشرى وكان للاختراعات بسبب ذلك تأثير حاسم في تحسين الحياة المادية في البلدان النامية ، فضلا عن أن الاعمال الادبية والفنية تسهم بصورة ماثلة في اثناء الحياة الروحية ، فان المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعتبر مؤسسة صغيرة بالمقارنة مع معظم هيئات الأمم المتحدة الاخرى من حيث عدد موظفيها ومواردها ميزانياتها . والسبب الثالث والا هم يرجع الى كون ان آراءها لا يمكن ان تهتم فعلا اللجنة الخاصة الا بقدر ما تتناول هذه الآراء تطبيق سياسة ينبغي أن تحدد من جانب أعضاء اللجنة وليس من جانب رؤساء الامانات الذين تشمل مهمتهم في تنفيذ سياسة تحدد ها الحكومات .

(السيد بوغش)

٣٠ - ويغض النظر عن هذه الاعتبارات وشريطة مراجعة هذه الآراء وصياغتها بصورة أكمل متى عرفت اختيارات اللجنة ، يعتقد السيد بوغش انه من الممكن في الوقت الراهن اتخاذ اجراءات لموسين وعلميين دون أن يؤدي ذلك الى احداث تغييرات فورية في الهيكل الموجود . وأول هذين الاجراءين يتمثل في دعم دور التنسيق الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أما الاجراء الثاني فانه يخصص الامانات التي ينبغي لها أن تضاعف اتصالاتها ومشاوراتها حين تعمد اقتراحاتها المتعلقة ببرامجها وميزانياتها الخاصة ، والتي يمكنها أن تستلهم في هذا الصدد الممارسات التي تتبعها امانات كل من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وأشار السيد بوغش الى أن ما قاله ليس فيه أي شيء جديد اطلاقا ، وان المشكلة مطروحة على مستوى التنفيذ وان حلها لن يتحقق الا اذا توافرت للحكومات الممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الارادة والوقت والطاقة لبذل ما يلزمها من جهد لكي تفهم وتوجه ، بناء على سياسة عامة متفق عليها ، العدد الوافر من الانشطة التي تجرى في مختلف الهيئات . فالمشكلة أيضا بالنسبة للامانات هي أن يتوافر لديها من الارادة والوقت والطاقة ما تكرسه للمناقشة والتنسيق . وقال في الختام أن هذه الحقائق معروفة جدا غير انها على ما يبدو تستحق أن تكرر ، لان تنفيذها من الأمور العسيرة وينبغي تشجيعه بصورة مطردة .

٣١ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : طلب الى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن يبين ما هي وسائل التنسيق التي تأمل منظمته أن تتوافر لديها مع اللجنة المعنية بنقل التقنيات التي انشأها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ، ومع مصرف المعلومات الذي تقرر انشاؤه في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة وكذلك مع المراكز المقبلة لنقل التقنيات .

٣٢ - السيد بوغش (المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية) : قال ان منظمته تعمل بالتعاون الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائتمان في ميدان نقل التقنيات وان الهيئتين تتشاوران فيما بينهما باستمرار . وان الفارق الأساسي الموجود بين مسؤولياتهما هو أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يهتم اساسا بالجوانب الاقتصادية والتجارية للمشكلة ، وتهتم المنظمة العالمية للملكية الفكرية من جهتها بالجوانب القضائية بوجه خاص . أما فيما يتعلق بانشاء مصرف المعلومات يتضمن الوثائق المفيدة في مجال نقل التقنيات ، فان المنظمة العالمية للملكية الفكرية يمكنها أن تقدم مساهمة ثمينة اذا ما توافرت لديها المستندات الهامة عن براءات الاختراع . ومن الصعب حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو الصغيرة ، الوصول الى هذه المستندات ويمكن للمنظمة أن تقدم مساعدتها في هذا الصدد بطريقتين . الطريقة الأولى هي انها وضعت نظاما للتصنيف يحوى ٥٢٠٠٠ تقسيما يتيح العثور على المستندات بأسهل ما يمكن ؛ والطريقة الثانية هي انها انشأت في فيينا مركزا دوليا للمستندات الخاصة ببراءات الاختراعات حيث يتم اختزان المعلومات المكتوبة الخاصة بالمستندات المتعلقة ببراءات الاختراع في حاسب الكتروني .

٣٣ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : أعاد الى الانه ان أخطر مشاكل الأمم المتحدة بالنسبة لحكومته كان ولا يزال الفارق الموجود بين المبادئ التي يمثلها الميثاق وبين

(السيد غونزاليس دي كوسيو ، المكسيك)

تنفيذ الدول الاعضاء لهذه المبادئ تنفيذاً صادقاً . والحقيقة ، انه لو كان المجتمع الدولي في مجموعه مستعداً حقيقة وصادقاً لاقامة النظام الاقتصادي الجديد سريعاً لما كانت هناك حاجة الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة . فهذا هو الاطار السياسي الذي ينظر الوفد المكسيكي من خلاله للعملية الجارية . ان لا ينبغي ان ننسى أن مجموعة البلدان الـ ٧٧ ، عندما اقترحت بذل مجهود لاعادة التشكيل ، وهي المبادرة التي أدت الى اعتماد الجمعية العامة لقرارها ٣٣٤٣ (د - ٢٩) الخاص بالدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، كانت قد طلبت وضع تقرير مفصل عن الأنشطة الاقتصادية الدولية ، يركز على ما يتعين على برنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني التغلب عليه من ضغوط السياسة العامة . لكن التقرير قد جاء مع الأسف مخيباً للآمال ، فتعين النظر من جديد في الاهداف القطاعية ودراسة ضغوط السياسة العامة التي منعت اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد كانت القاعدة المتبعة الى الآن هي أن تنشأ هيئات جديدة لتدارك نواحي النقص الناتجة عن انعدام الارادة السياسية وان يحاول تصحيح بعض الأحوال ، الامر الذي أدى الى تعدد الآليات واعطاء القليل من النتائج العملية . والحقيقة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كان من الممكن الا ينشأ لو أن المبادئ التي اعتمدت في هافانا لا تدخل النظام في التجارة الدولية قد طبقت . ويجدر اننا ان نعيد الى الذاكرة ان منظومة الأمم المتحدة ليست ثمرة مشروع منهجي ولكنها نتيجة احداث تاريخية جرت خلال مدة ثلاثين عاماً ، وان هذه المنظومة لا يمكنها أن تعمل كما تعمل المؤسسة الخاصة التي هدفها الربح لان مهمتها هي تلبية الاحتياجات الانمائية للبلدان النامية . ولذلك ، يجدر بنا ، بذل محاولة اعادة التشكيل الداخلي الهادف الى التأثير في السلوك الخارجي ، ان نبدأ في التحليل المنهجي للتجارة ، وتمويل التنمية ، والمسائل النقدية ، والتصنيع ، ومشاكل التربية والعلم والثقافة والغذاء والزراعة الى غير ذلك ، بحيث يتسنى ، فور تحديد خط العمل ، الاتفاق على تدابير اعادة التشكيل التي تغير هيكل كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، والمصرف الدولي ، وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة ، وغيرها . حتى اذا حدد برنامج العمل - يعتقد السيد غونزاليز ان ذلك هو كل ما يمكن عمله قبل نهاية الدورة - استطاعت اللجنة أن تعمل على الصعيد الافقي وتحليل التغييرات التي يجدر ادخالها على الهيئات ذات الشأن وعلى الجمعية العامة والتغييرات التي ينبغي ادخالها على املانات المنظومة حتى يتسنى لها التكيف ، مع الحالة القطاعية الجديدة . وعندئذ فقط يتعين على اللجنة أن تحدد هل من المستحسن أم لا انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وبتجميع الاموال في وكالة للامم المتحدة للتنمية وانشاء لجنة استشارية للتعاون الاقتصادي والتنمية ؛ وسيكون من الخطأ ابداء رأياً بشأن التوصية الواضحة الصادرة عن فريق الخبراء قبل الانتهاء أولاً من التحليل القطاعي لأن مثل هذا التصرف لا يؤدي الى أية نتيجة .

(السيد غونزاليز دي كوسيو، المكسيك)

٣٤ - وقال السيد غونزاليز في ختام كلمته ان وفد المكسيك يقترح اذا تشكيل فريق عامل يعكسف حالا على التحليل القطاعي . وهذه هي الروح التي حدت بالوفد المكسيكي الى أن يقترح ، في احد ، الجلسات ، ان يحوى تقرير اللجنة ، بالإضافة الى الصرفقات المتضمنة لمحاضر الجلسات ، بها اساسيا يضطلع بتحريره ممثلو الحكومات ويحلل قطاعات العمل ذات الاولوية ، وطلب الى المدير العام للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أن يعد وثيقة تستعرض بايجاز العلاقات القائمة بين الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وبين منظومة الامم المتحدة . فالتجارة ينبغي أن تكون أول قطاع من القطاعات ذات الأولوية الذي تتطرق اليه الدراسة لان الجوانب المؤسسة للتجارة ستكون محلا للدراسة في الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سينعقد قريبا .

٣٥ - السيد مارشال (المملكة المتحدة) : قال انه يوافق الى حد كبير على الاتجاه العام لما تقدم به ممثلو الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وغيرهم من الممثلين ممن ملاحظت في اللجنة ؛ و اضاف أنه لكي لا يكرر ما سبق أن قيل ، يقترح النظر في ثلاثة من أوجه عمل اللجنة وهي : دور تقرير فريق الخبراء (B/AC.62/9) ، وعملية التعاون الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٦ - ومضى يقول أن تقرير فريق الخبراء كان مفيدا للغاية لأنه نشط التفكير والمناقشة في آن واحد ؛ فقد كان شاملا واضحا وجيزا ومثالا لرأي اجماعي وسيظل احد المراجع الثمينة ولكنه لا ينبغي للجنة الخاصة بتاتا عن الاضطلاع بولايتها الخاصة . ان ينبغي لهذه اللجنة الخاصة ان تأخذ في الاعتبار قرار الجمعية ٣٣٦٢ (د ل - ٧) لدى بحثها القرار ٣٣٤٣ (د - ٢٩) . وأضاف السيد مارشال انه بالرغم من مشاطرته للرأي الذي أعرب عنه ممثل المكسيك ، من بعض وجوهه ، فانه يعترف فعلا انه ينبغي للجنة ان تنظر الى المناقشة بشأن اعادة التشكيل بالسياس الذي طرحت فيه اعادة التشكيل هذه وفي ضوء الظروف الحالية والمقبلة .

٣٧ - وفيما يخص عملية التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي ، قال السيد مارشال انه من الواضح بالنسبة لوفد المملكة المتحدة ان نقطة انطلاق أنشطة اللجنة الخاصة لا تتمثل في الفعالية الادارية نفسها بقدر ما تتمثل في الهدف الجماعي الذي يتعين على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة خدمته . و اضاف أن المناقشة عززت اقتناع الوفد البريطاني بأن المنظومة معقدة تعقيدا بقدر يتعين معه على اللجنة الخاصة ان تجمع الكثير من المعلومات قبل ان تعرض على الجمعية العامة اقتراحات بصفة للعمل . غير انه لا ينبغي للجنة ان تطلب بلوغ الكمال وينبغي لارشاداتها ان تهدف الى العمل ، لان ما يهم في آخر المطاف هو الفعالية . وفي هذا السياق يتفق وفد المملكة المتحدة مع الرئيس على أنه ينبغي للجنة ان تجعل مهمتها الاولى تحديد القطاعات الرئيسية التي تطرح مشاكل دقيقة . وينبغي ان يبدأ ، وقد كانت الانطلاقة جيدة فعلا في هذا السبيل ، بتحديد ما هي المنظومة وما هو عملها ، على وجه أكمل ، وما هي المعلومات الاضافية التي تحتاج اليها وكيف السبيل الى جمع المعلومات الناقصة في هذه المرحلة . و اردف ان الوفد

(السيد مارشال ، المملكة المتحدة)

البريطاني موافق ايضا على الاولويات المقررة في التقرير الذي تقدم به الرئيس الى اللجنة الثانية فسي نهاية الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، واسبق هذه الاولويات هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٣٨ - وارف السيد مارشال انه يمكن القول ، دون التعمق في دراسة العلاقة بين الجمعية العامة والمجلس كما حددها الميثاق ، بان المهمة الاولى للمجلس هي مساعدة اعضاء الامم المتحدة في الجمعية العامة مساعدة استشارية وتنفيذية في آن واحد . ويبدو ان مركب النقص هو المشكل الاساسي للمجلس ؛ فما اكثر ما يبدو وكأنه يعتبر نفسه دون الكفاءة المطلوبة سواء للتصدي للمسائل التقنية أو لاتخاذ قرارات السياسة العامة الكبرى ، ولم يهتد الى النقطة المتوسطة تماما بين ما يعتبر مسألة تناقش على الصعيد التقني أو الوظيفي أو الاقليمي من جهة . وبين ما يتصل بالقرارات العليا للسياسة العامة من جهة أخرى . وقال انه ينبغي للمجلس ان يصمم على التصدي للمشاكل التي يفوض أمرها حاليا للهيئات الاخرى وان يضطلع ويحتفظ بالمسؤولية في بعض المسائل التي يفوضها حاليا امرها للجنة الثانية .

٣٩ - ومضى يقول انه متى نظر الى مسؤولية المجلس من هذه الزاوية ، أصبح العديد من المسائل اكثر وضوحا . وانه من المتفق عليه ، على سبيل المثال ، ان لا ينبغي ان تزود أنشطة المجلس مع أنشطة الجمعية العامة ويمكن تجنب هذه الازدواجية اذا ميز المجلس بالقدر الكافي وظائفه عن وظائف الجمعية . ومن المتفق عليه ايضا انه ينبغي تشذيب اجهزة المجلس الفرعية . وفي هذا الشأن يرى بعضهم الغاء عدد لا بأس به من الهيئات الفرعية في حين يرى آخرون انه من الافضل للمجلس أن يحصر انشطته في استغلال اعمال الهيئات الخبيرة ، في مجالي التنظيم والادارة . والرأيان مستقيمان ، لأنه اذا كان صحيحا ان المجلس لا يستطيع ، في شكله الحالي ، ان يشرف اشرافا فعالا على أنشطة ١٦٠ هيئة فرعية وانه ينبغي له ، في الواقع ، ان يتصدى لهذه المشكلة ، فلا ينبغي خلق شعور بانه ليس هناك نقطة وسط بين الجمعية العامة والهيئات الاقل منها اعضاء حيث يقوم المعنيون بالامر مباشرة ببحث المسائل الوظيفية والجغرافية او المسائل ذات التخصص . فالتنسيق ليس مرادفا ولا بديلا للمعارف المتخصصة ، فالأمران متكاملان يعرضان معا على المجلس . وعلى ذلك ، فلهذا يكون من التضييل التحدث عن مناقشة على مستويات ثلاث . فالجمعية العامة والمجلس ، وان كانا يمثلان مستويين مختلفين ، فليس من الواقعية تصور المناقشات الجارية على مستوى أعلى وادنى من المجلس على انها تمثل ، على نحو متسق ، مستوى ثالثا . ويمكن طبعا القول ان المجلس لا ينبغي له ان يساوره اي ارتياب في أمر العلاقة بين اية مناقشة من هذا النوع وبين انشطته الخاصة . واخيرا ، اذا كانت المقترحات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٨ (د - ٥٤) لا تفتقر الى المزايا فانها مع ذلك لم تذهب الى حد كاف في المنهجية . وقال ان وفده سيلحق بهذه الملاحظات اقتراحات واضحة في الوقت المناسب .

٤٠ - السيد كانازاوا (اليابان) : قال انه اذا كان جميع الناس يعترفون بأنه ينبغي جعل منظومة الامم المتحدة اقدر على بلوغ الاهداف المعينة لها ، فان احدا لم يكشف بعد حلا ناجعا ومرضيا . وازاف ان وفده يؤيد القرار ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) الذي اعلنت به الجمعية العامة ان اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة يستهدف جعل المنظومة اقدر على معالجة مشاكل التعاون

(السيد كانازاوا ، اليابان)

الاقتصادى الدولى والتنمية معالجة فعالة . ولكن بما ان المنظومة الحالية لم تستطع ان تبرهن على انها في مستوى المهام القديمة التي أنيطت بها فانه يصعب جعلها قادرة على حل المشاكل الجديدة .

٤١ - واعترف السيد كانازاوا ، أسوة بالرئيس ، بأن اللجنة ينبغي لها قبل كل شيء أن تحدد المشاكل . لكنه اضاف انه قد يكون من المفيد أيضا بحث الحلول المقدمة ثم النظر فيما يمكن تطبيقه منها على المشاكل بالوسائل المتوفرة . وقال بما أن اللجنة تدرس الهيكل فان هذه الوسائل تتمثل اما في خلق آليات جديدة ، واما في الغاء بعضها او اعادة جمعها أو تغيير العلاقات القائمة فيما بينهما . وانا كان أحد المشاكل الرئيسية المتطلب حلها يؤول الى تكاثر اللجان والوكالات والمنظمات فان الحل لا يتمثل بالضرورة في انشاء لجنة أو وكالة جديدة بل في ضمان اكبر قسط من الفعالية لسير عمل الآليات المختلفة واقامة علاقات افضل فيما بينها . وقد يجدر بنا ان نجعل هدفنا اعادة الثقة فيما للأمم المتحدة من قدرة على رسم سياسة شاملة للقطاعين الاقتصادى والاجتماعى . على أساس تنسيق الانشطة وضمان تطبيق هذه السياسة بفضل آلية فعالة .

٤٢ - وفيما يتعلق بتحديد المشاكل ، يرى السيد كانازاوا ، على غرار ممثل جمهورية المانيــــــــــــا الاتحادية ، ان اللجنة يجب ان تعكف على دراسة ثلاثة مشاكل رئيسية هي : الآلية الحكوميةــــــــــــة الدولية لاتخاذ القرارات ، والامانة الدولية ، والروابط بين مختلف الوكالات .

٤٣ - وفيما يتعلق بالآلية الحكومية الدولية لاتخاذ القرارات ، يعتقد ممثل اليابان أنه لا بد من ايجاد آلية لقيادة المفاوضات الى أن يتم الاتفاق باتفاق الرأى ، ويرى على غرار فريق الخبراء أنه يجدر مساعدة هيئات الامم المتحدة لجعلها اقدر على اقناع اعضائها باعتماد السياسات المطلوبة في مجال التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى كما انه يرى ان الوصول الى ذلك لن يتحقق الا باتفاق الرأى على أثر المفاوضات ، وانه لمن الضروري دعم الأمم المتحدة من قدرة على اعتماد نظرة اجمالية بالنسبة للمشاكل المتصلة بفروع اختصاص وقطاعات متعددة . ويستحسن في هذا السبيل ، دعم المجلس الاقتصادى والاجتماعى لتمكينه من القيام بالدور الحاسم الذى عهد به اليه الميثاق . وقال ان الوفد الياباني يرى منذ زمن بعيد ان المجلس ينبغي ان يكون بمكان القلب فيما يتعلق برسم السياسات وتطبيقها على المستوى الشامل وكذلك بتحديد الاولويات في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى ، وانه يؤيد توصية فريق الخبراء التي ترى انه يستحسن بحث مواقيت المجلس وبرنامجه عمله . كما أنه يأمل بوجه خاص ، ان يعقد المجلس دورات قصيرة لمناقشة مسائل السياسة الهامة بمشاركة ممثلين على مستوى عال لدراسة الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل على ألا يتخطى ذلك سلطة الجمعية العامة في مجال اعتماد الميزانية وكذلك لبحث الانشطة التنفيذية . وقال ان مجال التخطيط والبرمجة هو أحد المجالات التي يمكن ان تعطي نتائج مثمرة وان وفده قد شجعه النجاح المحدود المحرز في مجال توحيد المناهج والمعايير المتعلقة بتصميم البرامج وتقديرها . و اضاف ان باستطاعة المجلس ان يعزز التقدم في هذا الاتجاه بمساعدة لجنة البرنامج والتنسيق بعد تدعيمها . ومن المرغوب فيه أيضا زيادة توثيق التعاون بين هذه اللجنة الاخيرة واللجنة الاستشارية

(السيد كانازاوا ، اليابان)

لشؤون الادارة والميزانية . وما قد يكون مفيدا في هذا الصدد أيضا هو التقرير الذي تقدم به الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة ، وقال السيد كانازاوا انه من الضروري ايضا دعم آلية التقييم في الامم المتحدة بما في ذلك امكانية الحصول سريعا على المعلومات والبيانات وتحليلها وارساء قاعدة متينة للقرارات في مجال السياسة العامة .

٤٤ - وفيما يخص الامانة الدولية ، قال ممثل اليابان انه لمن الواضح ان الهدف الرئيسي يجب ان يكون الحصول على تماسك افضل ، وانه يستحسن الامتناع عن القيام بما قد يضعف سلطة الامين العام الذي هو بمقتضى الميثاق اعلى موظف في المنظمة . كما انه ينبغي تجنب خطر زيادة تجرئة الامانة . وبما أن ٧٥ في المائة من ميزانية الامم المتحدة تصرف في الانفاق على الموظفين فانه لمن مصلحة جميع الدول الاعضاء ان تجعل الامانة تعمل في اطار اداري مبسط واقتصادي وملتزم بالنظام . ولما كانت المشاكل المرتبطة بمسائل التنظيم من الامور التي لا يمكن البت فيها دون دراسة متعمقة لتماسك المنظومة في مجموعها ، فان الوفد الياباني يقترح وضع نظام فعال للتقييم المسبق اللازم لتخصيص الموارد على نحو منهجي ، ويلاحظ ان الجمعية العامة ستتاح لها امكانية دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة بمناسبة بحث دور وحدة التفتيش المشتركة ووظائفها .

٤٥ - وفيما يخص الروابط بين الوكالات والمنظمات المختلفة ، قال ممثل اليابان انه من المستصوب اتخاذ التدابير لترشيد المنظومة وتبسيطها في سبيل تحقيق وفورات واجتناب تداخل الاختصاصات . كما انه ينبغي محاولة ايجاد شيء من التوازن بين فوائد اللامركزية الوظيفية والجغرافية وضرورة ضمان توجيه وادارة مركزيين . وقال ان هذه المسألة يجب ان تدرس من الزاوية الحكومية الدولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن وجهة النظر المشتركة بين الامانات ، وذلك بالاعتماد على استخدام افضل لامكانيات لجنة التنسيق الادارية . كما انه قد يكون مفيدا اقامة روابط وثق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية للمنظومة . ويمكن للجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية أن تساعد المجلس وهيئاته الفرعية على تحديد الأولويات والقضاء على التداخلات والازدواجية ، على انه لا شيء يستطيع أن يحل محل المسؤولية المناطة في آخر الشوط بالهيئات الحكومية الدولية وبالتالي بالحكومات صاحبة السيادة التي هي أعضاء في هذه الهيئات ، لضمان وحدة الاهداف لمنظومة الامم المتحدة . اما في مجال الموظفين فان الاعمال التي تقوم بها لجنة الخدمة العامة الدولية ستكون ذات اهمية حيوية لضمان معايير اجراءات مشتركة للموظفين في المنظومة بمجموعها ولتيسير نقل الموظفين .

٤٦ - وقال السيد كانازاوا في ختام كلمته ان تقرير فريق الخبراء يحوى عدة آراء ومقترحات مفيدة في المجالات الثلاثة المذكورة اعلاه وان وفده مستعد للانضمام الى أعضاء اللجنة الآخرين في البحث المنهجي والعملية عن التدابير الملموسة التي تكفل القيام باصلاح مقبول لدى الجميع .

٤٧ - السيد لوخترهاند (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : اعاد الى الانه ان بلده ايد انشاء اللجنة الخاصة ، الهيئة المناسبة للنظر في المشاكل المرتبطة بالتغييرات التي

(السيد لوخترهانند ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

يجدر ادخالها على القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لمنظومة الامم المتحدة استنادا الى ميثاق المنظمة والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الاستثنائيتين السادسة والسابعة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٤٨ - وقال ان التجربة الحديثة قد بينت ان المناخ السياسى الجديد الملائم والتقدم المحرز في مجال الانفراج والتطبيق المتزايد لمبدئي التعايش السلمى وحق تقرير المصير وكذلك ازالة آخر آثار الاستعمار ، كل ذلك قد شجع انماء العلاقات الاقتصادية الدولية التي تنطوى على منفعة متبادلة .

٤٩ - ومضى يقول ان ما يجب ان يحتل الصدارة من اهتماماتنا هو زيادة فعالية هيئات الامم المتحدة ومعالجة نواحي النقص الموجودة ، وان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية سيؤيد الجهود المبذولة لجعل أنشطة المنظمة أكثر فعالية في الميدانين الاقتصادى والاجتماعى وهذا لصالح جميع الدول وبخاصة البلدان النامية .

٥٠ - واستطرد يقول ان استمرار الانفراج وتزايد تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة في ممارسة العلاقات الدولية قد اوجد الظروف اللازمة لكي تراعى ، في العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاتجاهات والاحتياجات الجديدة . وفي نفس الوقت فان التعاون الاقتصادى والعلمى المستند الى مبادئ الميثاق مثل احترام الاستقلال والسيادة والمساواة والسلامة الإقليمية للدول وعدم اللجوء الى استعمال القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لخلق بـأن يشجع الانفراج ويوطد السلم والأمن ، وان مثل هذا الطور هو في مصلحة جميع الدول . وضاف ان وفد الجمهورية الألمانية الديمقراطية يرى ان اللجنة الخاصة ينبغي ان تسترشد في أعمالها بالفقرتين ٢ و ٣ من تقرير فريق الخبراء (A/AC.62/9) .

٥١ - وقال انه في سبيل تحسين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الامم المتحدة يجب مراعاة المبادئ التالية . ان أية اعادة تشكيل لمنظومة الامم المتحدة لا يمكن ان تتم الا على نحو يتفق تماما مع المبادئ المبينة فى ميثاق الامم المتحدة وعلى أساس هذه المبادئ التي تعكس مصالح مجموعات الدول كلها والتي يمكن ان تؤدي الى اتفاقات تهدف الى تحقيق أهداف المنظمة . ونفس القول ينطبق على القواعد والانظمة المتعلقة بسير عمل المنظمة وبهيكلها والمنبثقة عن المبادئ الأساسية للميثاق . وقد حددت ولاية اللجنة في قرار الجمعية ٣٣٦٢ (د ل - ٧) . وهذه الولاية تتفق ايضا مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي يدعو ، في مادته (١) ، كافة الدول الى التعاون على دعم الفعالية التي تطبق بها المنظمات الدولية التدابير الهادفة الى حفز التقدم الاقتصادى العام لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية وتحسين هذه الفعالية بصورة مطردة . كما ان المادة ٣٣ تنص ، من ناحية أخرى ، على انه ليس في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية شيء مما يفسر على انه يشكل اساسا بأحكام ميثاق الامم المتحدة أو خروجاً عليها . وبخصوص الفقرة ٣ من القسم ' ثانيا ' من القرار ٣٣٦٢ (د ل - ٧) لفت السيد لوخترهانند الانتباه الى ضرورة مشاركة الدول النامية المؤسسات المالية في عملية اتخاذ القرارات .

(السيد لوخترهاند ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

وقال ان المبادئ الديمقراطية لميثاق الامم المتحدة لا تطبق في أنشطة هذه المؤسسات التي يقوم بعضها ، زيادة على ذلك ، بعملية مخالفة لاستنتاجات وقرارات الامم المتحدة . وفي هذا الشأن طلب ممثل الجمهورية الألمانية الديمقراطية الرجوع الى مقالات نشرت في صحيفة " واشنطن بوست " في عدديها الصادرين يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ بشأن أنشطة المصرف الدولي . و اضاف انه بناء على هذا يرى وفد الجمهورية الألمانية الديمقراطية انه يستحسن ان تأخذ اللجنة في الاعتبار ، في مداولاتها ، الطلبات الواردة في قرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة . وكذلك الطلبات التي تقدم بها بعض الممثلين أثناء مناقشات اللجنة الخاصة والتي تهدف الى ان تقوم المؤسسات المالية الدولية ، في أنشطتها ، بالتزام أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٥٢ - واستطرد يقول ان الحرص على ترشيد أنشطة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة وزيادة فعاليتها ينبغي ان يكون احد المعايير الرئيسية لتقرير التغييرات الواجب ادخالها على القطاعين المذكورين . وينبغي السعي الى تجنب الازدواجية في أعمال الدوائير الادارية والى تشجيع تركيز الجهود على الميادين ذات الأولوية وتحقيق وفورات حقيقية . كما أن وفده يقترح تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه من الهيئات المركزية للمنظمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وانه ينبغي ، في سبيل ترشيد أنشطة المجلس وزيادة تأثيرها الى أقصى حد ، ان تدرس عن كثب فعالية هيئاتها الفرعية . كما أن تنسيق أنشطة الامم المتحدة ورفع مستوياتها الى أقصى حد في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة يشكلان مسألة أخرى من المسائل الجديدة باهتمام اللجنة . وادف أنه في سبيل تحسين الانشطة التنفيذية للأمم المتحدة وخاصة في مجال المساعدة التقنية ، ينبغي زيادة اشتراك اللجان الاقتصادية الاقليمية في اعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع المختلفة . كما ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار مبدأ العالمية وكذلك آراء كافة الدول ومصالحها المشروعة وذلك بالتشديد خاصة على احتياجات البلدان النامية .

٥٣ - وقال السيد لوخترهاند انه ينبغي للجنة ، عند قيامها بوضع التوصيات الخاصة بالأنشطة المستقبلية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي أن تطبق مبدأ اتفاق الرأي في سبيل التوصل الى صياغة توصيات بناءة ، تتفق مع مصالح كل الاطراف المعنية .

٥٤ - وقال ممثل الجمهورية الألمانية الديمقراطية في ختام كلمته انه وفقا للقرار ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) تعتبر اللجنة مسؤولة عن اعداد الاقتراحات الخاصة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ومن ثمة فان المساهمة الرئيسية في هذا الميدان يجب أن تأتي من هذه اللجنة . واذ ما اضطلعت اللجنة بمهامها المتشعبة والبعيدة المدى ملتزمة بمبادئ الميثاق وأخذة في الاعتبار مصالح كافة الدول فان اعمالها ستكلل بالنجاح .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠

الجلسة الخامسة عشرة

يوم الجمعة ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1) (تابع)

١ - السيد سالاس (المدير التنفيذى لصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية) : قال ان إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة مسألة معقدة لكنها ذات اهمية اولية نظرا لأنها تتعلق بإيجاد الادوات التي تساعد المنظومة على ان تتصدى بفعالية متزايدة للمشاكل الاساسي الذي يعترض سبيل الانسانية ، ألا وهو مشكل الفقر . لأن الفقر هو فعلا اصل معظم المشاكل التي يواجهها العالم - الحديث في الوقت الحاضر ، سواء اكانت هذه المشاكل تتعلق بالفقر او بضرورة اقامة نظام اقتصادى جديد او بالانفجار السكاني او بالجرام او بحماية البيئة الى غير ذلك . ان التوقعات الديموغرافية تشير الى انه قبل ان تبلغ الامم المتحدة ضعف عمرها الحالي ، سيصبح عدد سكان العالم الذين سيتقاسمون الموارد المادية المعهودة ضعف ما هو عليه الآن . ولذا يتعين ان توفر للمجتمع - الدولي الوسائل اللازمة لمواجهة الحالة مواجهة وافية تبعا لتطورها ولحل المشاكل التي هي مشاكل انسانية اساسا . ولقد برهن صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية انه قادر على تلبية هذه الاحتياجات المتزايدة والدليل على ذلك الحظوة التي يتمتع بها لدى جميع البلدان التي تسهم في تمويله . وقال انه منذ عام ١٩٦٧ ، وهي السنة التي انشئ فيها الصندوق الاستئماني للأنشطة السكانية ، ارتفعت موارد الصندوق من حوالي مليون دولار الى حوالي ٢٥ مليون دولار بفضل سخاء البلدان المتبرعة التي يوجد من بينها العديد من البلدان النامية التي تبدى اهتماما كبيرا بالأنشطة السكانية .

٢ - وأردف قائلا ان طابع الصندوق قد تطور تطورا كبيرا منذ ان انشئ الصندوق الاستئماني . وقد حددت ولاية صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، على الصورة التي هو عليها الآن ، في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦٣ (د - ٥٤) وأداة هذه الولاية ، يقوم الصندوق حاليا بتمويل حوالي ٤٠٠ مشروع مختلف الحجم في اكثر من ١٠٠ بلد من البلدان النامية ، وهذه المشاريع تتناول ، في جملة امور اخرى ، جميع البيانات بواسطة تعداد السكان في افريقيا والشرق الاوسط بوجه خاص وتحسين صحة الاسرة بفضل برامج تخطيط الاسرة في الهند وبنغلاديش وتونس ، كما تتناول انتهاج سياسة سكانية كما هو الحال في غواتيمالا والسلفادور . وتتمثل هذه المشاريع ايضا في أنشطة للبحث والتدريب على المستويين الاقليمي والاقليمي . ويقوم الصندوق فضلا عن ذلك بتمويل برامج تشمل قطاعات متعددة على جانب كبير من الاتساع في ٢٠ بلدا من البلدان النامية . فالصندوق يمارس اذن انشطته في مجالي التمويل والتنسيق في كافة البلدان النامية تقريبا .

٣ - ومضى السيد سالاس يقول ان الصندوق يتمتع لدى مختلف الحكومات وكذلك لدى المنظمات غير الحكومية بسمعة الاتسام بالجدية كما انه يعتبر اداة للمساعدة الدولية الفعالة والمحايدة سياسيا .

(السيد سالاس)

وهو من ناحية أخرى المكان الذى تلتقي فيه مختلف التصورات في المجال السكاني وتوضع فيه مختلف الاساليب المتوقعة للقيام بعمل في المجال السكاني . ولذا فهو يعمل كبرنامج سكاني على المستوى العالمي . وقد اندمجت انشطته فيما بعد في اطار اوسع نطاقا وهو اطار السنة العالمية للسكان والمؤتمر العالمي للسكان . اما الدور المحرك الذى عهد به اليه من قبل كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فقد اعترفت به جميع الهيئات المهمة بالمسائل السكانية سواء اكانت هيئات حكومية او غير حكومية . واذا كان الصندوق يحظى بمركز امتيازى لدى الحكومات فذلك لأنه قد التزم دائما بالمبادئ الثلاثة الاساسية التالية وهي : حق الدول السيادية في صياغة سياساتها وبرامجها السكانية الخاصة والنهوض بهذه السياسات والبرامج ؛ وحرية الاشخاص في تقرير حجم الاسرة ؛ واعطاء الاولوية في مجال المساعدة للأنشطة الهادفة الى اعطاء المجتمعات المختلفة وسائل الاكتفاء الذاتي . وانطلاقا من هذه المبادئ ، وضع صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية حيز التنفيذ اساليب جديدة للإدارة والمساعدة انتهت به ، خلال السنوات الاخيرة ، الى ان يمول بصورة مباشرة هيئات حكومية او معتمدة من الحكومات والى ان يحل محل الخبراء الاجانب خبراء ومدبرين ببرنامج يدبرون على الصعيد المحلي آخذا ، عند الاقتضاء ، سداد مكافآتهم على عاتقه ، والى ان يقدم اموالا لشراء المعدات والتجهيزات المحلية . ولهذه المساعدة المباشرة فوائد واضحة والدليل على ذلك تسابق البلدان الى تأييد برنامج الصندوق .

٤ - واستطرد يقول ان هذا البرنامج اصبح برنامجا سكانيا ذا نطاق عالمي بلغت فيه قمة أنشطة المساعدة ٨٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ . بيد انه تجدر الملاحظة ان عدد الموظفين الذين يؤمنون سير الصندوق ما زال منخفضا نظرا لأنه لا يزيد عن ٥٠ موظفا من الفئة الفنية في المقر وحوالي ٢٠ آخرين في الميدان . ونتيجة لذلك كانت تكلفة ادارة الصندوق ضئيلة بالمقارنة مع النتائج المحرزة . وقد نجح في تكوين احتياطي مقداره ٢٠ مليون دولار لا يزال هذا الاحتياطي مستقرا ، ولا يسمح الصندوق بالانفاق الا وفقا للتعهدات الثابتة من المتبرعين الذين يسهمون في تمويل هذه الأنشطة .

٥ - وقال انه يبدو ان انه ينبغي تشجيع اساليب الادارة الحالية للصندوق حتى يتسنى له مواصلة انطلاقته ، لأن ما يلزم بوجه خاص هو اجتناب احداث اضطراب في ادارة تسيير بصورة مرضية بحجج اجراء تحسين شامل .

٦ - واراد قائلا انه لكيما يعاد تشكيل أنشطة منظومة الامم المتحدة التي لها علاقة بالتنمية على نحو يوفر للنظام الاقتصادي الجديد اداة اكثر تكيفا مع متطلباته ، يستحسن اعتبار العناصر الاربعة التالية : مجال النشاط ، وتخصيص الموارد ، وتنفيذ مشاريع المساعدة ومدة العمل المضطلع به . اما فيما يخص الأنشطة السكانية فان تجربة صندوق الامم المتحدة تبدو تجربة مثالية في هذه النواحي المختلفة .

٧ - وقال السيد سالاس ان عنصر السكان الذى ظل مهملًا زمنا طويلا ، اصبح الان معترفا به كعامل متميز من عوامل مشكلة الفقر المعقدة . وفعلا فان معظم البلدان النامية قد اعتمدت سياسة

(السيد سالاس)

سكانية قومية او انشأت هيئة رسمية لمعالجة هذه المسألة . ولذلك يلزم اجتناب القاء مسألة حيوية في الظلام ثانية عن طريق القيام ، في وقت غير مناسب ، باعادة تجميع النشاطات المختلفة ذات الصلة بالتنمية ، مسألة لم تخرج الى النور الا منذ قليل .

٨ - وفيما يتعلق بتخصيص الموارد قال السيد سالاس انه يجدر التذكير بأن مجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اكد مرارا ان الموارد المخصصة للمساعدة في مجال السكان لا يجب ان تخصص تبعا لصيغة موحدة صالحة للعالم بأسره كما هو الشأن بالنسبة للمساعدة في سبيل التنمية بوجه عام . ذلك ان مسائل السكان مسائل دقيقة للغاية ويجب معالجتها بصورة جد مختلفة حسب الاطار الثقافي او القومي وبالتالي ينبغي تحديد سياسات المساعدة في مجال السكان حسب الاحتياجات وهي احتياجات تختلف باختلاف البلدان .

٩ - وقال انه فيما يتعلق بتنفيذ البرامج ، لا بد في مجال السكان من التزام موقف مرن ومن افساح المجال امام التجديد . وان تجربة الصندوق قد بينت ان الاساليب التقليدية ليست دائما فعالة وانه يتوجب الاحتراز من فرض اطار موحد لتحقيق المشاريع .

١٠ - و اضاف انه لا بد اخيرا من ان نتبين ان الوقت المتوفر للعمل في مجال السكان محدود وان القضية ليست قضية عدد فحسب بل انها ، في الواقع ، قضية تحقيق التوازن بين السكان وبين الموارد المتوافرة ، وان العمل المضطلع به حاليا ، سواء على الصعيد الدولي او القومي ينبغي ان يصمم في اطار عملية لارجعة فيها وفي مدة محدودة اذا ما كان يراد ان يكون لها اي تأثير حقيقي . ويجدر العمل فورا وبفعالية ، وذلك باعداد الوسائل في شمل مؤسسات او برامج ، للمساعدة ، على حل مشاكل السكان قبل ان تزداد اتساعا وتعقيدا بحيث تستعصى على العلاج المنهجي .

١١ - وفيما يتعلق بملاحظات وتوصيات فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة (E/AC.62/9) ، قال السيد سالاس انه من الواضح ان صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية لا يسعه ان يعترض على المبدأ القائل بارتباط مسائل التنمية الاقتصادية والسكان ارتباطا وثيقا ؛ وقد كان هذا المبدأ محل اتفاق في الرأي اثناء المؤتمر العالمي للسكان وورد ضمن المبادئ التوجيهية لخطة العمل العالمية . و اضاف ان الخبراء قد الحوا عن حق على ضرورة تبسيط المنظومة في سبيل زيادة فعاليتها ، وتحقيقا لذلك فكروا في اعادة تجميع عناصرها المترابطة تحت سلطة واحدة . ومثل هذه الاعادة للتجميع تنطوي ، بالرغم من الفوائد التي قد يتيحها ، على اخطار هامة ولا سيما خطر افقاد بعض هذه العناصر طابعها الجوهرى وجزءا كبيرا من فائدتها ، اذا ما توجب دمجها بصورة مفرطة في التصلب او غير مناسبة لمجموع المنظومة . ويبدو انه يكفي لتجنب الازدواجية ان تحدد مسؤوليات وحدد الولايات المسندة للمؤسسات والهيئات المتخصصة تحديدا واضحا بدلا من الاصرار على دمجها الكامل المنهجي . ان اهمية الاشتراكات التي تتدفق على صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، في وقت عز فيه المال في كل مكان لهو ابلغ شهادة على الاهتمام الذى توليه البلدان للمسائل السكانية ، وان ضم هذه الموارد الى موارد صناديق اخرى - بهدف التبسيط المحمود في حد ذاته - يخشى ان يحدث فيما يتعلق بصندوق الأنشطة السكانية عكس الاثر المنشود ، وذلك بأن

(السيد سالاس)

يقلل من فعاليته . والقضية ليست قضية الاحتفاظ بحسابات منفصلة بقدر ما هي قضية محافظة على اطار من الانشطة واضح تماما .

١٢ - ولذلك اقترح السيد سالاس ان يعتبر صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، عند ما يرسى الهيكل الجديد ، على انه حالة مستقلة بذاتها وان يعالج على هذا الاساس كبرنامج منفصل . ويمكن لهذا البرنامج ان يعمل بالاتصال الوثيق مع بقية المنظومة ، سواء فيما يتعلق بتحديد السياسات او فيما يتعلق بإدارة العمليات ، طبقا للاجراءات المحددة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس ادارة صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية . وبالتالي يقوم مدير البرنامج بالتشاور مع المدير المسؤول عن ادارة مجموع أنشطة المساعدة والتنمية ، بتقديم تقرير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس العمليات المزمع انشاؤه ، ويشترك المدير أيضا في اعمال الهيئات الاستشارية التي قد يتم انشاؤها لتنسيق أنشطة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة التي لها علاقة بالتنمية . وبذلك يتجنب تعريض تطور الصندوق للخطر ووقف تقدمه .

١٣ - وقال السيد سالاس في ختام كلمته ان الهدف من اعادة التنظيم يجب ان ينحصر اساسا في الحفاظ على الوكالات القابلة للحياة او انشاؤها . وفيما يتعلق بصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، يبدو ان الحل الافضل يتمثل في الحفاظ على طابعه بوصفه برنامجا متميزا مع دمج نفسه في نفس الوقت ضمن مجموع أنشطة التنمية وايجاد آلية التنسيق المناسبة .

١٤ - السيد هويدا (ايران) : قال ان الهدف من اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي معروف جدا فلا لزوم في طرقة ثانية . ولذلك يرى من المؤسف جدا ما يلاحظ من ان رؤساء امانات هيئات الامم المتحدة عموما قد القوا بيانات تناولت تاريخ منظماتهم وتفصيل ادارتها اكثر مما تناولت المسألة قيد البحث . يبدو ان اللجنة الخاصة اذا كانت قد دعتهم للاشتراك في اعمالها فذلك لكي تعرف وجهات نظرهم بشأن توصيات فريق الخبراء وبشأن مسألة اعادة التشكيل بصورة عامة .

١٥ - واذاف ممثل ايران انه يرى ان تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) مفيد جدا من حيث احتوائه على عدة آراء وتوصيات هامة . ومما يثلج الصدر ، من ناحية اخرى ، ما يلاحظ من ان الخبراء لم يفرغوا المشاكل من مادتها الجوهرية وهو ما يحدث عادة لاجتناب الاصطدام بالحساسيات الحادة بل انهم ذكروا حقائق لا يشار اليها عادة الا همسا . فعلا فان بعض رؤساء امانات الوكالات المتخصصة اذا ما اعتبرنا ما كان من ردود فعلهم ، قد صدموا في حساسياتهم . وعلى ذلك يمكن القول بأن تقرير فريق الخبراء لا يجب ان يكون الأساس الوحيد لمناقشات اللجنة . ومن ناحية اخرى ، ينبغي لهذه الاخيرة ان لا تعطي الانطباع بأنها تريد ان تتحول الى واحدة من الوكالات المتخصصة .

١٦ - واذاف انه منذ عام ١٩٤٥ ، ظهرت نزعتان متناقضتان تؤيد احدهما المركزية وتؤيد الثانية اللامركزية ، بل حتى الاستقلال الذاتي . وقال ان فريق الخبراء يبدو ، من جهته ، وكأنه يميل الى النزعة الاولى . يبدو ان الوفد الايراني يرى انه لا المركزية المتطرفة ولا التجزئة المعممة مفيدتان وان القضية في واقع الامر هي قضية خلق نوع من التوازن بين هاتين النزعتين بصورة تزيد من فعاليتها

(السيد هويدا ، ايران)

المنظومة . على ان هذه الفعالية قل ما تأتي نتيجة لتوصيات وقرارات هيئة ما بقدر ما تأتي نتيجة للصورة التي تطبق بها هذه التوصيات والقرارات من قبل المسؤولين في مختلف الهيئات . بيد ان ما ظهر خلال السنين هو روح التنافس بين مختلف الوكالات المتخصصة والهيئات المختلفة في المجال الذي يدعو فيه الميثاق الى التعاون . فالقضية اذن بالنسبة للجنة ليست قضية اصدار توصيات جديدة بقدر ما هي قضية استرعاء انتباه هؤلاء وأولئك الى المبادئ الأساسية .

١٧ - وتعليقا على التقرير (E/AC.62/9) ، اشار ممثل ايران قبل كل شيء والى ان فريق الخبراء قد اعاد اهمية قليلة للموارد المتاحة بيد انه قال انه لا يخفى ان اية ادارة ، حتى اكثر الادارات استيفاء لأسباب الكمال ، ستظل غير فعالة اذا لم تتوافر لديها الودات اللازمة .

١٨ - وقال ان توصية فريق الخبراء التي يقترح فيها دعوة الجمعية العامة لعقد دورة استثنائية او اجتماع لجنة جديدة للتنمية بدلا من تنظيم مؤتمرات عالمية لبحث هذه المسألة الخاصة او تلك ، تبدو توصية مغرية لأول وهلة ، غير ان ذلك سيثقل اعمال الجمعية مما قد يؤدي الى التأثير على نوعية العمل .

١٩ - اما فيما يخص بتقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال السيد هويدا انه يجدر قطعاً تعزيز ما يقوم به المجلس من دور التنسيق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، غير ان المجلس لن يستطيع القيام على وجه فعال بالعمل الذي تضطلع به هيئاته الفرعية ولا ينبغي نسيان الأخطار التي ينطوي عليها الغاء بعض من الهيئات . ولذلك لا بد من بحث توصية الفريق في هذا الشأن بأكثر قسط من العناية .

٢٠ - واعاد ممثل ايران الى الازهان ان المجموعات الصغيرة للتفاوض التي اوصى بها فريق الخبراء موجودة فعلا في كثير من الحالات . وقال انه يبدو من الافضل الاستمرار في انشاء هذه المجموعات على اساس الاحتياج العملي بدلا من اضعاف الطابع المؤسسي لهذا الاجراء . وكذلك النزعة نحو اعتماد القرارات باتفاق الرأي فانها موجودة فعلا ، ولذلك يكفي تعزيز هذه النزعة ، لأن كل تشدد في هذا المجال سيؤدي ، في حالة قيام مصاعب ، الى خلق عدد من حقوق النقض (الفيتو) بقدر ما هناك من اعضاء .

٢١ - و اضاف انه لا يمكن . كما اعترف بذلك الخبراء انفسهم ، التكهن بأن انشاء منصب مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ستكون له فعالية عملية . ويبدو فعلا انه ليس من الواقعية الاعتقاد بأن شخصا آخر غير الامين العام يستطيع ان يفرض توجيهات على الوكالات والهيئات التي اظهرت من قبل غيرتها على اختصاصاتها . ومن ناحية اخرى ، يخشى ان تؤدي هذه الوظيفة الى تعريض الامانة العامة للهلاك حيث ان ذلك سيكون بمثابة انشاء امانة داخل الامانة العامة . وقال انه يمكن بلوغ نفس الهدف باعادة تشكيل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية او لربما باعادة تشكيل الامانة العامة في مجموعها . والامين العام ذاته يستطيع - ويجب عليه - بمقتضى الميثاق ان يضطلع بهذا الاصلاح وهذا ، على ما يبدو ، دون انتظار تعليمات من اللجنة . وفي هذا الشأن اعرب السيد هويدا عن اسفه لأن الامين العام لم يرمق اذ ان يطلع اللجنة على وجهات نظره في شأن اعادة التشكيل .

(السيد هويدا ، ايران)

٢٢ - اما فيما يختص باعادة تجميع الانشطة والصناديق التنفيذية ، فانه قال ان الوفد الايراني يوافق مبدئيا على آراء فريق الخبراء . غير انه يرى ان مقتضيات مثل هذا الاقتراح ، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة الحكومات في مجلس الادارة المشترك ، يجب ان تدرس بعناية . ذلك ان الحكومات التي تشترك في مجالس ادارة الصناديق المختلفة ليست هي نفس الحكومات . ومن ناحية اخرى هناك بعض من هذه الهيئات يعمل بصورة حسنة ، ومثال ذلك صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، فهل ينبغي معاملة كل هيئة بحسب نوعية حالتها او انه ينبغي معاملة جميع هذه الهيئات معاملة واحدة ؟

٢٣ - وقال ممثل ايران في ختام كلمته انه يجب الان على اعضاء اللجنة ان يدرسوا الاقتراحات التي قدمت اثناء المناقشة العامة وكذلك توصيات فريق الخبراء . وفي نفس الوقت ، ينبغي لهم الا ينسوا ، كما قال يوثانت ان المشاكل تكمن في ظروف العالم اكثر مما تكمن في هيكل الامم المتحدة . على ان اللجنة تمتاز امتيازاً كبيراً بأنها تحظى ، بفضل توصيات فريق الخبراء ، بقاعدة للعمل في غاية من المتانة .

٢٤ - السيد غوريثا (رومانيا) : قال انه يحسن باللجنة الخاصة ان تعكف في ضوء الولاية التي عهدت بها اليها الجمعية العامة ، على تحديد اهداف واضحة ، بحيث يستطيع الفريق العام - صياغة اقتراحات ملموسة في مجال اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة وذلك بغية جعل هذا الاخير اقدر على معالجة مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي معالجة فعالة من منظور جديد . وقال ان انشاء اللجنة الخاصة نفسه دليل آخر على الاهمية التي تعلقها الدول الاعضاء على هذا العمل .

٢٥ - واردف قائلا ان رومانيا - البلد الاشتراكي والنامي في نفس الوقت - تهتم بنشاط بتحسين دور الامم المتحدة . واعرب السيد غوريثا عن الامل في ان تؤخذ الاقتراحات التي تقدم بها بلده في وثائق مختلفة في الاعتبار لدى صياغة التوصيات المتعلقة باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة .

٢٦ - وقال ان وفد رومانيا يرى ان اعادة التشكيل ينبغي ان تساعد على بلوغ الاهداف الاساسية وهي زيادة فعالية منظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على ان تؤخذ في الاعتبار تطورات الظروف واضفاء الديمقراطية على المنظومة .

٢٧ - ففيما يتعلق بالهدف الاول من هذه الاهداف قال ممثل رومانيا انه ينبغي توقع اتخاذ تدابير مختلفة وخاصة ترشيد اعمال الهيئات التشريعية وبوجه خاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو يؤدي الى زيادة دورهما ، وازافة مجالات التعاون الجديدة (الطاقة والعلم والتقنية وانماء موارد البحار والمحيطات الى غير ذلك) الى آلية الامم المتحدة ، وزيادة دور اللجان الاقتصادية الاقليمية في تحديد وصياغة وتنفيذ برامج التعاون الاقليمية ، والقضاء على الازدواجية والآليات الوسيطة التي تضر بحسن سير المنظومة ، ودعم فعالية الأنشطة التنفيذية من اجل التنمية عن طريق تحسين ادارة صناديق المساعدة وتشجيع كافة البلدان على الاشتراك في تنفيذ المشاريع اشتراكا اوسع .

(السيد غوريتزا ، رومانيا)

٢٨ - واستطرد يقول انه في اطار هذه التدابير يجدر ايضا دعم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتزويده بالوسائل اللازمة لمباشرة بحث ما يلزم من الحلول للمشاكل الاقتصادية المستعجلة على نحو اكثر مباشرة ، ومن جملة هذه الوسائل اتاحة الفرصة له للاجتماع في دورات استثنائية . كما ينبغي للمجلس ايضا ان يعقد دورات وزارية دورية تركز لبحث الحالة الاقتصادية الدولية بصورة عامة . كما ينبغي زيادة على ذلك ، التذكير بأن على المجلس ان يواصل وينسق تطبيق اهداف برنامج العمل الخاصة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وكذلك اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية . اما فيما يخص الاقتراح الهادف الى ان تناط بالمجلس المسؤولية المباشرة عن الاعمال التي تقوم بتنفيذها حاليا بعض هيئاته الفرعية ، فقال ان وفد رومانيا يؤكد على ضرورة القيام بدراسة المسألة دراسة متعمقة . وانه لكي يتم نقل هذه المسؤولية على نحو مرض ، ينبغي اتخاذ التدابير التنظيمية الوافية والحرص ، في كل الاحوال ، على الا يضطر المجلس الى القيام بمهام ذات طابع تقني مفرط .

٢٩ - ولبلغ الهدف الثاني ، الا وهو توسيع القواعد الديمقراطية في منظومة الامم المتحدة قال ممثل رومانيا ان عملية اعادة التشكيل ينبغي ان توجه على نحو يؤمن مشاركة جميع الدول ، في ظروف من المساواة الكاملة ، في بحث وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي هي موضع الاهتمام العام ، ومشاركتها كذلك في اعتماد التدابير من اجل تنمية التعاون الاقتصادي الدولي . وعلاوة على ذلك ، ينبغي على عملية اعادة التشكيل ان تساعد على تحسين آليات المفاوضة داخل المنظومة ، وذلك عن طريق صياغة قواعد من شأنها ان تضمن لهذه الآليات السير الحسن على اساس ديمقراطية . وكذلك ايضا ، في نطاق اضعاف الديمقراطية على المنظومة ، يجدر احترام مبدأ التوزيع الجغرافي للدول في جميع هيئات الامم المتحدة وتطبيق هذا المبدأ ، على نحو افضل ، وتنقيح نظام التصويت الساري في بعض الوكالات ، مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ، وتحسين سياسات واجراءات تدبير الموظفين للأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئاتها بغية زيادة نسبة الموظفين من البلدان النامية ، وكذلك نسبة النساء والشباب في مجموع منظومة الامم المتحدة .

٣٠ - السيد رايدبيك (السويد) : قال انه ينبغي للجنة الخاصة ، نظرا لتشعب مهمتها ، ان تركز جهودها في الوقت الحاضر على الميادين التي يمكن ويلزم العمل فيها فورا . وأشار الى ان اعادة التشكيل لا ينبغي ان تكون غاية في حد ذاتها وانما ينبغي ان تهدف الى جعل تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة اكثر انطباقا على العلاقات الاقتصادية الحالية القائمة بين البلدان ، وإلى زيادة التماسك داخل المنظومة بحيث يتسنى لها القيام بدورها على وجه افضل فسي تطبيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبعد هذا ينبغي ان يكون كل تغيير يتفق عليه مطابقا لميثاق الامم المتحدة ، والحقيقة انه يبدو من الضروري ادخال بعض التغييرات لجعل الممارسات الحالية اكثر مطابقة لأحكام الميثاق .

٣١ - واراد السيد رايدبيك قائلا ان الولاية التي ستسند للفريق العامل يجب ، في نظر الوفد السويدي ، ان تتضمن الموضوعات التالية : جدول اعمال اللجنة الثانية ومناهج عملها ؛ وتنظيم دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية للمجلس واجراءات المفاوضة داخل المجلس ؛

(السيد رايد بيك ، السويد)

واخيرا ، فيما يتعلق بالامانة العامة ، اعادة تجميع المسؤوليات في المجال الاقتصادي والاجتماعي ودور ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وانه يمكن من ناحية اخرى اجراء مناقشة تمهيدية تتناول احتمال انشاء وكالة للأمم المتحدة تعنى بالتنمية .

٣٢ - ومضى يقول ان وفده يرى انه ينبغي ، بدلا من الاقلال من اهمية الجمعية العامة ان يعزز دورها ، لذلك يمكن للفريق العامل ان يتوقع تغيير طريقة سير اللجنة الثانية بصورة تجعل منها اداة اكثر فعالية . و اضاف انه اقترح جعل هذه اللجنة لجنة التنمية . بيد انه اذا كان بيد وفعلا ان من الحكمة تجميع مسائل التنمية فانه لا ينبغي ان ننسى ان اكتظاظ جدول اعمال اللجنة الثانية لا يتيح لها بتاتا ان تتولى مزيدا من المسائل الاخرى . وعليه يمكن المضي قدما في دراسة امكانية انشاء لجنة اقتصادية خاصة جديدة تتولى بعض المسائل المعينة .

٣٣ - وقال السيد رايد بيك ان وفده ، على غرار العديد من الوفود الاخرى على ما يبدو ، يؤيد توصية فريق الخبراء الداعية الى انعقاد المجلس في سلسلة من الدورات المتكررة والقصيرة التي تتناول موضوعات بعينها على ان تكون هذه الدورات موزعة على السنة كلها تقريبا (E/AC.62/9 ، الفقرة ٤٦) وقال ان هذه الطريقة ستيسر تزايد مشاركة من الدول الاعضاء وكذلك من الوكالات المتخصصة وستساعد بالتالي على بحث الموضوعات بصورة اعمق . و اضاف ان هذا التغيير سيكون له من دون شك تأثيرات على طريقة سير هيئات المجلس الفرعية ، لكن وفده يرى انه يستحسن ، قبل معالجة هذه المسألة الانتظار لمشاهدة كيفية سير المجلس في ظل النظام الجديد .

٣٤ - وقال انه وفقا لما اقترح يمكن للمجلس ان يجتمع احيانا في دورة على مستوى وزاري نظرا لدوره في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

٣٥ - واستطرد يقول ان فكرة انشاء افرقة صغيرة للتفاوض تستحق ان تدرس بامعان اكبر لكنه غير مقتنع بأنه ينبغي تنظيم اعضاء الطابع المؤسسي على هذا الاجراء . وقال انه بامكان الفريق العامل ان يفكر في حلول اخرى تتيح المزيد من المرونة ، من ذلك مثلا انه يمكن الاكتفاء بتعيين رئيس فريق المفاوضات المزمع انشاؤه وتكليفه باجراء المشاورات المناسبة . ومهما يكن من امر ينبغي ان يتاح لجميع البلدان الاعضاء في الامم المتحدة وليس فقط لأعضاء المجلس ان تشارك في هذه المفاوضات .

٣٦ - وقال ممثل السويد ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يكن الى الآن في وضع يتيح له ان يمارس بصورة مرضية جدا دور التنسيق الذي عهد به اليه الميثاق . و اضاف انه اذا اجتمع المجلس في دورات تركز لموضوعات بعينها فان ذلك سيتيح مشاركة انشط من قبل الوكالات المتخصصة وبتيح بالتالي تنسيقا افضل . وينبغي من ناحية اخرى مواصلة الجهود المبذولة فعلا لتنسيق دورات وضع الميزانيات البرنامجية لهيئات الامم المتحدة .

٣٧ - ومضى يقول ان بعض جوانب اعادة تنظيم الامانة لا يمكن مع ذلك ان تبحث الا بعد ان يتم تحديد الوجهة العامة لاعادة التشكيل ، ولا يخفى منذ الآن انه ينبغي دعم الامانة العامة في المجال

(السيد رايد بيك ، السويد)

الاقتصادى والاجتماعى . وعليه يمكن منذ الان التفكير في انشاء منصب مدير عام للتنمية لمن يكون من آثاره ، خلافا لما يخشاه البعض ، فصل الوظائف الاساسيتين في الامم المتحدة ، ولكنه سيستج على عكس ذلك تحقيق ادماج اكمل .

٣٨ - وقال السيد رايد بيك ان امانة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المزمع انشاؤها ينبغي ان تعزز تعزيزا كبيرا فيما يتعلق بوظائفها في المجالات النظرية والتحليلية دون ان يكون ذلك سببا في الحد من نطاق انشطتها . و اضاف ان هناك شعورا حادا بمساس الحاجة الى امانة قوية ونشطة في جميع الميادين . غير انه ينبغي اعفاء ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مبدئيا من جميع انشطتها التنفيذية . وقال ان الدمج المرفوب لهذين المجالين من مجالات الانشطة يمكن ان يتحقق بطرق اخرى ، وذلك ، مثلا ، بالنص على امكانية تبادل الموظفين بين مختلف هيئات الامم المتحدة . ويرى ممثل السويد في هذا الصدد ان الاقتراح الهادف الى انشاء لجنة استشارية تتألف من رؤساء امانات الهيئات الرئيسية تحت رئاسة المدير العام الجديد تستحق ان تدرس دراسة متعمقة .

٣٩ - وقال انه اذا كان الوفد السويدي يوافق مبدئيا على فكرة اعادة تجميع الانشطة والصناديق التنفيذية ، فانه يبذل له من الضروري ان تدرس حالة كل هيئة وصندوق دراسة متمعنة قبل تقرير ادماجها . وقال انه في بعض الحالات مثل حالة برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة المعني بالبيئة ، فان هناك حججا مقبولة تعارض ادماجها . وقال انه في حالة ما اذا تم تجميع الصناديق التنفيذية في وكالة للأمم المتحدة للتنمية فانه سترتب على الفريق العامل ان يقرر توزيع المسؤوليات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذه الوكالة .

٤٠ - و اشار ممثل السويد في ختام كلمته الى انه يجدر قبل كل شيء العمل في التشكيل الجديد على اتاحة امكانيات للتغيير بحيث يتسنى لمنظومة الامم المتحدة ان تتكيف بتطور الوضع تكيفا مستمرا .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠

Blank page

Page blanche

الجلسة السادسة عشرة

الجمعة ٢٠ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة (3 / A/AC.179 و Add.1)
(تابع)

١ - السيد يانكوفيتش (النمسا) : قال لا بد انه كان واضحا لمؤسسي الامم المتحدة ان السلم يجب ، ان يقوم الى حد كبير ، على اساس من التقدم الاقتصادى والاجتماعى للجنس البشرى ككل ؛ الا ان الهياكل التي أقيمت لتحقيق أغراض الامم المتحدة هي الان في حاجة الى بعض الاصلاح وأوضح أن هناك سببين رئيسيين لذلك : الأول ، هو أن ما حدث خلال السنوات الثلاثين الماضية من تطور سياسى واقتصادى واجتماعى لم يسبق له مثيل قد خلق نمطا شديدا التعقيد للترابط بين الاقتصاد العالمى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية القومية للدول الاعضاء المؤسسة والاربع والاربعين ، وليضع دول اخرى ، هي بلا شك جزء من الاقتصاد العالمى وان كانت خارج منظمة الامم المتحدة . وأضاف ان هياكل الامم المتحدة قد فقدت لذلك كثيرا من مناسبتها السابقة . اما السبب الثانى فهو أن ما حدث من توسع تدريجى في الترتيبات التنظيمية للامم المتحدة ففى الميدان الاقتصادى والاجتماعى قد خلق نوعا من " الفيدرالية الوظيفية " ولكنه لم يسفر عن جهـد تخطيطى أمثل أو عن وضع أولويات واضحة الحدود واقامة تعاون كاف بين القطاعات . ومما يجعل هذا الامر الأخير ، أى عدم وجود تعاون كاف بين القطاعات ، أشد ازعاجا هو أن معظم أنشطة منظومة الأمم المتحدة ومصروفاتها مكرس الان للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛ ومن ثم ينبغي أن يكون لعمل اللجنة هدفان أساسيان : أولهما وضع مقترحات مفصلة لتحديث الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة كيما تصبح أقدر على تلبية الأمانى الاجتماعية والاقتصادية لاعضاءها المتزايد عددهم باستمرار ، ولا سيما الأمانى فى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛ والثانى تقرير الأولويات الوظيفية التي يتوجب على هذه الأجهزة ان تخدمها وتساعد على تحقيقها .

٢ - ولفت الانتباه الى ان الافكار الاساسية التالية ينبغي أن تؤخذ فى الاعتبار ، وهي ان انشاء هيكل جديد للأمم المتحدة من اجل التعاون الاقتصادى على النطاق العالمى يمكن ان يتم ، فى جوهره ، على أساس الميثاق وفى نطاق اطاره الحالى ، وبالنظر الى خطورة المسألة ، ينبغي ان تكون القرارات بشأن إعادة التشكيل مبنية على اتفاق الرأى . ويجب ان تتركز جهود اللجنة فى تقوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وفقا لما أوصى به فريق الخبراء المعنى بهيكل منظومة الأمم المتحدة فى تقريره (E/AC.62/9) ، على انه لا يجوز ان يكون هذا التقرير الوثيقة الوحيدة التي تستخدمها اللجنة . وأردف بذلك قوله ان وظائف المجلس وطرائق عمله يجب ان تتحسن ليتمكن من استعادة المكانة التي خصه بها الميثاق ، وهي ، بالتحديد ، ان يكون الجهاز المركزى للامم المتحدة لاعداد مقررات السياسات العامة ذات الطابع العالمى فى القطاع الاقتصادى والاجتماعى ، وتحديد الأولويات فى هذا القطاع ، وتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الجوانب لجميع

(السيد يانكوفيتش ، النمسا)

منظمات الامم المتحدة والاشراف على هذه الانشطة ، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة ، ووضع التوصيات المناسبة للجمعية العامة . و اذا كان للمجلس ان يحقق هذه الاهداف فلا بد له من أن يقوم بدور سياسي في جوهره ؛ وهذا ما لا يمكن تأمينه الا باعفاءه من مسؤولياته التنفيذية ليتفرغ لصوغ السياسات العامة . و اضاف انه ينبغي للمجلس ان يكف عن تفويض الوظائف السياسية ، لان ذلك يستلزم معاودة التغذية بالمعلومات بين المجلس والجهة المفوض اليها ، مما يجد المجلس صعوبة في القيام به ، ثم ان هذه الازدواجية تبدو غير ضرورية ، ولا سيما في مجال التنفيذ ، وأوضح ان وفده يؤيد أن تكون المسؤوليات المسندة الى المجلس اقل عددا ، على ان تكون هذه مسؤوليات سياسية قطعا ومنتقاة بمزيد من العناية ؛ فذلك من شأنه أن يساعد على تفادي مناقشة المسائل الأساسية على مستويين أو حتى ثلاثة .

٣ - وقال في هذا الصدد ، انه يوصي بوجود دراسة امكانيات اجراء تعديلات في عدد الهيئات الفرعية للمجلس ، على ان دراسة كهذه يجب ان تتوخى ترشيد اعمال المجلس وتيسير اعادة توجيهها صوب المزيد من اعمال صوغ السياسات العامة والمزيد من النشاط التخطيطي . وأضاف قائلا ان الوثيقة E/5453/Rev.1 لا تذكر فيما يظهر جميع الهيئات الاختصاصية ، ولذا سيكون مفيدا ان نسمع من الامانة العامة العدد الحقيقي لهذه الهيئات .

٤ - ومضى الى القول بأن أى جهد ناجح يبذل لتقوية المجلس وترشيد أعماله ينبغي أيضا أن يأخذ في الحسبان المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين تحت البند ١٠٠ ؛ فالأمين العام يعرب في ذلك التقرير عن الأسف لتبعثر التجمعات الوظيفية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية للمنظمة ، ويبدى ، فيما يتعلق باعادة التجميع الوظيفي ، مقترحات جديدة بالاهتمام الكامل من قبل اللجنة . وتابع قائلا ان رفع مستوى المجلس يستلزم ايضا أن تكون لخطة اجتماعاته ، في كل الظروف ، الأولوية اللازمة بالنسبة الى الهيئات الاخرى ، وهذا أمر يمكن تحقيقه بترشيد جدول اجتماعات الهيئات الفرعية وبأن يعقد المجلس نفسه عددا اكبر من الاجتماعات ، وان تكن قصيرة ، مما يؤدي ، فضلا عن ذلك ، الى رفع مستوى التمثيل ، وهو شرط هام آخر لنهضة المجلس من الناحية السياسية وتحسين مركزه وعمله .

٥ - وقال ان من الطرق الاخرى لتقوية الدور السياسي لهيئات الامم المتحدة كمثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تكون في اعطاء أعضاء مكاتبها صوتاً أقوى ؛ لذلك ينبغي للجنة ان تنظر في امكانية منح مكتب رئيس المجلس مسؤوليات أوسع بعض الشيء . وأضاف ان كون هذا المكتب يتمتع فعلا باستمرارية اكبر بكثير مما يتمتع به بعض المكاتب السياسية النظرية لما قد يساعد بعض المساعدة . ومضى يقول ان اعطاء مكتب رئيس المجلس مسؤوليات اكبر لا بد ان يجعل المجلس أقدر على معالجة التطورات الهامة في فترات ما بين دوراته الرئيسية ؛ كما ان استخدام اللجان الاقليمية بصورة افعال يساعد على تحرير المجلس من الاعمال غير الضرورية والاعمال الازدواجية ، وان قيام تعاون أوثق بينه وبين اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق من شأنه أن يعزز كفاءته .

(السيد يانكوفيتش ، النمسا)

٦ - وأعلن انه يؤيد المقترحات التي أبداهها غيره من المتكلمين والواردة في وثائق مختلفة بشأن دمج العدد الكبير من الصناديق المستقلة الموجودة حالياً في منظومة الأمم المتحدة . وأضاف ان خطوة كهذه ، ان لم تحسن ادارة الصناديق ، فسوف تحسن على الاقل ، تخطيط الموارد والمصروفات ، وقد تخفف التكاليف الادارية ، فتضمن بذلك رقابة أفضل عن طريق الاجهزة الادارية التي هي أشد مركزية من الصناديق نفسها . وأردف بذلك قوله بأنه لا يؤمن بأن كثرة الصناديق تؤدي الى زيادة في الاسهامات القومية ؛ لأن الحكومات على درجة من الفهم كافية لجعلها تميز بين مختلف الأغراض التي تستخدم فيها اشتراكاتها في ظل نظام متكامل .

٧ - وذكر اللجنة باقتراح يتعلق بأعمال منظومة الأمم المتحدة في ميدان الطاقة ، كان قد قدمه وزير خارجية النمسا في ٢٢ نيسان /ابريل ١٩٧٤ الى الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ؛ وأشار الى ان الوزير أوصى بأن يكون للوكالة الدولية للطاقة الذرية دور رئيسي للعمـل في ميدان الطاقة .

٨ - وأشار الى أن فريق الخبراء قد جاء بأفكار جديدة وأصيلة للأغاية فيما يتعلق بموضوع دور الأمانة العامة في الجهد الرامي الى اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة ؛ وان التحديث الناجح لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي لا بد ، أن يشمل كل مستويات الادارة ، وأضاف فيما يتعلق باقتراح رئيسي في هذا الصدد يقول بانشاء وظيفة مدير عام للشؤون الاقتصادية ، ان وفده يحذر من ان مجرد انشاء دائرة جديدة ليس هو الترياق لمعالجة الامراض التي لا بد من الحملة عليها من جوانب عديدة ، وعلى مستويات عديدة ، وبأكثر من وسيلة ؛ ثم ان ايجاد مناصب جديدة يجب ان يأخذ في الحسبان سلطة الامين العام المستقرة والمقبولة ؛ وقد يكون من غير الحكمة اضعاف هذا المصدر من مصادر السلطة في الأمم المتحدة ونزع بعض من النقاط المرجعية الرئيسية القليلة في منظومة الأمم المتحدة قبل التأكد بوضوح من امكانية اعمال الحلول البديلة وأردف بذلك قوله ان وفده تساوره شكوك اقل بعض الشيء فيما يتعلق بامكانية تحسين وظائف الامين العام الخاصة بتنسيق السياسات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ؛ اما فيما يتعلق بالامانة العامة ، فيجب تقوية المركز على ان تشجع في الوقت نفسه كل فرصة للامركزية المراقبة ؛ ولى اللجنة ان تفحص كل الامكانيات لتحرير الامانة العامة على جميع المستويات من خوفها المألوف من الأخذ بالمبادرات ومن أن تكون شريكا حقيقيا في هيئات الأمم المتحدة ؛ فالامانة العامة ينبغي أن تشعر بأنها حرة في الأخذ بالمبادرات ، سواء في الاجتماعات أو في خارجها ، للسير قدما بالمناقشات والتسويات . وان كون الأمم المتحدة قد أصبحت هيئة تعددية جدا لا بد أن يقلل الى حد كبير خطر وقوع الامانة العامة في عزلة او في مجابهة .

٩ - وأضاف ان هناك مشكلة اخرى هي ضرورة ترشيد وتركيز جهود الأمم المتحدة في مجال الاعلام ؛ ان هناك ميلا مقلقا نحو تكاثر المنشورات التي تمولها وتصدرها الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها . وان من الحجج المؤيدة لمشل هذا التكاثر هي مايفترض من عدم رغبة وسائل الاعلام الجماهيرى في طبع أنباء تتعلق بالأمم المتحدة . وأوضح انه اذا كانت انشطة الأمم المتحدة جديدة بالنشر ، فان وسائل الاعلام ستضطر الى نشرها ؛ ولذا فلا معنى لمحاولة خلق نوع من " الثقافة المضادة " .

(السيد يانگوفيتش ، النمسا)

١٠ - وتطرق الى ضخامة عدد الاجتماعات التي تعقد حالياً فقال انها تثقل على الوفود الصغيرة وإذا أُريد لعملية إعادة التشكيل ان تكون فعالة فينبغي ايلاء هذا الموضوع ما يستحقه من الاهتمام .

١١ - ومضى الى القول بأن وفده يرى ان تبادل الآراء الجارى في اللجنة ينبغي ان يمكنها وفريقها العامل من وضع الاصبح على نقاط الضعف في المنظومة وان تضع قائمة بعلاجات قصيرة الاجل واخرى طويلة الاجل . واضاف ان عمل اللجنة سيكون خطوة هامة في سبيل مواجهة المطالبة العالمية بالتقدم في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمبادئ التوجيهية التي تضمنتها المقررات الاخيرة للجمعية العامة .

١٢ - السيد كوردوفيز (أمين اللجنة) : قال ان الوثيقة E/5453/Rev.1 تتضمن معلومات عن جميع الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن هناك ، كما يبين الجدول البياني في الصفحة ٥ من تلك الوثيقة ، خمسة أنواع من الهيئات الفرعية تعدادها كما يلي : ست لجان فنية ، وتسع لجان دائمة ، وخمس لجان اقتصادية اقليمية وثمان هيئات دائمة من الخبراء وهيئة واحدة حكومية دولية مخصصة . واضاف ان الهيئات الفرعية التي ترفع تقاريرها الى المجلس مباشرة قد أقامت هي الاخرى هيئات فرعية خاصة بها باعداد مختلفة ؛ وان اكبر عدد من هذه الهيئات الفرعية هو لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا ان لها ٨٤ هيئة فرعية ؛ ويبلغ العدد الكلي للهيئات الفرعية وهيئاتها الفرعية هو ١٦٧ ، وأن مجموع مدد جلسات الهيئات التي ترفع تقاريرها الى المجلس ما يزال حوالي ٧٠ اسبوعاً في السنة .

١٣ - السيد تورين (وكيل الأمين العام ، الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية) : قال ان مؤتمر الموئل يعقد الان وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٠١ (د - ٢٧) . واضاف ان الاسم الاصلي للمؤتمر والمواعيد المقترحة لعقده قد تغيرت بقراري الجمعية العامة ٣١٢٨ (د - ٢٨) و ٣٣٢٥ (د - ٢٩) . واضاف ان الغاية الاساسية من المؤتمر قد حددت في القرار ٣١٢٨ (د - ٢٨) على النحو التالي : " ان يتخذ وسيلة عملية لتبادل المعلومات عن الحلول التي يمكن ان تواجه بها مشاكل المستوطنات البشرية على ضوء مجموعة واسعة من المعطيات البيئية وغيرها ، تبادلها ، تبادلها يمكن ان يفضي الى اعتماد سياسات وتدابير من جانب الحكومات والمنظمات الدولية " . وقد شدد هذا القرار بوجه خاص على اشتراك الوكالات المتخصصة واللجان اقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ؛ اما على مستوى الامانة العامة فقد طلبت الجمعية العامة أن يقدم أمين عام المؤتمر التقارير عن طريق المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ويعمل بالتعاون الوثيق مع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية اقليمية والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة . و اشار الى ان النصوص القانونية الاساسية تبين بوضوح العلاقة بين هدف المؤتمر والقضايا الرئيسية التي تهم المجتمع الدولي ، وكذلك التحديات الكامنة في مشروع معقد كهذا للتعاون بين الحكومات وبين الامانات . وقال ليس صدفة ان كانت مسألة المستوطنات البشرية قد اختيرت لتطرح مثل هذا التحدي لأن المستوطنات البشرية ليست ميداناً معيناً ولا يمكن فصلها عن سياق التنمية ، كما أن أى مؤتمر للمستوطنات البشرية لا بد

(السيد تورين)

أن يعنى بأوجه الترابط والتفاعل بين السياسات والبرامج القطاعية التي توفر لها المستوطنات البشرية المكان الجغرافي ؛ وبالرغم من أن " المستوطنات البشرية " بهذا المعنى لم تظهر في اسم اية منظمة دولية ، فانها تدخل عمليا في برامج كل وكالة أو هيئة لمنظومة الامم المتحدة الى مدى ربما كان لا يضارعه فيه سوى مفهوم يعادله في الاتساع هو مفهوم التعليم أو التدريب .

١٤ - وقال لقد أجريت مشاورات تعاونية حقا في جميع مراحل الاعداد للمؤتمر ؛ الا ان هناك حاجة لنهج شامل متكامل على الصعيد القومي وهو ما يقصد التعاون الدولي أساسا الى تحقيقه . فعلى هذا الصعيد القومي جاءت صياغة وتنفيذ السياسات المتصلة بالمستوطنات البشرية ليكشف بصورة مثيرة للغاية عن أوجه القصور في أى نهج قطاعي ، وعن ضرورة التجديد في المؤسسات ، ومساس الحاجة الى المشاركة الشعبية ، ومزايا التخطيط الموجهة لارواء الحاجات البشرية الاساسية . واضح انه منذ بداية المشاورات الاولى غير الرسمية فيما بين الحكومات كانت الاراء التي أعربت عنها الحكومات الهادى للامانة العامة في اعدادها للمؤتمر . وكان من شأن عملية التشاور المتواصلة ، ضمن الاطار العام الذى اتفق عليه في مراحل مبكرة من الاعدادات ، ان جودت المفاهيم تدريجيا وركزت بدقة متزايدة على القضايا الاساسية التي تبدو مما يهم الحكومات ، وتنعكس هذه القضايا الان في جدول اعمال المؤتمر وتعالج بتفصيل كبير في وثائق السياسة العامة التي ستقدم الى المؤتمر .

١٥ - ومضى يقول ان الحكومات شددت منذ البداية الاولى على المكانة الرئيسية التي يحتلها العمل على الصعيد القومي في مجال المستوطنات البشرية ، وان على اعلان المبادئ التي سيتخذها المؤتمر ان يوفر الالهام والهداية لهذا العمل واند ينبغي توخي التعاون الدولي في سبيل دعمه ، وقال ان الامانة العامة قد اضطلعت قبل تقديمها المقترحات بشأن برامج التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية الى الحكومات لتتأمل فيها ، بدراستين استطلاعتين للأنشطة الجارية لمنظومة الامم المتحدة في هذا الميدان ؛ ولقد كشفت كل من هاتين الدراستين والتعليقات عليها من قبل الحكومات عن اتفاق واسع في الرأى حول عدد من المعايير التي ينبغي أن يستلهم بها في وضع اية مقترحات لبرامج جديدة ومن ثم اية ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ هذه البرامج ؛ ويمكن تلخيص هذه المعايير كما يلي : هناك الكثير الكثير مما يتعين عمله اذا كان للتعاون الدولي ان يدعم الجهود القومية بصورة وافية ؛ ويمكن في غضون ذلك استخدام الموارد المتاحة حاليا بصورة اكثر فعالية فسي داخل وخارج منظومة الامم المتحدة على السواء وعلى جميع الأصعدة العالمية والاقليمية والقومية ؛ ويجب ان يكون لدى الهيئات المكونة للمنظومة القدرة والاستعداد من اجل تخطيط البرامج والقيام معا بتحليل جهد مشترك . ويجب ان تكون هناك هيئة عالمية حكومية دولية لتقوم بمعالجة موضوع المستوطنات البشرية على وجه التخصيص بغية تعزيز المفاهيم التي تنبثق عن المؤتمر ، وتوفير مبادئ توجيهية للسياسات العامة الشاملة ، والعمل كمحفل يستطيع أن ينضم اليه المسؤولون عن اتخاذ القرارات القومية . واضاف ان هذه الهيئة العالمية ، يجب ان يقابلها ، على مستوى اللجان الاقليمية ، هيئة حكومية دولية لتقرير السياسة العامة ، على ان تكون وثيقة الصلات بالهيئة الاقليمية الام والهيئة العالمية . وينبغي ان يخدم الهيئة العالمية مجموعة مركزية صغيرة من الموظفين ،

(السيد تورين)

يستحسن أن يكون مقرها داخل إحدى الوحدات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة ، وأن يرأسها مدير على مستوى عالٍ قادر على توفير القيادة اللازمة . وينبغي ألا تتولى أمانة المستوطنات البشرية مسؤوليات تنفيذية إلا حينما لا يكون هناك بد من ذلك ، وذلك لكي تركز مواردها في المجالات التي لا يمكن فيها أن يستعاض عن هذه الموارد بغيرها ويتعين أن تكون أنشطة التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية لا مركزية بقدر الإمكان ، فلا تضطلع الأمانة المركزية إلا بالمهام التي لا يكون المستوى الإقليمي كافياً أو مناسباً لها . ويجب أن تقوم صلات وثيقة على جميع المستويات مع مؤسسات التمويل الإقليمية والعالمية المعنية بالمستوطنات البشرية ، ولا سيما مصارف التنمية الإقليمية . وانتقل إلى الحديث عن الموارد المخصصة حالياً للمستوطنات البشرية فقال إن إعادة تجميعها ثم ترشيدها لا بد أن يعطيا نتائج أكبر في المرحلة الأولى ، أما في المدى الطويل ، فسوف تدعو الحاجة إلى موارد إضافية ويفضل أن تأتي هذه الموارد من التبرعات ، كما أن على منظومة الأمم المتحدة وإى ترتيب مؤسسي جديد داخل هذه المنظومة أن يكون بؤرة نشاطاً للمنظومة نفسها فحسب بل أيضاً للمنظمات الأخرى المعنية على المستويين الحكومي الدولي وغير الحكومي على السواء ؛ ولا بد أن يكون الهدف الرئيسي لأي ترتيب مؤسسي جديد تنسيق السياسات والبرامج الخاصة بالتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية .

١٦ — وقال إن أمانة الممثل ترى أن المعايير التي مر ذكرها كافية لرسم إطار عام لأي ترتيب مؤسسي على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانات معا ، دون الأساس بالمكانة المؤسسية لمثل هذا الترتيب في داخل منظومة الأمم المتحدة ، وأعلن أنه سيقدم اقتراحاً بهذا المعنى إلى المؤتمر . ثم تطرق إلى توقيت المؤتمر فقال أنه ، وقد جاء بعد الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة واثراً إنشاء لجنة متخصصة ، يعتبر توقيتاً مناسباً لإجراء مناقشة عامة للموضوع من ناحية الترتيبات المؤسسية ، وسوف يعرض على اللجنة المتخصصة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أية مقترحات قد تنبثق عن المؤتمر . وأكد أن المستوطنات البشرية يمكن أن تصبح ميداناً مناسباً لاستقصاء ، وربما النهج التجديدية التي تشكل الأساس الذي قامت عليه المشاورات الدولية الأخيرة ، والتي كانت اللجنة أبرز مظاهرها وأكثرها تبشيراً بالخير في الوقت الحاضر .

١٧ — السيدة دير (فرنسا) : قالت إن وفدها لا يفهم الإطار الذي تحدثت عنه السيدة نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وأضافت أن مؤتمر الممثل مؤتمر يجري الإعداد له حالياً ؛ فلا هو بوكالة متخصصة ولا منظمة دولية ، وإن وفدها لا يستطيع أن يفهم ماهية العلاقة بين التحضير للمؤتمر وموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة .

١٨ — السيد كورد وفيز (أمين اللجنة) : قال لقد صدرت الدعوات إلى مختلف رؤساء الوكالات وكبار موظفي الأمانة العامة ليتحدثوا إلى اللجنة فيعلمونها بمختلف الجوانب المتعلقة بأعمالها . وأضاف أن أمانة الممثل تتناول الترتيبات المؤسسية للمؤتمر وسوف تقدم إلى المؤتمر ورقة حول هذه الأمور ؛ ولقد رأى أن اللجنة قد ترغب في الاطلاع على بعض المعلومات عن الترتيبات المؤسسية من هذا النوع .

١٩ - الرئيس : قال ان اللجنة قد اتخذت موقفا مرنا فيما يتعلق بالمسؤولين في الامانة العامة الذين دعوا للتحديث الى اللجنة ؛ وأضاف انه يعتقد ان الفوائد العملية يجب ان تبقى هي المبدأ الذي يستهدف به عند اصدار مثل هذه الدعوات .

٢٠ - السيد اوليفيري لوبيز (الارجنتين) : قال ان الترتيبات من اجل مؤتمر المؤسسين ذات صلة بأعمال اللجنة ، وانه يجدر ابلاغ اللجنة بالمشاكل الناشئة في قطاع جديد من أنشطة الأمم المتحدة . وأضاف انه ، وان كان الوضع ما يزال مائعا ، فمن المرجح جدا انشاء هيئة عالمية جديدة على أساس الهيئات القائمة ولذا وجب أن تزود اللجنة بالمعلومات عن عمليات جميع الهيئات الموجودة ؛ وفي هذا الصدد كان تفسير الامانة العامة لرغبات اللجنة صحيحا حينما أصدرت الدعوات الى مختلف المسؤولين للتحديث الى اللجنة .

٢١ - السيد مايرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال ان ما من احد يملك ان يقلل من شأن أو صعوبة المهمة المنوطة باللجنة ؛ ومن ثم ينبغي ان ينظر الى ولايتها بوصفها مكملا ضروريا للعديد من التدابير العملية والتدابير المتعلقة بالسياسة العامة التي مهدت لها الدورة الاستثنائية السابعة . وأضاف ان وفده لا يزال يؤمن بأن اصلاح النظام الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يجب أن تكون له أولوية الاعتبار في أية استراتيجية عامة للتنمية .

٢٢ - وذكر اللجنة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تؤكد قبولها لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ١ - ٧) ، قد أدخلت تحفظا بشأن بعض الاشارات الى بعض قرارات الجمعية العامة ، بما فيها قرارات الدورة الاستثنائية السادسة . وأعرب عن اعتقاده بأن التمسك الثابت بهذه القرارات لا يتعارض بالضرورة مع أعمال اللجنة ، مادامت ارادة التعاون موجودة لدى جميع الأطراف ، وهو أمر يثق فيه كل الثقة .

٢٣ - وأردف بذلك قوله أن إعادة التشكيل ضرورية بسبب تزايد نطاق وتعقد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجابه المنظومة ، كما ان الضغوط التي لا مفر منها من اجل التقشف المالي تتطلب استجابات مدروسة وعملية وحسنة التوقيت . وأضاف ان لجميع الحكومات ، ولا سيما حكومات البلدان النامية ، الحق في ان تأمل بأقصى حد ممكن من النفع من الاموال المستثمرة في عمليات الهيئات المعنية ونشاطاتها الاخرى . على اننا لا ننكر الاسهامات العديدة والمتنوعة من المؤسسات التي نشأت على مدى السنين ؛ بيد أن الامر ، في عالم اليوم ، يحتاج الى ما هو أكثر من نهج " الاعمال المعتادة " ؛ وان وجود نظام محسن سلس الاداء من شأنه ان ينهض بسمعة الامم المتحدة لدى شعوب وبرلمانات الدول الاعضاء .

٢٤ - وتابع قائلا ان البيانات الرسمية وغير الرسمية التي أدلت بها الوفود الاخرى قد كانت في الوقت نفسه مشجعة لوفده ومقلقة له بعض الشيء ؛ فقد شجعتة المواقف الرزينة والعملية المتخذة وأحس بالقلق ازاء آراء البعض فيما يتعلق بجسامة المهمة وما هو معترف به من اكتظاظ جدول الأنشطة الاخرى المتعلقة بالامم المتحدة . وقال ان وفده ، يوافق على انه يتعين على اللجنة ان تتابع عملها بتسوية

(السيد مايرسون ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

ورهادة حس وتعقد ، ويعترف بأن الأحداث المقررة لعام ١٩٧٦ (- ومنها على سبيل المثال ، الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - سيكون لها أثر كبير على أعمال اللجنة ؛ ولكنه يعتقد ، من جهة أخرى ، بأن الوقت المناسب للبدء بالعمل هو الآن ؛ فولاية اللجنة واضحة والحال تتطلب العمل .

٢٥ - وأضاف أن ماجرى حديثاً من تبدل في القيادات والمراكز الإدارية العليا بالعديد من الوكالات يتيح فترة وجيزة من المرونة مؤقتة لإعادة تشكيل المنظومة . وتابع قائلاً أن الدورة الأخيرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أوضحت أن المنظومة هشة القوام ، وأن الصعوبات المالية التي يعانيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد كان لها أثر مزعج على تماسك المنظومة ككل وقد يظل لها هذا الأثر في المستقبل ، كما أن هيئات عديدة من هيئات الأمم المتحدة تنظر حالياً في موضوع إعادة تنظيم نفسها ويجرى إنشاء هيئات جديدة . وأعلن أن هذه التطورات لا ينبغي أن تكون مدعاة للقلق ، شريطة أن تكون جزءاً من خطة متماسكة جامعة . وأن على اللجنة أن تساهم في ذلك ولا فسوف يكون هناك نوع من إعادة للتنظيم الواقعية ، مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر جدي وهو أن تكون النتائج غير مضمونة ، بل حتى سلبية . وحذر من أن الانظمة الرديئة التنسيق تبدد الموارد وتعيق الطاقات الفكرية ، وتعطي ، في أحسن الأحوال ، نتائج مختلطة ؛ ومالم تبدأ اللجنة جهودها بصورة جديدة فإن من المحتمل أن تنتهي السنة المخصصة لإعادة التشكيل ، ومنظومة الأمم المتحدة في حالة تشوش أشد من قبل ؛ وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن لا يتم وضع وإقرار خطة كاملة في عام ١٩٧٦ ، ينبغي للجنة أن تركز مباشرة على برنامج للعمل يتناسب مع التحدي وقابل للتنفيذ .

٢٦ - وأعلن أن وفده يود أن يقترح نهجاً ذات مستويين ؛ يتم في المستوى الأول تعيين مجالات المشاكل الرئيسية التي تتطلب الأولوية في الاهتمام - على أن تعني " الأولوية " الرجوع إلى الجوانب الكبرى والهامة من إعادة التشكيل وهي الجوانب التي يكون من المعقول تناولها إذا توافرت المعلومات الواقعية وبيانات عن السياسة العامة فيما يتعلق بجدول اللجنة الزمني . أما عن المستوى الثاني من النشاط ، الذي يتعين أن يبدأ مع المستوى الأول في وقت واحد ، فقال أنه يتضمن تعيين عدة إجراءات محددة قد تكون صعبة ولكنها ذات طبيعة أقل شمولاً ؛ وسيكون الهدف هو التوصل إلى اتفاق في المدى القريب حول عدد من هذه القضايا المحددة ؛ ولا يستلزم الأمر أن تؤدي التدابير في المستوى الثاني إلى المساس بالتوصيات أو القرارات النهائية فيما يتعلق بإجراء تعديل أشمل للمنظومة ككل . وأردف بذلك قوله أنه يقصد بالنهج المقترح أن يساعد على تأمين الزخم اللازم لأعمال اللجنة ، وأن يوضح للمجتمع الدولي ولعواصم الحكومات الأعضاء أن اللجنة تضطلع بمسؤولياتها وفقاً لمنهج جدي وعملي ، وأن يفرض ، فوق ذلك ، إلى تدابير تفرض نفسها بما لها من قيمة ذاتية لا شك فيها .

٢٧ - ففيما يتعلق بالمستوى الأول للنشاط ، أي المسائل الأوسع نطاقاً ، فقال أن وفده مستعد للنظر في أية طريقة معقولة لتعيين المجالات الرئيسية التي لها الأولوية في البحث ، وأنه يؤمن

(السيد مايرسون ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

بأن من المنطقي للغاية البدء بتقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) وهو أحدث وأشمل تحليل متوفر لمشكلة إعادة التشكيل . وأضاف ان وفده لا يستطيع في هذا الوقت ان يؤيد توصيات معينة فسي التقرير ، ولكنه يؤمن بأن على اللجنة أن تنظر في جميع النتائج التي توصل اليها الخبراء جنباً الى جنب مع المواد الاخرى ذات العلاقة . وقال انه يود ، بالنسبة للمستوى الاول ، ان يذكّر بالمجالات الخمسة الرئيسية للمشاكل التي حددها وزير خارجية الولايات المتحدة في بيانه في الدورة الاستثنائية السابعة الا وهي : أولاً ، ترشيد برامج المساعدة المجرأة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة ؛ ثانياً ، تقوية القيادة داخل الأمانة المركزية للتعاون والتنمية الدوليين في مجال الاقتصاد ؛ ثالثاً ، ترشيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ رابعاً ، وضع اجراءات افضل للمشاورات لضمان الاتفاق الحقيقي بين الاعضاء الذين لهم مصلحة عامة في اى موضوع يكون قيد النظر؛ خامساً ، وانشاء جهاز لتزويد الحكومات الاعضاء بتقييم مستقل لتنفيذ برامج الأمم المتحدة .

٢٨ - وقال ، فيما يتعلق بالمستوى الثاني ، ان الجميع يدركون المشاكل القائمة منذ أمد طويل فيما يتعلق بتسيير شؤون الموظفين في منظومة الامم المتحدة ، وهي المشاكل الناتجة عن ان برامج مختلف الوكالات ، فيما يتعلق بالموظفين ، تسير بصورة معقدة ، وعلى نحو مستقل الى حد كبير واضاف ان وفده يرى ان على اللجنة ان تعترف بالحاجة الى دراسة متعمقة لمزايا وامكانيات وجود نظام موحد للموظفين ، ولا حظ ان لجنة الخدمة المدنية الدولية ، وهي هيئة من الخبراء أنشئت لتحقيق هذا المفهوم ، لم تتمكن حتى الان من تناول القضايا المتعلقة بوضع نظام موحد للموظفين ، وقد يكون من شأن اللجنة المخصصة ، بوصفها هيئة حكومية دولية ان تلعب دور الحفز لعمل مبكر ، وذلك بوضع توصية مناسبة . وأوضح ان فضائل النظام الموحد ، من حيث تحسين الاستفادة من الموظفين ، وامكانية تحقيق وفورات ، ورفع معنويات الموظفين والتكافؤ في تصنيف الوظائف ، قد تكون كبيرة ، وقد يستطيع نظام كهذا ، علاوة على ذلك ، أن يزيد بدرجة كبيرة امكانيات اصلاح مفهوم التكاليف المعيارية ، الذى سبب ، ويسبب حتى الان ، صعوبات كبيرة لبعض الوكالات التنفيذية الكبرى .

٢٩ - وأضاف ان وفده يرى ايضا ان امكانيات ايجاد نظام موحد للمشتريات لم تحظ حتى الآن باهتمام كاف ؛ كما ان قسماً كبيراً من المواد التي تشتري وتستخدم داخل منظومة الامم المتحدة مشترك بين جميع المنظمات ، ولذا فهو قابل للتوحيد والشراء بكميات كبيرة .

٣٠ - وأشار الى ان هناك مجالاً ثالثاً محتملاً للعمل الملموس ، وهو يتعلق بالانشاء المبكر بآلية فعالة ومستقلة لتقييم البرامج . وفي هذا الصدد ، قال ان الوقائع والاراء التي قدمها الى اللجنة رئيس المصرف الدولي تبدل ووفده موحية بما قد يمكن تحقيقه في الامم المتحدة ؛ وانه لما يقوى الثقة بالهيئات المكونة للمنظومة وبالمنظومة ككل هو القدرة على تزويد الهيئات الادارية والحكومات الاعضاء بتقارير وتقييمات منتظمة تتعلق بالبرامج وتنفيذها ؛ على ان يقوم باعداد مثل هذه التقييمات فنيون مستقلون ذوو كفاءة عالية ، ومن شأن هذه التقييمات أن تقيس بصورة دورية منتظمة مدى ما تحقق من اهداف البرامج ، وتتيح تقييم أثر البرامج بالنسبة الى جهود التنمية الشاملة

(السيد مايرسون ، الولايات

المتحدة الأمريكية)

التي تشتمل على هذه البرامج جزءا منها ، كما توفر اداة يمكن بها تقييم فعالية وكفاءة هيئات الامم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ البرامج . أضف الى ذلك ان وجود نهج بناء للتقييم من شأنه أن يحسن الكفاءة والمعنويات كما يمكن ان يساعد البلدان النامية على الحصول على أعلى حد ممكن من النفع من الموارد المتاحة . وأضاف ان وفده يؤمن بوجوب النظر في هذه الفكرة في سياق إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة ؛ وانه سيجرى ، علاوة على ذلك ، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، استعراض لولاية وحدة التفتيش المشتركة ، التي يمكن تعديلها للقيام بمثل هذه الوظيفة .

٣١ - وتابع قائلا ان وفده منفتح الذهن ومستعد للنظر في مختلف الطرائق والجداول الزمنية ، الا انه يرى من المهم ان تتصدى اللجنة للقضايا المعروضة عليها وان تنتهي الى بعض التوصيات العملية في عام ١٩٧٦ . وأكد ان اللجنة يسعها ، بتوفر حسن النية والمثابرة ، أن تسهم اسهاما قيما في تقوية الامم المتحدة وجعلها أقدر على مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية حاجات جميع الحكومات الاعضاء لما فيه خدمة البشرية جمعاء .

٣٢ - السيد ماركوارد (سويسرا) : قال ان تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) هو وثيقة شديدة الاثارة للتفكير وان حكومته مستعدة لقبوله أساسا للمناقشة مع العلم بأن التطبيق العملي للمبادئ التي يتضمنها سيكون ، في كل حالة ، موضعاً للدراسة التفصيلية من قبل اللجنة قبل تطبيقه . وأضاف ان الحكومة السويسرية قد أيدت بصورة متكررة في الهيئات التي هي عضو فيها مبادئ المركزية والتنسيق والتوفيق والكفاءة التي اقترحها فريق الخبراء كأساس تقوم عليه منظومة متماسكة للامم المتحدة ، بيد ان وفده يؤمن بأن المركزية والتصلب المفرطين ليسا خلوا من كل خطر . وأردف ان هناك مزايا للمنظومة الموجودة ليس أقلها قابليتها للتكيف مع الظروف المتغيرة ، بالرغم من صحة القول بأن الوكالات المتخصصة تتباين في الغالب تباينا كبيرا في خصائصها الهيكلية وطرائق عملها ؛ ان يجوز في الحقيقة تجاهل مزايا نوع من التجريبية تكونت على مدى السنين .

٣٣ - وأكد انه في الامكان مناقشة موضوعات معينة كالسكان ومركز المرأة ، في دورات استثنائية للجمعية العامة بدلا من مناقشتها في مؤتمرات خاصة ، الا انه مع ذلك أعرب عن شك وفده بشأن يكون لمثل هذه الدورات الخاصة وقع كبير على الرأي العام .

٣٤ - وأضاف ان وفده ، على ما لديه من مخاوف من خطر المركزية المفرطة ، مستعد للنظر ايجابيا في الاقتراح الخاص بتوحيد مختلف الصناديق ، بشرط الاحتفاظ بالهوية المستقلة لكل منها وضمان الا يكون الناتج الختامي انخفاض في التبرعات . وأضاف ان وفده يستطيع ايضا ان يتصور انشاء مجلس للعمليات بدمج بعض الهيئات الحكومية الدولية ، على أن تسبق ذلك دراسة أوسع تفصيلا مما سبق ؛ وفي حالة انشاء مثل هذا المجلس ينبغي ان تكون جميع الدول التي تسهم في الصناديق ، سواء أكانت أعضاء في الامم المتحدة أم لم تكن ، مؤهلة لانتخابها عضوا في الهيئة الجديدة المسؤولة عن ادارة هذه الصناديق .

٣٥ - ثم لفت الانتباه الى مشكلتين لم يسهما فريق الخبراء تقريبا هما بالتحديد البعد الاجتماعي لمشاكل التنمية وعدم مراعاة الحالة الخاصة للدول غير الاعضاء في الامم المتحدة . أما بالنسبة الى النقطة الاولى فقال ان وفده يتفق تماما الاتفاق مع الوفد الفنلندي على أن اي اصلاح هيكلي

(السيد مارغوارد ، سويسرا)

يجب ان يأخذ العناصر الاجتماعية للتنمية في الاعتبار الكامل . وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، قال ان وفده يرى ، بالرغم من ان التقرير لا حظ في سياق آخر الحاجة الى المشاركة العالمية الحقبة والتعاون الدولي ، انه لمما يتعارض مع الروح الكامنة وراء خطة اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة ووراء التعاون الدولي استبعاد الدول غير الاعضاء في الامم المتحدة من الانشطة التي شاركت فيها بصورة منتظمة واضطلعت ازاءها بكافة الالتزامات الاخرى .

٣٦ - وفيما يتعلق بأعمال اللجنة المخصصة مستقبلا ، قال ان وفده يوافق على وجوب محاولة اللجنة تحديد المشاكل الرئيسية الداخلة في عملية اعادة التشكيل وتحديد الاولويات لهذه المشاكل ؛ ان ذلك يمكن ان ينظر فيها فريق عامل في فترة ما بين الدورات ، وهو فريق ينبغي ان تكون كل دولة حرة في الاعراب عن ارائها ضمنه ، كما يستطيع هذا الفريق أن يصوغ اقتراحات ببعض الاصلاحات . وأضاف ان عملية اعادة التشكيل ينبغي ان تتم على مراحل ، وعلى مدى فترة من الزمن ، وعند اكتمال هذه العملية ينبغي اجراء استعراض شامل للتأكد من ان المنظومة الجديدة هي اكثر نفعاً من المنظومة الموجودة الان . وفيما يتعلق بالمجالات التي يتوجب على اللجنة ان تعطيها الاولوية ، قال ان وفده يستطيع أن يؤيد تقريبا كل الاقتراحات التي أبدتها مثل ايطاليا في جلسة سابقة .

٣٧ - وقال يجب ان يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الموضوعات الاولى التي يجب ان تحظى باهتمام اللجنة . وأضاف انه يود ، دون الدخول في الموضوع تفصيلا ، أن يوضح انه ينبغي استعراض دور المجلس ليس في اطار منظومة الامم المتحدة فحسب ولكن ايضا داخل اطار الاوسع للعلاقات الاقتصادية ككل ؛ فمن شأن هذا النهج أن يجعل من الممكن ان يناط بالمجلس الدور الذي يمكنه من استكمال الاليات الموجودة ودمج نفسه بصورة متناغمة في شبكة العلاقات الدولية الحالية ؛ وينبغي على اللجنة حينما تتناول مسألة أفرقة المفاوضة المشار اليها في الفقرة ٩٤ من التقرير ان تتبع نفس النهج العالمي . وأضاف ان وفده يتفق مع فريق الخبراء على أن على المجلس ان يشذب هياكله ويعيد النظر في برنامج عمله لكي يزيد تركيزه على المشاكل الاساسية ؛ الامر الذي يمكن تحقيقه عمليا عن طريق الاستعراض المنتظم لجميع الهيئات الفرعية للتأكد من ان وجودها له ما يبرره . على ان هذا النوع من الدراسة ، الذي قد يقود الى الغاء أو دمج بعض الهيئات او اعادة تحديد اختصاصات بعضها الاخر ، ينبغي ان يتم دون تحيز ولا محاباة على درجة سواء . وأشار الى ان فكرة الطلب الى الحكومات ان تزيد من تعيين الخبراء او كبار المسؤولين كممثلين الى دورات المجلس يمكن تحقيقها بصورة أسهل اذا أعيد تقييم دور المجلس . وختما قال ان التوصية القائلة بأن يقوم المجلس بتنظيم برنامجه على اساس سنتين تبدو معقولة جدا .

٣٨ - وأشار الى ان اعادة تشكيل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مسألة حساسة جدا لا ينبغي التصدي لها قبل ان يتاح لاعضاء اللجنة الوقت الكافي للتبصر مليا بنتائج مثل هذا الاصلاح ولتقييمها .

٣٩ - السيد الضراط (الجمهورية العربية الليبية) : قال ، مالم يضطلع بجهود جماعية لتقوية دور المنظمة في ميدان التعاون الانمائي المتعدد الاطراف فان القرارات الاساسية المتخذة أخيرا ، بما فيها استراتيجية التنمية الصناعية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، والاعلان وبرنامج

(السيد الضحراط ،
الجمهورية العربية الليبية)

العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، تصبح حبرا على ورق . وتابع قائلا ان تفاقم مشاكل السكان ونتاج الاغذية ومراقبة البيئة يضيف أهمية متزايدة على توجيه عملية اعادة التشكيل الى زيادة الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية . وأضاف انه ينبغي ان تتوافر المرونة اللازمة والالية المناسبة لتقييم وتوجيه عملية اعادة التشكيل ، كما ان الاحتياجات الخاصة لكل بلد من البلدان ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار .

٤ - وقال ، وهو يعلق باختصار على تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) ، ان التقرير يحدد بوضوح أهمية تعزيز الية التقييم الموجودة . وأضاف ان النظام المستقل للتقييم والمراقبة ، الذى يوصي به فريق الخبراء للاشراف على جميع المراحل الحساسة من عمليات المشاريع ينبغي ان يستفيد من جميع الاسهامات الفكرية ذات العلاقة ، بما في ذلك الاسهامات من السلطات الحكومية والوكالات ، لكي يكون في الامكان تنفيذ توجيهات السياسة العامة بوجه السرعة . ثم لفت الانتباه الى ما ذكر في التقرير عن الحاجة الى برنامج منسق موحد للقضاء على الازدواجية وعدم كفاية الاتصالات بين مختلف هيئات منظومة الامم المتحدة . وقال ، ان وفده يوافق على ان دور المجلس الاقتصادى والاجتماعي كهيئة مركزية لمنظومة الامم المتحدة يجب ان يقوى ، ولكنه يرى ان هناك مساوئ معينة تنأتى من بعض الاقتراحات اللاحقة كالاقترح القائل بالقضاء على الهيئات الفرعية للمجلس ؛ وكما يرى ان هيكل الهيئات الفرعية يمتلك امكانات كبيرة ضمن اطار مختلف من التنظيم والتوجيه الفعالين وان اصلاح ينبغي ان يأتي من داخل الهيكل الموجود بدلا من القضاء على المنظومة القائمة . وارف ان الاقتراح القائل بوجوب الغاء جميع الهيئات الفرعية يتجاهل التقدم الذى تحقق حتى الان في اطار المنظومة القائمة وانه يبدو انه ينكر ان اصلاح يمكن ان يكون حلا قابلا للحياة ، واكد ان تحقيق اهداف الامم المتحدة ، وان كانت اعادة تشكيل المنظومة تتيح له الوسيلة ، لن يتم الا اذا أظهرت الدول الاعضاء الارادة السياسية الضرورية . ومضى الى القول بأن وفده يؤيد التوصية القائلة بتوحيد صناديق الامم المتحدة للأنشطة التقنية وقبل الاستثمارية تحت سلطة واحدة ؛ وشدد على ضرورة دراسة العلاقة غير الواضحة بين المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة دراسة دقيقة من اجل ازالة التداخل في وظائف هاتين الهيئتين .

٥ - وأعلن ان وفده يؤيد الاقتراح القائل بأن على الامين العام ان يبدى ملاحظاته على التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء وعلى المقترحات التي قدمتها اللجنة المخصصة في الدورة الحالية ، لان هذه الملاحظات ستكون ذات قيمة كبيرة للجنة في اثناء القيام بأعمالها . وختم كلامه قائلا ان وفده يؤمن بأن البيانات التي أدلى بها رؤساء الوكالات المتخصصة من شأنها ان تيسر عمل اللجنة المخصصة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٧

الجلسة السابعة عشرة

الاثنين ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦، الساعة ١٠ / ٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

١ - السيد بيرتراند (نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : وصف مايعتبره أصالة في تكوين وحدة التفتيش المشتركة وطرائق عملها بالقول أن أعضاءها ، وهم ثمانية فقط ، يملكون سلطات تحقيق واسعة ويتمتعون باستقلال كبير في اعمالهم ؛ ثم عدد المسائل الرئيسية التي عالجتها وحدة التفتيش المشتركة منذ تشكيلها عام ١٩٦٨ حتى الآن .

٢ - وقال ، فيما يتعلق بولاية اللجنة المخصصة ، انه يرى ان الحلول لبعض أوجه القصور الرئيسية في منظومة الامم المتحدة توجد في ميدان التخطيط والبرمجة ؛ ففي عام ١٩٦٦ قامت لجنة الاربعة عشرة بتقديم توصيات عديدة الى الجمعية العامة في هذا الصدد ، ولكن تنفيذ هذه التوصيات لم يبدأ الا في اوائل السبعينات ، حيث كانت المنظمات التي لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية — قد اخذت بنظام الميزنة البرنامجية لفترة سنتين ، وكانت اليونسكو قد اعدت خطة متوسطة الاجل ايضا لأول مرة ، ثم تلتها في ذلك منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وأخيرا الامم المتحدة ؛ وعلاوة على ذلك ، أنشئت وحدات للبرمجة في جميع المنظمات ، بينما قررت لجنة التنسيق الادارية ان تعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات على أساس منتظم . وبالإضافة الى ذلك حالي منهج التخطيط والتقييم فيما بعد باهتمام خاص ، ولا سيما من قبل الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة وفريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة كل في مجاله . وبالرغم من كل هذه الجهود ، فقد يحتاج الامر الى . سنوات اخرى للتوصل الى نظام للبرمجة يمكن اعتباره مرضيا بصورة معقولة ؛ وقد تعتبر هذه الفترة مفرطة في الطول ، اذا اخذنا في الاعتبار الحاج مشاكل العالم الرئيسية ، وكون التنظيم المحسن والاقرب الى الواقعية لمنظومة الامم المتحدة يمكن ان يساعد في حل هذه المشاكل بصورة فعالة .

٣ - ومن ثم أكد ان على اللجنة المخصصة ان تعجل عملية اصلاح ، كما يجب عليها فيما يتعلق بالبرمجة ان تسد الثغرة الموجودة الآن بين التوجيهات العامة الطموحة التي تتضمنها القرارات التي اتخذتها الدول الاعضاء وبين النتائج المتواضعة جدا لاعمال الامانات ؛ وأضاف انه في أثناء تنفيذ هذه التوجيهات انتجت هيئات منظومة الامم المتحدة سيلا من الوثائق والمنشورات ، وعقدت مالا يحصى من الاجتماعات ، ونفذت بعض المشاريع في الميدان الذي كانت تغطيته محدودة جدا ، والذي تكاد لا تعرف آثاره الحقيقية . ومضى يقول انه لا لزوم للتقليل من اهمية الفرق بين الطموح

(السيد بيرتراند)

— مهما كان محدودا — وبين الامكانيات ، وهو الفرق الموجود فعليا على نفس المستوى في جميع مجالات النشاط التي اشتركت فيها هيئات منظومة الامم المتحدة .

٤ — وقال ان زيادة الموارد المالية تحت تصرف هيئات منظومة الامم المتحدة زيادة كبيرة هي الحل الاول لتمكين المنظومة من القيام ببرمجة فعالة متجهة الى اهداف محددة وجعلها بالتالي احدى ادوات التنمية الرئيسية التي يمكن ان تلجأ اليها الحكومات ، وتجعلها بذلك تحقق قدرا من الموضوعية ، وهذا حل لا يمكن تصوره ؛ اما الحل الثاني فهو اعادة تنظيم أجهزة المساعدة في مجال التنمية بحيث تيسر بلوغ اهداف واضحة المعالم وذات معنى ؛ وان تكن محدودة ، وهذا يعني قبل كل شيء ان تكون منظومة الامم المتحدة قادرة على تزويد الحكومات بالمعلومات والاقتراحات اللازمة للعمل الذي يمكنها من تحديد اهداف قابلة للتحقيق ، كما يعني أيضا ان تكون الموارد المتوفرة كافية بدقة وفقا للاهداف بحيث تسهل مراقبتها والتحقق من نوعية النتائج وطبيعتها . وأضاف ان امام اللجنة الخاصة خيار واحد لتحقيق هذه الغاية ، هو انشاء او تعديل وحدات معينة بالامانة او دوائرها ، ولا سيما في اطار جهاز اداري فعال حقا مشترك بين الوكالات ، وهو ما يبدو غير موجود في الوقت الحاضر ؛ فان من شأن اصلاح كهذا ان يبسر احراز تقدم ملموس في ميدان التخطيط والبرمجة . وفي هذا المجال ، ايد اقتراح فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة ، وهو الاقتراح الداعي الى انشاء وحدة صغيرة مشتركة للبحث والتخطيط والبرمجة ، ومن شأن هذه الوحدة ، والتي ستتألف من حوالي ١٥ موظفا فنيا ينتدبون من المنظمات الرئيسية للامم المتحدة ، أن تؤمن تماسكا اكبر فيما بين مختلف الممارسات التخطيطية من جهة ، وفيما بين الأنشطة الممولة من الميزانية العادية والأنشطة الممولة من مصادر خارج الميزانية ، من جهة أخرى ، وتستطيع هذه الوحدة ، بتأمينها التعاون بين الاختصاصيين من مختلف القطاعات ، ان تساعد ايضا في تقديم جدول الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن توليفا لانشطة المنظومة ويمكن المجلس في النهاية من تقرير الاولويات .

٥ — وقال ، فيما يتعلق بتقييم الأنشطة وهو العنصر الاساسي في البرمجة ، انه يرى ان من المستحيل عمليا انشاء جهاز مفرط في الطموح للقيام بتقييم منتظم ؛ ومن ثم ينبغي للدول الاعضاء والرؤساء التنفيذيين ان يتفقوا على ما يبدو ولهم معقولا وقابلا للتنفيذ حقا في هذا الميدان . ولقد يبدو من الجوهرى في هذا الصدد انشاء وحدات في داخل كل منظمة تكون مسؤولة عن تقييم الأنشطة ؛ ويبدو من غير المنطقي ان يعهد بكل مهام التقييم هذه الى هيئة خارجية (وقد تكون هذه الهيئة ، في ظروف ما تزال بحاجة الى تحديد ، وحدة التفتيش المشتركة) ؛ فوظائف هذه الهيئة ينبغي ان تحدد بكثير من الدقة وان تقتصر على اسداء المشورة الى المنظمة بشأن طرائق التقييم الداخلي ، والتفقد الدورى لاستخدام هذه الطرائق ، والمقارنات المشتركة بين الوكالات بين نتائج ممارسات التقييم الداخلي ؛ واخيرا ، أن تقتصر على عدد محدود من عمليات التقييم المتصلة ببعض المشاريع والأنشطة .

(السيد بيرتراند)

٦ - وقال ينبغي لفت الاهتمام الى الغياب غير المعقول للمصلات بين الانشطة الممولة بموجب برامج عادية وبين الانشطة الممولة من موارد خارج عن الميزانية ؛ وحتى في برنامج الامم المتحدة الانمائي - حيث كان هناك في وقت من الاوقات سبب للاعتقاد بأن صلة من هذا النوع قد قامت عند ادخال نظام " البرمجة القطرية " - يبدو ان الشعور بعدم الثقة قد نشأ تجاه الوكالات التنفيذية . و اضاف ان الثغرة بين برمجة الانشطة الخارجة عن الميزانية وبين التخطيط في منظمات منظومة الامم المتحدة تزداد اتساعا ، مما نتج عنه ، الا في حالات قليلة جدا ، ان الثغرة ما تزال تتسع بسبب أنشطة هذه المنظمات وبين عمليات التخطيط القومي لمختلف البلدان ؛ ويصح الشيء ذاته بالنسبة الى ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، بالرغم من انه توجد ، في داخل مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، وحدة متخصصة تسمى الدائرة الاستشارية لتخطيط التنمية . و اعلن انه ، لما كانت معظم المنظمات مهمة الآن ، كل في ميدانها ، بمساعدة البلدان على تخطيط سياساتها فان من الملح للغاية ان نأخذ في الاعتبار المشاكل الحقيقية التي تواجهها البلدان ، وان نؤمن التكامل بين برامج مختلف المنظمات والبرامج الخارجة عن الميزانية ؛ وهي مهمة يمكن ان يعهد بها الى وحدة مشتركة بين الوكالات ، هي بالتحديد الدائرة الاستشارية لتخطيط التنمية وسيندب اليها الموظفون من الوكالات الرئيسية .

٧ - وقال ان من الضروري ايضا تحسين التنسيق فيما بين المنظمات نفسها وفيما بين المنظمات والحكومات ، ومن اجل ذلك يجب ان يصبح الممثلون المقيمون ما كان ينبغي ان يكونوه دائما ، أى ممثلين لمنظومة الامم المتحدة لامثليين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وحده ؛ كما ينبغي اعادة النظر في تمثيل جميع الوكالات الرئيسية على المستوى القطري وتقوية هذا التمثيل .

٨ - وختم كلامه قائلا بان من المسلم به ان اى اصلاح لا يمكن ان يكون فعالا ما لم تتخذ خطوات لضمان تدبير الموظفين من اعلى الكفاءات الممكنة ؛ ولهذه الغاية يبدو ان مقترحات فريق الخبراء الاساسية هي المقترحات المتعلقة باجراء مسابقات لتدبير الموظفين ووضع برنامج للتدريب قبل التوظيف .

٩ - السيد بارسى (ايران) ترأس الجلسة

١٠ - السيد راکوتونايفو (مدغشقر) : أعاد الى الذاكرة ان اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة كانت في دورتها الاولى قد نظمت اعمالها وقررت انشاء فريق عامل لفترة مابين الدورات لدراسة المشاكل المشارا دراسة تفصيلية . وأضاف ان المناقشة العامة الجارية الآن ينبغي ان تزود الفريق العامل بأساس يستند اليه في أعماله ؛ ومن اجل هذه الغاية ، يجب ايلاء الاهتمام للمبادئ والمقاصد الاساسية لاعادة التشكيل هذه ، كما ينبغي تعيين المجالات الرئيسية التي تكون اعادة التشكيل فيها ضرورية .

١١ - وفيما يتعلق بالنقطة الاولى قال انه ، يتوجب بادئ ذى بدء ان تحدد بوضوح المعالم (البارامترات) المختلفة السياسية وغير السياسية التي يجب ان تستهدى بها اللجنة المخصصة

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

في اعمالها ؛ لان مهمة اعادة التشكيل التي تضطلع بها اللجنة المخصصة ليست هدفا في حد ذاتها ، ولا يجوز ان تتخذ ذريعة لتمويه الخلافات التي تفرق بين مختلف الفرق حول جزهر المشاكل المتعلقة ، ولا لتبرير رسد طريق المناقشات التي يجب ان تسير سيرها المعتاد . وأشار الى أن اعادة التشكيل المتصورة تفسر من قبل العديد من الوفود على انها عملية تبسيط عن طريق ازالة الهيئات غير الضرورية ؛ ثم قال ان وفده لا يتخذ موقفا متصلبا في هذا الصدد ولا يستبعد انشاء هيئات جديدة سواء بدمج الهيئات القائمة او بانشاء هيئات جديدة اذا دعت الحاجة الى ذلك ؛ بيد انه مصمم على الدفاع عن المنجزات التي يحققها في البلدان النامية وجود بعض المنظمات ، كمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، ومنظمة الامم المتحدة للامم الصناعية - وهما الهيئتان اللتان لا يجوز تخفيض دورهما ولا التقليل من اهميتهما ؛ كما لا يجوز لاعداد التشكيل المقترحة ان تؤدي ، بأى وجه من الوجوه ، الى تقليل قدرة المنظومة على تلبية احتياجات العالم الثالث .

١٢ - واذ ان من الضروري ايضا حماية وتعزيز القواعد الديمقراطية في داخل منظومة الامم المتحدة ؛ وان الدور المركزى الذى تضطلع به الجمعية العامة ، بمساعدة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، في تحليل الاتجاهات وتقرير الاولويات له المقام الاول في هذا الصدد . وأعلن أنه ينبغي ان يكون لجميع البلدان الحق في ان تشارك في اتخاذ القرارات التي تمسها ؛ ولن يكون النظام الاقتصادى الدولى الجديد مختلفا عن النظام القديم مالم يشجع ، بدلا من ان يحدد ، مشاركة البلدان الصغيرة في اتخاذ قرارات السياسة العامة ، ومالم يعترف بأهمية هذه البلدان بوصفها " مجموعة " .

١٣ - وتابع قائلا ان من دواعي القلق لحكومته ان البلدان المتقدمة النمو تنفذ قرارات ومقررات الجمعية العامة ، على نحو كاف او انها لم تنفذها اطلاقا ، ويتعين على اللجنة المخصصة ان تدرس هذه المشكلة وتنظر في الطرق والوسائل التي تمكن المنظومة من التوصل الى التزامات واضحة الحدود عن طريق التفاوض ، وايجاد الاجهزة المناسبة لتأمين الوفاء بهذه الالتزامات . وادف بذلك قوله ان حكومته تعلق اهمية كبيرة ايضا على اهداف التنمية وفلسفتها ، المعروضة ، في جملة أمور اخرى ، في الاستراتيجية الانمائية الدولية وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد ؛ وان على اللجنة المخصصة ان تطبق النهج المحدد في هذه الوثائق ، وهو نهج متكامل ومتعدد الاختصاصات والوحيد الذى من شأنه ان يمكن من انشاء هيكل معدل ومتناسك وفعال . واذ ان الاعتماد على هذه المجموعة من الصكوك من شأنه ان يمكن اللجنة المخصصة من اداء مهمتها ، مع تجنب ما كان قد ساد أثناء قيام المنظومة الحالية من الفوضى وعدم التنسيق ، وان من الواضح ، على اى حال ، ان الاصلاحات لا يمكن اجرائها الا تدريجيا وان المسألة ليست مسألة اقامة هيكل نهائي ثابت لا يأخذ في الحسبان ما تتسم به المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية من تطور سريع .

١٤ - اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، وهي تعيين المجالات الرئيسية للاصلاح الهيكلي ، فقال ان من المهم ان تتخذ اللجنة منذ البداية منهجا واضح الحدود . ووضح ان في الامكان البدء

(السيد راغوتونايفو، مدغشقر)

بتحليل سكوني للمهيكل القائم ثم اتباعه بتحليل حركي للعلاقات المتبادلة بين مختلف العناصر التي تتكون منها المنظومة ؛ وبمستطاع الفريق العامل ان يضطلع بهذا التحليل المتعمق ثم يقوم ، على اساس النتائج ، بصوغ ما قد يكون لديه من اقتراحات .

١٥ - وقال بيدوان المنظومة تتميز بوجود عدد كبير من الوكالات التي تكاثرت على مدى السنوات الثلاثين الماضية تحت ضغط الاحداث ، وبصورة فوضوية في بعض الاحيان . ومن ثم فان المهمة الاولى للفريق العامل هي تعيين كل تداخل وازدواجية في الوظائف لتتوجب ازالته ؛ ولقد اظهرت التجربة ، على سبيل المثال ، ان الهيئات الفرعية التي انشئت بولاية واضحة محدودة جدا ، هي اسداء المشورة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تميل الى ادامة نفسها ؛ وان من العلاجات التي يمكن النثر فيها هي الغاء مثل هذه الهيئات عند انتهاء ولايتها . واستطرد الى القول بأن القضية الاساسية الآن هي تحديد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلاقته بالهيئات الاخرى في المنظومة ، كالوكالات المتخصصة . و اضاف ان هذه الوكالات تتلقى توصيات من الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكن لها برامجها الخاصة التي تمول من ميزانيات مستقلة ؛ وان من المفيد تحديد مدى ميل هذه الوكالات الى اعطاء الاولوية لبرامجها على حساب التوجيهات او التوصيات التي يصدرها لها المجلس .

١٦ - اما فيما يتعلق بطريقة أداء المنظومة لعمالها ، فقد اكد ضرورة القيام بتحليل ديناميكي للعلاقة بين مختلف العناصر ؛ فعلى صعيد العلاقة بين اجهزة تقرير السياسة العامة والاجهزة الفنية ، على سبيل المثال ، نجد ان التقارير التي تقدمها الاجهزة الفنية لا تلقى دائما ما تستحقه من اعتبار من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مما يجعله بالتالي غير قادر على أداء الدور التنسيق المنوط به بموجب الميثاق أداء كافي . ونتيجة لذلك يصبح أيضا من الصعب جدا تحقيق تكامل رشيد بين البرامج في داخل المنظومة ؛ ومن المهم ان تتبع الوكالات ، حتى ما كانت منها تملك أجهزة ادارية خاصة بها ، المبادئ التوجيهية التي تضعها الجمعية العامة ، كما ان من المهم بنفس الدرجة ان تحترم العملية الديمقراطية التي تنظم وضع هذه المبادئ التوجيهية . ومن ثم ينبغي للجنة المختصة ان تضع صيغة تمارس بها الجمعية العامة ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفوذ حقيقيا على هذه الوكالات . وينبغي ، في هذا الصدد ، ايضاح احكام الميثاق المتعلقة بوظائف وصلاحيات المجلس ولا سيما الفقرة ٢ من المادة ٦٣ .

١٧ - وتحدث عن العلاقة بين الهيئات المركزية والهيئات الاقليمية ، فأكد ان هذه الاخيرة تابعة للاولى ؛ الا انه ليس في الامكان انكار ان المبادئ التوجيهية التي تضعها الهيئة المركزية لن تلقى قبولا على الصعيد الاقليمي الا بقدر ما تلبي الاحتياجات الفعلية للبلدان المعنية ؛ ولذا فان من المستحسن في هذا المجال جعل الوظائف لا مركزية كيما تعطي اللجان الاقليمية قدرا من حرية العمل في مجال تعيين ووضع وتنفيذ البرامج والمشاريع الخاصة بمناطقها ، وتزويدها بمسا يكفي من الموارد .

(السيد راكوتونايفو ، مدغشقر)

١٨ - اما عن العلاقات بين مختلف هيئات المنظومة وبين الامانة العامة فقال انها تتصل أساسا بمسائل البرمجة والتخطيط ؛ واكد ان الامر يستلزم وضع نظام جديد للبرمجة ، نظرا لتكاثف الهيئات ؛ وان الدراسات التي قام بها فريق الخبراء هي تحت تصرف اللجنة المخصصة لتساعدها في هذه المهمة .

١٩ - وواصل كلامه قائلا ان من الواضح انه ، مهما كان الهيكل المعتمد لمنظومة الامم المتحدة فان ادائه لعمله يتوقف على الموارد المتاحة لمختلف الوكالات العاملة في اطار التعاون الدولي . و اشار الى ان الامم المتحدة ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تعاني ازمة مالية خطيرة لا بد ان تعرقل أنشطة الوكالات التي تحاول اللجنة المخصصة ان تعيد تنظيمها ؛ وهي حالة يجب ان يلفت اليها انتباه البلدان النامية على وجه الاستعجال . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن تجاهل الانتقادات المتعلقة بالتكاليف المفرطة للبرامج التي تدعمها الامم المتحدة ؛ ان البرامج من هذا النوع ترسم وفقا لمقاييس البلدان المتقدمة النمو وتتطلب جهدا كبيرا من جانب البلدان المستفيدة ، ولذلك لا بد من استنباط نظام جديد للتقييم يكون اكثر فاعلية .

٢٠ - و اضاف ان الحالة الاقتصادية الراهنة تحتم اقامة هيكل جديد ؛ بيد ان من الواضح أن النظام ، مهما بلغ من الكمال ، لا يؤدي اعماله ابدا بصورة فعالة دون وجود ارادة سياسية صادقة من جانب الدول الاعضاء ؛ ولا بد من التسليم بانه كان من المستحيل حتى الان ، برغم كل الجهود المبذولة ، مساعدة العالم الثالث على تحسين حاله ؛ ولذا فقد حان الوقت لاصلاح المنظومة لوقف التبدد واستعادة الثقة بالامم المتحدة .

٢١ - السيد زاركوفسكي (بولندا) : قال ان وفده يعلق اهمية كبيرة على الجهود المكرسة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ؛ وان المهمة المنوطة باللجنة المخصصة تتطلب سمة خيال وبعد نظر في رسم التغييرات ، كما تتطلب حرصا بالغا على حماية المكاسب التي حققتها منظومة الامم المتحدة طوال الثلاثين سنة الماضية . و اضاف ان من المهم على الدوام ان لا يغرب عن البال المقصد الاساسي للامم المتحدة ، وهو كما حدده الميثاق ، صيانة السلم والامن الدوليين . وقال ان الميثاق الذي اثبت خلال ثلاثين عاما انه اداة فعالة لتخفيف التوتر الدولي والذي لولاه لما امكن تحقيق المنجزات الرئيسية ، كوضع الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، يجب ان يكون الاطار لعمال اللجنة ؛ ثم انه يتعين على اللجنة ، وهي تبذل الجهود لتحسين سير عمل المنظومة ، الا تتجاهل الخبرة المكتسبة طوال هذه السنين ولا المنجزات الهامة لمختلف القطاعات ، برغم الانتقادات التي تعرضت لها هذه المنجزات .

٢٢ - وتابع قائلا ان احدى السمات الرئيسية للمنظومة هي عالميتها ، وأنه يتعين المحافظة على هذه الميزة الرئيسية ، و اضاف ان الامم المتحدة تجمع بين دول مختلفة اختلافا كبيرا من كل الجوانب ، وان الاسهامات المختلفة لهذه الدول قد ادت بالفعل الى اقامة اجهزة فعالة للتعاون ، وأكد انه يتعين على اللجنة ، عند النظر في التغييرات التي يجب اجرائها في المنظومة في نهاية الامر ،

(السيد زاركوفسكي ، بولندا)

أن تأخذ في الحسبان مصالح جميع الدول ، كيما تضع قاعدة دائمة وصلبة للتعاون الدولي . وقال انه ، في هذا السياق يرى ان مصالح بولندا وغيرها من الدول الاشتراكية لم تول الاعتبار الكافي من جانب الوكالات الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الامم المتحدة ، ومن ذلك ، مثلا ، ان الدول الاشتراكية التي تتحمل حوالي خمس كلفة ميزانية الامم المتحدة ، ليست ممثلة في رئاسة أى من الوكالات المتخصصة ؛ وان هذا الاتجاه الى تجاهل مصالح البلدان الاشتراكية يجعل من المستحيل معالجة القضايا الاقتصادية على نحو جامع .

٢٣ - وذكر انه على اللجنة ، في جهودها الرامية الى تحقيق مزيد من الفعالية للمنظومة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي ، ان تحدد اهدافها بدقة ، وان تستخدم الموظفين والاموال استخداما ارشداً ، وان تستنبط آليات وهياكل اقل بيروقراطية من اجل خدمة مصالح جميع الدول الاعضاء ولا سيما الدول النامية على نحو افضل ، ومضى الى القول بأن البلدان الاشتراكية تؤيد البلدان النامية في نضالها من اجل الاستقلال السياسي والاقتصادى ، ومن هنا حق لها أن تتوقع بالمقابل التأييد لمصالحها هي .

٢٤ - وقال بيدوانه لابد من وقف تكاثر الهيئات والبرامج والصناديق ، وهو التكاثر الذى أدى الى ازدياد واجبة المهام والى التداخل ، ولابد من تنسيق أفضل بين مختلف الهيئات ، وهو ما يتطلب دراسة كاملة لاختصاصات الهيئات وتعيين مجالات المشاكل وتنسيق الانشطة النظرية والعلمية عن طريق التحليل الواضح لمسؤوليات كل هيئة .

٢٥ - وارتأى وجوب النظر في دور بعض الهيئات بوجه خاص ، وازداد ان تعالو اللجنة التوصل الى حلول تتيح للجمعية العامة ، وهي الهيئة الرئيسية للامم المتحدة ، ان تركز على القضايا الاساسية التي هي موضع الاهتمام العام ، وأن ييسر لها الحصول على توصيات واستنتاجات الهيئات الاخرى والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بالقضايا الداخلة في نطاق اختصاص هذه الهيئات والوكالات .

٢٦ - ومضى الى القول بان على المجلس الاقتصادى والاجتماعي ان يضطلع من جديد بمسؤولياته الواسعة بصورة كاملة ، وفقا لما نص عليه الميثاق ، وينبغي له ، من اجل تحقيق هذه الغاية ، أن ينظم انشطته بصورة اكثر فعالية على المستوى القطاعي والمستوى المؤسسي معا . وازداد ان اللجنة هي التي يعود اليها امر اقتراح اصلاحات تتيح للمجلس ان يقرر اولويات حقيقية ، ومن ذلك ، مثلا ، انه يمكن تحسين اداء عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعي باقتراح تكريس الدورات الصيفية ، سنة للقضايا النظرية بالدرجة الاولى ، واخرى للمسائل المتعلقة بالانشطة التنفيذية والتنسيق هكذا على التناوب ؛ وأشار الى ان هذه الفكرة قد وردت بالفعل في قرار للمجلس يتصل بتنظيم أعماله . وادف انه ينبغي اصلاح الهيكل التنظيمي وطرائق العمل بالمجلس ، ان ان هناك عددا اكبر مما يجب من الاجهزة الفرعية ، ثم ان الصلات القائمة بين الوكالات المتخصصة والمجلس صلات تتسم بالسلبية المفرطة . وازداد ان وفده لا يدعو الآن الى اعادة النظر بالاتفاقات التي تنظم العلاقات بين الامم المتحدة ووكالاتها ، ولكنه يحذّر تحديد المسؤوليات وتقسيمها على نحو أفضل .

(السيد زاركوفسكى ، بولندا)

٢٧ - واذن قائل ان نجاح المحاولة الرامية الى تقوية وتحسين التعاون الاقتصادى والاجتماعى مرهون الى حد كبير بأداء الامانات الدولية لاعمالها ، وهي الامانات التي لاغنى عنها في تنفيذ المقررات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الامم المتحدة . وقال ان مهمة اللجنة ليست تقييم اعمال هذه الامانات بقدر ماهي تحليل وتحسين علاقاتها المتبادلة ؛ وتبعاً لذلك يعارض وفده فكرة انشاء الهياكل الفوقية غير الضرورية التي يقترحها فريق الخبراء ؛ ولكنه ، من جهة اخرى ، يؤيد الاقتراح القائل بوجوب رفع معايير التوظيف ، ويقترح تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافى العادل تطبيقاً أدق في بعض الامانات . واذن ان الامانات منظومة الامم المتحدة تلعب دوراً حاسماً فى اصال المساعدة المتعددة الاطراف والمساعدة التقنية بوجه خاص ؛ وان التغيير الوحيد الذى يبدو مفيداً حقاً يتضمن توحيد الصناديق الموجودة او منع تكاثرها ؛ ان لا شك في ان تكاثر الصناديق يزيد من النفقات العامة ويقلل كمية الموارد المتاحة للبرامج المخصصة لكل من هذه الصناديق .

٢٨ - وذكر ان اللجنة تواجه مهمة صعبة ومعقدة وعليها ، عند وضع استنتاجاتها وتوصياتها ، أن لا تظهر بعد نازر أو سمة في الرؤية فحسب ، بل تبدى حذراً أيضاً ، كما أن عليها أن تأخذ التجربة الماضية في الاعتبار .

٢٩ - الآنسة غارسيا د نوزو (اكوا دور) : قالت ان الحاجة الى اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة انما هي نتيجة منطقية للشعور بالخيبة الذى يغمر المجتمع الدولى حينما يلاحظ أن المشاكل التي تحيق بالبشرية ، ولا سيما البلدان النامية ، ليست مستمرة فحسب ، ولكنها ، وهذا اخطر ، تتفاقم حدة فتعرض السلم والامن الدوليين للخطر . وأشار الى ان الجمعية العامة عقدت دورتين استثنائيتين خصصتا بكاملهما للمساءلة الاقتصادية ، واقتنعتا المجتمع الدولى بالحاجة الى اقامة نظام اقتصادى دولى جديد اقرب الى العدل ؛ وكان الداعي الى عقد هاتين الدورتين هو عدم احراز تقدم حقيقي ، الامر الذى كشف عنه تقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية عن فترة السنتين الاولى ، والتغير الذى حدث في الحالة الاقتصادية خلال السنوات الاخيرة وكانت له آثار خطيرة على البلدان النامية . واذن اريد لهذا الهدف ان يتحقق فلا بد من اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة والاجهزة التي انشئت قبل ثلاثين عاماً لتعزيز التعاون بين الدول لما فيه مصلحة البشرية جمعاء . وعلنت ان ما يجعل هذه الحاجة اكثر الحاحاً هي المبادئ المتجسدة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وفي القرار الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ؛ وكانت الجمعية العامة قد اتخذت من قبل قراراً في دورتها السابعة والعشرين سنة ١٩٧٢ بأن يتم " تعزيز دور الامم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والامن الدوليين وازدهار التعاون بين جميع البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولى في العلاقات بين الدول " . واذن ان المهمة الموكلة الى اللجنة المخصصة هي ايضا ، في رأى وفدها ، متصلة بذلك القرار ، لذلك يتعين عليها قبل كل شيء أن تنطلق من المبدأ القائل بأن أى اعادة تشكيل لا يمكن ان تكون فعالة ما لم تكن انعكاساً لارادة سياسية حقيقية من جانب الدول الاعضاء .

(السيد غارسيا د ونوزو ، اكوادور)

٣٠ - وأعلنت ان وفدها يرى ان اعادة التشكيل ستكون عملا شاقا يحتاج الى وقت ولا يمكن السير فيه الا تدريجيا ، ولذلك لا بد قبل كل شيء من تحديد المجالات التي لها الاولوية في الاصلاح ، مع الحرص على عدم تجاهل أن اعادة التشكيل لا تعني الثورة الكاملة . وتبعا لذلك فانه يمكن للجنة ، في الوقت الذي تنتظر فيه نتيجة الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وهي النتيجة التي ينبغي ان تتخذ اساسا لاعادة التشكيل القطاعي ، ان تقوم بتحليل هذه المجالات الرئيسية ، وهي في رأى وفدها اربعة مجالات .

٣١ - فأوضحت أولا ، أنه ينبغي ان يحدد بوضوح الدور الذي يتعين على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يضطلعا به في صوغ السياسات وبرمجة وتخطيط الأنشطة المتصلة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، ويتبع ذلك بالضرورة ترشيد آلية اعتماد السياسات العامة . ثم استدركت قائلة انه قد لوحظ في مناسبات مختلفة ان اللجنة الثانية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد ناقشا المسائل ذاتها اثناء المناقشات المطولة وقد كان كل مافعله هذه المناقشات هو انها اتاحت فرصة لاستطرادات لا علاقة لها بالغرض الاساسي للنقاش . وازافت ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة التنسيقية لانشطة منظومة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية ؛ ومن ثم وجب ان يكون دوره بالدرجة الاولى هو اتخاذ التدابير لتنفيذ الخيارات التي تعلنها الجمعية العامة وتخطيط الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتنسيق أنشطة جميع الوكالات المنفذة في منظومة الامم المتحدة .

٣٢ - وازافت ثانيا ، انه يجب ترشيد أنشطة الاجهزة الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ فلقد انشئت هذه الاجهزة عملا بقرارات اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغرض معالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية معينة على المستوى التقني ؛ وذكرت ان فريق الخبراء قد اوصى بالغاء اللجان الدائمة ، وان وفدها يأخذ ، لهذا القصد ، بالرأى القائل بوجوب القيام بتحليل كل حالة على حدة ؛ وقالت انه استنادا الى نتائج هذه التحليلات يمكن دمج بعض الاجهزة التي ترتبط أنشطتها بعضها ببعض من اجل تفادي اية ازدواجية . وازافت ان وفدها لا يستبعد تماما التوصية المقدمة من فريق الخبراء والتي ، اذا ما طبقت على النحو الذي اشارت اليه ، فسوف تيسر تبسيط المنظومة وتزيد من فعاليتها . وازافت الى ان الخبراء اقترحوا ايضا الاستعانة بفرقة للمفاوضات ، وهو اجراء طبقته بالفعل اللجنة الثانية وقد اثبت قيمته اثناء الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . واستدركت قائلة ان اعضاء الطابع المؤسسي على هذا الاجراء قد يضعف المرونة والدينامية اللتين يجب ان يتسم بهما هذا النوع من المفاوضات ؛ ويسرى هذا ايضا على اتفاق الرأى ، فاتفاق الرأى امر مرغوب فيه دائما ، الا ان جعله الزاميا قد يضعف من دينامية اقرار السياسات والاجراءات .

٣٣ - وازافت ثالثا ، ان وفدها يرى وجوب ايلاء الاعتبار للطرق الواجب اتباعها لترشيد الأنشطة المشتركة التي يتعين ان تنفذها على لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية ؛ وذكرت أن

(السيد غارسيا دونوزو ، اكوادور)

الجمعية العامة عنيت ، في دورتها الثلاثين ، بمسألة تقوية لجنة البرنامج والتنسيق ، وقد ساعدت هذه الخطوة الى حد ما على تقوية الوظائف التنسيقية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأوضحت أن لجنة البرامج والتنسيق مكلفة بالتخطيط والبرمجة فضلا عن تقييم نتائج البرامج فيما يتعلق بتطبيق المبادئ التوجيهية ، وهذا مما ييسر تقييم مدى حسن التنسيق في المنظومة ؛ ونتيجة للتدابير التي تقرر فان لجنة البرامج ستكون في المستقبل اقدر على بلوغ اهدافها ، الا ان من الضروري مع ذلك تحقيق ترشيد الأنشطة المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٣٤ - وأخيرا ، اعلنت انه يتعين على اللجنة المخصصة ان تنظر في الطريقة التي يمكن بها اعادة توجيه أنشطة الامانة العامة لكي تواجه ما يبرز من مطالب جديدة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية في أثناء تطورها . وتابعت قائلة ان امر توجيه اعمال اللجنة في هذا الميدان يعود الى الامين العام للأمم المتحدة ، ويتعين تزويد اللجنة بتقييم للمكانات التنظيمية للامانة العامة حيال الاهداف التي سبق ان حددت في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . واعلنت عن استعداد وفدها للتعاون تعاونا تاما في اعمال الفريق العامل وعن اقتناعه بان هذه الاعمال ستسير بروح من التعاون والتفاهم المتبادلين ، الامر الذي سيمكن اللجنة المخصصة من تقديم مقترحات محددة الى الجمعية العامة .

٣٥ - السيد الحلو (المغرب) : قال انه ، مهما تكن الصيغة المستخدمة كاعادة التنظيم او الاصلاح او مجرد التكيف حسب الظروف الجديدة - فان القصد واحد ، وهو البلوغ بالاجهزة درجة من الكمال تجعل من الممكن توجيه التعاون الدولي على نحو ما تتصوره الدول حاليا . و اضاف ان على منظومة الامم المتحدة ان تتكيف مع الحقائق السائدة على الصعيد التنفيذي كما يجب عليها ان تتولى دور الحفاظ على مستوى هيئاتها المسؤولة عن تقرير السياسة العامة ؛ ومن ثم يلزم ان تكون واقعية في انشطتها وطموحة في خططها ؛ و اذا اريد لها ان تعمل على نحو فعال فلا بد من القضاء على ما فيها من نقاط الضعف التي منعتها من ان تكون اداة حقيقية لتعزيز التعاون الدولي ، وهو القصد الذي انشئت من اجله الامم المتحدة . و اشار الى ان الامم المتحدة منظومة مركبة وأن عناصرها الرئيسية ، اى الهيئات الرئيسية والوكالات المتخصصة ، معروفة ، غير انها تضم مع ذلك ما لا يقل عن ١٦٠ هيئة فرعية لها وظائف وأنشطة يصعب التمييز ، بينها ؛ الا ان هذا التعقيد يكون ظاهريا فقط اذا درست مسألة اعادة التنظيم على نحو منهجي ورشيد .

٣٦ - وتابع قائلة ان عدم كفاية الامم المتحدة قد اصبح واضحا حينما رأت ان المنافسة ليست قادرة على ايجاد حلول للمشاكل التي هي مسؤولة عن حلها في الحالة الطبيعية ؛ ولذلك يتوجب أن تكون المرحلة الاولى هي تحليل هذه المشاكل لتحديد القطاعات التي تحتاج الى اصلاحات ، والعمل على اجراء التغييرات الضرورية . و أكد ان هذه مهمة صعبة لانها تقوم على اجراء تحليل مفصل لاجهزة المنظومة مع محاولة عدم عرقلة ادائها لاعمالها ؛ بيد ان تحقيق ذلك ممكن بقدر امكان تغيير طراز المحطة بدون توقيف القطارات عن السير ؛ ومتى تمت مرحلة التحليل يصبح ممكنا تلمس حلول للمشاكل المختلفة . و اوضح ان اسلم نهج في هذا الصدد - وهذا ايضا هو رأى الخبراء

(السيد الحلو ، المغرب)

على ما يبدو - هو وضع قائمة بالأولويات ، وهذه مهمة إدارية لا ينبغي ان تشير اية صعوبة كبيرة فيما عدا انه سيكون من الضروري ازاء العدد الكبير من المنظمات والبرامج التنفيذية والوكالات والجهزة ، تجنب المبالغة في التوحيد .

٣٧ - اما بالنسبة الى السؤال عما اذا كانت المركزية أمرا مرغوبا فيه ام لا ، فقال ان وفده يرى ان تعقيد اجهزة الامم المتحدة جعل من العسير جدا مركزة الانشطة بصورة فعالة ؛ ان ان المركزية تعني وجود سلطة تعمل بوصفها حكما بين مختلف الهيئات والوكالات ؛ وهذه مسألة اخرى . واكد وجود الحاجة الى وضع حد للازدواجية وتداخل المسؤوليات والمنازعات القانونية التي تنشأ أحيانا في الاحوال التي يدخل فيها في الموضوع اكثر من قطاع واحد ؛ فاذا يتعين على اللجنة المخصصة ان لا تتدخل في هذا الميدان لان المصاعب يمكن ان تزول اذا ما لزمته الهيئات بصدق المبادئ التي تنظم حدود ولاياتها . و اشار الى ان السلطة الادارية موجودة في شخص الامين العام الذي يتعين عليه ان يؤمن الانماء المنسق لانشطة الامم المتحدة في مجال تعزيز رفاه الشعوب الاقتصادية والاجتماعي ؛ واذا كان الامين العام ، بما يحظى به من تأييد المجتمع الدولي ، عاجزا عن جعل هيئات الامم المتحدة تمثل طلباته فانه من غير الواقعي ان نعتقد ان بالامكان علاج الوضع بخلق وليفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي كما ارتأى ذلك فريق الخبراء . ولذا فان وفده يعتبر ان من الافضل دعم الامين العام في جهوده عن طريق لفت اهتمامه الى الصعوبات واقتراح الحلول على المستوى الاداري .

٣٨ - ومضى يقول ان الحكومة المغربية تؤيد اعادة تنظيم الحياة الدولية من الناحيتين الاقتصادية والمؤسسية ؛ وتعتبر ان الاستراتيجية الجديدة للتعاون بين الامم ، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، يجب ان تحظى بالاهتمام الكامل من قبل المجتمع الدولي ؛ وان الخطر الرئيسي الواجب تفاديه في هذا الميدان هو محاولة حل المشاكل الدولية بالفعل عن طريق الجمع بين حلول قومية غير منسقة . واعلن ان الجمعية العامة ، وقد اثبتت فاعليتها أثناء الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة ، هي خير محفل للمجتمع الدولي من اجل العمل المشترك ، وانه رؤى علاوة على ذلك ان افرقة الاتصال والتفاوض قد يسرت ، من جانبها احراز تقدم ملموس .

٣٩ - واكد ان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ايضا دورا هاما يقوم به ، اما في الوقت الحاضر فلا يتولى المجلس كل مسؤولياته ولم يشمل تمثلا كاملا كتلة المعلومات التي زود بها . وأوضح ان السبب الرئيسي لذلك هو كون جدول اعمال دورتيه مكتثلا ، ويمكن ، في سبيل مساعد المجلس بأسباب القوة ، النظر في مسألة عقد دورات قصيرة ذات جدول اعمال محدود او حتى تكريسها بأكملها لمسألة واحدة .

٤٠ - واعلن ان وفده يرى ان يكون الهيكل الجديد الذي سيعتمد على نحو يجعل الامم المتحدة المركز الحقيقي لتنسيق جهود الامم التي تعمل ، وفقا لمبادئ الميثاق ، من أجل تحقيق

(السيد الحلو ، المغرب)

أهداف مشتركة ، على ان يتفادى هذا النظام الافراط في التجزئة والاكتثار على السواء والمركزية المعطلة للحركة التي تحجب الهدف الاسمي للأمم المتحدة وتضرب بلوغه ، وهو هدف تعزيز التنمية وتقوية التعاون الدولي . وفي سبيل انشاء اطار مؤسسي يتصف بما يكفي من المرونة لجعله قادرا على التكيف دائما مع ما يستجد من حقائق في هذا العالم ، فلا بد من استعدادات اجراءات جديدة لعملية اتخاذ القرارات وللتشاور فيما بين الاعضاء ، وتحقيق العالمية في الوكالات وفي الدليعة من ذلك ، تقوية سلطة كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . فاذا ماتم ذلك نكن قد وضعنا في يدهم منلومة الامم المتحدة الوسيلة لتشجيع اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد المرجو على نحو سليم .

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٥

الجلسة الثامنة عشرة

الاثنين ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

- ١ - السيد هالاس (هنگاريا) : قال انه أصبح واضحاً من المناقشة أنه بالرغم من توسع المنظمات المكلفة بالمهام الاقتصادية والاجتماعية ، تكاد لا تحيط منظومة الأمم المتحدة بالمشاكل العاجلة المتزايدة التعقيد . ان مهمة فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة هي تحديد المشاكل على أن يترك حلها للجنة المختصة . وتقرير فريق الخبراء حدير بكل اعتبار . وبالرغم من ان وفده لا يوافق على جميع التوصيات الواردة بهذا التقرير ، الا أنه يقدر التحليل الشامل الذى سبق وضع هذه التوصيات ، وسوف يعلق عليها بالتفصيل في مرحلة لاحقة .
- ٢ - لقد سلك وفده نهجاً من مسألة تحسين القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة ، من وجهة نظر مفادها جعل المنظمة أداة فعالة لدعم السلام والأمن الدوليين والتعاون الدولي . والوفد على ثقة أنه ، بينما قد توجد مشاكل في بعض المجالات فذلك يعود الى التطبيق الخاطئ للميثاق . ولذلك من المستطاع زيادة فاعلية المنظمة وسلطتها باستخدام أفضل للمكانيات التي ينطوى عليها الميثاق . وأى اقتراح خاص بإعادة التشكيل يجب أن يقوم على الميثاق وسوف يساند الوفد الهنگارى أية مبادرة من جانب اللجنة المختصة ، ترمي الى دعم تمام تطبيق الميثاق .
- ٣ - ان وفده يتفق مع مجموعة الخبراء على أن إعادة التشكيل لا تحل محل الارادة السياسية للدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن المادة ٥٦ من الميثاق ، وانه لا توجد صيغة مؤسسية مثالية تتفق مع المصالح العاجلة والآجلة لكل دولة من الدول الأعضاء . ويجب أن يقوم أى قرار بشأن إعادة التشكيل على احترام مبادئ السيادة والمصلحة المتبادلة ومبدأ العالمية والتساوى في الحقوق ، والتعايش السلمي والتوزيع الجغرافى العادل ، كما يجب أن يراعى المصالح السياسية والاقتصادية البعيدة المدى للدول الأعضاء .
- ٤ - وقد يفيد اللجنة المختصة أن تركز على المشاكل التي تعوق تحقيق الأهداف الأساسية للميثاق وعليها ، ان تفعل ذلك ، أن تراعى مصالح الدول الأعضاء في مجموعها وبالأخص الدول النامية . ويجب اعطاء الأولوية لبحث المجالات الآتية : دعم دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى وأجهزته المضطلعة باتخاذ القرارات ، والقضاء على الازدواجية في عمله ، وزيادة فعالية المساعدة التقنية للأمم المتحدة ، وتعصير أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة .
- ٥ - وأخيراً فهو يود أن يكرر انه بينما لا يعارض وفده في المشاورات غير الرسمية بين الدورات ، الا أن موقفه المبدئى هو أنه يجب اعطاء الأولوية الى الاجتماعات الرسمية للجنة المختصة وانه ، نظراً الى طبيعة المهمة التي تضطلع بها ، فعلى اللجنة أن تعمل باجماع الآراء .

٦ - السيد طلبة (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة) : استرعى النظر الى المشروع الأولي لتقريره (UNEP /GC /75) الذي عرض للعلم على اللجنة المختصة ، الذي عالج الترتيبات المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، كما وردت ، وكما يمكن أن تتأثر بعملية إعادة التشكيل ، وكما تتصل بالنتيجة المحتملة للموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

٧ - وقال ان القضية المعروضة على اللجنة ذات أهمية عظمى لا استمرار الدور الحيوى الذى يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به . فاذا ما قدر للقطاعين الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة أن يصبحا أداة دينامية لخلق نظام اقتصادى دولي جديد وتحسين نوعية الحياة وتوفير الاحتياجات الأساسية لجميع الناس ، فعلى كل فرد أن يعمل مع الآخرين في سبيل تحسين سير عمل المنظومة في كافة المجالات وليس فقط في المجال الادارى .

٨ - وأضاف ان الوفاء بالاحتياجات الأساسية التي ذكرها هي أحد المشاغل الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وان البرنامج يعلق أهمية كبرى على الروابط القائمة بين البيئة وعملية التنمية ، التي يجب مساندتها كلية اذا ما قصد الوفاء بهذه الاحتياجات . وبالرغم من انه قد كانت في بعض الأحيان لعملية التنمية آثار ضارة على البيئة عند ما كانت التنمية عشوائية أو عند ما نُظر اليها نظرة ضيقة جدا الا أنه يجب في الواقع تحسين البيئة من ناحية احتياجات الانسان . وفي سبيل ضمان مراعاة الاهتمامات البيئية في التخطيط للمستقبل ، لابد من الالتزام بشدة بمفهوم التنمية المستمرة . ان ترابط البيئة والتنمية معترف به منذ سنوات عديدة وانعكست الاهتمامات البيئية في الاعلان الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ولقد تم الاعتراف في الدورة الثالثة لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، بالترابط بين السكان والموارد والبيئة وقضايا التنمية كما اعترف أيضا بأنه يجب أن تشكل الحلول لتلك المشكلات جزءا من الاستراتيجية المتكاملة التي ترمي الى تحقيق أهداف متجانسة . وقد اعتبر مجلس الادارة أيضا أن ادارة البيئة انما تشمل ضمنا التنمية المستمرة لجميع البلاد وتهدف الى الوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان دون تجاوز الحدود الخارجية التي حددها الغلاف الحيوى أمام تقدم الانسان . وبناء على ذلك اعتبر برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة انه يجب التقدم بأنماط بديلة للتنمية وأساليب الحياة . وقد وضع في سبيل ذلك مجموعة من الأنشطة تشمل استكشاف الروابط الأساسية بين البيئة والتنمية ، وبحث أنماط بديلة للتنمية وتحسين مفهوم " التنمية البيئية " ضمن هذا الاهتمام العام . وقد ساند برنامج " مراقبة الكرة الأرضية " التابع لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة هذه الأنشطة وقد كان من وظائفه توفير أساس من البيانات يمكن اقامة سياسات انمائية صحيحة . وعليه فقد توسع في هذا الرباط المفهومي بغية التأكيد على أن التنمية المستمرة في سبيل توفير الاحتياجات الأساسية للانسان لها علاقة مباشرة بالأنشطة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وهما تقييم الحالة البيئية وإدارة شؤون البيئة .

(السيد طلبية)

٤ - ويصدر بعض المواضيع التي تشكل الأساس لأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، باعتبارها متعلقة بإعادة التشكيل الممكنة للقطاعين الاقتصادى والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة ، قال المتحدث أن التنسيق ذو أهمية محورية لسلامة عملية البرمجة في برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ويظهر على مستوى العمل ، في مجموعات العمل المشتركة بين الأقسام التي أنشئت للاضطلاع بوضع نهج أكثر تكاملا لأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، في كل المراحل الثلاث " لعملية البرمجة " الخاصة به . فالمستوى الأول يهتم بتحديد الفجوات في المعرفة بخصوص البيئة ، والاقتراحات الخاصة بالخطوات العامة لمعالجة ذلك . ويهتم المستوى الثاني بأن يحدد بشكل أدق الأهداف والاستراتيجيات التي ينبغي تطبيقها لملء هذه الفجوات والانتفاع بالمعلومات المتوفرة ، بينما يهتم المستوى الثالث باستخدام صندوق برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة كقائز للعمل في المجالات الحساسة للاستراتيجيات المعتمدة . ويتضح من قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٩٧ (د - ٢٧) أن المقصود أن يكون التنسيق من الأدوار الأولى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ان نشوء نظام الرصد البيئي العالمي ونظام الاحالة الدولي وحلقة الخبراء المعنية بوضع سجل دولي للبيانات ذات الامكانات السمية والبرمجة المشتركة مع أعضاء منظومة الامم المتحدة في مجالات وقاية المحيطات وموارد البحريه ومكافحة الافات في البيئة والمؤهل والتعاون في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، انما هي أمثلة لكيفية تنفيذ هذا الدور التنسيقي .

١٠ - لقد كان مجلس التنسيق البيئي - وهو أحد العناصر الأربعة للقاعدة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة - من حيث التعريف ، جهازا للتنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة التي يقع عليها دور في تنفيذ البرنامج البيئي . وبذلك ساعد برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في وضع المستوى الأول من عملية البرمجة الخاصة به وفي تنسيق الأنشطة التي قام بها مختلف الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة وفي ضمان مراعاة برامج الأجهزة الأخرى للأمم المتحدة مراعاة تامة لأثر أنشطتها على البيئة . وبوسع الوكالات وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة أن يؤثر كل منها على الآخر بواسطة المجلس ، وبالرغم من انه قد أبدى قلق بشأن التداخل الظاهر بين أدوار مجلس التنسيق البيئي ولجنة التنسيق الإدارية ، فلا داعي الى أى تنازع بين هاتين الهيئتين . حيث أنه بينما لجنة التنسيق الإدارية مسؤولة عن التنسيق الشامل بين الوكالات فان مجلس التنسيق البيئي هو الجهاز المعني بتنسيق النواحي البيئية لكثير من الأنشطة ذاتها . ونظريا يصبح بذلك من المعقول تماما أن تشترك لجناتا مجلس التنسيق البيئي ولجنة التنسيق الادارى في بحث بعض من المواضيع ذاتها . ويكون ذلك ضروريا عمليا فقط حيث تكون النواحي البيئية للقضية ذات أهمية خاصة وذات أبعاد يتعذر معها معالجتها بصورة ملائمة بواسطة لجنة التنسيق الادارية أو ، كما هو الحال في مراقبة الكرة الأرضية ، حيث تمر القضية البيئية المعنية من خلال قطاعات عديدة وأنشطة وكالات خاصة بها .

١١ - لقد كان المجلس التنفيذي ، بدوره ، الجهاز التنسيقي على المستوى المشترك بين الحكومات . وقد وضع برنامجا متوازنا يفي باحتياجات البلاد المتقدمة والبلاد النامية وأرسى معايير لاختيار مجالات

(السيد طلبية)

العمل المركز ، واستعرض التنفيذ ، ومنح مساندته للأمانة العامة لضمان تعاون الحكومات وتنسيق أنشطتها . وأحد أمثلة هذه الوظيفة الأخيرة ، اتفاق الدول الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط على خطة عمل لحماية منطقة البحر الأبيض المتوسط وتنميتها تنمية متكاملة .

١٢ - وبناءً على ذلك أعرب برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن أمله في أن يصبح التنسيق اهتماماً رئيسياً للجنة المخصصة . وينبغي لأية إعادة تشكيل لمنظومة الأمم المتحدة أن تضمن للمنظومة مساعدة الحكومات في تنفيذ التوصيات التي أصدرتها هي ذاتها في ندوات عامة مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا يستطيع ذلك الا بضمان عدم تضارب التوصيات أو تدخلها ، بل وتكاملها ، وتشكيلها جزءاً من استراتيجية متماسكة تهدف الى تحقيق أهداف محددة . وربما أرادت اللجنة أن تنظر في أمر التوصية بتحديد بعض القضايا مثل الأراضي المجردة والعلوم البحرية أو العلم والتكنولوجيا وتقييم القرارات والتوصيات التي أقرتها الحكومات في لقاءات مختلفة في غضون فترة معينة من الزمن ، لكي تحدد مدى وفائها بمعيار التكامل .

١٣ - لقد كان صندوق البيئة عنصراً لا غنى عنه في الهيكل المؤسسي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة كما ان عمله ، كجزء لا يتجزأ من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، كان أساسياً بالنسبة للنهج البرنامجي ولا سيما المستوى الثالث لأنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ان امكانية مساندة الصندوق عناصر هامة من البرنامج ، بما في ذلك اضافة بعد بيئي للأنشطة ذات العلاقة والخاصة بالتنمية ، كانت حيوية بالنسبة لفاعلية دوره كعنصر حافز فعلى صندوق البيئة ان أن يعمل كجزء لا يتجزأ من عملية البرمجة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وعلى قرب وثيق ، من حيث الموقع ، من قسم برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة المعني بمعالجة تنمية أهداف البرنامج واستراتيجياته . وبالطبع لم يستطع الصندوق مواجهة أكثر من جزء يسير من التحديات الكبرى لحماية البيئة ويجب النظر اليه على أنه يقدم المال اللازم " لغرس البذور " والخبرة التقنية للبدء في الأنشطة الخاصة . الا أن انجاز مثل هذه الأنشطة يتطلب مساندة مالية تفوق بكثير موارد الصندوق . وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة مسؤول عن ضمان تدبير الأموال الملائمة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ، للمضي في المهمة التي بدأها . لقد كان الهدف الأساسي للصندوق ضمان المراعاة التامة لاعتبارات البيئة في التخطيط الانمائي وليس تقديم المساعدة للنماء .

١٤ - وقد أوضح المتحدث - عودة منه الى موضوع برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وعلاقته المباشرة بالمجهود المبذول في سبيل إعادة التشكيل - انه بالرغم من أن معظم عمل برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة له صلة مباشرة بمشاكل التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الا أن ثمة أجزاء أساسية من البرنامج تؤكد على تقدير وتقييم مشاكل تخص الى حد كبير المستقبل . وبناءً على ذلك ، اذا ما أدخل برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في أى إعادة تشكيل للمنظومة ، فينبغي الحفاظ على الصفة الفريدة للدور الذي يضطلع به ، كما يجب أن تظل الوظائف النوعية الموكولة اليه والى صندوقه ، واضحة تماماً . وفي سبيل ذلك ، يجب الابقاء على المبادئ التالية المبينة في الوثيقة UNEP/GC/75 أى : مسؤولياته الخاصة في حفز وتنسيق الجهود في سبيل معالجة قضايا البيئة ذات

(السيد طلبية)

الطابع العالمي واهتمامه بالمشاكل البيئية في البلاد المتقدمة صناعيا والبلاد النامية على حد سواء ، وكونه مصدر ارشاد في التعاون الدولي في مجال البيئة ، ودوره الخاص في تهيئة لقاءات مناسبة لوضع الاتفاقات وعقدتها على المستويين العالمي والاقليمي في مجال حماية البيئة ، ومسؤوليته في تحديد المشاكل البيئية الناشئة من خلال نهجه المبرمج ، واقتراح الحلول الممكنة ومساهمته في تنفيذها ، بادارة صندوق صغير كجزء لا يتجزأ من عملية برمجته ، ودوره الرئيسي في الدعوة الى ترابط البيئة والتنمية ، وجهده المتواصل ليشمل - بالتعاون مع أعضاء آخرين من منظومة الأمم المتحدة - خيارات في سبيل التنمية والتقدم المستمرين دون الاضرار بالموارد الاساسي الذي تتوقف على وجوده رفاهية شعوب العالم .

١٥ - وأخيرا أعاد الى الذاكرة ان برنامج الأمم المتحدة المعني بشؤون البيئة قد شجع دائماً تكاملاً أوسع لمنظومة الأمم المتحدة ، في سبيل التصدي الى التحديات التي تثيرها مقتضيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد . ان لدى المنظومة ثروة من المعلومات والخبرة والقدرات ، من البلاد المختلفة ، ومن واجب الدول الأعضاء أن تقوم ، بالتعاون مع الامانة ، بتحديد أنسب الوسائل لاستخدام هذه الموارد على الوجه الأكمل .

١٦ - السيد هاشمي (الهند) : لاحظ أن تقرير فريق الخبراء قد ذكر انه من المستطاع ابقاء البحث منفصلاً عن العمليات وسأل المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة هل سيكون لذلك أثر سيّ على العمليات ، اذا حدث على النحو المذكور .

١٧ - السيد طلبية (المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة) : أجاب أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ليس وكالة تشغيلية بل انه يعمل مع الوكالات القائمة . ولا يمكن فصل العمليات عن البحث . وما تطهيق المعلومات المتاحة الا مجرد بداية . وستحدد العمليات ذاتها المجالات التي يتعين فيها الحصول على معلومات اضافية من خلال بحوث جديدة .

١٨ - السيد ميلز (جامايكا) : كرر الاعراب عن موقف وفده وهو ان المطلب الاساسي فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة هو جعلها منظومة أكثر تماسكا وتجهيزها بامكانية وضع الخطط الشاملة واجراء التحاليل والبحوث واستكشاف عمليات التنمية على المستويين القومي والدولي . ويجب زيادة قدرتها على مراقبة وتحليل العوامل والمشاكل المتعلقة بالتنمية وخبرة الثقافات المختلفة عبر العالم . كما يجب تجهيزها لتوفر أكبر فرصة لطاقت وخبرة الوكالات والهيئات الأخرى للأمم المتحدة العاملة في مختلف المجالات ، للعمل بكامل قوتها ولتهيئة الترابط والتفاعل بين هذه الوكالات .

١٩ - وقال ان اللجنة ليست بمعنية بمهمة وضع اطار مؤسسي جديد حيثما لم يوجد هذا الاطار من قبل . وقد يكون ذلك في حد ذاته مهمة صعبة جداً ، لاسيما لضآلة السوابق في هذا المجال . ان المطلوب من اللجنة هو النظر في مجموعة قائمة من المؤسسات ، تطورت على مدى فترة طويلة من الزمن ، وتعمل بكامل طاقتها ، لتشخيص فعالية المنظومة في الوفاء بالمتطلبات الحالية والمستقبلية ، في سبيل التنمية الدولية ، وعلى ضوء هذا الاستعراض ، محاولة رسم الوسائل والطرق لاحتراز تحسينات ذات شأن في هيكل تلك المؤسسات وفي كيفية عملها . ففي بعض النواحي ان كانت تتنقل

(السيد ميلز ، جامايكا)

المهمة عن تلك التي أنيطت بفريق الخبراء . الا انه كان قد أسند الى الفريق مهمة التقدم بتشخيص كامل وبمجموعة متماسكة من التوصيات فيما يتعلق بتحسين منظومة الأمم المتحدة وذلك في غضون فترة قصيرة جدا لتنظر فيها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

وقد سعى الفريق في تقريره الى التعبير أولا عن أحكامه على تلك النواحي من المنظومة التي تستدعي التحسين والى ابداء التوصيات حول التغييرات المؤسسية التي تبدو مناسبة لجعل المنظومة أكثر فعالية . وقد تقدم الفريق في بعض الأحيان بنهج بديلة لحلول بعض المشاكل وبين الفروق في وجهات النظر بشأن بعض القضايا الهامة . كما انه عجز عن المعالجة الكاملة لمسألة القطاعات الاقتصادية المختلفة والكيفية التي يمكن بموجبها تحسين الاطار المؤسسي للأمم المتحدة في سبيل تحسين العمل في تلك المجالات .

٢٠ - ينبغي أن يشكل تقرير الفريق مساهمة مفيدة جدا لعمل اللجنة ولكنه ليس بأى حال المصدر الوحيد الذي يجب على اللجنة أن تقتبس منه . فهناك بالاضافة الى ذلك العديد من التقارير والوثائق الرسمية التي تتضمن وجهات نظر أفراد من داخل الأمم المتحدة وخارجها وكذلك وجهات نظر بعض وكالات الأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك يفترض أن يقوم فريق العمل بين الدورات بعقد مناقشات مفصلة مع مختلف المسؤولين بالأمم المتحدة والوكالات المنتمية اليها وان أعضاء الفريق سيعقدون فيما بينهم مناقشات ذات أثر بعيد . وسينبثق عن كل ذلك العديد من الأفكار عن امكان اجراء تغييرات ومستحدثات مؤسسية ، وعلى فريق العمل أن يؤدي في نهاية المطاف مهمة رئيسية تلخص في التوفيق بين وجهات النظر المختلفة التي ستظهر لا محالة بين أعضائه . وينبغي أن تعرض على اللجنة المخصصة مجموعة من الاقتراحات تقوم على موازنة بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء . وسيتعين على الحكومات أن تبحث بعناية فائقة الاقتراحات المقدمة وتتخذ مواقف نهائية بشأنها حيث انه يرجح أن يكون لهذه الاقتراحات آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل منظومة الأمم المتحدة وعملها بالتعاون الاقتصادي الدولي .

٢١ - ان إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة هي ، أساسا ، عمل سياسي . ولو كان مجرد مسألة وضع نظام أفضل ، بالمعنى الفني للعبارة ، لأمكن اسناد المهمة الى مكتب للخبراء الاستشاريين في الادارة . ان الأمم المتحدة تمثل مجموعة من العوامل السياسية والادارية والتقنية وغيرها تنبثق عن اعتبارات تنفيذية وأيضا من مصالح واهتمامات مختلف الدول الأعضاء ومجموعات الدول ، والأعضاء ككل . فالمهمة ان من حيث ادارة المنظومة ودراسة إعادة تشكيلها ، هي تأمين التوازن بين هذه المصالح المختلفة وضمان سير عمل المنظومة لما فيه خير المجتمع العالمي .

٢٢ - ستلعب الحقائق السياسية السائدة دورا غلبا في إعادة التشكيل ، فثمة مؤثرات واعتبارات عديدة أخرى تدخل في الحساب وعلى اللجنة أن تزن بعناية كافة تلك العناصر . وعلينا أن نستذكر أن عملية إعادة التشكيل نشأت عن تعبير قوى جدا عن القلق بشأن مقدرة منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمسؤوليات ذات الجسامة الخاصة التي قد تقع على عاتقها في سبيل انشاء نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف يتفق مع مفهوم نظام اقتصادي دولي جديد . وثمة حتما صلة وثيقة للغاية

(السيد ميلز ، جامايكا)

بين عملية إعادة التشكيل والاتجاه الى احداث تغيير أساسي في النظام الاقتصادي الدولي . وبينبغي اعتبار مدى الاجماع الذي سيتحقق بشأن إعادة التشكيل كدليل مباشر على جدية مواقف الدول الأعضاء من العمل على اقامة نظام اقتصادي جديد . ولا يعني ذلك ان ليس ثمة أسباب أخرى للدعوة الى تحسين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ولكن ظهور اعتقاد راسخ بضرورة إعادة النظر من الأساس في الأمم المتحدة هو جزء لا يتجزأ من تطور المواقف حيال قصور النظام الاقتصادي الدولي والدعوة الى نظام اقتصادي دولي جديد .

٢٣ - ولقد قيل بأن انشاء مجموعة المؤسسات الدولية التي محورها الأمم المتحدة قد نجم عن الانفجار الهائل للطاقة الخلاقة الذي حدث في الأربعينيات ، وقد مثل محاولة ثانية في العصر الحديث لاقامة نظام عالمي . وقد نشأت هذه الظاهرة في ظروف خاصة جدا حيث كان المجتمع الدولي يواجه أخطارا ومصاعب جسيمة . والمسألة الأساسية التي تواجه اللجنة الآن هي معرفة ما اذا كان المجتمع العالمي في عشية عملية خلاقة مماثلة تهدف الى اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد وإعادة تشكيل تلك العناصر من منظومة الأمم المتحدة التي تتطلب التغيير . فمن الضروري ان النظر فيما اذا كان ثمة اتفاق واقتناع كافيين بشأن الخطوات ذات الأثر البعيد الواجب اتخاذها لمعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الدولية واقامة نظام اقتصادي دولي منصف . فاذا كان الأمر كذلك ، توفرت احتمالات طيبة بالنجاح والا ، فلن تستطيع اللجنة انجاز الكثير .

٢٤ - وبهذا الصدد ، يجب تشييط أى محاولة لتجريد الأمم المتحدة من صبغتها السياسية ، فهي أساسا هيئة سياسية تتمثل فيها مصالح عدد كبير من الدول ذات السيادة . ولهذه النقطة بعض الأثر على البيان القيم المفيد الذي ألقاه في الجلسة العاشرة للجنة رئيس المصرف الدولي الذي قال ان أحد مصادر قوة المصرف صبغته غير السياسية وأن توجيه البرامج وقرارات الاستثمار يقومون على اعتبارات اقتصادية ، وليس على اعتبارات سياسية . الا ان رئيس المصرف الدولي أرفد قائلا ان هذا قيد من العسير احتراماً ، لا سيما وأنه قد يكون للحالة والاتجاه السياسيين في بلد ما آثار وأصداء اقتصادية . وقد بين أثناء مناقشة الفلسفة الانمائية للمصرف النهج المتبع في البداية ، حيث كان التأكيد في الاستثمار على المقومات الهيكلية كما عرّف الأسباب التي حددت بالتأكيد المتزايد على الزراعة واحتياجات صغار المزارعين والترفيه والنواحي الاجتماعية للنمو الاقتصادي . ويتبين بجلاء من هذا البيان ان المصرف يعترف الآن بأن نظرية " القطارة " في التنمية الاقتصادية لم تعد بمنافع تذكر على جماهير الفقراء في البلاد النامية . ولذلك فان المصرف يؤكد الآن تأكيداً أكبر بكثير على السياسات والمشاريع المرسومة بصراحة لاحداث زيادة مباشرة في انتاجية الذين هم في حالة عوز تام وليس فقط لتشجيع النمو الاقتصادي . وهذا النهج الجديد يركز على حملة على الفقر تقوم أساسا على مشاريع التنمية الريفية ذات الطابع المشترك بين القطاعات . . . وبعد أن بدأ الحملة على الفقر في المناطق الريفية حيث تعيش الأغلبية العظمى من الفقراء اتجه المصرف نحو دعم قدرته على مساعدة الحكومات على تضيق نطاق الفقر في المدن .

(السيد ميلز ، جامايكا)

٢٥ - وفي ذلك دروس هامة تتعلق بطبيعة وعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية . لقد قام المصرف - وهذا مما يسجل له - بتغيير منهجه تدريجيا من التنمية على ضوء الوعي المتزايد بحقائق الحياة السياسية والاجتماعية حيثما يكون الأمر متعلقا بالتنمية . وقد نهجت وكالات أخرى للأمم المتحدة نفس الاتجاه للسبب ذاته ، لكن من الأمور التي تحتل النقاش انه ربما استطاعت الأمم المتحدة والمصرف ومؤسسات أخرى الذهاب الى أكثر من ذلك وبدرجة أسرع ، لو انها كانت تعمل في جو وتحت مجموعة من المؤثرات يسمحان بالاعتراف بشكل أسرع وأوضح بالعناصر الأساسية وبد ينيمة عملية التنمية ، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والسياسية المتعلقة بها . ان منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها انما هي من صنع البلاد الأعضاء وقد عانت الى حد ما من كافة التحديات التي يعاني منها الأعضاء . وفي سبيل تحرير منظومة الأمم المتحدة من مثل هذه القيود ، يجب أن تهدف اعادة التشكيل الى ضمان تلك الحرية في الاستكشاف والبحث في موضوع التنمية وهي أساسية لاقامة العالم المنشود .

٢٦ - وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة الأخرى التي وسعت ويسرت الى حد كبير مفهوم مهمتها خلال الثلاثين عاما الماضية . الا انه يتسم بالعهد الذي أنشئ فيه وهيكله . والمسألة التي يواجهها في عملية اعادة التشكيل هي كيفية ضمان نفوذ سياسي واسع في مسائل تتعلق بالتنمية دون المساس بتلك النواحي من هيكل الصندوق وسير العمل به ، الأساسية بالنسبة له . وهذا ليس بالمهمة اليسيرة . وقد كان أحد النهج التي اقترحها فريق الخبراء انشاء ندوة يتمع فيها من وقت لآخر رؤساء الهيئات الاقتصادية الرئيسية بما بها المصرف والصندوق - مع مسؤولين من الأمانة العامة للأمم المتحدة لمناقشة المسائل المختلفة وتبادل الأفكار . وبذلك يتم تفاعل ذي أهمية ويؤثر كل واحد ، بطريقة ما ، على الآخر .

٢٧ - وثمة اعتبار هام يجب مراعاته في عملية اعادة التشكيل ، يتعلق بالتوسع المضطرب في أنواع الأنشطة ذات الطابع العالمي التي يمكن الاعداد لها من الآن . ففي المسائل مثل استغلال موارد قاع البحار ، واستخدام الفضاء الخارجي وتطبيق التكنولوجيا المتصلة بعلم الاعلام بما في ذلك الاستشعار عن بعد ، من الضروري توسيع اختصاص منظومة الأمم المتحدة بحيث تستطيع الاضطلاع بهذه الأنشطة وغيرها . وربما نرى في مستقبل ليس بالبعيد جدا انشاء مؤسسات متخصصة الجنسيةات حقا تعمل لصالح المجتمع العالمي .

٢٨ - ومن بين القضايا التي استرعت الانتباه خلال النظر في اعادة التشكيل المسائل العامة المتعلقة بمدى المركزية واللامركزية في منظومة الأمم المتحدة ، وموضوع التنسيق . ولئن تكن هذه المسائل هامة جدا الا انها ليست أساسية ، لأن الموضوع ليس موضوع انشاء منظومة جديدة بل دراسة مجموعة من المؤسسات القائمة والعامة ووضع مقترحات لتحقيق تحسين ملموس في سير عملها وفعاليتها . وبناء عليه ينبغي دراسة النظام ذاته وسير أعماله والحكم على فعاليته بالنسبة للاحتياجات القائمة والمتوقعة . وسوف يتعين الحكم على المركزية واللامركزية بناء على أسس تجريبية اختبارية حيث انه من المستطاع تصور نظام كامل لا عيب فيه تسوده المركزية أو اللامركزية وحسن التنسيق ولكنه مع ذلك عاجز عن الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع الدولي .

(السيد ميلز ، جامايكا)

٢٩ — وثمة مسألة أخرى وهي وضع قواعد مؤسسية لأسلوب اتفاق الرأي متفق عليها بشأن الاجتماع أو إنشاء فرق التفاوض . وقد يتوقف حل تلك المشكلة على عوامل سياسية بما فيها شعور البلدان النامية فيما يتعلق بمدى التوصل الى مرحلة — في قضية فردية — يتوفر فيها احتمال كافى للاتفاق . وستعنى اللجنة باستحداث هيكل للأمم المتحدة يمكن أن يبقى عشرين أو ثلاثين عاما ، وينبغي أن نذل محاولة وضع نظام يسمح بتحسين آلية التفاوض في بعض القضايا . كما يجب أن يكون واضحا أن الأحكام التي ستوضع ينبغي ألا يكون الغرض منها الانتقاص من النفوذ السياسي للبلدان النامية ككل في النظام ، أو أن تؤدي الى مثل هذا الانتقاص .

٣٠ — ولا مناص من أن تتضمن المواضيع الكبرى في مناقشات اللجنة كيفية سير العمل في المستقبل في الجمعية العامة ولا سيما اللجنة الثانية وتنظيم أمانة الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك فإن من القضايا المهمة دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية في المستقبل وسير العمل مستقبلا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وعلاقة الوكالات المتخصصة واللغات مع جهاز الأمم المتحدة المركزي . ومن المسائل الكبرى تنظيم الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة وامكانية ترشيح الاطار المؤسسي المتعلق بذلك واقامة علاقة أفضل مع مؤسسات مثل المصرف الدولي . كما يجب أيضا اعادة اهتمام الى مسألة إنشاء جهاز من أجل استعراض هيكل منظومة الأمم المتحدة باستمرار والتغييرات الممكنة بما في ذلك مسألة كيفية معالجة الاقتراحات الداعية لاجراء تعديلات هيكلية هامة في المستقبل .

٣١ — وإلى جانب الجهود المبذولة في ادخال تغييرات ذات أهمية على النظام الاقتصادي الدولي وعلى سير العمل بالأمم المتحدة ، ينبغي ضمان تفهم أفضل لهذه المسائل من قبل الرأي العام . وبناء على ذلك يجب توجيه أقسام الاعلام العام والعلاقات العامة بالأمم المتحدة — بمقتضى اتصالها بالتنمية والشؤون الاقتصادية الدولية — توجيهها تماما للمساهمة على نحو أفضل في عمل الأمم المتحدة وتشجيع تفهم أفضل من جانب الدول الأعضاء لتلك الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة . وإذا أريد لأهداف اعادة التشكيل أن تتحقق ويظهر الى الوجود نظام أكثر اثرا وفعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، فعلى الدول الأعضاء أن تحسن بصورة ملموسة الآلية والاجراءات في علاقاتها مع هيئات الأمم المتحدة . وعلى هذه الهيئات — من جهة أخرى — أن تتفهم وتقيم على نحو أفضل طبيعة مجتمعات الدول الأعضاء بحيث تكون أفضل في تناولها لمسائل التنمية . وأخيرا فإنه يجب بذل معظم الجهود الرامية الى تحقيق الأهداف المبينة آنفا عن طريق زيادة الاهتمام العام في الدول الأعضاء بالمسائل المتعلقة بالتنمية الدولية وعن طريق أنشطة مؤسسات خارجة عن منظومة الأمم المتحدة . انه لأمر حيوي ان أن تكون الأمم المتحدة في موقف تستطيع فيه أن تشجع وتراقب مثل هذه الأنشطة بقدر ما يلزم ذلك .

٣٢ — السيد ستانوفنيك (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا) : قال انه يود التعليق على هيكل اللجان الإقليمية ومشكلة اللامركزية . لقد أنشئت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منذ ثلاثين عاما وفوضت العمل على اعادة تعمير أوروبا التي دمرتها الحرب . الا أن هذا التفويض

(السيد ستانوفنيك)

قد تكيف فيما بعد ليتمشى مع بعض التغييرات . فأولا حدث تغيير في عضوية اللجنة التي أصبحت الآن عالمية تضم كل أوروبا والولايات المتحدة وكندا . وقد أصبح ان اهتمامها الأكبر التعاون الاقتصادي بين البلاد ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، بين الشرق والغرب . وثانيا لقد تغير المناخ أيضا من مناخ حرب باردة بكل ما يلازمها من عوائق الى جو انفراج أنسب بكثير لعمل اللجنة .

٣٣ - كما ان هيكل اللجنة قد تطور أيضا ان اشتمل على خمس عشرة هيئة فرعية قسمت بدورها الى فرق وفرق فرعية مخصصة من الخبراء . فالهيكل ان معقد جدا ، ولتنسيقه تنسيقا مناسباً أهمية قصوى . وليس التنسيق مشكلة ازدواج مما قد يعني انه لم يكن ثمة تنسيق فعلي فني الهداية . على التنسيق أن يسبق العمل بدلا من أن يليه . وثمة حوار دائم بين اللجنة وأمانتها وهيئاتها الفرعية وتبين اللجنة والأمانة التنفيذية للهيئات الفرعية ما تعلمه الهيئات الأخرى بسل ما يرجح انها ستعمله ويتطلب ذلك التفكير والتنسيق مسبقا التخطيط الرشيد . وبذلك أصبحت مشكلة التنسيق - الى حد كبير - مشكلة تخطيط البرامج .

٣٤ - وقال ان برامج اللجنة تنفذ بواسطة اللجان الحكومية ولذلك ليس ثمة تكاثر في هيئات الرقابة . فاللجان الحكومية هيئات عمل ولا تتداول فيما تعلمه الهيئات الأخرى . ويعني ذلك ان اللجان ، ان تنفذ مهامها نوعية - تتخذ مقررات تصدر - كقاعدة عامة - باتفاق الرأي لأن هيكل اللجنة الاقتصادية لأوروبا مكون بحيث تستطيع البلاد الغربية أن تتفوق دائما على بلاد أوروبا الشرقية الاشتراكية في عدد الأصوات عند الاقتراع . وليس المهم بالنسبة لتنفيذ اتفاق فني ان التوصل اليه يتم بأغلبية الأصوات بل استعداد كافة الأطراف لتنفيذه . ان فلئن تكن دبلوماسية المؤتمرات والمفاوضات داخل اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية بطيئة فالاتفاقات التي يتم التوصل اليها تنفذ دائما .

٣٥ - وأضاف ان الأمانة التي يتسم تسع من شعبها العشر بالطابع التقني ، وتقدم الخدمات السكرتارية للجان كل على حدة ، تؤدي كذلك دورا هاما جدا ، فهي تعد الوثائق المتخصصة لتدرسها الحكومات ، وينفذ هذا العمل - ذو التقنية العالية - استجابة للجان الحكومية التي تطلب عادة دراسات ذات طابع توجيهي صرف .

٣٦ - وقد برز اتجاه في السنوات الأخيرة حيث اتسم النهج حيال اجراءات البرمجة بتعدد الاختصاصات ، يقوم على انشاء ما يسمى " باللجان الأفقية " التي هي في الواقع هيئات تنسيق فرعية تابعة للهيئات التنسيقية . وقد قررت اللجنة انه ينبغي تحاشي هذا الاجراء .

٣٧ - وذكر ان اللجنة تتمتع بالثقة التامة للدول الأعضاء ويجرى عملها تحت رقابة تكاد تكون يومية من الحكومات . ثم أثيرت مسألة معرفة ما هي العلاقة الصحيحة بين هيئة اقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة الأم في مجموعها ، وهي الأمم المتحدة . وقد نوقشت مسألة اللامركزية باستمرار على مدى السنين وأدت التجربة في اللجنة الأوروبية المشتركة الى الاستنتاج انه ليس هناك مشكلة : فلا فرق اساسي بين المركزية واللامركزية وقد قالت نظرية قوامها اتخاذ القرارات على مستويات

(السيد ستانوفنيك)

مختلفة انه يجب لتحقيق اكبر فاعلية ان تتخذ القرارات على المستوى الذى يحققه امثل تلاقي للمصالح . مثال ذلك ان القرار المتعلق بادارة مصارف المياه يتعين اتخاذه على المستوى المحلي وليس على المستوى القومي . وبالطبع يتعين اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية . ويعتقد السيد ستانوفنيك انه ينبغي قيام نظام ذى مستويات وقطاعات متعددة لاتخاذ القرارات وذلك ضمانا لاقصى حد من الفاعلية . والمسألة الحيوية هي ترجمة سياسة اللامركزية الى ادارة عطية كما ورد في تقرير عام ١٩٦١ للجنة الخبراء المعنية باستعراض أنشطة الامانة وتنظيمها (A/4776) . ولا يزال هذا البيان صالحا لليوم .

٣٨ - ان اللجنة الاقتصادية لأوروبا معنية أيضا بمسألة حيوية ألا وهي التنسيق الملائم على الطبيعة مع أنشطة الوكالات المتخصصة . وقال انه قد شعر بالدهشة عندما علم من بيان المدير العام لليونسكو في الاجتماع الثاني عشر للجنة ان اليونسكو تعتبر الاتجاه الذى سلكته اللجان الاقتصادية الإقليمية غامضا وعبرت عن شكها فيما اذا كانت اللجان تستطيع اجراء التنسيق بسعيها الى الحلول محل الوكالات المتخصصة . ان اللجنة الاقتصادية لأوروبا كان لها دائما مع اليونسكو علاقات تتسم بالصدقة والتعاون في نشاطات كثيرة وبناء على ذلك لم يكن يعلم ان أمانة اليونسكو ولا سيما المدير العام يخالجهما مثل هذا الشعور . لقد تعاونت أيضا اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع وكالات أخرى ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة التي يوجد لها معها شعبتان مشتركتان ، وهي على استعداد لأن تقيم تعاونا من الطراز ذاته مع جميع الوكالات . ولا تخالجهما أى نية في السعي الى الحلول محل الوكالات المتخصصة .

٣٩ - واستطرد قائلا ان المهمة الكبرى للجنة الاقتصادية لأوروبا هي المساهمة في تحقيق نظام اقتصادى عالمي عادل . وهي تعمل في منطقة تضم ٢٥ في المائة من سكان العالم وتشغل ٢٥ في المائة من مساحة أراضيه ولكنها تعطي ٧٠ في المائة من الانتاج العالمي ولديها ٩٠ في المائة من موارد البحث العلمي العالمية . فاللجنة الاقتصادية لأوروبا تدعى باستمرار للمساهمة مساهمة رئيسية في أعمال الأمم المتحدة . وان عملها الرامي الى اقامة علاقة عادلة بين بلاد ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة هو بالفعل مساهمة في هذا السبيل . الا انه يجب اتخاذ اجراءات أكثر ايجابية حيث ان اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعمل في العالم المتقدم وفي متناول يدها معلومات تقنية واسعة . فعليها ان تنشئ وسائل لتسهيل هذه المعلومات الى البلاد النامية ويتعين عليها الاضطلاع بمشروعات أكثر للبلاد النامية في المنطقة فتساعد بذلك من هم خارج المنطقة . وبعبارة أخرى ، على اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن تبقى منظمة منفتحة الى الخارج ، وان كانت اقليمية ، بينما تقدم خدمات الى مناطق أقل حظا .

٤٠ - السيد كزاركوسكي (بولندا) : قال ان بيان الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا ذو أهمية كبرى بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل . لقد بين الأمين التنفيذي ارتباطات تسترعي الاهتمام بين قرارات الجمعية العامة والمشاكل التي تواجه اللجنة . وأضاف ان وفده يوافق على ان الآثار المترتبة على قرار الجمعية العامة رقم ٣٥٠٨ (د - ٣٠) الذى ابتدره وفده يجب أن يكون موضع نظر من جانب اللجنة .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥

Blank page

Page blanche

الجلسة التاسعة عشرة

الثلاثاء ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠ / ٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add. 1)
(تابع)

- ١ - السيد كوليف (بلغاريا) : قال انه يرى ان مهمة اللجنة هي وضع اجراءات قد تزيد من فاعلية أنشطة الامم المتحدة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، جاعلة بذلك من الامم المتحدة اداة افضل لصيانة السلم والامن الدوليين وتنمية التعاون الاقتصادى الدولى بين جميع البلدان . وبناء على ذلك فان المسألة الرئيسية ليست احداث تغيير فى هذه الهيئة او تلك بل الاهم من ذلك انشاء نظام يستجيب للحقائق الجديدة التى برزت فى السنوات الاخيرة فى مجال العلاقات الدولية مع انفراج التوترات الدولية وتحسين المناخ السياسى .
- ٢ - و اضاف ان عمل اللجنة المخصصة يجب ان يستند الى ميثاق الامم المتحدة ومقررات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . ويجب ان يساهم أى ترشيد للهيكلة الاقتصادى والاجتماعى لمنظومة الامم المتحدة فى ترجمة اغراض والاهداف والمبادئ الواردة فى ميثاق الامم المتحدة الى واقع الحياة وفى المقام الاول كل ما يتعلق منها بدعم السلام العالمى ، ومما يشكل الاساس للاعلان ولبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
- ٣ - ان اداء عمل اللجنة المخصصة المعنية يتطلب مراعاة تامة لمبادئ المساواة والعالمية والمنفعة المتبادلة وعدم التمييز كما ينبغى ان يراعى مصالح كافة البلدان ، على ان تعطى اهمية خاصة لاحتياجات ومشاكل الدول النامية فى المجهود الذى تبذله من اجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى والاسراع فى التنمية الاقتصادية . وينبغى ان تساهم توصيات وقرارات اللجنة فى التوسع فى التعاون بين جميع بلاد العالم بصرف النظر عن نظامها الاقتصادى والاجتماعى وحجمها وموقعها الجغرافى وما الى ذلك .
- ٤ - وبما ان المهمة المعروضة على اللجنة تتطلب نهجا تدريجيا ، فربما اقتضى الامر فى البداية التركيز على تلافى الازدواجيات والاتجاهات المتماثلة فى عمل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية وعلى عكس الاتجاه نحو زيادة عدد وطول الاجتماعات غير الرسمية على حساب الرسمي منها . وفى هذا الخصوص ربما كان انشاء فرق تفاوض له فائده فى بعض الحالات . وفكرة تأميم الجدول الزمنى للمؤتمرات جديدة ايضا بالاهتمام بغية تمكين كافة الوفود من المشاركة فى بحث وحل المشاكل الاقتصادية الهامة .
- ٥ - وذكر ان وفده يوافق على ضرورة تحسين عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وزيادة دوره وفاعليته وفقا لميثاق الامم المتحدة . كما يجب اىلاء انتباه خاص الى جدول الاعمال واختيار الاولويات وتنظيم دورات المجلس وتحسين وظائفه التنسيقية .

(السيد كوليف ، بلغاريا)

- ٦ - واخيرا على اللجنة المخصصة ان تراعي الاثار المالية لاي تغييرات ووقعها على الانشطة العادية للقطاعين الاقتصادى والاجتماعى لمنظومة الامم المتحدة .
- ٧ - السيد تشيريدنيك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الواجب الاساسى للامم المتحدة ، بعد مهمة صيانة السلم والامن العالميين ، هو التعاون الاقتصادى الدولى . وقد قام وضع جديد غي العلاقات بين الدول يتميز باتجاه واضح جدا نحو الانفراج . ان مبدأ التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة يحرز تقدما مستمرا تجاريه في ذلك مبادئ الاستقلال وسيادة الدول والمساواة وسلامة الاراضى وعدم استخدام القوة وعدم التدخل وما اليها . فقد عبّر عن هذه المبادئ في الاعلان وبرنامج العمل الخاصين باقامة نظام اقتصادى دولى جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وينبغي ان يكون الاساس بالنسبة لعمل اللجنة .
- ٨ - وقد سلك الوفد السوفياتى حيل مسألة اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى لمنظومة الامم المتحدة ، نهجا ينطلق اساسا من وجهة النظر القائلة بزيادة فاعلية عمل المنظمة في هذه الدائرة . الا ان وفده لا يميل الى التحويل من خطورة الموقف كما فعل البعض وهو يركز على اهمية عدم الانتقاص من قيمة ما تم تحقيقه ولا سيما في السنوات الماضية الاخيرة . وبصفة خاصة لقد انعكست اهمية القرارات المتعلقة باعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية حسب خطوط تقدمية في الاعلان وبرنامج العمل وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
- ٩ - ان التفويض المعطى للجنة المخصصة المعنية واسع جدا . فعليها ان تهتم باعادة تشكيل المنظومة بحيث تجعلها اكثر قدرة على معالجة مشاكل التعاون والتنمية الاقتصادية الدوليتين ككل . ويجب ان تكون قرارات اللجنة مقبولة من الجميع . وفي الوقت ذاته يعلق وفده اهمية حيوية على كون القرار رقم ٣٣٦٢ (د - ٧) قد نص بصفة خاصة على وجوب مراعاة مبادئ الاعلان وبرنامج العمل وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .
- ١٠ - وقبل قبول اى توصيات بالتغيير في هيئة معينة على وفده ان يقتنع انه توجد حقا مشكلة هيكلية . لانه قد لا توجد في الواقع علاقة مباشرة بين اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وبين هيكل منظومة الامم المتحدة في هذه المجالات . وان ابسط الحلول بالنسبة للجنة هي ان تتخذ اجراءات شكلية بحتة مثل انشاء وظائف جديدة او تغيير اسماء بعض الهيئات . الا ان وفده ليس مقتنعا مثلا بان انشاء وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى سيزيد في حد ذاته من فاعلية المنظومة . كما ان تغيير اسم اللجنة الثانية لن يكون له اثر كبير . والاقتراح بان يسمح لها بالانعقاد عندما لا تكون الجمعية العامة منعقدة لا يمكن قبوله تماما . وقد يعنى ذلك فقط انشاء هيئة دائمة اضافية . وعلى اللجنة ان تراعي الاحكام التقدمية في الصكوك المذكورة في تفويضها لا بانشاء هيكل فوقى ادارى اضافى بل بتحسين العمل الحالى للهيئات المختلفة .
- ١١ - وببدا وان اعضاء اللجنة متفقون على ان اى اجراء يتخذ لتحسين فعالية المنظومة يجب الا تنجم

(السيد تشيريدنيك ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

عنه زيادة عدد الهيئات ، فيسبب المزيد من التوازي أو زيادة الانفاق . ان وفده ليرحب بمبدأ الاتفاق من حيث المبدأ وهو يؤكد ان على اللجنة ، قبل اصدار اى توصيات ، ان تبحث بعناية الآثار المالية التي قد تترتب عليها ، على اساس بيانات تعددها الامانة العامة .

١٢ - لقد اكدت وفود عديدة ، عن حق ، على انه يجب تنفيذ عملية اعادة التشكيل في اطار ميثاق الامم المتحدة وانه يجب الا يضعف لاي سبب كان دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . والوفد السوفياتي على استعداد لان يشارك في مناقشة اسباب عدم اداء المجلس الدور المنوط به بموجب الميثاق . وبهذا الخصوص ، يجب على اللجنة ان تبحث بتدقيق التوصية القائلة بانه ينبغي على المجلس ان يبقى في حالة انعقاد مستمر ، نظرا الى ما سترتب على ذلك من آثار ادارية ومالية ، وايضا التوصية بوجوب الغاء بعض هيئاته الفرعية . ويصعب على المجلس ان يقوم بعمل هيئاته الفرعية دون ان يصبح هيئة وظيفية بدلا من ان يؤدي الدور التنسيقي المنوط به بموجب الميثاق . ويجب مراعاة الفكرة القائلة بانه ينبغي ان تحل دورات خاصة للجمعية العامة محل بعض المؤتمرات العالمية عن بعض المسائل الاقتصادية .

١٣ - واستطرد يقول ان فكرة ضم أنشطة وصناديق التشغيل جديدة بالاهتمام ، مبدئيا . وان وفده يعارض في تكاثر مثل هذه الهيئات . غير ان ثمة حاجة الى بعض الحذر حيث ان الابقاء على استقلال صناديق الاموال القائمة قد يعني انشاء هيكل عال جديد بالاضافة الى الهياكل الموجودة من قبل والزائدة عن اللزوم .

١٤ - ان وفده يتفق تماما مع الذين يعارضون في اعضاء الطابع المؤسسي على بعض اساليب العمل مثل تشكيل فرق المفاوضة واتخاذ القرارات باتفاق الرأى . كما ان الوفد يشك فيما اذا كانت توصية الدول بارسال ممثلين على مستوى معين لاجتماع محدد ، امر مرغوب فيه حيث انه من حق كل دولة ان تقرر مستوى تمثيلها وفقا للاحتياجات .

١٥ - وبالرغم من ان عددا من توصيات فريق الخبراء (E/AC.62/9) غامضة وتحتمل المجادلة ، الا ان التقرير في مجمله يمثل انجازا كبيرا . فالفريق على حق ان قرر انه يجب الا تترتب على التغييرات التنظيمية تعديل للميثاق وانه ينبغي ان يكون الهدف دعم دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وعلى اللجنة المخصصة الا تحاول في الوقت القصير المخصص لعملها ان تمسك فورا بجميع اطراف المشكلة بل عليها ان تكتفي باصدار بعض التوصيات المحددة والعملية . وما يتعين عليها عمله ان هو النظر في المسائل التي يمكن وضع حلول سريعة لها والا تنظر مثلا في الممارسات والسياسات العامة المتبعة في التوظيف ، والتخطيط واعداد الميزانية البرنامجية والهياكل الاقليمية . ومن ناحية المبدأ قد يكون من المستصوب جدا النظر في أنشطة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية قطاعا قطاعا . ولكنه يصعب على اللجنة ان تفعل ذلك في غضون هذه الفترة القصيرة المتاحة لها . وواضح ان عليها ان تقصر نشاطها على المسائل التالية : الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والانشطة التنفيذية وانشطة التشغيل والتغييرات المحتملة في الامانة فيما يتصل بتلك النقاط الثلاث .

(السيد تشيريدنيك ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

١٦ - وفيما يخص قرار انشاء فريق عمل يجتمع بين دورات اللجنة يفضل وفده ان يجتمع الفريق اثناء الدورات . واذا تعذر ذلك يستطيع الفريق عقد اجتماع قصير مثلا مباشرة قبل الدورة القادمة للجنة . ويجب تزويد الفريق ليس فقط بقائمة المسائل التي سينظر فيها بل ايضا ببعض المبادئ التوجيهية العامة المستمدة من المناقشة العامة .

رفعت الجلسة في الساعة ١١ / ٤٥

الجلسة العشرون

الثلاثاء ٢٤ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٨ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

- ١ - السيد هاشمي (الهند) : قال ان اللجنة لا تستطيع في المرحلة الحالية اكثر من الموافقة على بعض مبادئ إعادة التشكيل تاركة مهمة وضع التفاصيل الى المشاورات غير الرسمية التي ستعقد بين الدورتين الثانية والثالثة . ولا يعتقد وفده ان العنصر المسيطر في تحقيق الفاعلية المثلى هو طرح التكاليف من المنافع . ويجب الحكم على الفاعلية من حيث تيسيرها الحوار بين الدول ، دون ان تغيب عن البال المستلزمات التي يفرضها صنع القرار السياسي والإنصاف والعدالة .
- ٢ - قد تكون المبادئ التي ينبغي الاتفاق عليها هي التالية ، على سبيل المثال : اولاً ، يجب ان تحدد بجلاء اختصاصات الهيئات المختلفة والبرامج والمؤسسات في المنظومة ، لتلافي الازدواج وبعبارة الجهد دون جدوى . وثانياً ، على المنظومة ان تكون متماسكة على مستوى المساندة المهنية ومستوى صنع القرارات على حد سواء . ثالثاً ، يجب ان تكون الهياكل مرنة بحيث تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة والاستجابة الى ما تواجهه من مقتضيات جديدة ولا سيما فيما يخص احتياجات ومتطلبات البلاد النامية ، وفقاً للديباجة والمادة ١ من الميثاق .
- ٣ - ينبغي للمنظومة ان تكون قادرة على اداء ثلاث وظائف اساسية : اولاً يجب عليها ان توفر نداءات للتفاوض تستطيع فيها الدول ذات السيادة ان تتناقش في القضايا ذات الاهمية المشتركة للتوصل الى قرارات ناجحة . ثانياً عليها ان تيسر المفاوضات من خلال مراكز بحث واعلام تستطيع تحديد القضايا واستعراض انتباه المتفاوضين الى كافة الحقائق المتعلقة بالموضوع . ثالثاً ، على المنظومة ان تساعد ، من خلال مجهود تنفيذى كبير اعضاء المجتمع الدولي المحتاجين الى مساعدة فني المجالين الاقتصادى والاجتماعى ليصبحوا من افضل الشركاء .
- ٤ - اما بالنسبة للمفاوضات ، فينبغي التمييز بين نوعين من القضايا : تلك التي تقع في نطاق الاختصاص القومي للدول الاعضاء ولكنها تحتاج الى مساندة دولية ومشاركة متبادلة للخبرات وتلك التي تستلزم تغييرات في الهياكل والاجهزة الدولية حيث تصبح قرارات المجتمع الدولي ككل الزامية .
- ٥ - للامم المتحدة هيئتان تمتد مسؤولياتهما الى مختلف القطاعات وهما المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد . وقد اصبح المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اثر توسيعه ، اكثر تمثيلاً نسبياً . الا انه كان ولا يزال من الواضح دائماً انه ليس من المستطاع إعادة تنشيطه وجعله افعل على حساب المنظمات القطاعية وغيرها القائمة ، ويتعين على اللجنة في هذا الصدد ان تتخذ موقفاً اكثر تفتحاً يكون في نفس الوقت عملياً وبناءاً وموضوعياً . ان تنوع المواضيع المطروحة امام المجلس تجعل منه هيئة مناسبة لتنسيق أنشطة المنظومة في القطاعات المبينة فني

(السيد هاشمي ، الهند)

المادة ٦٢ من الميثاق . كما انه يشكل منبرا مناسباً تستطيع فيه الدول ان تتشارك في خبراتها القومية وتسعى الى مساندة متبادلة من اجل البرامج القومية في مسائل مثل السكان والصحة والبيئة ومركز المرأة والتنمية الاجتماعية وحقوق الانسان . كما ان على المجلس ان يظل على اطلاع على كافة المفاوضات الدولية التي تدور في ندوات اخرى مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٦ - لا يمكن الاثقال على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمفاوضات مفصلة وتقنية في طبيعتها ، تتطلب جهداً متواصلاً في التفاوض على مستوى فني وسياسي عاليين وعلى مدى فترة من الزمن . وكما يبدو من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ٢٩) لقد انشئ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد لملء هذه الفجوة . ومن الجلي ان دور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد في المفاوضات ووضع السياسات واعتماد صكوك قانونية متعددة الاطراف يجب دائماً ان يستهدف مراعاة مطالب الدول النامية . وبينما يحترم المؤتمر مجال اختصاص الوكالات المتخصصة الاخرى ، فان دوره في مسائل التجارة وقضايا التنمية المتعلقة بها يخوله التفاوض في مسائل تمتد الى مجال التجارة والتنمية بأكمله حيث انهما مترابطتان . ويجب تقوية هذه الوظائف كما هو موضح في اعلان مانيلا الصادر عن مجموعة السبعة والسبعين والذي اقر على مستوى الوزراء في ٧ شباط / فبراير ١٩٧٦ . فمن الطبيعي جداً ان تتوفر لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد تسهيلات الخاصة في البحث والاعلام وامكان المشاركة في كافة المفاوضات المتعلقة بالموضوع في الوكالات الاخرى وفي الندوات الدولية . ولئن تكن فكرة التوصل الى قرارات ناجمة عن التفاوض فكرة طيبة مستحبة ، الا انها لا يمكن ان تحل محل الاجراءات الديمقراطية العادية في تقرير قضايا لا تقبل التفاوض ، على اساس الاقتراع بالاعلبية . ولا مجال لاستبعاد المناقشة العامة وابداء الاراء في قضايا تهم بدرجة كبيرة البلاد النامية ، ويمكن اجراء هذه المناقشة داخل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دورات عادية او خاصة للجمعية العامة .

٧ - ويجب دعم تسهيلات البحث والاعلام المتاحة لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في المواضيع التي تناقش في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بل ايضاً لتستخدم كمساهمة ايجابية لصالح منظومة الامم المتحدة ككل . وعلى اعادة التنظيم هذه أن تراعي مقتضيات النهج الجامعة لاختصاصات متعددة في البحث ، وتمتع الدائرة بالفعل بميزة توفر هيئة من الموظفين من ذوي الكفاءات العالية والقيادة الدينامية . وفي هذا السياق فان وفده يقتصر على الاقتراح بانّه يتعين ان تعكس هيئة كبار الموظفين في الدائرة ، بصورة اكمل ، مدى وتنوع الخبرات القومية ، ويبين التوزيع الحالي للوظائف انه لا يوجد مواطن واحد من اي من الدول الاسيوية النامية يشغل وظيفة كبيرة في هذه الدائرة ذات الاهمية البالغة في الامانة العامة للامم المتحدة .

٨ - ويجب بحث اقتراح فريق الخبراء بدمج الصناديق المختلفة ضمن " هيئة للامم المتحدة للتنمية " بعناية كبيرة ولكنه يجب الحرص على تفادي عرقلة اعمال الهيئة من اجراء العدد الكبير للصناديق التي ستتبعها . وبينما يمكن اجراء بعض الترشيد والتحسين للأنشطة التنفيذية للمنظومة ، الا انه لا يمكن فصل البحث عن العمليات حيث ان على كل منهما ان يكمل الاخر بنتائجه المحرزة .

(السيد هاشمي، الهند)

٩ - وكون منظومة الامم المتحدة قد صمدت لسنوات عديدة امام تجربة الزمن انما هو اعتراف بمرونتها ولا ينبغي اجراء التغيير لمجرد التغيير في حد ذاته . فلقد تعددت الوكالات والبرامج على مدى السنين لانه كان ثمة شعور بالنسبة لكل منها ببعض الحاجة والتبرير . الا ان السعي الى الاستحداث للمستقبل لجعل المنظومة تستجيب بصورة افضل الى احتياجات المجتمع الدولي كله وبصورة اخص احتياجات البلاد النامية هو من دلائل الصحة .

١٠ - السيد دافيدسون (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال انه قد يكون لحل المشاكل التي تواجه منظومة الامم المتحدة اثر عام على فعاليتها في المستقبل . لقد بدأت اللجنة بحثا دقيقا لهيكل المنظومة بغية تحديد صلاحيتها لمواجهة صعاب المستقبل ليس فقط فيما يتعلق بالمسؤوليات التي تضطلع بها حاليا ولكن - بصورة عملية اكثر - مع الاخذ في الحسبان الابعاء الاضافية التي ستلقى على هذا الهيكل بينما ينتقل العالم الى مرحلة جديدة من نظامه المعقد المترابط في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١١ - لقد قامت الدول الاعضاء ، بوضعها برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد بتوجيه منظومة الامم المتحدة وجهة جديدة ومن المنتظر ان ترتفع المنظومة الان الى مستوى التحدي الجديد . وفي هذا السياق ، اثيرت مسألة ما اذا كانت المنظومة - على ما هي عليه حاليا - تستطيع تحمل جهد المتطلبات الجديدة التي سيلقى عبؤها عليها وما اذا كان في مقدورها تلبية المطالب واخراج النتائج التي ينتظرها منها لا محالة - المجتمع العالمي .

١٢ - ويتبادر حتما الى الازهان التشابه مع قافلة من الشاحنات المحملة تبدو عليها علامات الاستخدام الطويل ، تسير بتردد على طريق انشئت قبل سنوات عديدة لتسير عليها مركبات حملتها أقل بكثير من تلك . وقد اخذت هذه القافلة تقترب الان من جسر تبدو عليه - مثل الطريق التي انشئت في ذات الفترة التي انشئ فيها - علامات الاستخدام لسنوات عديدة فاصبحت حلقة وصل غير مأمونة الى المستقبل على الجانب الاخر . والسؤال الثاني الذي يثار هو مسألة السائقين هل لديهم تراخيص تدل على كفاءتهم وامكانية الثقة بهم والاعتماد عليهم ؟ هل لديهم خرائط للطرق وهل يعرفون اين يذهبون ؟ هل هم من القدامى المحنكين او المستجدين المتحمسين ام ربما كانوا في بعض الاحيان من السائقين الذين اتعبهم السفر ممن قضوا على الطريق فترة اطول مما يجب ؟ والواضح ان بعض الاسئلة تبادرت الى اذهان الوفود بشأن قدرة المنظومة حاليا على الاستمرار في تحمل المسؤوليات المكلفة بها الان ، بالفعالية المطلوبة ، ناهيك عن الابعاء الاضافية الثقيلة المستقبلية .

١٣ - لقد كان البرهان الذي يؤكد هذه الشكوك ظاهرا في كل مكان . لقد اخذ قلق الدول الاعضاء يتزايد فيما يتعلق بقدرة الكيانات الفردية للمنظومة على الاداء ، كما يتعين عليها ان تفعل في الظروف السائدة . وقد اخذت هذه الدول تسعى الى تغيير الهياكل الفردية ، وقد كان الوضع في منظومة الامم المتحدة للتنمية الصناعية مثالا لذلك . لم تكن الدول الاعضاء مقتنعة بان اولويات

(السيد دافيدسون)

كافية تعطى لقطاعات خاصة او ربما لجماعات خاصة ، في توزيع الاموال من اجل اغراض التنمية . وقد نجم عن ذلك قرار بانشاء صندوق خاص يمول بالتبرعات لتلبية حاجة خاصة . وثمة عدة امثلة لذلك . وفي بعض الاحيان اضيفت هياكل جديدة الى الهياكل القائمة رغبة في بث القوة حيث يبدو الضعف او دعم الهياكل لتضطلع بمتطلبات متزايدة او حالات طارئة حقيقية . ولا يراعى في ذلك دائما التناسب او التماسك او الفعالية الناجمة عن العمل المدروس المتكامل . والدليل على ذلك وجود اربعة كيانات قائمة الان في مجال الزراعة .

١٤ - وثمة مجالات نوعية عبرت فيها الدول الاعضاء عن شكوكها وتساؤلاتها بشأن الوضع الراهن . وقد اخذ تكرر هذا التساؤل يتصاعد بعد ان بدأ مع الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة ثم الدورة الاستثنائية السادسة ثم تقرير فريق الخبراء ثم الدورة الاستثنائية السابعة بوجه خاص . وقد كانت النتيجة انشاء اللجنة المختصة .

١٥ - وقد فسر السيد دافيدسون مهمة اللجنة على انها استمرار - في سياق مشاركة الدول الاعضاء - لما طلب من فريق الخبراء القيام به ، اى بحث كيفية جعل منظومة الامم المتحدة قادرة تماما على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بصورة شاملة ، وكيف يضمن دعم وتحسين اساليب العمل وسير المؤسسات المركزية والقطاعية للمنظومة على حد سواء ، وكيف واين يعاد تشكيل العناصر التنظيمية للمنظومة بقصد تحقيق فاعلية اكبر في الانجاز وكيف تحسن وتبسط اساليب العمل الثقيلة في بعض الاحيان والمعقدة في كافة الحالات بغية تحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها في الاصل هذا الجهاز المتزايد التشابك .

١٦ - وربما كان المجال الوحيد الذي يستطيع فيه السيد دافيدسون أن يفيد اللجنة هو أن يستري انتباهها الى بعض نواحي المشكلة ذات الطابع التنظيمي والاداري . ففي المقام الاول ان خدمات الدعم وتشمل خدمات المالية وشؤون الموظفين والمؤتمرات والاعلام . والخدمات الادارية العامة هي في الواقع العمود الفقري لاية منظمة . ولا تستطيع اية منظمة دولية ان تعمل بدونها . ثم اثير سؤال عن معرفة مدى ملائمة هذه الخدمات على ما هي عليه الان ، للوفاء باحتياجات المستقبل . فهل ينبغي ، على سبيل المثال ، ان توجد امانة لخدمة المؤتمرات على مستوى المنظومة كلها ؟ ان خدمات المؤتمرات تشكل عنصرا لا غنى عنه في حياة كل منظمة دولية وهذا ينطبق ايضا على خدمات المالية وخدمات شؤون الموظفين والخدمات الادارية العامة . اما خدمات الاعلام فتشكل العنصر الخامس الاساسي في اى نظام لان لها اثر دقيق ليس فقط على الكيفية التي ينظر بها الى سير العمل ولكن على الكيفية التي تعمل فعلا بها . ان العمل يسير على احسن منوال في منظمة عندما تستجيب الى الاحتياجات التي تعمل من اجلها . ولتتم هذه الاستجابة الفعلية ، عليها ان تكون على اتصال بالعالم الخارجي . وتوفر خدمات الاعلام داخل المنظمة وخارجها على حد سواء ، هذه الحلقة في الاتصال .

١٧ - ان الصعوبات المزمدة في الهيكل المالي للامم المتحدة معروفة تماما . فالمنظمة تعيش بالمعنى الحرفي شهرا بشهر ، وضعفها وعدم استقرارها ماليا هما احسن الحجج لاجراء بحث

(السيد دافيد سون)

متعمق لهيكلها المالي المقلقل . ان نفاد صندوق رأس المال المتداول وتزايد ما درجت عليه الدول الاعضاء من عدم دفع اشتراكاتها او التلكؤ في دفعها ، يترك ان الام المتحدة في حالة عدم استقرار مستمر تتحول معه الادارة المالية الحكيمة الى كفاف ضار من اجل البقاء . ان الحالة المالية للام المتحدة ليست حالة منفردة كما تدل على ذلك الحالة السائدة في برنامج الام المتحدة للتنمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو . ولم يعرف فريق الخبراء اى اهتمام لهذه الناحية من مشكلة اعادة التشكيل ، فيما خلا التعبير عن الامل بان تترتب على اقتراحاته وفورات كبيرة . وثمة شيء واحد مؤكد وهو ان اى تحقيق كبير للاهداف المحددة سيتوقف بدرجة كبيرة على التأكد من وجود ركيزة قاعدية سليمة كاساس للقيام بالوظائف المنوطة حاليا بمنظومة الام المتحدة .

١٨ - وهو ان يتفق بصفة عامة مع معظم توصيات فريق الخبراء فيما يتعلق بالتخطيط والبرمجة والميزنة الا انه لا يمكن ان يتم تنفيذ هذه التوصيات بين عشية وضحاها . ولديه بعض التحفظات بشأن النهج المتعلقة بالفكرة الرئيسية في وضع الاولويات وبخصوص اقتراح هيئة واحدة تكون مسؤولة عن البرمجة والميزنة .

١٩ - ان الام المتحدة عاكفة الان على اعادة تشكيل اجهزة شؤون الموظفين . ومع انشاء لجنة دولية للخدمة المدنية ، توجد حاليا - على مدى المنظومة - هيئة لديها الوسائل اللازمة لتقييم ومراقبة الهياكل القاعدية لشؤون الموظفين في المنظومة . ان معظم اقتراحات فريق الخبراء الخاصة بالسياسات والممارسات المتعلقة بشؤون الموظفين مفيدة وسليمة . والزمن وحده هو الذى يستطيع ان يقرر ما اذا كانت هذه المقترحات كافية لتوفر للمنظمات والهيئات ، وفوق كل شيء الملاكات القادرة على المساعدة في عملية اعادة التشكيل العميقة التي يعتبرها البعض شرطاً مسبقاً لاقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

٢٠ - وتطرح على بساط البحث قضايا مماثلة فيما يتعلق بخدمات الدعم الاخرى داخل الامم المتحدة والوكالات المتخصصة على حد سواء . وفي مجال الخدمة العامة ، تم في بعض المراكز بعض التجميع والدمج او الوضع على صعيد مشترك للتسهيلات والخدمات . وفي مراكز اخرى تعمل كل وكالة بذاتها بل وانه لم يتم الاتفاق - لاسباب مفهومة - على اختيار المواقع الاقليمية . وربما تستحق هذه المشكلة الدراسة في نطاق اعادة التشكيل .

٢١ - وفيما يتعلق بخدمات الاعلام ، يمكن الادعاء بوجود حاجة الى مزيد من الموظفين والاموال لمجابهة عبء متزايد في الحمل . والسؤال هو هل هناك ما يدعو الى زيادة هذه الوسائل ام انه من المستطاع الانتفاع من الخدمات والتسهيلات القائمة بصورة افضل ؟ وثمة ايضا مسألة تجميع اجهزة الاعلام على مدى المنظمة كلها حتى اذا كانت بعض الوحدات التنظيمية تفضل ان يكون لها جهازها الخاص بها في هذا الميدان .

٢٢ - ان القضية الحقيقية ليست اعادة التشكيل في حد ذاتها بل معرفة ما اذا كانت منظومة الام المتحدة في مستوى المهمة . وهذا هو المعيار الذى ينبغي تطبيقه على المنظومة في مجموعها ،

(السيد دافيدسون)

وعلى عناصرها المختلفة ؛ فإذا وجد ان المنظومة تعاني نقصا وجب اجراء اقصى وأشد الاصلاحات واكثر اتساما بالطابع الجذري كي تبقى قادرة على الوفاء باحتياجات اليوم والغد .

٢٣ - السيد سكوت (نائب المدير العام لاتحاد البريد العالمي) : قال انه لم يتضح له تماما ما اخذ على اللجنة المخصصة . فإذا ما اخذت اختصاصاتها على حدة ، بدت انها تقوم على وضع اقتراحات لاعادة تنظيم المنظومة في المدى المتوسط والبعيد . ومن جهة اخرى فان اعادة التنظيم هذه - بناء على قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧) - ، تدخل في اطار مجموعة من الأنشطة التي يضطلع بها فوراً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . وهو يتساءل ان عما اذا كانت اللجنة تنوى ان تضع اقتراحات علاجية مؤقتة تضمن سير النظام كما انها تستخدم كخطوات أولى نحو اصلاح جذري اوسع .

٢٤ - فيما يتعلق بمشكلة التفسير المؤسسي الاساسي ، فانه يبدو ان من الواضح ان النتيجة النهائية ستكون نظاما من التعاون الدولي يواصل التنمية على احسن شكل في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي . وبما ان هذا المفهوم للتنمية المتكاملة قد يستدعي تغييرات في السرعة والاتجاه ونطاق المجهود فان على النظام المؤسسي المعاد تشكيله ان يحتوى من الداخل على قدرة على التكيف حسب المقتضيات المتغيرة .

٢٥ - ويوحى الوضع الراهن بنمط من الحلول الممكنة للمشاكل على المدى البعيد وعلى المدى القريب . ويبدو - فيما يتعلق بالمدى البعيد - ان ما يلي صحيح : اولاً ، استعراض لدور وسلطة الجمعية العامة بغية جعلها الهيئة الوحيدة المفوضة في اتخاذ القرارات في مجال السياسة الاستراتيجية ؛ ثانياً ، استعراض للدوار المشاركة التي يستطيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الاخرى - وربما بعد اعادة تشكيلها - تأديته على احسن وجه بغرض تحقيق تبسيط وتماسك للمجهود الكلي ، دون فقدان ميزة الجدارة التقنية التي تملكها المنظمات الحالية ؛ ثالثاً ، استعراض آلية التنفيذ في اتجاه لامركزية اوسع للمسؤولية ، لتنفيذ سياسات استراتيجية ؛ رابعاً ، استعراض الاساليب الرئيسية التي تتطلبها المقترحات الجذرية المتعلقة بالسياسة الدولية السعي الى التوحيد لمجرد الرغبة في التوحيد فقط ، على الاخص في مجالات الأنشطة الهامشية ؛ وخامساً ، استعراض للآثار الناجمة عن ذلك على مستوى الامانة العامة . وفيما يتعلق بالمقترحات الاساسية المتعلقة بالسياسة ، فان من الضروري السهر على عدم الانتقال من الافراط في التجزئة الى الافراط في المركزية . وعلاوة على ذلك من المهم جداً ان توصي اللجنة بكيفية تحقيق الانتقال من الوضع الراهن الى ذلك الذي سترسم ملامحه في اقتراحاتها .

٢٦ - اما بخصوص العلاجات المؤقتة ، فان التدابير التي اقترحتها في عام ١٩٧٥ لجنة التنسيق الادارية ، لتحسين ودعم آلية التنسيق بين الامانات لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٦٢ (د ل - ٧) ، قد تكفي ، اذا ما طبقت بصورة عامة واقرنت بتعزيز لدور لجنة التنسيق الادارية ، حسب الخطوط التي اقترحها فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة - الى ان يتسنى تقديم اقتراحات طويلة الاجل .

(السيد سكوت)

٢٧ - وينبغي بالطبع ان يظل التنظيم وسيلة لغاية لا أن يصبح غاية في حد ذاته . واضاف يقول بما أن احسن المنظمات لا تستطيع العمل اذا كان العاملون فيها غير ملائمين ، تستطيع سياسة المنظومة الخاصة بشؤون الموظفين ان تلعب دورا حيويا في نجاح اقتراحات اللجنة المخصصة . واستدرك يقول لا جرم ان اهم المتطلبات هي الارادة السياسية ، ان بدونها تصبح كل الجهود لا جدوى فيها .

٢٨ - السيد بيرسون (بلجيكا) : لاحظ انه بالرغم من ان منظومة الامم المتحدة لم تكن وليدة تخطيط منسق الا ان الفصلين ٩ و ١٠ من الميثاق يمنحان المنظمة السلطات اللازمة لا ستحداث منظومة تمكّن من اتخاذ اجراء شامل بشأن مشاكل التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدوليين .

٢٩ - واستطرد يقول ان على عملية اعادة التشكيل ان تعطي الاولوية الاولى لصلاح الهياكل المركزية ، لانه ، كما بين ذلك فريق الخبراء ، من مواطن الضعف الرئيسية في المنظومة عدم وجود مجموعة من الهيئات المركزية لوضع سياسات متماسكة تشمل العالم كله . وقد يكون بحث الهياكل الاقليمية واعادة النظر في الانشطة القطاعية (بما فيها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) سابقين للوان في الوقت الراهن ويمكن ارجاؤهما الى ما بعد .

٣٠ - وعلى الهيئات المركزية - بالدرجة الاولى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الدعم المشتركة بين الحكومات والامانات - ان تكون القوة المحركة للنظام فتحدد السياسات والاولويات العامة وأن تضع المبادئ التوجيهية للعمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ثم ان على الوكالات واجهزة المنظومة ان تشترك اشتراكا وثيقا بكثير في تعريف الاهداف الشاملة . واضاف ان وفده يتفق مع المدير العام لليونسكو في أنه قد يكون من الافضل ان تخطط عناصر البرنامج الاساسي تخطيطا مشتركا ، لضمان العمل المركز . وفي الوقت الحالي تقتصر في الواقع المشاورات الخاصة ببرامج المنظومة كلها على هيئات مثل لجنة التنسيق الادارية التي تسعى بصورة رئيسية الى القضاء على التداخل بين البرامج الموضوعة . وباختصار فان انعدام التخطيط المنسق الشامل يستلزم تنسيقا باهظ التكلفة داخل المنظومة . وبناء على ذلك فان على فريق العمل ان يبحث عن طرق لتحسين التخطيط والبرمجة ، لانه لا يمكن وضع اولويات بدون نظرة جامعة على النظام كله . ان التعليقات المفيدة جدا التي ادلى بها بخصوص الموضوع نائب رئيس وحدة التفتيش المشتركة ، في الجلسة السابعة عشرة ، جديدة بالنظر فيها بدقة . ثالثا ، على الواجهة المركزية ان تتخلى عن الوظائف الفنية القطاعية - على الاقل تلك التي تقع في مجال اختصاص اى وكالة - ويوجه عام مسؤوليات التنفيذ القطاعي ، لتصبح حرة في التركيز على وضع سياسة شاملة . رابعا ، يتوقف عمل المنظمة وتماسكها على الارادة السياسية للدول العاملة في سبيل وضع اهداف محددة بالاتفاق المشترك . وينضم وفده الى فريق الخبراء في التعبير عن الامل بان يتم التوصل الى القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية باتفاق الراء ، بقدر المستطاع ، لان التجربة قد اثبتت ان الاتفاق العام - او على الاقل اتفاق الاطراف المعنية مباشرة بالا مر - كثيرا ما يؤدي الى احراز تقدم

(السيد بيرسون ، بلجيكا)

لموس . الا ان وفده لن يذهب الى حد القول بانه يجب اضافة الطابع المؤسسي على اجراءات التفاوض المقترحة . واخيرا قد يتيح اصلاح النظام فرصة لا عادة تقييم فائدة هيئات افرادية ومحاولة زيادة الكفاءة ، ولا سيما في مجالات العمليات ، حيث تكون التكاليف الادارية عالية جدا .

٣١ - على ضوء ما تقدم ينبغي اعطاء الاولوية الى بعض النواحي اولها دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية . وقال ان بوسع وفده - بصفة عامة - ان ينضم الى الموجز الذي قدمه ممثل فرنسا بشأن دور المجلس بعد اعادة تنشيطه . الا انه لا داعي لالقاء مهام على المجلس هي عادة من مسؤوليات الهيئات الفرعية . وكما تم ايضا ، قد يعمل المجلس بصورة غالبية كمجلس ادارة يوجه عمل هيئاته الفرعية ويقرر اجراءات المتابعة التي تتحدد على ضوء مناقشات هذه الهيئات ويخصص دوراته الرئيسية لمناقشات عامة في مواضيع تتعلق بفروع الاختصاص المختلفة وتتم منظومة الامم المتحدة كلها . وهو يصبح بذلك الهيئة المركزية ، حيث تلتقي مساهمات الوكالات المختلفة لتخرج سياسات تنموية وتعاون دولية متماسكة . وينبغي ان يهسي استعراض دور هيئات المجلس الفرعية فرصة لتقييم فائدها وتحديد ما اذا كانت بعض من انشطتها لا تقع في نطاق اختصاص وكالة متخصصة او هيئة قائمة اخرى .

٣٢ - ويجب اعطاء الاولوية لدور الامانة العامة . وبينما يلتزم وفده موقفا مرنا جدا بالنسبة لهذا الموضوع الا ان ليس لديه اعتراض اساسي على توصيات فريق الخبراء . وهو يقدر الطبيعة الحساسة لتقسيم المسؤوليات في الامانة العامة ولكنه لا يشارك بعض الوفود مخاوفها من ان تنفيذ توصيات فريق الخبراء قد يؤدي الى شطط المنظمة الى قطاعين مختلفين : احدهما اقتصادي والاخر سياسي . وعلاوة على ذلك فانه يصعب عليه ان يوافق على ان الوضع الراهن ، المتعلق بالهيئات الاستشارية المشتركة بين الامانات ، يدعو الى الرضا . وبسند الوفد اقتراح انشاء آليات تلقائية تمكن الامانة من الاستعانة بمهارات وخبرة الوكالات المتخصصة .

٣٣ - يميل وفده الى الموافقة على الاقتراح بتجميع الانشطة التنفيذية والصناديق في هيئة تدعى "هيئة الامم المتحدة للتنمية" بينما تحتفظ بكيانها المنفصل وذلك شريطة دراسة مزايا ومضار التجميع في كل حالة . ويبدو ان الاقتراح باقامة مجلس ادارة واحد يكون مسؤولا عن استعراض الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة كلها ويوفر سياسة توجيهية شاملة هو اقتراح محبذ . وعلاوة على ذلك من الممكن قبول الاقتراح القائل بانه ينبغي ان يكون هذا المجلس الواحد مسؤولا عن ادارة العمليات العامة لهيئة الامم المتحدة للتنمية ، شريطة ان يكون تشكيل مجلس العمليات موسعا بصورة كافية . واخيرا فان الحاجة ماسة الى نظام مستقل لتقييم ومراقبة المشروعات والى خفض التكاليف الادارية . كما يجب بذل الجهود لتفادي تكرار الدراسات على مختلف المستويات قبل تنفيذ المشاريع .

٣٤ - وقال في الختام ان الحل على مراحل ، للمشكلة المعقدة التي تنظر فيها اللجنة سيتطلب مجهودا متواصلا وارادة في النجاح . وسيدلي وفده بتعليقات مسهبة في فريق العمل .

٣٥ - السيد راميس (الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) : قال انه لا يمكن مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه البشرية ولا سيما البلاد النامية

(السيد مراميس)

الا بالعمل المشترك بين اطراف متعددة داخل منظومة الامم المتحدة . وبناءً على ذلك فثمة حاجة عاجلة الى اعادة الحيوية الى المنظومة ، لتصبح اكثر استجابة لمقتضيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٣٦ - ومما يؤسف له وضوح الازدواجية في الجهود في الهياكل التنظيمية على المستوى الاقليمي ولا سيما في البرمجة الاساسية . ولم يُحرز الا تقدم قليل في منظومة الامم المتحدة لتنفيذ نهج متكامل جامع بين اختصاصات متعددة حيال التنمية . فعلى اعادة التشكيل ان تسعى اذن الى احلال التكامل بين التخطيط والعمليات ليس فقط في المركز بل ايضا في الاقاليم .

٣٧ - وقال ان على منظومة الامم المتحدة ان تقترب اكثر بكثير من مشاكل الجماهير الريفية وان تضمن القدرة على توفير استجابات تأتي في وقت مناسب اكثر للاغراض الانمائية ولمواجهة حالات الطوارئ . وعلى انشطتها ان توجه توجيهها واسعا نحو البحث والدراسات التي تؤدي الى برامج عمل في مجالات الولاية .

٣٨ - و اضاف قائلا ان للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خبرتها الذاتية في اعادة التشكيل . والشعور السائد ان مواردها الضئيلة توزع بشكل ضحل على انواع كثيرة من الأنشطة مما يقلل من فاعليتها ، وانه من الضروري تحديد قطاعات النشاط الاكثر حيوية التي يتعين على اللجنة وامانتها ان تخصصها باهتمامها . ولذلك فقد بذلت جهود ، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الاعضاء ووكالات اخرى معنية ، لوضع برنامج عمل متكامل جامع لاختصاصات متعددة ، ولا سيما فسي مجالات الولاية ، يتألف من مشاريع اختيرت بعناية نظرا الى صلاحيتها القصوى للتنفيذ . وقد اعيد تشكيل نظام مؤتمرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واعيد تنظيم امانتها بغية تنفيذ هذا البرنامج المتكامل . كما اعيد تنظيم هيكل اللجان التشريعية فسط الهيكل الفرعي لكي يوفر مشاورات مخصصة ، وتم ترشيح جدول الاجتماعات ، وبذلت جهود لملء الفجوة بين تحديد المشكلات وتنفيذ المشاريع وتحسين قدرة الامانة على القيام ببحوث ونشر المعلومات وتوفير المعونة التقنية .

٣٩ - وقال ان توصيات فريق الخبراء بشأن الدور المركزي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بناءً على فعلى المجلس ان يعنى بالسياسات الشاملة والبرامج المتعلقة بالتنمية كما ان عليه ان يهيئ رصيда من المفاهيم والافكار لدعم التنمية ، بما يتلقاه من مساهمات من مصادر مختلفة ولا سيما اللجان الاقليمية . وعليه ان يحدد اولويات العمل ويهيئ مجال تبادل للمعلومات والخبرة على المستوى العالمي . وينسق الأنشطة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بينما يعمل بتعاون وثيق مع اللجان الاقليمية . وينبغي ان يقترن تنسيق العمل المتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي ، بتنسيق مماثل على المستوى الاقليمي . فاللجان الاقليمية مراكز لوضع مفاهيم للتنمية الاقليمية وينبغي ان يؤمن لها دور خاص في تنسيق وبدء عمليات التنمية الاقليمية .

٤٠ - و اضاف ان المشكلة العامة من حيث تكاثر المؤسسات وما يصاحبها من تعدد مسؤوليات التنفيذ واضحة بصورة خاصة على المستوى الاقليمي . ولذلك بذلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(السيد مراميس)

لآسيا والمحيط الهادئ كل الجهد لدعم نهج متكامل من التنمية يشمل فروع اختصاص متعددة ، وللابتعاد عن التجزئة التقليدية لفروع الاختصاص المنفصلة تماما عن بعضها . كما انها عملت على دعم التعاون والتنسيق بين المؤسسات . ولم يبق سوى اضافة الاسس المؤسسية الدائمة على هذا التنسيق . ويجب تأمين التعاون تأميناً راسخاً على المستوى الاقليمي باعطاء المكانة الاولى للجان الاقليمية في تنسيق التنمية ووضع مفاهيمها .

٤١ - وينبغي ايضا دعم الهيكل الاقليمي لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليات العمليات ولتراقب وتقيم وتقدر بصورة فعلية تنفيذ البرامج والانشطة . وان ما يؤسف له ان ازالة الطابع المركزي عن الانشطة لصالح اللجان الاقليمية لا تزال تجرى على اساس خاص ومجزأ وتواجه صعوبات شتى من حيث لا مركزية الموارد المالية والادارية والبشرية . فالنظام المعقد الثنائي لا بل المتعدد جهات الرقابة والاشراف على المشاريع ولا سيما تلك التي يساعد بها برنامج الامم المتحدة للتنمية يشتمل على اجراءات ادارية بطيئة وقد نتج عنه ازدياد واجية لا داعي لها في الجهد . ويجب ان تحتفظ اللجان الاقليمية بالمسؤولية الكاملة في الاشراف على تنفيذ المشاريع التي نزع عنها الصفة المركزية وان تنزع الصفة المركزية عن عمليات برنامج الامم المتحدة للتنمية لصالح الاقاليم للاسراع فسي الاجراءات الادارية والمالية اللازمة لقرار المشاريع وتنفيذها .

٤٢ - واذا ما قصد دعم الهيكل الاقليمي ، وجب اعادة تنظيم اللجان الاقليمية ذاتها لتصبح قادرة على تحمل مسؤوليات اضافية بفعالية اكبر . وتقوم الناحية الاساسية في دورها على انها بمثابة مركز لتجميع الجهود المتعددة الاختصاصات ، بحكم تكوينها الداخلي ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ان تكون بمثابة مكتب لوظائف الوكالات المنفذة . لذلك انه لمن الاهمية الاساسية ان يضمن برنامج لمراقبة البرامج على اساس متواصل . ان لا مركزية المسائل المتعلقة بشؤون الموظفين والتوظيف باسنادها الى اللجان الاقليمية امر عاجل بصفة خاصة . فان لم تتمتع اللجان بالاستقلال الاداري ، يصبح من الصعب جدا عليها تحسين كفاءة اماناتها . كما ان المطلوب ايضا ادخال مرونة اكبر على الاجراءات الادارية ، بغية تعبئة الموارد الاضافية التي تحتاج اليها لتنفيذ انشطتها ولا سيما بالنظر الى الصعوبات الحالية في حالة السيولة المالية .

٤٣ - وما زالت هناك قيود كبيرة ذات طبيعة مالية وادارية تعترض تعزيز التعاون الاقليمي . ولكنه من المستطاع كسب الكثير عن طريق تبادل المعلومات والخبرات بين اللجان الاقليمية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠

الجلسة الحادية والعشرون

الأربعاء ، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1) (تابع)

١ - السيد صديق (أفغانستان) : قال انه حدث تطور اساسي في العلاقات بين الدول التي بلغت مستويات متباينة من التنمية الاقتصادية ، وان هذا التطور قد جرى التعبير عنه في المقررات والتوصيات والقرارات التي صدرت عن الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وعلى هذا الاساس تقرر إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة . وأضاف انه يتضح ، مع ذلك ، ان بعض اوجه القصور في هيكل المنظومة انما تعزى للدول الاعضاء ، وعليه فلا يمكن ان تتم عملية إعادة التشكيل دون توافر الارادة السياسية للدول الاعضاء .

٢ - وقال ان فريق الخبراء قد طرح في تقريره مجموعة من التوصيات بشأن الخطوات الاولى التي يتعين على اللجنة ان تنظر فيها ويتركز الاهتمام الرئيسي في تلك التدابير على تعزيز وتحسين طرق عمل المؤسسات الموجودة حالياً في منظومة الأمم المتحدة وعلى تسيير اعمالها .

٣ - وأضاف انه اذا لم تكن فكرة اصلاح الادارى فكرة جديدة ، فان الحاجة الملحة للاصلاح قد طرأت بسبب التطورات الاخيرة التي حدثت داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بحيث تتضح الحاجة في الوقت الحاضر لجعل المنظومة اكثر استجابة لمقتضيات تنفيذ الاهداف والغايات التي ينشدها النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية .

٤ - كما أكد انه من صالح جميع اعضاء المجتمع الدولى ان تصبح الأمم المتحدة اداة اكثر فعالية لحفظ وتعزيز السلم والامن الدوليين ، وللتعاون الاقتصادى والاجتماعى ؛ وان مجرد بقاء الأمم المتحدة على مدى ما يزيد على ثلاثين عاماً يعني ان ثمة حاجة لتقييم المنظومة وإعادة تشكيلها في ضوء التغيرات التي حدثت في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . بيد أن أى عملية تحديث لا بد وان تأتى في اطار الاحكام الموجودة حالياً بميثاق الأمم المتحدة . وفي الامكان التوصل الى الحلول الملائمة على اساس آراء الدول الاعضاء ، وآراء رؤساء الوكالات المتخصصة على نحو ما جرى التعبير عنه في الدورة الحالية للجنة المخصصة لموضوع إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة .

٥ - وأردف قائلاً ان الهدف الرئيسى لإعادة التشكيل هو مركزية الاهداف ولا مركزية اتخاذ القرارات ، ولذلك فمن رأى وفده ان يكون اتجاه جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة نحو المزيد من اتخاذ القرارات . وضرب مثلاً على مايقول بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد الذى لا يزال مقتصرًا الى حد كبير على ناحية التفاوض فقط ، وقال ان إعادة التشكيل انما تخدم مقصدها من خلال تعزيز القطاع الاقتصادى بالمنظومة ، وايجاد وحدات مركزية على نحو ما جاء في تقرير فريق الخبراء .

(السيد صديق ، افغانستان)

٦ - ومضى يقول انه يبدو ان غالبية من اعضاء اللجنة تحيد المعالجة المتدرجة لمشكلة اعادة التشكيل ، وانـه اتخذت بعض التوصيات منها مثلاً تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى بقصد ان تكون كل من هاتين الهيئتين مركزاً لوضع السياسة العامة والبرمجة وممارسة الأنشطة التنفيذية على الصعيد العالمى . و اضاف يقول ان التشديد على دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى واهمية الحاجة الى ترشيد عمله هي ضرورة لا شك فيها كما اعرب عن اعتقاد وفده أنه ، فيما يتعلق بهيئات المجلس الفرعية ، فانما يلزم بذل كل جهد لتجنب الازدواجية بينها ؛ بما يشمل ذلك من دمج لبعض هذه الهيئات اذا دعت الضرورة .

٧ - و اوضح ان فكرة التخطيط لدورات قصيرة يعقدها المجلس وتعالج موضوعات معينة ، وكذلك عقد دورات سنوية على المستوى الوزارى ، لهي فكرة تستحق النظر . كما ان وفده يرحب ، بنفس قدر ، بفكرة مشاركة الوكالات المتخصصة ، على نحو كامل ، في صنع مقررات المجلس وذلك في ضوء ماحصلته من خبرة في المجالات المتصلة بها . وعلى المجلس ان يحاول ، من جانبه التنسيق بين أنشطة الوكالات المتخصصة على نحو اكثر فعالية .

٨ - و اعلن تأييد وفده من حيث المبدأ لفكرة تعزيز الامانة في المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، و اوضح ان ايجاد وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى من شأنه ان يحقق هدف اللامركزية في أنشطة المنظومة كما يحقق في الوقت نفسه المزيد من الوحدة والقيادة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى .

٩ - كما اعرب عن تأييد وفده لادماج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد مع مجموعة فات فى منظمة واحدة للتجارة الدولية ، وتأييده ايضا لاقامة قطاع منفصل داخل الامانة يكرس تماماً لاحتياجات ومشاكل البلدان غير الساحلية وتلك الاقل نمواً بين البلدان النامية .

١٠ - وأكد ثقة وفده في أن الدورة الحالية والمشاورات غير الرسمية التي ستعقبها - سوف تؤدى الى ان يكون بوسع اللجنة المخصصة مباشرة العمل الضرورى لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى .

١١ - السيد فليسكو (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان المقصود الرئيسى لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ينبغي في رأيه ان يتمثل في تعزيز السلم والامن العالميين والتعاون بين البلدان في جميع المجالات ولا سيما في المجال الاقتصادى ، في اطار احكام الميثاق . وأكد ان الامم المتحدة قد تمكنت من خلال التطبيق الصارم لمبادئ الميثاق الراسخة من التغلب على الصعوبات التي واجهتها ، دون الاضرار بمصالح دولها الاعضاء ، ومن اتخاذه تدابير مؤدية الى الانفراج الدولى . و اضاف ان الامم المتحدة قد تمكنت على اساس مبادئ الميثاق من اصدار ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و اعلان اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

(السيد فليسكو ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

١٢ - ومضى يقول انه مادامت بنود الميثاق تقضي بأن يكون المجلس الاقتصادى والاجتماعى هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ضمان التعاون الدولى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، فان اية تدابير تقترحها اللجنة المخصصة لا بد وان تؤدى الى تعزيز فعالية المجلس ، بما يمكنه من اصدار توصيات متعلقة بهذا الامر الى الجمعية العامة ، واتخاذ مقررات تولي بمصالح الجميع ولا سيما مصالح البلدان النامية - ماتستحقه من رعاية .

١٣ - واستدرك قائلا ان اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى يجب ألا تؤدى لتقائما الى خلق هيئات جديدة بما ينطوى عليه ذلك من خطر حدوث المزيد من الازدواجية والتداخل . ثم اعلن موافقة وفده على فكرة وضع قائمة بالمسائل التى لا بد وان تعكف اللجنة المخصصة على نظرها على نحو اذق ، كما ان وفده يوافق على تشكيل فريق عامل من اللجنة بكامل هيئتها للنظر فى المقترحات الاولى للدول الاعضاء وفي رغباتها واختتم كلامه بقوله ان وفده يرى ان من الملائم ان تتخذ اللجنة المخصصة مقرراتها باتفاق الرأى .

١٤ - السيد هاريمان (نيجيريا) : لاحظ ان المسؤولية التى عهد بها قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧) الى اللجنة المخصصة ستكون ، اذا ما اضطلعت بها اللجنة على نحو سليم ، ذات اهمية بالغة بالنسبة لاستمرار بقاء الامم المتحدة كجهاز فعال للتعاون الاقتصادى ، وأكد ان المطلوب ليس مجرد اصلاح الادارى ، ولكن المطلوب هو احداث تغييرات فى المنظومة بما يجعلها قادرة على ان تجعل من المبادئ الاساسية للنظام الاقتصادى الدولى الجديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية - حقيقة واقعة .

١٥ - وقال ان من رأى وفده ان المشكلة الاولى الواجب معالجتها هي مظاهر التفاوت الذى يتسع مداه اقتصاديا واجتماعيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . واكد على ضرورة قيام الامم المتحدة بوضع اطار يكفل ازالة هذا التفاوت على نحو منهجي وسريع ، الا انه يتعين على البلدان المتقدمة النمو ان تلتزم التزاما ثابتا بالتعاون العشر مع البلدان النامية بغية ترجمة المبادئ المتفق عليها الى نتائج ملموسة . واعرب عن رأيه بأنه لا ينبغي ان يسمح بالتحاييل او الفموض السياسى فى المرحلة الراهنة من تطور الامم المتحدة .

١٦ - ومضى يقول ان البلدان النامية رغبت فى الافادة الكاملة من توسيع نطاق المجلس الاقتصادى والاجتماعى حتى تقترح تدابير من شأنها التعجيل باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، الا ان المجلس لم يستطع ان يتمسك باتخاذ تلك التدابير على نحو فعال .

١٧ - وأكد على أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى يملك من السلطات التى خولها له الميثاق - ما يمكنه من اضعاف الفعالية الكافية على مقرراته شريطة ان ينظم اعماله بطريقة تتيح له التركيز على المشاكل الرئيسية فى التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى مع تفويض هيئاته الفرعية فى الموضوعات الاكثر روتينية . وضرب مثلا على ذلك بقوله ان الحاجة لاتدعو الى ان يستعرض المجلس توصيات الهيئات التى يكون كثير من اعضائه ممثلين فيها .

(السيد هاريمان ، نيجيريا)

١٨ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه ينبغي تعزيز اللجان الاقتصادية الإقليمية كيما تؤدي دورا أكثر فعالية ، ولا سيما في الأمور المتعلقة بمناطقها ، ولتسهيل هذا التغيير ينبغي أن يشمل مـلاك اللجان الاقتصادية الإقليمية عناصر عديدة من أولئك الذين يفهمون مشاكل الاقليم ويستطيعون التوصل الى حلول تحظى بالقبول العام لحكومات المنطقة .

١٩ - وأوضح أن هناك ما يدعو على المستوى القطري الى الاشارة باتفاق الرأى الذى اعتمده برنامج الامم المتحدة الانمائي سنة ١٩٧٠ والذى استهدف ضمان التنسيق الفعال بين جميع الأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الامم المتحدة في مجال التنمية . ومع ذلك فان من المهم الربط على نحو وثيق بين المهام التنفيذية للمكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبين اللجان الاقتصادية الإقليمية . وضاف ان هذا المبدأ لقي قبولا في افريقيا في العام الماضي ، وان وفده يتمنى لو اضطلعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور نشط في توجيه وتنسيق الأنشطة الإقليمية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولا سيما في مجال نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي بين البلدان النامية على صعيد الاقليم .

٢٠ - وأكد على ان اللجنة المخصصة لا بد وان تعارض انتشار وتعدد اللجان وان ترى ما اذا كان يتسنى دمجها في وحدات يمكن ادارتها ، وأوضح ان من المستصوب ايضا الاستعاضة عن ذلك السيل من وثائق الامانة العامة التي تحول صياغتها الفنية المتخصصة بين تسهيل مقررات الحكومة - بوثائق يجرى اعدادها بعناية وتعالج من خلال منهجية قائمة على تعدد التخصصات .

٢١ - واختتم كلامه بقوله انه من سوء الطالع ان الامانة العامة لم تصدر ملخصا بتقرير فريق الخبراء (E/AC.162/9) لمساعدة الحكومات في صياغة آرائها .

رفعت الجلسة في الساعة ٣٥ / ١١

الجلسة الثانية والعشرون

الاربعاء ، ٢٥ شباط / فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1) (تابع)

- ١ - السيد فان ليم (وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) :
أكد ان المشاكل التي ستحتاج اللجنة المخصصة الى تركيز جهودها عليها هي مشاكل كثيرة . وقال انه في حين ان هذه المشاكل تتصل احيانا بالهيكل ، الا انها غالباً ما تتصل أكثر باستخدام هذه الهيكل ، وبلاستخدام الممكن لها ، بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة في حالات معينة . و اضاف انه شخصياً توصل الى ان عدداً كبيراً من المصاعب التي تطرأ في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة ينقسم الى نوعين هما : أولاً المصاعب التي ترتبط بالنمو الضخم والفجائي في مسؤوليات المجتمع الدولي في المجال الاقتصادى والاجتماعى ، ثم المصاعب التي تنبع من الطبيعة المتغيرة لتلك المسؤوليات ومن الجهود المطلوب ان تبذلها منظومة الامم المتحدة للتكيف معها .
- ٢ - و أوضح ان النمو في المسؤوليات لا يدعو للدهشة مادام عاملاً متأصلاً في مهمة الامم المتحدة . الا ان موارد ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم تتزايد بنفس المعدل ؛ وكان عليها ان تلجأ الى سياسات واساليب تقنية جربت واختبرت في أماكن أخرى وفي ظروف مشابهة . فقد كان عليها اولاً ان تمضي بحذر اكبر من ذي قبل في انتقاء المهام ، وفي البحث عن مناهج جديدة . وفي حالة انتقاء المهام لم يكن الامر متعلقاً بمجرد استبعاد مهام معينة بقدر ما كان يتعلق باجراء دراسة دقيقة ، اذا ما ثارت مشكلة جديدة تتناول الابعاد الحقيقية لهذه المشكلة ، بغية تقدير ماسوف تتحمله الادارة منذ البداية من التزام من حيث قدراتها والفعالية المحتملة للاجراء المتوى اتخاذه . ومضى يقول ان الادارة قد يلزمها ، في بعض الحالات ان تحدد في البداية مهلات زمنية لانجاز اعمالها حتى ولو خضعت هذه المهلات للمراجعة بعد ذلك مما قد يعني دعوة وكالات معينة لمواصلة تلك الاعمال في مرحلة لاحقة . وفي الواقع لا تستطيع الادارة في مجالات عديدة الا ان تقوم بدور العامل المساعد .
- ٣ - واستطرد قائلاً ان الادارة ان تضطر الى وضع ضوابط على اعمالها ، تحتاج ايضاً الى تحديد مناهج جديدة لمعالجة المشكلات ، وعلى وجه الخصوص التماس الوسائل التي من شأنها تعزيز مشاركة جميع الوكالات ، داخل المنظومة وخارجها ، التي يمكنها تحقيق اهدافها . و اورد ان اجهزة تقرير السياسة العامة لا بد وان تكون على المام تام بالمشكلة لدى اتخاذ مقرراتها ، وان تقدم مساهمتها الخاصة في رسم سبل جديدة لمواصلة العمل ، واخيراً ، فان الاهتمام المتزايد بعنصر الانتقاء لا ينبغي ان يظهر فقط داخل الادارة بل ينبغي ان يشكل ايضاً حافزاً لاجهزة تقرير السياسة العامة سواء كانت هذه الاجهزة هي الجمعية العامة ولجانها او المجلس الاقتصادى والاجتماعى وهيئاته الفرعية .

(السيد فان ليتم)

٤ - ومضى قائلاً ان الحاجة استدعو في الوقت نفسه الى أن تصبح اللامركزية في بعض اعمال التنفيذ حقيقة واقعة مادام ذلك هو السبيل الوحيد الذى يمكن المسؤولين بالادارة من القيام بمهام رسم السياسات وتوجيهها ومن الاضطلاع بالوظائف المسؤولة منهم في الاشراف على النتائج وتقييمها ، وهي الوظائف التي ليسوا حالياً في المركز الذى يمكنهم من ادائها على نحو مرض . ووضح انه قد تم في هذا الصدد تقديم مقترحات الى اللجنة المختصة حول الحاجة الى تعميق التعاون فيما بين العناصر المكونة للمنظومة والمختصة بالتنمية ، وحول الدور الذى يتعين على ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ان تؤديه في تعزيز هذا التعاون . وقال ان تطبيق هذه الصيغ يفترض مقدماً التخفيف من الواجبات الملقة على عاتق الادارة في مجالات اخرى .

٥ - ثم قال اخيراً ان نمو مسؤوليات المنظمة يدعو الى ادخال بعض التحديث على وسائل عملها والاساليب التقنية المتبعة وجهازها الادارى و اشار ، على سبيل المثال ، الى انه ينبغي تطويع وسائل تجهيز البيانات والاساليب الادارية ، لتحقيق هذا الهدف .

٦ - واستطرد يقول انه فضلاً عن تزايد مسؤوليات الادارة ، فان احداث السنوات الاخيرة قد غيرت بصورة جذرية من طبيعة مهام الادارة ، فبينما كان جل ما ينتظر منها اصلاً هو تجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية مع تحديد المشاكل وتحليلها ، فان جانباً متزايداً من عملها الحالي يتجه الى البحث عن الحلول والمشاركة في المساعدة الانمائية باشكالها المختلفة ، وبالإضافة الى هذا التغيير في طبيعة الادارة ، فقد كان ثمة ضغط واضح في سبيل عمل يستهدف تحقيق المزيد من الاهداف القريبة المنال لاعمال البحث وتطبيق جميع وسائل التعجيل بالتنمية . ووضح انه قد طرأ تطور كبير على مفهوم التنمية ذاته حتى اصبح مقررو السياسة العامة مطالبين بالاستعانة بتخصصات متعددة اصبحت الحاجة ملحة الى الجمع بينها . فضلاً عن ذلك ، فقد اتسع الى حد كبير نطاق المشاكل التي تتعامل معها الادارة الامر الذى ادى الى اتساع الهوة التي تفصل بين امكانات عملها ، وبين الاحتياجات التي ينبغي تلبيتها ، والى لفت الانتباه الى وجوب اضطلاعها على نحو متزايد بوظيفة الوسيط الحفاز .

٧ - ثم اوضح ان المسألة الرئيسية هي ما اذا كانت الادارة مهيئة لاداء تلك المهام الجديدة ، وان هذه المشكلة يمكن ان ينظر فيها فريق عامل منبثق عن اللجنة ، على ان ينظر هذا الفريق مثلاً في تنويع الموظفين وتدريبهم اثناء الخدمة وفي طرق ووسائل تدبير المساعدة الخارجية المتصفة بالكفاءة بدرجة اكبر في اعمال التنمية التي تضطلع بها الادارة ، وكذلك في اتخاذ ما يلزم من تعزيز التعاون مع الجهات المستفيدة من الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة ، فضلاً عن التعاون فيما بين تلك الجهات المستفيدة ذاتها .

٨ - وأكد على ان المشاكل التي تصادفها منظومة الامم المتحدة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي انما تدعو بالتأكيد الى احداث اصلاحات على صعيد الهيئات الرئيسية في المنظومة ، وان كانت هذه المشاكل تتصل ايضا بالكثير من عمليات الادارة اليومية . كما اكد ان الادارة قد بدأت في الحقيقة تتجه اتجاهاً حازماً نحو معالجتها . وقال ان أولى المهام هي تعزيز الوظائف

(السيد فان ليم)

التنفيذية ، وتلك المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسة العامة ، وكذلك ضمان اعداد الموظفين على نحو افضل لتولي المهام الموكولة اليهم ، و اضاف انه قد انشيء ، بناء على ذلك ، مكتب جديد في اطار مكتب وكيل الامين العام يقصد زيادة قدرة الادارة على اجراء الدراسات واتاحة مزيد من الفرص في مجال الاتصالات الخارجية على المستوى التنفيذي . و اردف قائلا انه قد تم الاخذ بتشكيل " أفرقة عاملة " متعددة التخصصات بغية تعزيز التعاون في اطار الادارة ، كذلك فان اللجنة قد شرعت ، توسيعا لنطاق عملها ، في اعداد دراسة استقصائية للتطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي بهدف اشراك اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة في عملها . و اوضح كذلك انه لكي تسهل عملية تكيف الموظفين مع الاهتمامات والمهام الجديدة ، فقد تم وضع نظام لعقد حلقات دراسية تجديدية بالتعاون مع جامعة بوسطن وستعالج اولها مجال الطاقة . و اردف قائلا انه ينتظر ايضا من اعضاء الادارة ان يشاركوا بفعالية في تصميم المشاريع وتنفيذها في الميدان ، وان يظلوا على علاقة وثيقة مع مايجرى من أمور خارج الادارة ، وان يعدوا انفسهم اذا ما لزم الامر ، للمشاركة فيها . وقال ان الترتيبات قد اتخذت ، في ضوء هذا الهدف ، لمشاركة الادارة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي افتتح في باريس في كانون الاول / ديسمبر .

٩ - و اوضح ايضا ان الجهد الذي تبذله اللجنة في عمليات التكيف قد أدى بها الى البحث عن ترتيبات دعم متنوعة وعن عون يأتي من خارجها ، وبهذا فقد تم الان قبول مبدأ اللامركزية لصالح اللجان الاقتصادية الاقليمية ، وذلك برغم بقاء بعض الهواجس التي يتعين التغلب عليها ، وبعض القيود الادارية التي يحتاج الامر الى التخفيف من حدتها ، وقال ان تنويع الاتصالات والتعاون في خارج نطاق منظومة الامم المتحدة يجرى حاليا على قدم وساق وان الرغبة في فتح قنوات جديدة لاتصادف اية مقاومة بين الاطراف المعنية . . مؤكدا ان العكس هو الصحيح .

١٠ - واستطرد قائلا ان الادارة قد قررت انشاء وحدة مركزية لتنظم المعلومات بغية معالجة مشاكل التعاون فيما بين البلدان النامية والاستجابة لما اعربت عنه تلك البلدان من رغبة في الاعتماد على نفسها . و اكد ان الوحدة ستحاول تدريجيا تحقيق تكامل افضل بين البيانات المتاحة داخل الادارة ، وسوف تستهدف الربط بين تلك البيانات وبين تلك الموجودة في حوزة اللجان الاقتصادية الاقليمية والوكالات المتخصصة للامم المتحدة ، كما ستجعل هذه المصادر جميعها متاحة على نطاق اوسع بحيث لا يقتصر استخدامها على منظومة الامم المتحدة بل تتاح ايضا للدول الاعضاء .

١١ - ومضى يقول انه في ضوء القيود التي تخضع لها ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما تبذله من جهود من أجل التكيف والتجديد ، فان ثمة مبررا للتساؤل عما اذا يمكن تصويب خطة شاملة للنهوض بتشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة بما يحقق التوقعات المنتظرة من اعمال الادارة . و ازا هذه المشكلة اوضح انه كان هو شخصا على وعي عميق بالحاجة الى اجراء مشاورات واسعة على مستويات مختلفة قبل صياغة اية خطط شورية . و اعرب عن خشيته من احتمال تأثير المقررات المتعجلة تأثيرا معاكسا ، على نوعية المؤسسات المطلوبة ومستوى الذين

(السيد فان ليم)

يعملون فيها ، واحتمال تفكك او اصر العمل الجماعي او الاضرار بالتنسيق الذى تحقق فعلا نتيجة جهود تم بذلها . ووضح ايضا انه يدرك بصفة خاصة مدى الحاجة الى تجنب ايقاف او ابطاء مايجرى حاليا من عمل بغية القيام ، في ظل ظروف من الواضح انها غير مؤكدة باعادة بناء هيكل يتفق اكثر مع الرغبات التي تحدو الجميع ،

١٢ - واستطرد قائلا انه يزن في الوقت نفسه المزايا التي يمكن اجتنائها من خلال الاخذ بنهج جديد في عملية تدخل الامم المتحدة حيثما ينطوى الامر على مشاريع رئيسية للتنمية ، ذلك النهج الذى سيجعل التغيير الذى تتوق اليه المنظمة واضحا بصورة اكبر امام انظار العالم بأسره . وبالفعل فان المبادئ التوجيهية السياسية التي وضعتها الهيئات الرئيسية مازالت تترجم الى واقع ملموس ، بصورة غاية في البطء ، برغم انها قد لقيت دعما اجماعيا ومخلصا من جميع الحكومات . و اضاف انه قد يكون بالامكان ، من ثم ، ايجاد صيغة من شأنها اعطاء الهيئة السياسية المسؤولية عن وضع المبادئ التوجيهية العامة . ادوات معينة تمكنها من الاشراف على تطبيق تلك المبادئ لدى صياغة بعض المشاريع ، على الاقل ، والموافقة عليها .

١٣ - وقال ان الولا العميق المخلص الذى يكتنه كبار موظفي الامم المتحدة للمبادئ التوجيهية العامة ولمبادئ التنمية التي وضعتها الهيئات الرئيسية لهو امر يشجعه على الاعتقاد بأنه لن يصبح مستحيلا انشاء رابطة وثيقة بين الذين يقررون السياسات واولئك الذين يخصصون الموارد لتنفيذها .

١٤ - ووضح انه سيصبح ممكنا بالتالي القيام بمشاريع نموذجية تبذل فيها محاولة للجمع بين اكبر عدد ممكن من الافكار التي تستهدف المستويات السياسية تعزيرها - مشاريع من شأنها اشراك جميع عناصر منظومة الامم المتحدة ، دون اغفال اللجان الاقليمية ، في جميع مراحل التصميم والتنفيذ . و اضاف ان تجربة كهذه ستكون مثالا يحتذى كما ستشجع على المشاركة والتنافس ؛ واكد على ان التجربة قد بينت ان استجماع التأييد لمشروع ملموس ومحدد الابعاد تحديدا جيدا يكون أيسر من طلب التأييد لهيكل يمكن دائما تصور عملياته المقلدة بشكل واضح منذ البدايات . وغني عن البيان انه لولقي هذا الاقتراح قبولا فلسوف تكون ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على استعداد للمساعدة في بحثه بالتعاون مع الهيئات المعنية .

١٥ - وفي نهاية حديثه اكد على انه مهما حققت اللجنة المخصصة من تقدم ، فمن الضروري ان تسفر اعمالها عن تأكيد واضح للرغبة في التغيير ، مما يشجع كافة المستويات على التقدم بالاقتراحات واخذ المبادرات المفيدة للجنة . وقال انه اذا ماتم الاتفاق على التوصيات فان الامر يحتاج الى النظر في انشاء جهاز للاشراف على تطبيقها وضمان امكانية تخطي مختلف العقبات . واكد على انه ينبغي التمسك بارادة التغيير التي نجحت اللجنة في انكائها ، و اضاف ان مهمة اللجنة لا يمكن ان تنتهي بمجرد وضع تقرير ما مادامت هذه المهمة تنطوى على عناصر الاستمرار والثبات والتصميم . ثم عاد فأكد للجنة ان مختلف دوائر الادارة على استعداد لتقديم عونهم الفعال الذى يدفعه الحماس في غالب الاحيان .

١٦ - السيد مانسفيلد (نيوزيلندا) : قال ان هدف اعادة التشكيل الذى يعد من الضرورة يمكن ، اذا كان يراى لمنظومة الامم المتحدة الا تنمو نموا عشوائيا وحتى لا تصبح اقل استجابة لاحتياجات التنمية - هذا الهدف يتمثل في التأكد من ان المنظومة تنتج المزيد من السلع بفعالية اكبر للعالم النامي على وجه الخصوص ، وقال انه يلزم ادخال تعديلات على المنظومة حتى تصبح قادرة على جعل النظام الاقتصادى الدولى الجديد حقيقة واقعة في اقصر وقت . ووضح انه يمكن التوفيق بين ماتتسم به هذه المهمة من تعقيد والحاح من خلال التركيز على الحاجة لطرح مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ وذلك بمواصلة العمل على اساس ان جميع الاطراف لها مصلحة مشتركة في اعادة التشكيل .

١٧ - وقال ان وفده يرحب بتقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) ، ويرغم انه قد لا يتسنى تنفيذ كل توصية من تلك التي اتخذها الخبراء بالضبط ، وعلى نحو ما استهدفوه ، فان ذلك لا ينال من صدق تحليلهم او الاهداف التي توخوها .

١٨ - ووضح ان اولى المهام هي تحديد المجالات الرئيسية للمشاكل وان وفده يتفق مع الوفود الاخرى في تأكيده على دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ودور الامانة العامة ، وعلى تجميع الاموال التنفيذية وكذلك التعاون فيما بين الوكالات . وأشار الى ان ثمة ايضا مشكلة عدم كفاءة عملية اتخاذ القرارات ، وان كان وفده يساوره الشك في وجهة مقترحات فريق الخبراء حول اضاء الطابع الرسمى على اجراءات التشاور وذلك في ضوء عدة امور من بينها ماتم في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وأشار الى أن اتخاذ مقرر هام في المجال الاقتصادى ، لا يكون له سوى صفة استشارية اكثر منها الزامية ، لا يحقق اى هدف على نحو سريع بسبب عدم الالتزام من جانب الذين لا يؤيدون مثل هذا القرار ، وأكد ان الاتجاه يتحرك صوب اتخاذ مثل هذه القرارات باتفاق الرأى .

١٩ - ومضى يقول ان انعاش المجلس الاقتصادى والاجتماعى للتأكد من انه يقوم بما اوجبه عليه الميثاق - قد اعاقه وجود عدد من الهيئات الفرعية التي تنامت سنة بعد اخرى ، على اساس خاص في غالب الاحيان وليس بطريقة منهجية منسقة . وأكد على انه من اللازم النظر الى اختصاص هذه الهيئات جميعها بقصد ازالة الازدواجية فيما بينها وتحديد امكانيات الترشيح . و اضاف ان هذا الترشيح يمكن ان تصحبه عملية اعادة تنظيم لبرنامج عمل المجلس حتى يمكن ان تعقد على اساس تجريبي دورات قصيرة موجهة نحو مواضيع معينة ويشترك فيها خبراء رفيع المستوى بغية أن تكون المناقشات بناءة والمقررات جوهرية .

٢٠ - ومما يتصل مباشرة بمشكلة انعاش المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ان هناك الحاجة الى ان تكون الامانة العامة على قدر اكبر من المرونة للاشتراك في المناقشات ، واعداد وثائق مفاهيمية وتحليلية للاجتماعات ، وأكد ان امانة نشطة فعالة على نحو ماتمثلة ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائى تستطيع ان تؤدى دورا عظيم القيمة من خلال اعداد الوثائق التي تخدم هدف تركيز المناقشة

(السيد مانسفيلد ، نيوزيلندا)

مع الاسهام في المضمون الذى تدور حوله . واكد انه اذا لم تؤد امانة المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورا حافزا مماثلا ، فلسوف تظل الوفود تضرب في بحر من الوثائق الاساسية المطولة التـسـيـى لاستطيع هضمها ، في حين ان النقاط الجوهرية المتعلقة بالمقررات ستكون غير مطروحة .

٢١ - وقال ان وفده يرى في تعيين مدير عام للتنمية الاقتصادية امرا مقنعا ، فثمة حاجة مقطوع بها لذلك النوع من التوجيه للجانب الاقتصادى من الامانة ، والذى لا يتسنى الاضطلاع به الا لموظف على مستوى عال ، فضلا عن ذلك فانه في المراحل الاولى لاعادة التشكيل يلزم مثل هذا التعيين ، لادارة دفة الاستمرار في اية اصلاحات يتسنى الاتفاق عليها . ثم استدرك قائلا ان الاقتراح القاضي بوجود نسبة معينة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في التعيينات بالوظائف العليا في منظومة الامم المتحدة قد يكون مناقضا لاحكام الميثاق الذى ينص على ان الجدارة يجب ان تكون الاعتبار الغالب عند اجراء التعيينات . ثم اردف قائلا ان يوسع الامين العام ان يضمن عدم قيام اقليم بعينه او مجموعة واحدة من البلدان باحتكار المراكز .

٢٢ - وفيما يخص المجال الثالث في ترتيب الاولوية ، اعرب عن موافقة وفده على أن المستصوب تجميع صناديق المساعدة الانمائية وان كان يعتقد انه ينبغي الاحتفاظ بالحق في الحكم على هذا الامر ريثما يتاح اجراء فحص لمقترحات التجميع ، كل حالة على حدة . ووضح ان الاختيار الذى ينبغي تطبيقه على كل من هذه المقترحات يتمثل فيما اذا كان ذلك سيؤدى الى وصول المزيد من الموارد الى الميدان وعلى نحو اكثر فعالية ، على ألا تعطى الاجابة الا بعد أن يجرى استعراض دقيق للآثار المترتبة على ذلك من قبل الفريق العامل غير الرسمي المنبثق عن اللجنة المختصة . واعرب ايضا عن تساؤل وفده عما اذا كان من المجدى اشراك المجلس الاقتصادى والاجتماعى مباشرة في مجال المساعدة الانمائية بحمله على اعطاء توجيهات بشأن السياسة العامة الى مجلس العمليات التنفيذية التابع لهيئة الامم المتحدة للتنمية المقترح انشاؤها وذلك على نحو ما جاء في تقرير فريق الخبراء ، وحذر من ان ذلك من شأنه ان يؤدى الى نفس الازدواجية فـيـى المناقشات ، الامر الذى تشدد اعادة التشكيل تجنبه . وقال ان مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي يتناول مجالي السياسة العامة والادارة معا وان هذا الترتيب يؤدى مهمته بشكل جيد . واخيرا قال ان وفده يشك في ان توصية الخبراء بانشاء مجلس للعمليات التنفيذية مكون من ١٨ الى ٢٧ عضوا ، تتسم بالواقعية في ضوء ما ستبدية كثير من الحكومات من اهتمام بالخدمة فيه ، وان الوفد يميل من ثم الى الاقتراح الفنلندى بأن يكون مجلس ادارة اية هيئة للامم المتحدة للتنمية غير محدود العضوية .

٢٣ - وفيما يتعلق بالتنسيق فيما بين الوكالات ، قال ان هذا مجال نرحب فيه بآراء الامين العام حول المقترحات الواردة بتقرير فريق الخبراء . واضاف ان من الضروري ايضا هضم الاراء التي لاتزال ترد من الوكالات المختلفة ووضح ان اقتراح لجنة استشارية للتعاون الاقتصادى والتنمية يبدو فكرة طيبة وان كان الهدف يمكن تحقيقه بنفس القدر من خلال تعزيز وتوسيع نطاق لجنة التنسيق الادارية ، و اشار الى أنه ينبغي تذكر ان هناك ايضا مجالا لتحسين التنسيق فيما بين

(السيد مانسفيلد ، نيوزيلندا)

الدوائر الحكومية المعنية بشؤون الوكالات الاعضاء في كل بلد على حدة ان الحكومات تتحدث في الغالب الاعم بنغمات تختلف مع اختلاف الاماكن ، وهذا الافتقار الى نهج مترابط في اطار الحكومات القومية بالنسبة لمشاكل التنمية على الصعيد الدولي قد يكون السبب لجوانب كثيرة من مشكلة التنسيق .

٢٤ - واكد على ان اللجنة المخصصة ينبغي ان تهدف الى التوصل لاتفاق حول الاهداف العريضة ، ثم تترك للآخرين الذين هم على دراية اوثق بالعديد من المشاكل . ان يقوموا بجزء كبير من العمل التفصيلي ، على ان يوافقوها بعد ذلك بتقرير عما يؤدون . وفيما يتعلق بمجالات الاولوية المطروحة للنظر ، قال ان وفده يقترح ان يحاول الفريق العامل غير الرسمي اعداد اربعة مشاريع قرارات تطرح على الجمعية العامة للنظر فيها . ويمكن ان يوجه اولها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يطلب اليه اجراء الدراسة ثم الافادة عن احتمالات مختلفة مثل عقود دورات قصيرة تتناول موضوعات محددة ، او دماج بعض الهيئات الفرعية وربما الغاء البعض الآخر . ثم يوجه المشروع الثاني عدة طلبات مماثلة الى الامين العام فيما يتعلق بالدور المتصور ان تؤديه الامانة العامة . ويوجه الثالث الى مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ويطلب منه ان يقوم ، بالتشاور مع وكالات اخرى ، بدراسة امكانية تعزيز اعتماد مالي بعينه على ان يحيط اللجنة علما بالنتائج التي يتوصل اليها واخيرا يطلب المشروع الرابع الى الامين العام والى لجنة التنسيق الادارية بحث امكانية تحسين التعاون فيما بين الوكالات وذلك من زاوية بعض الاتجاهات المحددة .

٢٥ - تولسى السيد زاركوفسكى (بولندا) الرئاسة .

٢٦ - السيد بتلر (نائب الامين العام للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية) : قال ان احد المقاصد الرئيسية للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية هو صيانة وتوسيع نطاق التعاون الدولي من اجل تحسين الاتصالات السلوكية واللاسلكية بجميع انواعها واستخدامها على نحو رشيد . ووضح ان الحكومات الاعضاء وهي تنطلق من الاعتراف بالحق السيادي لكل بلد في تنظيم مواصلاته السلوكية واللاسلكية قد اقرت سياسات واحكام تنظيمية في اتفاقية دولية للمواصلات السلوكية واللاسلكية وفي انظمة ادارية متصلة بهذا الموضوع ، وكلها ملزمة للحكومات المتعاقدة .

٢٧ - ووضح ان الهيئة العليا في الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية هي مؤتمر المفوضين الذي يعد الهيئة الوحيدة المختصة بمراجعة الاتفاقية واكساب الاتفاقات طابعها الرسمي . وقال ان مراجعة الانظمة الادارية تدخل ضمن اختصاص الحكومات الاعضاء المشاركة في مؤتمرات الاتحاد الادارية . وعلى هذا يتم التوصل الى اتفاق دولي حول سياسات وانظمة المواصلات السلوكية واللاسلكية عن طريق مفاوضات متعددة الاطراف واتفاق الرأى بين تلك الاطراف ، علما بأن الاشراف على المواصلات الدولية يمارس على الصعيد القومي . ومضى يقول انه لدى تنفيذ مبادئ الانظمة الادارية يلتزم الاعضاء بالتوصيات والتعليمات الصادرة عن اجتماعات الاعضاء في اللجان الاستشارية للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية . وارادف يقول انه اذا كانت هذه التوصيات والتعليمات تفتقر الى قوة القانون الا ان لها اهميتها كدليل للموظفين التنفيذيين عند تطبيق الانظمة .

(السيد بتلر)

٢٨ — واستطرد قائلاً انه في ضوء حجم رأس المال المطلوب ، فان الاستثمار الحكومي في شبكات وخدمات المواصلات السلوكية واللاسلكية يتطلب مشورة سليمة فيما يتعلق بالعاملين التقني والاقتصادي ، كما اكد ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في وضع مثالي يمكنه من تقديم مثل هذه المشورة بفضل الطابع الدولي الذي يتمتع به والخبرة الواسعة المتاحة له . و اضاف ان اعضاء الاتحاد قد توصلوا لاتفاق بشأن التنسيق بين التطورات التقنية المتنوعة الناتجة عن المساهمات الفردية للبحوث القومية والجهود الانسانية . وقال ان اللجان الاستشارية قد وضعت معايير للمواصلات السلوكية واللاسلكية هي الان محل الاحترام بشكل عام على الصعيد الدولي برغم انها لا تفرض بواسطة اية احكام تنظيمية .

٢٩ — واستطرد قائلاً ان النجاح في نقل المعرفة في مجال تكنولوجيا المواصلات السلوكية واللاسلكية انما يتطلب مشاركة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في اجراء الدراسات التقنية ، بيد ان السبلات الموجودة في مؤسسات المرافق الاساسية بالبلدان النامية ، فضلا عن افتقارها الى الملاك المتصف بالكفاءة اللازمة كل ذلك وضع قيودا كبيرة حدت من مشاركة هذه البلدان في تلك الدراسات واستطرد موضحا ان البلدان النامية ليست بها عادة ادرات كبيرة للمواصلات السلوكية واللاسلكية معنية بالدراسة والبحث التقنيين ، وان الخبراء المتاحين لهم مشغولون تماما بالمشاكل اليومية للتنفيذ والانماء ، وأكد ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية يساعد على التخفيف من تلك المعوقات عن طريق المعاونة في بناء المرافق الاساسية للمواصلات السلوكية واللاسلكية على الصعيد القومي في البلدان النامية ، وعن طريق تهيئة سبل التدريب لموظفيها .

٣٠ — وأشار الى وظيفة هامة اخرى للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية وهي وظيفة مركز تبادل المعلومات الذي يخدم الاعضاء بجمع وتوزيع المعلومات التفصيلية اللازمة لتخطيط خدمات المواصلات السلوكية واللاسلكية وتشغيلها بأسلوب رشيد . وأشار ايضا الى اهمية السياسة المالية للاتحاد التي رسمها مؤتمر المفوضين بوضعه حدودا للنفقات المصروفة من الميزانية العادية الى حين انعقاد مؤتمر المفوضين التالي . وأوضح ان هذه الحدود قد وضعت بعد النظر في التكاليف التي يتطلبها استمرار الهيئات الدائمة للاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ولتنفيذ برنامجه المستهدف للمؤتمرات والاجتماعات . وقال ايضا ان المجلس الاداري للاتحاد قد كلف بمراجعة وقرار الميزانيات العادية التفصيلية عن كل سنة التي يتم وضعها في اطار الحدود التي رسمها مؤتمر المفوضين . وادف قائلاً انه يتم ايضا وضع ميزانية للحسابات الخاصة كيما تبين الدخل الوارد من جميع المصادر والنفقات التي تتطلبها مشاركة الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيرها من مشاريع التعاون التقني .

٣١ — وأوضح ايضا ان الانشطة التنفيذية التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية في البلدان النامية تكاد تعتمد كلية على اموال خارجة عن الميزانية وان برنامج الامم المتحدة الانمائي هو اهم مصدر من مصادر التمويل ؛ وعلى هذا فلا تدعو الحاجة الى الاحتفاظ

(السيد بتلر)

بجهاز كبير من الموظفين الدائمين لتخطيط تلك الأنشطة ودفع عجلة العمل فيها . وأوضح انه يتم عادة وضع الموارد المطلوبة للأنشطة التنفيذية تحت تصرف الاتحاد لتنفيذ مشاريع محددة خططت بالتعاون مع البلدان المستفيدة . وعلى هذا فان الموارد المتاحة للاتحاد من أجل المشاركة في عمليات التخطيط فيما بين القطاعات المضطلع بها استجابة للقرارات السياسية المتخذة على الصعيد الحكومي الدولي في اطار منظومة الامم المتحدة تكاد تكون تافهة .

٣٢ - وأشار الى ان الاعمال التي تقوم بها الهيئات المختلفة للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية يعتمد بعضها على البعض الآخر لدرجة انه اصبح من المتعذر تحديد قطاعات البرنامج تحديدا واضحا يمكن على اساسه وضع ميزانية برنامجية مفصلة ومرضية . ثم اوضح ان معظم أنشطة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية تتعلق بالعلم والتكنولوجيا الا ان للاتحاد ايضا اهتمامات واضحة المعالم لشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية المستخدمة في التعليم وفي ميداني التجارة والصناعة وفي عدة مجالات اخرى تعد اساسية بالنسبة للتنمية .

٣٣ - ومضى يقول ان الامم المتحدة هي الموقع المركزي لتنفيذ المقررات المتعلقة باستحداث نظام اقتصادى عالمي جديد وتعاون دولي في مجال توفير معونات التنمية . وقال ان هذه الامور لا تتطلب فقط توجيهات سياسية مناسبة والموارد اللازمة ، ولكنها تقتضي ايضا التخطيط الذى يضمن تنمية اقتصادية متوازنة في البلدان المستفيدة . وأوضح ان السياسات التي تم وضعها فعلا على يد الجمعية العامة والمتعلقة بايالا اعتبار خاص للبلدان الاقل نموا بين سائر البلدان - هذه السياسات يمكن ان تنعكس في التوزيع المخطط للموارد المتاحة ، كما يمكن ان يحدث ذلك بالنسبة للمقررات والسياسات المتعلقة بالاولويات الاخرى .

٣٤ - وأوضح ان المنظومة قد واجهتها صعوبة مهمة تخطيط الاستخدام الفعال والتوزيع العادل للقدر المحدود من الاموال المتعددة الاطراف التي اتيحت لها . وقال ان هذه المعونة المتعددة الاطراف ليست الا جزءا صغيرا من اجمالي المساعدة الانمائية المتاحة للبلدان النامية من مصادر ثنائية ومصادر اخرى ، وانه يلزم بالتالي فحصها على هذا الاساس . و اضاف ان منظومة الامم المتحدة وهي بصدد استخدام الموارد المحدودة نسبيا المتاحة لها على اكثر الوجوه فعالية ، قد اضطرت الى تحسين التنسيق في اطار المنظومة بما يعود بالمصلحة على الارتفاع بمستوى تقديم المعونة . واستدرك قائلا ان التنسيق قد يكون ، في حد ذاته ، امرا مكلفا يتطلب فحصا مفصلا لمشاكل التنمية وتخطيط الاستجابات المتنوعة المطلوبة في مختلف قطاعات اقتصاد احد البلدان او الاقاليم النامية . وارادف يقول ان بعض اجهزة تقرير السياسة العامة غالبا ما تتجاوز عن مسألة توافر الموارد المطلوبة لاعداد خطة منسقة للتنمية .

٣٥ - ثم أكد ان أى إعادة تشكيل للامم المتحدة لا بد وان تأخذ في حسابها نسب الموارد المخصصة للتنمية . و اضاف ان ثمة سؤالا آخر يطرح حول الدرجة التي يمكن بها للمنظومة ، بما لها من دور باعتبارها موقعا مركزيا ان تساعد على التنسيق والتعاون الفعال مع مؤسسات اخرى في عملية التنمية . فسواء على مستويات تقرير السياسة العامة بالامم المتحدة او على المستوى القطرى

(السيد بتلر)

يتوقف اعداد خطط تنمية فعالة ومقبولة على الحصول على المعلومات المتعلقة بالاحتياجات والموارد ، ثم على استخدام هذه المعلومات ، وقال انه في حين يسود مفهوم عام ليس شمة نقص في المعلومات ، فان الصعوبات تنجم في جمعها وعرضها بشكل يساعد على اتخاذ مقررات ادارية على مستوى الوكالة او البلد او على صعيد المنظومة ككل . وحث من ثم على تشجيع وزيادة جهود التنسيق المبدولة حاليا لاستحداث مفاهيم مشتركة وعرض المعلومات المتعلقة بالتنمية على نحو متناسق وقال ان انشاء نظام تنفيذى متواضع للمعلومات حول أنشطة التنمية ، في اطار الامم المتحدة والوكالات سيكون ذا فائدة فورية بالنسبة لمجالس ادارات الوكالات والهيئات المختلفة بالمنظومة . و اضاف ان مثل هذا النظام الشامل للحالة سيؤكد ايضا دور الامم المتحدة باعتباره موقعا مركزيا في الجهد العالمي المبذول في سبيل التنمية .

٣٦ - واستطرد يقول ان منظومة الامم المتحدة يجيء تشكيلها على نحو مثالي لتقديم المشورة المجردة عن التحيز الى البلدان النامية في جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا ، و اوضح ان هذا من الاهمية بمكان لدى بحث اى القطاعات تبلغ فيها المعونة المتعددة الاطراف التي تقدمها المنظومة اقصى درجة من الفعالية والملاءمة ، وقال انه في قطاع المواصلات السلوكية واللاسلكية ، حيث يستخدم رأس المال بكثافة ، وحيث يمكن ان تكون الضغوط ملحة ، فان المعونة المتعددة الاطراف يمكن ان تضمن اجراء تقدير متوازن لاحتياجات التنمية قبل اقرار سياسات الاستثمار واتخاذ مقرراته . و اضاف انه لا توجد حواجز قانونية تحول دون اشتراك الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية على نحو كامل في الأنشطة المتعددة القطاعات في اطار منظومة الامم المتحدة . و اضاف ان الاتحاد يتعاون تعاوننا مشمرا بشكل خاص مع الهيئات والوكالات التي لها اهتمام خاص بهداف الانتفاع من المواصلات وتنميتها ، ذلك لان وجود مرافق اساسية كافية للمواصلات هو ضرورة اساسية من ضرورات التنمية ، كما ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية سيرحب بفرصة مشاركته على نحو افعل في التخطيط المشترك بين القطاعات في مجالات من قبيل التنمية الريفية ، والتجارة والصناعة والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وأكد ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية يمتلك القدرة ، من خلال اعضاءه ، على تحديد نوع الخبرة المطلوبة في مجال المواصلات السلوكية واللاسلكية وان الاتحاد قد اثبت برغم نقص الموارد ، قدرته على تحمل اعباء زيادة حجم المساعدة المقدمة لزيادة ملموسة ، بتكلفة هامشية ، باعتبار ذلك متابعه لمفاهيم البرمجة القطرية اللامركزية . ثم اضاف ان هذه القدرة يمكن توسيع نطاقها بيسر وفعالية .

٣٧ - و اضاف ان تعقيد التعاون الدولي في قطاع المواصلات السلوكية واللاسلكية يتطلب تركيز هذا التعاون عن طريق مقررات الاتحاد او على الصعيد القومي ، وقال ان الخبراء القليلين التابعين للاتحاد والعاملين كمستشارين في اللجان الاقتصادية الاقليمية انما يتم تمويلهم كلية بواسطة برنامج الامم المتحدة الانمائي خصما من موارد المشروعات المشتركة فيما بين البلدان . ثم اوضح ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية يتصل برابطة وثيقة مع كل من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، اما مساهمته في عمل اللجان

(السيد بتلر)

الاقتصادية الإقليمية الأخرى فقد كان متقطعاً وغير كافٍ . وأعرب عن أسفه لأن الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية قد اضطر إلى خفض العدد المتواضع لخبرائه الإقليميين العاملين في الميدان بسبب نقص الأموال المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا النوع من المساعدة . وأكد على أن الدور الذي يؤديه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استلفات انتباه البلد إلى أوجه القصور في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية في تخطيط هذا البلد ، لهو دور حيوي بالنسبة للاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة للاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، الأمر الذي جعله يرى فائدة كبرى في وجود موظف واحد يؤدي دوراً قيادياً في المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة على الصعيد القطري .

٣٨ - وأكد على وجوب استمرار العمل الذي دأب على القيام به الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية من تنظيم وتوحيد وتنسيق المتطلبات التنفيذية الأساسية ، بل ينبغي تعزيز هذا العمل لمصلحة التنمية المتناسقة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية ، ونبه أيضاً إلى أن توسيع نطاق المساعدة التي يقدمها الاتحاد الدولي إلى البلدان النامية وتعزيز مشاركة الاتحاد في التخطيط المتعدد القطاعات في إطار منظومة الأمم المتحدة ، كل ذلك يتطلب إتاحة موارد أكبر للاتحاد على أساس مستقر متواصل .

٣٩ - وبعد تبادل الآراء في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن تقرير فريق الخبراء ، فقد برزت التعليقات الأولية التالية : (أ) سيقوم الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بالنظر في الإجراءات التي سيتخذها بشأن التوصيات المتعلقة بتعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على إجراء دراسات تحليلية وتركيبية مشتركة بين القطاعات تتناول الاختبارات الميدانية - وذلك بعد أن تتخذ الحكومات قراراً بشأن قبول تلك التوصيات ؛ (ب) أن التقرير لم يتعرض على نحو شامل لكل جوانب عمل منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وعلى وجه الخصوص لم يوجه الاهتمام الكافي إلى الدور الحاسم الذي تلعبه في عملية التنمية الخدمات الرئيسية للمرافق الأساسية مثل المواصلات السلكية واللاسلكية ، والنقل ؛ (ج) أن التقدم الذي سيُطرق في المستقبل على التجارة والنقل ، فضلاً عن نمو المجمعات الصناعية وتطور النظم التعليمية الحديثة ، كلها ترتبط على نحو وثيق بالمواصلات وتعتمد على ما يصحب ذلك من تنمية المرافق الأساسية للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ (د) في حالة إقرار التغييرات الموصى بإدخالها على هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة ، بما في ذلك صلاحيات اتخاذ القرارات التي سيتمتع بها المدير العام المقترح لشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، فإنه سيكون من المرجح فيه وقتئذٍ ، وفي ضوء حيوية الدور الذي تؤديه المواصلات السلكية واللاسلكية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - أن يصبح الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عضواً كاملاً العضوية في اللجنة الاستشارية لشؤون التعاون الاقتصادي والتنمية المقترح أنشاؤها .

(السيد بتلر)

٤ - واخيرا قال ان أية اعادة تشكيل لمنظومة الامم المتحدة لا بد وان تأخذ في اعتبارها مشاكل مستويات التنمية غير المتساوية داخل القطاعات او فيما بين تلك القطاعات داخل كل بلد على حدة بل وعلى صعيد المناطق الاقليمية ذاتها . ولذلك يتعين على اللجنة ، وهي يصدر وضـع الاولويات ، ان تأخذ في الحسبان ايضا ان التنمية انما تعتمد على خدمات اساسية معينة منها المواصلات مثلا . واكد على وجوب اعطاء اولوية للتخطيط المتعدد القطاعات على صعيد الجهة المستفيدة سواء كان ذلك على المستوى القطري او المستوى الاقليمي ، مما يتيح أقصى قدر من المدخلات والفرص للنشاط اللامركزي . ومضى يقول انه ينبغي في هذا الصدد ملاحظة ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية هو اكثر الوكالات لامركزية في المنظومة وان هذا الجانب قد اعتبر بمثابة احدى المقومات الاساسية لقوة الاتحاد الذي عاش اكثر من ١٠٠ سنة ، وأضاف ان مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية قد أولى كبير اهتمامه للخدمات الاساسية لدى تحديد أية اهداف تخطيطية ، وان تلك الخدمات الاساسية ليست مقصورة على الوكالات ذات البرامج الكبيرة . ثم استرعى الانتباه في هذا الخصوص الى انه كما يوجد نمو غير متساو بين البلدان ، يوجد ايضا تخصيص غير متساو للموارد المتاحة للوكالات كيما تفي بالتزاماتها تجاه المنظومة وبخاصة فيما يتعلق بالتخطيط المتعدد القطاعات على مستوى الجهة المستفيدة . واختتم كلامه بقوله ان على اللجنة ان تنظر في هذه المشكلة في ضوء المبلغ الاجمالي للموارد المتاحة وان الاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ليتوقع من الامم المتحدة ان تمده بالموارد اللازمة للنهوض بالالتزامات الجديدة الملقاة على عاتقه .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥

الجلسة الثالثة والعشرون

الخميس ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٠/٣٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (Add.19A/AC.179/3) (تابع)

١ - السيد ديفيز (الامين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) : قال ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية باعتبارها هيئة على مستوى تقني عال ، قد لا تكون داخلية بشكل مباشر فى عملية إعادة التشكيل كما هو الحال مع منظمات اخرى فى منظومة الامم المتحدة ، بيد أن تأثير المواضيع التي تعنى بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على جميع مجالات النشاط الانساني تقريبا ، جعل من الضروري تنسيق أنشطة المنظمة مع أنشطة المنظمات الأخرى في اطار المنظومة .

٢ - وقال انه ينبغي الإشارة الى أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد وجدت منذ أكثر من قرن مضى ، في وقت لم تكن قد طرحت فيه فكرة المنظمات الدولية على نحو ما هي عليه الآن . وعلى هذا فان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لم تصبح وكالة متخصصة الا في مرحلة متأخرة كما أن أمانتها لم تكن موجودة بشكل عملي لمدة طويلة بل لا يزال بالامكان اعتبارها أمانة صغيرة نسبيا . وأضاف أن المنظمة قد تمكنت أساسا من القيام بوظيفتها بفضل جهود دوائر الأرصاد القومية التي أظهرت روحا أصيلة من التعاون الدولي ظلت باقية حتى الوقت الحاضر وضرب على ذلك مثلا بقوله ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أرادت في عام ١٩٦٠ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٢١ (د - ١٦) - أن تدرس الاستخدام الممكن لمركبات الفضاء الخارجي لتحسين معرفة الانسان بالعمليات التي تتم في الغلاف الجوى . وبدلا من أن تتعجل المنظمة بانشاء ادارة جديدة في أمانتها التي لم يكن بها في ذلك الوقت أى متخصصين في هذا المجال ، فقد دعت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى ارسال اثنين من أكبر خبراءهما الى جنيف لدراسة المسألة . ولقد أدى التقرير الذى أعده الخبراء الى أن وضعت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الوقت المناسب برنامجا تنفيذيا جديدا أعطي له اسم "شبكة الرصد الجوى العالمية" .

٣ - ثم أوضح أن الانشطة الحالية التي تضطلع بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مصنفة الى ستة مجالات رئيسية لبرامج العمل : أولها - أى شبكة الرصد الجوى العالمية - يمكن دائرة الأرصاد الجوية في كل بلد من اعطاء أفضل معلومات ممكنة في مجال الأرصاد الجوية لتلبية الاحتياجات القومية . وقال ان هذا البرنامج ينطوى على وجود شبكة شاسعة من محطات الأرصاد الجوية ومن الملاحظات التي ترصد ها حوالي ٣٠٠٠ من السفن التجارية والقطع البحرية الخاصة التي تعمل بالمحيطات ، كما يشمل ذلك استخدام التوابع الأرضية للأرصاد الجوية وكذلك استخدام أحدث نظم المواصلات السلكية واللاسلكية . وأشار من جديد الى قرار الجمعية العامة ١٧٢١ (د - ١٦) الذى سهل الى حد كبير من تطوير ذلك البرنامج ، وأضاف ان البرنامج العالمي لبحوث الغلاف الجوى الذى ظهر الى الوجود بموجب قرار الجمعية العامة ١٨٠٢ (د - ١٧) قد كفل استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في بحوث الأرصاد الجوية ؛ وان برنامج تطبيقات الأرصاد الجوية قد كفل اعطاء

(السيد ديفيز)

عدد من الاحتياجات المتخصصة المتعلقة بمعلومات الأرصاد الجوية ما تستحقه من اهتمام ، وأوضح ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لديها أيضا برنامج للهيدرولوجيا والموارد المائية فضلا عن برنامج للتعليم والتدريب . ثم أوضح أخيرا أن المنظمة تقوم بالمساعدة في عملية التنمية عن طريق برنامجها للتعاون التقني . وقال ان أهمية هذه البرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر واضح في ضوء علاقتها على الصعيد العالمي بانتاج الأغذية والنقل الجوي والبحري والبري ، وكذلك بالمعرفة المتقدمة لبعض الظواهر مثل الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية ودراسة الآثار الممكنة الناجمة عن التلوث الجوي . . وما الى ذلك .

٤ - ومضى يقول انه بناء على ذلك فليس من قبيل المبالغة التأكيد على أهمية التعاون بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبين منظمات أخرى ولا سيما برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وأضاف انه يتصور ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية اتبعت في علاقتها بهذين البرنامجين الطريق الصحيح فيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة ، ان أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لهما مسؤوليات واضحة كل في مجال عمله ، وكذلك الحال بالنسبة لمسؤوليات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وبهذا فان استمرار تعزيز الروابط الموجودة بين هذه الأطراف وتجميع المعرفة والخبرة التي حصلت عليها سيمكنان من اقامة تعاون مشر الى أقصى حد . ثم أوضح ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لا تستطيع بالطبع ، بموجب اتفاقها مع الامم المتحدة ، أن تقتصر على التعاون مع هذين البرنامجين . وأضاف انه قد أشار فيما سبق الى اسهام المنظمة في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧٢١ (د - ١٦) ، و ١٨٠٢ (د - ١٧) . ثم قال ان قرار الجمعية العامة ٢٧٣٣ (د - ٢٥) قد أسفر عن زيادة كبيرة في النشاط الذي تضطلع به المنظمة في مشروع الاعصار المداري ، كما أن المنظمة تنظر حاليا فيما يمكن أن تقوم به استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ١٧) وبخاصة فرعاه الثاني والخامس . وأردف قائلا ان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لديها أيضا اتفاقات تنص على التعاون مع عدد من المنظمات الأخرى بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الطيران المدني الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية ، وقال انه في بعض الحالات كان التعاون من العمق والفعالية لدرجة انه ربما كان يمر دون أن يلاحظ .

٥ - وبنى على ذلك قوله ان فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الامم المتحدة كان ولا شك على حق في جعل التعاون والمشاركة المشكلة الرئيسية في عملية اعادة التشكيل . ذلك لأن اعادة التشكيل أمر واضح الضرورة في ضوء التغيرات التي طرأت على الحالة في العالم بعد ٣٠ سنة من وجود الأمم المتحدة . وأكد على ضرورة جعل المنظومة أرشد وأكثر فعالية مما يتطلب في رأيه ، الغاء كثير من الهيئات الفرعية ، وأشار الى ان مقترحات فريق الخبراء في هذه النقطة تستحق اهتماما عميقا وان كان هو نفسه يستثني من فكرة الالغاء برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وأعرب عن اتفاقه مع المديـــــر التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في أن المسائل الجوهرية لا بد وأن ينظر فيها من قبل

(السيد ديفيز)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي وليس بواسطة الهيئات الفرعية باعتبار ان ذلك اسلوبا أرشد ويحول دون أن يجد المجلس نفسه بازاء مواقف قد يتعين فيها عليه أن يختار بين أساليب عمل متضاربة ، على نحو ما قد يحدث حين تعالج أكثر من هيئة فرعية واحدة نفس المسألة .

٦ - ويصدر ما اقترح من الأخذ بالمركزية في اتخاذ القرارات وتخطيط البرامج والأنشطة التنفيذية على يد سلطة جديدة تعاونها لجنة استشارية جديدة لشؤون التعاون الاقتصادي والتنمية ، أعرب عن خشيته من أن يكون تقييد تمثيل الوكالات " الكبيرة " خطرا لما قد يؤدي اليه ذلك من اتجاه نحو اطالة عمر هيئات معينة ، الأمر الذي يتناقض مع المفهوم الأساسي لاعادة التشكيل ، وقد يتم أيضا على حساب الوكالات الأخرى التي لا ينبغي تجاهل الأدوار الهامة التي تضطلع بها . وربما كان أفضل اجراء يمكن اتبعه هو ترك التمثيل بالامم المتحدة مفتوحا لجميع الوكالات على أن يكون من المفهوم ان الوكالات التي تشعر بأن لديها ما تسهم به هي وحدها التي ستبادر الى المشاركة فعلا . ثم تناول ما اقترح من ايجاد ملاك للتخطيط المشترك للبحوث . فقال انه يشك في أن تكون المنظمة العالمية للأرصاد الجوية قادرة على انتداب أحد موظفيها لهذا الغرض الا اذا تم توفير الموارد المالية الضرورية بمقتضى المادة الثالثة عشرة من اتفاق الامم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . وفيما يتعلق بمسألة العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين الوكالات المتخصصة قال انه يبدو له ان الطريقة التي يمكن أن يؤثر بها كل من المجلس والجمعية العامة في برامج الوكالات هي أن يقوم المجلس بمخاطبة مجالس ادارات الوكالات بدلا من رؤسائها التنفيذيين ، ودلل على ذلك بالنتائج التي تم احرازها من قرارات الجمعية العامة الموجهة الى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

٧ - وفي موضوع العلم والتكنولوجيا ، أعرب عن اعتقاده بأن اللجنة المختصة ستكون بحاجة الى أقصى قدر من الدقة ان سيكون من قبيل التبسيط المخل أن يتم النظر الى موضوع العلم والتكنولوجيا وكأنه أحد مجالات الاهتمام ؛ شأنه في ذلك شأن مجالات محددة أخرى مثل الاوقيانوغرافيا أو الفضاء الخارجي ، وأكد على أن العلم والتكنولوجيا يشكلان أساس جميع الأنشطة الانسانية وعلى هذا فان كل وكالة متخصصة بلا استثناء ، تقريبا تعتبر مختصة بهذين المجالين بشكل أو بآخر . ولذلك يلزم التشاور مع الوكالات على نحو كامل قبل اتخاذ أى مقرر في هذا المجال .

٨ - السيد اوتشيريال (منغوليا) : قال ان وفده قد نادى في عدة مناسبات بترشيح عمل منظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي منطلقا خاصة من الاعتقاد بأن من المهم وضع حد لانتشار الهيئات الفرعية ولحالات الازدواج والتداخل العقيمين في أنشطة تلك الهيئات . وأضاف قائلا ان التحسن العام في المناخ الدولي ، وتعزيز التفاهم والتعاون فيما بين البلدان التي تنتمي الى نظم اقتصادية واجتماعية متباينة والحاجة الى التعجيل بتنمية البلدان النامية ، كل هذا جعل من الضروري ، أكثر من أى وقت مضى ، جعل الامم المتحدة بؤرة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ومن ثم الاسهام في تعزيز السلم والأمن .

٩ - وأعرب عن اعتقاد وفده بأنه في ضوء أهمية وتعقيد المسألة ، لا ينبغي اتخاذ المقررات الا بعد امعان النظر فيها مع أخذ الآثار السياسية والادارية والمالية التي قد تترتب عليها ، بعين الاعتبار .

(السيد اوتشيريال ، منغوليا)

وأوضح انه كان من المهم ، بصفة خاصة ، ان تبذل قدر الامكان محاولة لتحديد أوجه التشابه في النهج التي اتبعتها الوفود فضلا عن الآراء القيمة التي أدلى بها رؤساء الوكالات المتخصصة ، وكلها أفكار مفيدة يمكن أن تكون أساسا لما تقوم به اللجنة المخصصة في المستقبل من أعمال للاضطلاع بالمهمة الموكولة اليها . وأشار في هذا الصدد ، الى انه سيكون مفيدا اذا ما أعدت الأمانة العامة ملخصا للأفكار التي طرحت في سياق المناقشة العامة مع تعميمه على أعضاء اللجنة بلغات العمل المختلفة . وقال ان وفده يرى في ذلك تسهيلا لعمل اللجنة وبالتالي فهناك ما يبرر ولا شك مقدار الجهد الذي سيقضي الأمر بذله .

١٠ - وفيما يتعلق بموقف وفده ، أشار الى انه من المهم وضع النقاط التالية في الاعتبار لدى اعداد أية دراسة لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . أولا ، لابد أن تنفذ اعادة التشكيل داخل اطار الميثاق بحيث يكون هدفها الرئيسي هو تعزيز الكفاءة ، والقضاء على الزدواجية وتخفيف العبء الملقى على كاهل الجهاز الاداري ، وأكد أن من الواجب ايلاء عناية للتأكد من أن اعادة التشكيل لا تحول بين الأمم المتحدة وبين أن تنهض بفعالية بمهمتها الأساسية في حفظ السلم والأمن بالعالم .

١١ - وأضاف انه كانت ثمة محاولة لتعريف دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكثر تحديدا . وأكد أن للمجلس دورا هاما في صياغة السياسة الاقتصادية للمنظومة بأسرها وفي تنسيق أنشطة هيئاته الفرعية ، وقال ان انشاء هيئات مؤقتة أو دائمة على نحو أو آخر بغية اجراء مفاوضات بناءة أو التنسيق بين آراء البلدان ، لا ينبغي أن يؤدي الى اضعاف مركز المجلس باعتباره هيئة حكومية دولية لتقرير السياسة العامة ، بل على العكس لابد أن يؤدي ذلك ، الى تمكين المجلس من التركيز على النظر في التوصيات المتعلقة بأهم مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية ثم اقرار هذه التوصيات .

١٢ - وأكد على أن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظومة ينبغي أن تسمح بالتنفيذ الفعال لمقررات الجمعية العامة وللمبادئ الأساسية التي ينطلق منها ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وان هذه العملية لابد أن تخضع لمصالح جميع البلدان وأن تأخذ في اعتبارها الطابع العالمي للمشاكل التي تجرى معالجتها في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة .

١٣ - وأكد أن منغوليا على وعي بحقيقة أن معظم العيوب الهيكلية بالأمم المتحدة تعزى ، كما أشار فريق الخبراء ، الى الدول الاعضاء ذاتها ، وانه مادامت الامم المتحدة ليست حكومة عالمية فليس أمامها الا أن تباشر عملها من خلال دعم التعاون الدولي . كما أكد أهمية ان تؤخذ جميع الامكانيات الحقيقية والقيود الكامنة في كيان الامم المتحدة بعين الاعتبار في سياق مهمة اعادة التشكيل التي ينتوى الاضطلاع بها .

١٤ - وفيما يتعلق بتنظيم عمل اللجنة في المستقبل قال ان منغوليا لا تجد صعوبة في قبول الحل الذي يبدوا انه قد برز من خلال المشاورات غير الرسمية ، مثل الاقتراح المتعلق بتشكيل فريق عامل

(السيد اوتشيريال ، منغوليا)

لصياغة مشاريع التوصيات شريطة أن يتم التنسيق بين اجتماعات هذا الفريق ، وبين اجتماعات اللجنة .

١٥ - السيد حنا (المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي) : قال ان مجلس الأغذية العالمي هو الهيئة الوحيدة التي ظهرت الى الوجود منذ اقرار الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ولذلك فان عليها أن تعمل وفقا للمبادئ المحددة في تلك الوثائق .

١٦ - ثم انطلق في حديثه من مبدأ انه ليس هناك مشكلة اساسية ، اقتصادية كانت أو اجتماعية ، أكثر من مشكلة الغذاء ، وقال انه يود أن يناقش أبعاد مشكلة الغذاء من منظورها التاريخي ، ان قد يؤدي ذلك الى فهم أفضل لأسباب انشاء مجلس الأغذية العالمي بما يتوخاه من مقاصد وما يتحمله من مهام . وبعد أن أشار الى ان الجمعية العامة قد قررت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ عقد مؤتمر الأغذية العالمي استجابة لطلب المؤتمر الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد في الجزائر في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، وفي أعقاب اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة - عاد فأكد أهمية القرارات التي اتخذها المؤتمر ولا سيما الأولوية الكبرى التي أولاها لأعمال المتابعة الفعالة . وقال ان مجلس الأغذية العالمي جات تجسيدا لتوصية المؤتمر بضمن تلك المتابعة الفعالة .

١٧ - وأضاف انه يود التأكيد على دور " الجهاز التنسيقى " الذى عهد به الى مجلس الأغذية العالمي عملا بالقرار الثاني والعشرين الذى اتخذته مؤتمر الأغذية العالمي . كما أشار ايضا الى أن المجلس قد تم انشاؤه على مستوى الوزراء أو المفوضين ، وانه قد صدرت اليه توجيهات بوضع برنامج العمل الخاص به للتنسيق بين هيئات ووكالات الامم المتحدة المتصلة بالموضوع ، وباقامة علاقات مع تلك الهيئات والوكالات ، فيتلقى منها التقارير ، ويقدم لها المشورة ويعد من أجلها التوصيات ، وذلك في مجال صياغة ومتابعة سياسات الاغذية العالمية .

١٨ - وأوضح أن مشاكل الاغذية العالمية لها جوانب عدة ان تشمل بين أمور كثيرة ، المعونة الغذائية ، والأمن الغذائي ، ومخزون الاغذية ، وتجارة الاغذية ، والاستثمار في الزراعة وانتاج الاغذية والتغذية البشرية . وقال ان معالجة هذه المشاكل بصورة فعالة انما تتطلب مساعدة من هيئة سياسية ، مثل مجلس الاغذية العالمي ، تكون لها امكانية حشد تأييد الحكومات في جميع المجالات التي تحتاج الى مثل هذا التأييد وتنسيق أنشطة منظومة الامم المتحدة . وأردف يقول ان الجمعية العامة ، حين وضعت مجلس الاغذية العالمي في مكانة أعلى هيئة سياسية في مسائل الاغذية ، فانما أقرت بأن المسائل السياسية تتطلب علاجاً سياسياً .

١٩ - ومضى يقول ان المجلس قد أقر في أولى دوراته ان تكون وظائفه الاساسية هي (أ) رصد حالة الاغذية العالمية في كل جوانبها بما في ذلك ما تقوم به المنظمات الدولية والحكومات لوضع حلول لمشاكل الاغذية في الاجل القصير والاجل الطويل ؛ (ب) الاطلاع على الصورة الشاملة للأغذية وتقرير ما اذا كانت استراتيجية الاغذية العالمية ككل لها مغزاها ، وذلك في اطار الدور التنسيقى

(السيد حنا)

للمجلس ؛ (ج) وضع توصيات الى الجمعية العامة بغية استخدام نفوذ الامم المتحدة السياسي لحرار النتائج المنشودة .

٢٠ - ثم تعرض لدور أمانة المجلس التي يبلغ عدد موظفيها ٢٠ موظفا ، وقال انه يتمثل في اجراء استعراض متواصل للجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والحكومات لزيادة انتاج الأغذية ولتعزيز الامن الغذائي العالمي وللقيام بفحص الاحوال الموجودة فعلا واستعراضها والتعليق عليها بصراحة وموضوعية مع اقتراح ادخال التحسينات على المجلس كلما دعت الضرورة الى ذلك . وأكد عزم مجلس الأغذية العالمي على تلافي الازدواجية في جهود ، وان أمانته لن تضطلع من جانبها بجهود بحثية رئيسية . وأضاف انه فيما يتعلق باعداد تقارير المجلس ، التي ستسهم الى حد كبير بطابع التقييم والتحليل ، فان المجلس سيعتمد على جميع الهيئات المناسبة بالامم المتحدة للحصول على المعلومات التي يحتاجها ؛ تحدوه في ذلك روح التعاون والاهتمام المشترك . فمن المهم أن تنقل تقارير المجلس نبض ما يحدث على ساحة الاغذية في العالم وبهذا تستحوذ على الاهتمام الدولي .

٢١ - وأكد أن الدورات الوزارية للمجلس ، التي تعقد من حيث المبدأ مرة كل سنة ، لن تستغرق أكثر من يومين أو ثلاثة ولكنها ستسبقها اجتماعات تحضيرية متعمقة . وقال انه قد تعقد دورات استثنائية للمجلس لمواجهة الحالات الطارئة اذا ما دعت الضرورة لذلك .

٢٢ - وأشار الى ان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة قد عهدت الى مجلس الاغذية العالمي بمسؤوليات محددة لمراقبة تنفيذ الاحكام المتعلقة بالاغذية والزراعة في قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د - ٧) وقد ساعد ذلك على تعزيز الدور الخاص الذي يضطلع به المجلس ، مع توسيع نطاق المهام التي يؤديها .

٢٣ - ثم أشار الى جانب آخر من عمل المجلس قال انه يعده مهما بالنسبة لما ستجريه اللجنة من المداولات تتصل بانشاء هيئة جديدة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي ألا وهي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقال ان امانة مجلس الاغذية العالمي قد أكملت بنجاح الترتيبات التحضيرية وانه لن يمضي وقت طويل حتى يصير انشاء الصندوق بصورة رسمية باعتباره احدى الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة ، ثم تناول بالشرح الترتيبات المتعلقة بتمويل الصندوق وتشكيل هيئاته الادارية وقال انه كان من المنتظر مبدئيا أن يتمكن الامين العام من عقد مؤتمر للمفوضين لاستكمال التصديق على مواءم الاتفاق ولتلقى وعود التبرعات في أوائل آيار/مايو . وأضاف ان وجود الصندوق انما يمثل خطوة هامة نحو احراز هدف تحقيق زيادات كبيرة في انتاج الاغذية في البلدان النامية التي تعاني نقص الاغذية .

٢٤ - ومضى يقول ان البحث عن حلول فعالة لمشاكل الاغذية العالمية يتطلب مشاركة عدد كبير من وكالات الامم المتحدة وهيئاتها ، التي كثيرا ما كانت الجهود الضخمة التي بذلتها في مجال الاغذية والزراعة في الماضي قد تعرضت للخطر ، بسبب انعدام التنسيق بينها . فضلا عن ذلك ، فان الحلول لا تكتسب مغزاها الا اذا توافرت الارادة السياسية في داخل كل بلد لتنفيذ المقررات التي تتخذها حكومته . وأوضح أن الامم المتحدة لديها موارد كبيرة رهن تصرفها سواء من ناحية الاجهزة العاملة

(السيد هنا)

أو الخبراء بما يمكنها من حل كثير من مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية شريطة اماكن حشد تلك الموارد على نحو فعال . وأكد من ثم على أهمية تعزيز التنسيق في اطار منظومة الامم المتحدة والتقليل من تفتت الجهود وتداخلها ، وقال انه بوحي هذه الروح تم انشاء مجلس الاغذية العالمي .

٢٥ - وبين لأعضاء اللجنة ان مجلس الاغذية العالمي ليس هيئة تنفيذية وانه أول هيئة بالامم المتحدة تتخذ طابعا سياسيا يمكنها من تكوين صورة عامة شاملة لمشاكل الاغذية والزراعة التي هي أيضا موضع اهتمام الوكالات والهيئات المتخصصة تقريبا .

٢٦ - وأوضح ان فعالية نفوذ المجلس انما يتوقف على قدرته على احداث تعاون بناء فيما بين الوكالات والحكومات ، بغية التركيز على أهم المشاكل ووضع الحلول التي تراها الحكومات والوكالات حولا معقولة وعملية وقادرة على ادخال تحسينات ملموسة على حالة الاغذية في البلدان النامية ، ولا سيما في أقل البلدان نموا .

٢٧ - ثم أشار الى أن مجلس الاغذية العالمي لا يستهدف الدخول في منافسة مع الوكالات والهيئات الاخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، والمصرف الدولي والمصارف الاقليمية ، بل يستهدف تعزيز مقدرة تلك الوكالات والهيئات على أداء ما يتحمله كل منها من مسؤوليات بأقصى قدر من الفعالية . وأردف قائلا ان المجلس - كيما يؤدي دوره في مجال التنسيق السياسي - لابد أن يتوفر له الاستقلال الكافي ليكون قادرا على اقتراح الحلول التي قد تكون مطلوبة .

٢٨ - ثم اختتم كلامه بقوله انه اذا كان على المجلس ان يرتفع الى مستوى الآمال التي عقدها عليه مؤتمر الاغذية العالمي وأن يكون بوسعه تنفيذ المهام التي حددتها له الجمعية العامة - فانه سيكون بحاجة الى التعاون التام لجميع الحكومات والوكالات والهيئات المختلفة في منظومة الامم المتحدة - فالأمر يتعلق بالمخاطرة بصحة وحياة قوراء عشرات الملايين من البشر يعيشون في قارات العالم كلها .

٢٩ - السيد كابرنتش (يوغوسلافيا) : قال ان تطور العلاقات الاقتصادية الدولية منذ انشاء الامم المتحدة قد جعل من اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة أمرا لاغنى عنه ، وقال ان هذه مهمة معقدة تتسم بطابع سياسي بالدرجة الأولى ، وان على اللجنة ألا تتخذ أى مقرر دون أن تزن بدقة جميع الآثار المترتبة عليه . وأضاف ان الامم المتحدة هي بلا شك جهاز عالمي للتعاون الاقتصادي الدولي لا يمكن الاستعاضة عنه بغيره ، وان فعالية هذا الجهاز تتوقف على الارادة السياسية للدول الاعضاء . كما أن مواطن الضعف فيه انما ترجع بداية الى عدم التطبيق السليم لما يتخذه من مقررات . ومضى يقول ان اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ليست من ثم غاية في حد ذاتها ؛ وانها لابد وأن تهدف الى تحسين أداء المنظومة لوظيفتها بقصد جعلها "أتم كفاءة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية بطريقة شاملة وفعالة" على نحو ما نصت عليه الفقرة الاولى من الفرع السابع من قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (١٥ - ٧) .

(السيد كابريتش ، يوغوسلافيا)

٣٠ - وعبر عن امتنان وفده لممثلي الوكالات المتخصصة وغيرها من الهيئات في منظومة الأمم المتحدة للآراء التي أعربوا عنها أمام اللجنة حول المشاكل المطروحة ، إلا أنه أعرب عن أسفه لعدم إمكان العثور في تلك البيانات على عناصر ، من شأنها أن تسهم بفائدة في نظر المشكلة ؛ إذ أن هذه البيانات قد أكدت أن العلاقات داخل منظومة الأمم المتحدة علاقات مثالية وليس ثمة حاجة بالتالي إلى تغيير . . وقال أنه يبدو أن الأمر مخالف لذلك فإن وفده لاحظ مثلاً ما ورد في تقرير أخير من أوجه الضعف في العلاقات بين بعض الوكالات المتخصصة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مما كان له أثر ضار على تنفيذ برنامج الأنشطة التنفيذية . وأعرب عن رأي وفده بأن على اللجنة أن تنهج نهجاً أكثر صراحة وتحديداً دون أن تأخذ بالرأي القائل بأن ليس ثمة حاجة لتغيير . وقال إن وفده يأمل بالتالي في إنشاء ضلالت أكثر مباشرة وفي أن يتم التوصل لإجابات محددة للأسئلة التي أثيرت .

٣١ - وأوضح أن وفده يرى أنه يتعين على اللجنة أن تحاول ، أثناء الدورة الحالية ، أن تحدد المشكلة والاولويات التي يمكن للفريق العامل أن يؤسس عمله عليها . وأضاف أن وفده ، يود قبل مناقشة أهم المشاكل ، أن يعرب عن رأيه بخصوص مسألتين تتعلقان بالمبدأ وهما مسألة المركزية واللامركزية في الأمم المتحدة ، ومسألة إزالة الطابع السياسي عن المنظمة . وقال إن وفده يشعر أن مشكلة المركزية واللامركزية قد جرى تضخيمها في سياق إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ، وأن هناك في حقيقة الأمر نهجين يكمل كل منهما الآخر . ونبه إلى أن اللجنة عليها الالتزام بالسبيل الذي سبق واستقر عليه الرأي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ، أي ضرورة اتباع المركزية في صياغة السياسة العامة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي وكذلك تقدير مدى تنفيذ الاتفاقات السياسية ، أما تنفيذ الاتفاقات السياسية والمفاوضات التي ترمي إلى إيجاد حلول ملموسة فينبغي أن يتم ذلك بطريقة لا مركزية .

٣٢ - وقال أنه لا حاجة إلى الخوف من إزالة الطابع السياسي عن الأمم المتحدة ، إذ أن مشكلة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية هي في المحل الأول مشكلة سياسية تهتم جميع البلدان .

٣٣ - وانتقل إلى مسألة دور بعض هيئات الأمم المتحدة فقال إن وفده مقتنع بأن الجمعية العامة تعتبر لما تتسم به من طابع سياسي أصيل-الهيئة الدولية الوحيدة المختصة باتخاذ مقررات سياسية رامية إلى حل أهم المشاكل الاقتصادية الدولية ، وأنه يلزم من ثم تعزيز دور الجمعية العامة في جميع مجالات التعاون الاقتصادي . وأكد على أن تعمل هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في ظل الالتزام بتنفيذ السياسات العالمية التي تضعها الجمعية العامة .

٣٤ - ومضى يقول إن طرق عمل الجمعية العامة واللجنة الثانية لا بد من تحسينها كيما تأخذ في اعتبارها تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، وعلى هذا فلا بد من أحداث تغيير جذري في جدول الأعمال كيما يصير نظر جميع البنود في ضوء إقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأضاف أن وفده غير مقتنع بأنه من الملائم أو المفيد تقسيم بنود جدول أعمال اللجنة الثانية إلى مسائل ذات أهمية عامة وأخرى أقل في أهميتها ، فما بالك حين تنشأ من أجلهما لجنتان . فضلاً عن ذلك فقد بينت نتائج الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة أن من المفيد بالنسبة للجمعية العامة

(السيد كابریتش ، يوغوسلافيا)

أن تعقد دورات استثنائية ولكن ذلك لا يحول بالطبع دون تنظيم مؤتمرات عالمية مادام الاسلوبان متكاملين ويسهمان بفعالية في البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية .

٣٥ — وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحظ أنه اذا لم يكن المجلس قد قام بمهامه على نحو ما يتوقعه منه المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان النامية ، فان ذلك يرجع الى ان بعض أعضاء المجلس لا يودون ببساطة أن يروا أى تقدم يحدث على طريق حل مشاكل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ولم يرغبوا بالذات في الافادة من أية حلول على صعيد الأمم المتحدة . وأضاف ان برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد الذى تم اقراره في الدورة الاستثنائية السادسة، وكذلك القرارات التي جرى اتخاذها في الدورة الاستثنائية السابعة ، قد حددت الدور الذى يجب على المجلس أن يقوم به في اطار منظومة يتم تعزيزها . وأوضح أن مهمة اللجنة المخصصة هي وضع اجراءات وبرنامج للعمل من شأنها تمكين المجلس من أداء دوره بفعالية ، وعلى المجلس أن يعقد دورات استثنائية ، أو بالأحرى دورات دائمة ، وقد يعقد أيضا دورات على المستوى الوزارى . ثم دعا الى توجيه اهتمام خاص الى الدور الذى يضطلع به المجلس باعتباره هيئة تنسيقية رئيسية . وقال ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والا نماء لابد وأن يؤدى دورا استثنائيا في عملية المفاوضات من أجل تنفيذ غايات وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومن هنا فلا بد من تعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والا نماء حتى يصبح مؤسسة فعالة ضمن منظومة الأمم المتحدة تضطلع بعمليات التشاور والتفاوض والمتابعة في مجال التجارة والا نماء ، داخل اطار التفويض الذى أورده قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، وأكد أن هذه ستكون خطوة صوب الهدف النهائي الذى يتمثل في ايجاد منظمة عالمية شاملة للتجارة والا نماء .

٣٦ — وأوضح أن وفده يرى ان المحك الأساسي الواجب اتباعه في تقرير الغاء بعض الهيئات المتفرعة عن المجلس أو عدم الغائها ليس هو ازدياد حاجة العمل نظرا لأنه قد يكون من المفيد أحيانا النظر في نفس المسائل أكثر من مرة بغية التوصل الى الحلول . . ودعا بدلا من ذلك الى تحديد ما اذا كان عمل هيئة ما عملا مفيدا ومتفقا مع المتطلبات العصرية أم لا . وأضاف انه من المهم في ضوء هذا المحك الا تستبعد امكانية طرح مقترحات بشأن انشاء هيئات جديدة ولا سيما في حالة اللجان الاقتصادية الاقليمية التي ستحتاج بلا جدال الى اصلاح هيكلها اذا كان أريد تعزيزها . وأشار الى ان مسألة التوحيد في مجال الانشطة التنفيذية للانماء تعد من أكثر المسائل حساسية ، وقال ان أحدث التطورات المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي قد أقتضتهم بضرورة تجميع المسائل المطروحة في هذا المجال . وأضاف ان المسألة بلغت مع ذلك درجة من التعقيد اقتضت ، برغم جميع المواد المتاحة ، اجراء مزيد من البحث ، واقتضت خاصة القيام بتبادل الآراء بشكل مركز مع جميع الأطراف المعنية . وأعرب عن استعداد وفده لبحث كل حل يطرح بما في ذلك تجميع الأموال . وأضاف ان هناك علاوة على ذلك ضرورة لاستعراض العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وتطويعها للتلائم الظروف المعاصرة .

٣٧ — وأشار الى انه يلزم أيضا اعادة تنظيم الأمانة العامة كيما يتسنى لها التكيف مع التغييرات في منظومة الأمم المتحدة أو التكيف على أية حال ، اذا لم يحدث تغيير ، مع متطلبات النظام الاقتصادي

(السيد كاربيتش ، يوغوسلافيا)

الدولي الجديد . وأشار أيضا الى ان ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالذات لا تبدو في موقف يمكنها من الاستجابة الفعالة للاحتياجات المعاصرة . ودعا الى النظر في احداث تغييرات جذرية ، بدءا من التغييرات في الموظفين الذين ينبغي ألا يكونوا ملمين فقط بالمعرفة اللازمة لعملهم بل ينبغي أيضا أن يكونوا مشبعين بالحماس اللازم لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . الا انه لا ينبغي تجاهل مبدأ التمثيل الجغرافي العادل . ثم أشار في نهاية كلامه الى الاجراء المتبع في اتخاذ القرارات في منظومة الامم المتحدة وقال ان اتخاذ القرارات باتفاق الرأي كان اجراء ظل مطبقا على نطاق واسع للغاية طوال عدد من السنوات في الهيئات الاقتصادية ، سواء كان ذلك في اللجنة الثانية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي . وأكد على أهمية تطوير هذا الاجراء بصورة أكبر الا انه سيكون من غير الجائز سياسيا تحويل نظام اتفاق الرأي أو ممارسة المفاوضات الى اجراء مؤسسي .

٣٨ - واختتم كلامه بقوله ان اتفاق الرأي لا يمكن أن يصبح حق نقض جديد كما أن ممارسة المفاوضات لا يمكن أن يستعاض عنها باتخاذ مقررات باسم الآخرين في مجموعات مغلقة ، وقال ان وفده يؤيد الاجراء المتبع حاليا والذي لا بد من زيادة تعزيزه مع وجوب الاحترام الكامل في الوقت نفسه لعبد التصويت الذي لا بديل له والقائم على أساس "صوت واحد للبلد الواحد" .

٣٩ - السيد ريفاس (كولومبيا) : أكد تعقيد المهمة التي تضطلع بها اللجنة المخصصة وقال انه اذا رغبت اللجنة في احراز أى هدف يتجاوز مجرد وضع صيغ نظرية ، فان عليها أن تكون على أكبر قدر من الحذر في توصياتها ، وأضاف انه ليس بوسع اللجنة ، في المرحلة الراهنة من المناقشة ، الا ان ترسي بعض المبادئ التوجيهية ليهتدى بها الفريق العامل فيما بين الدورات . وتحقيقا لذلك يتعين عليها في المحل الأول ، أن تجرى تشخيصا عاما لأوجه الضعف والقصور في المنظومة ككل ، وأن تحلل بعناية الروابط القائمة بين مختلف المنظمات والوكالات التي تظهر كثير منها الى الوجود بشكل تلقائي نتيجة للظروف المتغيرة باستمرار ، وأوضح أن ليس بالامكان بالتالي سوى التفكير في اصلاحات تدريجية مبنية على التجربة . وقال ان اوجه الضعف التي تعتور المنظومة تبدو وكأنها ترجع أول ما ترجع الى تعدد الهيئات التي غالبا ما تقوم بوظائف متشابهة أو مكملة لبعضها البعض ومن ثم يمكن في حالات كثيرة الجمع بينها ، كما ترجع ثانيا الى غياب المحك والجهاز اللذين يمكن بهما تحديد الاولويات وتقرير ترتيبها ، وهو ما يظهر بالذات في حالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٤٠ - وأشار الى الحالة الأولى فقال انه يمكن بغية تجنب التداخل في المهام ، انشاء هيئة متخصصة تضطلع ، فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة التي تدعو الى اقامة هيئات جديدة أو تخصيص وظائف جديدة للهيئات الموجودة بالفعل ، بنفس الوظيفة التي تضطلع بها ، على سبيل المثال ، اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بالآثار المالية المترتبة على مشاريع القرارات . وقال انه يمكن أيضا أن يعهد بتلك المهام التي تشمل تقدير النتائج الادارية المحضرة المترتبة على تلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة الى اللجنة الاستشارية ذاتها . وعلى أية حال فانه ينبغي توسيع نطاق عضويتها لضمان تمثيل المجموعات الاقليمية فيها على نحو سليم .

(السيد ريفاس ، كولومبيا)

٤١ - وأوضح ان تعزيز الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي كحلقة متوسطة بين الجمعية العامة التي تضع المبادئ التوجيهية في السياسة العامة ، وبين الهيئات الفرعية المتخصصة - هذا التعزيز انما يدعو الى اعادة تعريف دور المجلس بشكل دقيق وفي هذا الصدد قال ان وفده قد استمع باهتمام عميق الى ملاحظات ممثل فرنسا الذي يود أن يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مركزا لتحديد المهام والتنسيق بينها مشكلا بهذا حلقة اتصال بين الجمعية العامة والهيئات التقنية الفرعية . ذلك لأن غياب حلقات الاتصال بين المهام التي يؤديها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات التخطيط والبرمجة والتنسيق وبين أنشطة تقييم الوظائف لهو واحد من أوضح عيوب المنظومة . وقال انه دون التمدد في الأمر لدرجة انشاء منظمة تتصف بطابع قطاعي بحث وتؤدي بالقطع الى درجة عالية من التخصص بما يكون من شأنه عاقبة أي نظرة شاملة للأمور - فانه يلزم انشاء هيكل وظيفي يجمع على نحو منسق بين وظائف التخطيط ، والتنسيق والتقييم ، ويمكن أن يعهد بكل وظيفة من هذه الوظائف الى لجان المجلس المتخصصة . وفيما يتعلق بالتقييم استدرك قائلا انه سيلزم توفير الجهاز الذي يتيح مزيدا من مشاركة البلدان المعنية .

٤٢ - واستطرد قائلا انه كما أوصى الفريق العامل فان ثمة ضرورة واضحة لتجنب وانهاء انتشار الهيئات الفرعية ، وان كان وفده لا يشارك في الرأي بوجوب الغاء معظم اللجان الدائمة وبأن يعهد الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمسؤولية المباشرة عن مهام تلك اللجان . وأوضح انه كيما يتم ترشيد هذه المهام فانه يمكن تجميع الهيئات موضع البحث في فئات أوسع معتمدين في ذلك على مجالات نشاطها ، على أن يتخذ الاحتياط الواجب في عملية ادماج جميع صناديق الامم المتحدة الخاصة لتقديم المساعدة التقنية والقيام بأنشطة ما قبل الاستثمار ، وذلك على نحو ما تصوره الخبراء . وأكد على وجوب اتباع نهج متدرج في هذا الصدد ، انطلاقا من النطاق الواسع للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة . وأشار الى ان من الواضح ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة لا بد أن تحتفظ تحت أية ظروف بشخصيتها الادارية كما قد يرى ان هناك بعض الصناديق والبرامج الاخرى التي يجب أن يسمح بها بدرجة ما من الاستقلال الذاتي .

٤٣ - ومضى يقول ان الخبراء نظروا أيضا في مسألة اجراءات التفاوض وفي الجهاز الذي قد ينشأ لضمان فعالية تلك الاجراءات ، وانهم ، تحقيقا لهذا الغرض ، يعترضون وضع اجراءات للتشاور منظمة تنظيما سليما ، وتحويل اتفاق الرأي الى اجراء مؤسسي . وأضاف ان من المهم ان يظل جهاز التشاور والتفاوض محتفظا بطابعه غير الرسمي وبمرونته اذا أريد له أن يخدم أي هدف مفيد . الا انه يمكن تعزيز سلطة رئيس المجلس ورؤساء مختلف اللجان لتمكينهم من اتخاذ خطوات معينة فيما يتعلق بالمشاورات غير الرسمية دون التعرض لخطر اتهامهم بالتحيز . وعلى هذا فلا بد من التخلي عن الممارسة الراهنة التي تحرم على الامانة العامة أن تتدخل في المسائل التي تعنيها الا في ظل ظروف استثنائية .

٤٤ - وفي ختام كلامه أعرب عن ارتياحه لتشكيل فريق عامل يكون باب العضوية فيه مفتوحا لكل الدول الراغبة في طرح آرائها حول مسألة اعادة التشكيل ؛ وأوضح ان هذا التدبير من شأنه على وجه التأكيد أن ينشط عمل اللجنة المختصة . واستدرك قائلا ان من الواضح ان مهمة واسعة المدى كتلك التي

(السيد ريفاس ، كولومبيا)

تضطلع اللجنة بها لا يمكن تحقيقها دون مشاركة كاملة من الامم المتحدة بكاملها . فبغير هذه المشاركة تصبح النتائج التي تتوصل اليها اللجنة بلا معنى .

٤٥ — السيد ادريديجي (الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا) : قال انه من غير الواقعي أن يقتصر الامر على النظر في الجوانب العالمية لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظومة ، على حساب الجوانب اقليمية للمسألة . وأكد على أن المنظومة ، كيانا تنهض بوظيفتها ، لابد وأن تقوم على أساس هيكل اقليمي قوى ومرن ورشيد . وقال ان اللجان الاقتصادية اقليمية انما تقوم بدور حاسم في الهيكل الاقليمي ، وانه لم تبذل محاولة ما لاعادة تعريف دورها في ضوء المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي ، وذلك برغم الجهود التي كانت تبذل بين وقت وآخر ، ولا سيما من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لاعطاء هذه اللجان مزيدا من المسؤوليات والمهام المحددة . وأكد على أن اللجنة ينبغي أن تضطلع بهذا الواجب حتى يتسنى أن تقوم الجهود المبذولة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية على أساس هيكل اقليمي متماسك وواقعي .

٤٦ — وقال انه لابد في رأيه ، من توجيه الاهتمام الى أربع قضايا رئيسية أثناء النظر في اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، باعتبار أن ذلك له تأثيره على اللجان الاقتصادية اقليمية . وأوضح أن هذه القضايا تختص بالحاجة الى اعادة تعريف دور اللجان الاقتصادية اقليمية في ضوء النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وبتكليف اللجان اقليمية بأنشطة معينة ظل يضطلع بها حتى الآن كل من المقر والوكالات المتخصصة ، وبتزويد اللجان اقليمية بالموارد الكافية ، وبالتنسيق بين أنشطة الامم المتحدة في مجال التنمية والتعاون الدولي على الصعيد الاقليمي .

٤٧ — وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، وهي الحاجة الى اعادة تعريف دور اللجان اقليمية ومهامها ومسؤولياتها ، قال ان اعادة تعريف دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اطار تحقيق التعاون الاقتصادي والتنمية بافريقيا ، وهو ما ظل منشودا طيلة عدة سنوات ، لا يمكن أن تتم الا في اطار عالمي مادامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا تشكل جزءا لا يتجزأ من الامانة العامة للامم المتحدة .

٤٨ — وتعرض للملامح الرئيسية للاقليم الافريقي فقال انها على النحو التالي : سكان قليلون موزعون على مسافات متباعدة — ان أن معظم الدول الافريقية يقل عدد سكانها عن ١٠ ملايين نسمة ؛ وهناك أيضا نسبة عالية من البلدان غير الساحلية — ١٤ من مجموع قدره ١٩ بلدا من البلدان غير الساحلية في العالم النامي ؛ ونسبة عالية أيضا من البلدان الاقل نموا ضمن البلدان النامية ؛ ونظام اجتماعي — اقتصادي متعدد المذاهب ، ومراكز حضرية تزداد صعوبة ادارتها ؛ وجيوب للنشاط الاقتصادي الأجنبي ؛ ومناطق شاسعة من التخلف الريفي ؛ وروابط واهية بين البلدان الافريقية اللهم الا لأغراض المرور العابرة ؛ واستخدام محدود للممرات المائية الداخلية والنقل الساحلي ؛ وأجهزة مؤسسية غير كافية ويد عاملة تفتقد الى الكفاءة في ادارة وتخطيط التنمية ، ومما يزيد الأمر حدة تزايد البطالة والمستوى غير المرضي لليد العاملة الرفيعة المستوى التي تعدها المؤسسات التعليمية العالية ؛

(السيد اديجي)

والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي تتفاقم بسبب المستوى المنخفض للتنمية داخل الاقليم؛ والافتقار الى أمثلة بارزة يمكن الاقتداء بها بين بلدان الاقليم ، وعدم وجود منظمة اقليمية مشتركة بين الحكومات وغير تابعة للأمم المتحدة ، تعمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٤٩ - وفي ضوء ملامح الاقليم الافريقي ، مضى الى استعراض دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا على صعيد الاقليم ملخصا هذا الدور على النحو التالي : تعزيز العمل المتضافر بين البلدان الافريقية مع مراعاة انماطها الاقتصادية والاجتماعية المعقدة واستخدام المكاتب الاقليمية الفرعية للجنة الاقتصادية لافريقيا وكذلك أفرقة الأمم المتحدة الاستشارية المتعددة الجنسيات والتخصصات في مجال التنمية - باعتبارها أدوات فعالة لتحقيق هذا الهدف ؛ وضع نظام لجمع وتوزيع معلومات التنمية وخبراتها - مصحوبة بشيء من التحليل والتقييم النقدي بهدف اختصار عملية التجربة والخطأ ، وايجاد رصيد ثمين من المعرفة حول مشاكل التنمية الافريقية مع دعمه بالجهاز الملائم ؛ توفير المشورة والرأي التقني مع القيام بالمهام المختلفة في اطار برنامج عمل محبك الاعداد ؛ قيام اللجنة بدور مركز الثقل حيثما سمحت الظروف بالتعبير عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا ، وحيثما أمكن اتخاذ الاجراء الذي يستهدف تلبية تلك الاحتياجات ، وحيثما أمكن تحديد المواقف الاقليمية ازاء الأنشطة العالمية التي تباشرها منظومة الأمم المتحدة ، على أن يراعى ، من ناحية أخرى ، العملية العكسية التي تقضي بأن يكون لهذه الأنشطة العالمية صدى على الصعيد الاقليمي بواسطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واقامة علاقات وثيقة مع مختلف برامج الأمم المتحدة ؛ وايجاد ظروف ملائمة لتشجيع الاستثمار في برامج ومشاريع التنمية ؛ وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان الافريقية النامية ؛ ووضع وتنفيذ مشاريع اقليمية ودون اقليمية ولا سيما المشاريع التي تتسم بطابع مشترك بين التخصصات ، على أن يتم ذلك في المجالات التي لا تدخل مباشرة ضمن مسؤولية الوكالات المتخصصة . ثم أكد على انه مالم تؤد اللجنة الاقتصادية لافريقيا هذه المهام بفعالية فان البلدان الافريقية سوف تتجاوزها بحثا عن ترتيبات بديلة تكلف كثيرا وتكتنفها جميع مشاكل الازدواجية .

٥ - واستطرد قائلا ان فريق الخبراء قد أكد أهمية اللامركزية في تقريره (E/AC.162/9) وان اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد أصدرت القرار تلو القرار منادية بالأخذ باللامركزية على نحو فعال وجيد الاعداد وبخاصة القرارات ١٨٧ (د - ٩) و ١٨٩ (د - ٩) و ٢١١ (د - ٩) ، ثم تلا على اللجنة بعض فقرات منها . واستطرد قائلا ان مثل هذه اللامركزية لا بد وأن تمكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أداء دورها بفعالية أكبر باعتبارها المؤسسة الاقليمية لدعم التنمية الافريقية والتعجيل بحدوثها ، فضلا عن ذلك فان اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد اكتسبت الخبرة تدريجيا باعتبارها وكالة تنفيذية باضطلاعها بالمسؤولية عن أنشطة تنفيذية مختلفة مثل تطوير شبكة النقل في افريقيا ، وتنمية الموارد الطبيعية ، والتنمية الاجتماعية بما في ذلك برامج اشراك المرأة في أنشطة التنمية ، وتشجيع التجارة بين البلدان الافريقية بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، وتشجيع الصناعات الصغيرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأنباء الصناعي ، وتشجيع وتنمية المشاريع الزراعية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ، وانشاء مؤسسات مختلفة للتدريب ، وتعزيز أنواع مختلفة من المؤسسات العاملة في تنفيذ البرامج الاقليمية ودون الاقليمية للتعاون الاقتصادي والتقني .

(السيد اديجي)

٥١ - وفيما يتعلق بتوفير الموارد الكافية للجان الاقتصادية الإقليمية ، قال ان هذه اللجان اضطرت الى الاعتماد بصفة متزايدة ، على المعونة الثنائية بسبب الحالة المالية للامم المتحدة . وأضاف انه اذا كان من المطلوب أن تكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا قادرة على الاضطلاع بدورها واداء وظائفها في افريقيا على نحو فعال ، فانه يلزم تعزيز الدعم الاداري والمادى للبرامج والمشاريع التي تنفذها هذه اللجنة سواء على مستوى مقرها أو على صعيد مكاتبها دون الإقليمية .

٥٢ - وفيما يتعلق بالنقطة الرابعة وهي تنسيق الأنشطة على الصعيد الاقليمي ، قال انه يتضح بصورة متزايدة أن وكالات الامم المتحدة العاملة في الاقليم الافريقي لا يمكنها أن تتجاهل الحاجة الى تنسيق الجهود المبذولة في تعبئة الموارد المتاحة ، عند بحثها عن الصيغ التي يمكن أن تؤدي أكثر من سواها الى الاسراع بالتنمية والنمو الاقتصادي ، وعند تطبيق هذه الصيغ أيضا . وقال ان نجاح جهود الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي سيزداد سهولة الى حد كبير اذا ما قامت وكالات الامم المتحدة المعنية بتنسيق عمليتي وضع وتنفيذ برامج التنمية التي تباشرها ، في اطار أهداف واستراتيجيات شاملة للتنمية . وأضاف قائلا انه لا يوجد في الوقت الحاضر أى اجراء موحد للتنسيق بين أنشطة الامم المتحدة على الصعيد الاقليمي رغم الاتفاق على ترتيبات مختلفة في هذا المجال بين وكالات الامم المتحدة ، وبين هذه الوكالات ومنظمات أخرى . وأوضح أن دراسة تنسيق الأنشطة لابد وأن تأخذ في اعتبارها الترابط بين أهداف هيئات الامم المتحدة العاملة في الاقليم الافريقي ، ووظائف هذه الهيئات وسلطاتها ، وكذلك الترتيبات القائمة حاليا وعدم كفايتها لتنسيق عمل هيئات الامم المتحدة بالاقليم ، كل ذلك بهدف استخدام موارد الامم المتحدة على النحو الامثل ، مع تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي . وأردف يقول ان اللجنة المخصصة قد تدرس مدى استصواب انشاء لجنة دائمة على الصعيد الاقليمي للتنسيق فيما بين الوكالات في مجال أنشطة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تباشرها الامم المتحدة . وأوضح أن مثل هذه اللجنة من شأنها تمكين الامم المتحدة من تقديم برنامج متناسق للتنمية على الصعيد الاقليمي ، وأضاف أن ثمة حاجة ماسة لمثل هذه اللجنة في الاقليم الافريقي ؛ وذكر أنه تم الاتفاق في اجتماع غير رسمي عقد في نيروبي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ وحضره ممثلون عن الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الافريقية المشتركة بين الحكومات على وجوب مواصلة عقد مثل هذه الاجتماعات غير الرسمية لحين انشاء لجنة دائمة باعتبارها جزءا من عملية اعادة التشكيل ، على أن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور المركز الذي تتجمع فيه جهود التنسيق الدولية في مجالي التنمية والتعاون في افريقيا .

٥٣ - وقال انه يود أن يختتم كلامه بايراد فقرة من دراسة جاكسون عن كفاءة نظام التنمية بالأمم المتحدة وهي الفقرة التي تعالج الجانب الاقليمي للتنمية . ثم رحب بتوصية فريق الخبراء بشأن تشكيل لجنة استشارية للتعاون الاقتصادي والتنمية وأعرب عن أمله في استمرار الجهود المبذولة في هذا المضمار وفي اتخاذ اجراءات مماثلة على الصعيد الاقليمي .

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٣٥

الجلسة الرابعة والعشرون

الخميس ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

١ - السيد نيقول (المدير التنفيذى لمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث) : قال انه يود أن يسجل تقدير معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث لما انجزته الهيئات السابقة من عمل أسفر عن تقارير جاكسون وبيرسون وغيرهما ، التي حاولت معالجة بعض نواحي المسألة قيد النظر.

٢ - ومضى قائلا ان كل محاولة لتنسيق منظومة الامم المتحدة لا بد أن تبدأ بالتنسيق داخل الدول الاعضاء ؛ وبعبارة أخرى ربما يتعين على كل حكومة أن تنظر في المسائل المتعلقة بالأمام المتحدة على مستوى مجلس الوزراء بدلا من تركها للوزارة او الدائرة المعنية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها ؛ وبهذا تستطيع وفود البلدان لدى الوكالات المتخصصة اطلاع زملائهم في الوطن على الآثار السياسية التي تتمخض عنها مختلف المسائل ، كما يستطيع مثلو الدولة المعنية ، بالنظر الى اطلاعهم على القرارات المتخذة داخليا وخارجيا على السواء ، تقديم مساهمات أكثر معنى ففى المناقشات التي تدور في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى . ومن شأن هذا التنسيق الداخلى ، الذى يؤدى الى زيادة توحيد النهج الخارجى للدول الاعضاء ، أن يتجلى في التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة . ويمكن تحقيق مثل هذا التنسيق على أفضل وجه عن طريق تعزيز اللجنة التحضيرية والاجتماعات الفعلية للجنة التنسيق الادارية التي ينبغي ان يكون باستطاعتها معالجة القضايا الحيوية التي لا يقتصر اثرها على احوال الموظفين الداخلية واشتراكات الدول الاعضاء كل على حدة فحسب ، بل يتعداها الى الآثار السياسية التي تتمخض عنها المسائل الرئيسية المعروضة على الوكالات وعلى الجمعية العامة . فبدون التنسيق داخل الدول الاعضاء وفيما بين الوكالات المتخصصة لن يتم احراز تقدم يذكر بشأن المسائل قيد النظر . وينبغي ان تسهم لجنة التنسيق الادارية في التخطيط المشترك وفي وضع توصيات محددة تعرض على الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وبالرغم من النص على ذلك في الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية فان فعالية هذه الاجتماعات لم يظهر لها أثر ، لسبب ما ، في المنظومة بأكملها .

٣ - وبعد ان لاحظ السيد نيقول ان المناقشات حول اعادة النظر في الميثاق تجرى في نفس الوقت الذى تجرى فيه عملية اعادة التشكيل ، قال انه رغم ما جاء في احد التقارير عن مسألة اعادة التشكيل من امكانية اجراء التغييرات المتوخاة دون تنقيح الميثاق ، فان الحالة ليست بهذا الجمود ، ولا ينبغي بالتالي اقفال هذا الباب . ويحسن باللجنتين المعنيتين أن تعقدا يوما ما اجتماعا

(السيد نيقول)

مشتركا للنظر فيما اذا كان باستطاعتهم بلوغ أهدافهما المختلفة باتخاذ تدابير متوافقة لا متناقضة ؛ وايا كانت القرارات التي تتخذها اللجنتان معا ، فمن الواضح ان ثمة حاجة الى التغيير وانــــه لا ينبغي ارجاء هذا التغيير مدة طويلة .

٤ - وفيما يتعلق بمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، قال انه على حين ان المعهد لا يتمتع بنفس الوظائف والمسؤوليات التنفيذية التي تتمتع بها المنظمات الاخرى فان لديه ولاية هامة هي القيام ، عن طريق وظيفتي التدريب والبحث اللتين يضطلع بهما ، بتعزيز فعالية الامم المتحدة في تحقيق اهدافها الرئيسية وخاصة صيانة السلم والامن وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي حين ان عمل المعهد المذكور يؤثر في أنشطة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية فانه يتجاوز كذلك القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظومة . وذكر ان البرامج التدريبية تجري وفقا للمبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي يضعها مجلس امناء المعهد المذكور . وأضاف ان جزءا هاما من البرامج يشمل الدورات والحلقات الدراسية المتخصصة والبرامج المماثلة الخاصة بأعضاء البعثات الدائمة المعتمدة لدى الامم المتحدة ؛ وان ناحية ثانية تتعلق ببرامج من قبل الدورات التجديدية في القانون الدولي ، والبرامج التدريبية في عمليات الشراء الدولية وفير ذلك من المواضيع التي تهتم اعضاء الامم المتحدة حاليا ؛ وان الناحية الثالثة تتعلق بالدورات التدريبية المشتركة بين الوكالات للموظفين . وقال انه يجري اختيار البرامج بالتشاور مع أعضاء الامم المتحدة وكبار المسؤولين في مختلف الامانات .

٥ - وانتقل الى مسألة مشروع كلية موظفي الامم المتحدة ، التي اوصى فريق الخبراء في الفقرة ٩٤ (أ) من تقريره باستئناف النظر فيها ، فلاحظ انه رغم عدم قبول الاقتراح في عام ١٩٧٣ لاسباب مالية فثمة اتفاق عام على ضرورة القيام بالتدريب المشترك بين الوكالات في المجالات التي يكون فيها التعاون بين الوكالات واستخدام ضروب مماثلة من تقنيات الادارة أمرا هاما . وقد واصل المعهد بذل جهوده الرامية الى انشاء مثل هذه البرامج بالتنسيق مع الوكالات الاخرى في المنظومة . وقد طلبت اليه اللجنة الفرعية للتعليم والتدريب التابعة للجنة التنسيق الادارية اعداد بحث عام عن التغييرات اللازمة ادخالها في مضمون واسلوب التدريب فيما يتعلق بموظفي المقر الدائم وموظفي المشاريع المحلية وذلك في ضوء مفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن شأن هذه الاجهزة ان تتيح تنسيق التدريب وتحقيق فكرة كلية الموظفين داخل منظومة الامم المتحدة .

٦ - واستطرد قائلا ان المعهد المذكور قد انجز دراسات بحثية عن مواضيع حيوية مثل استنزاف الادمغة ونقل التكنولوجيا والتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، وانه قد استشهد بهذه الدراسات في مختلف هيئات الامم المتحدة ؛ وأضاف ان المعهد يعنى حاليا بمشروع بشأن اشتراك المنظمات غير الحكومية في اعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة . ووضح ان اهمية قيام المنظمات غير الحكومية بدور فعال في التنمية تستحق عناية خاصة في الجهود الحالية الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . فمن الواضح أن اقامة مثل هذا النظام تقتضي وضع اطار ذي أبعاد طويلة الاجل . ويعنى النظام الجديد بالتغييرات

(السيد نيقول)

الهيكيلية المؤدية الى توزيع عالمي جديد للعمل ، وتوفير الامدادات الغذائية والمضمونة ، والحيلولة دون وقوع الكوارث البيئية ، وتخفيض أوجه عدم المساواة التي لاتطاق بين الامم . ومراعاة لهذه الاهداف اضطلع المعهد ببرنامج من الدراسات والمؤتمرات للمستقبل ، وهو معظم وفق ثلاثة خطوط متميزة : أولا ، سيكون المعهد مسؤولا عن القيام دوريا بتقديم المعلومات التحليلية عن نتائج الدراسات العالمية المعدة . في اماكن اخرى وعن اتجاهات الفكر والبحث بشأن التوقعات الطويلة الاجل ؛ وثانيا ، سيسعى الى حفز التفكير في مثل هذه التوقعات وفي التفاعلات العالمية حيث لاتوجد دراسات وابحاث من هذا القبيل ، وخاصة في بعض المناطق النامية ، وذلك من اجل ابراز تنوع وجهات النظر حول هذا الموضوع ؛ واخيرا ، سيضطلع بدراسات محددة للمساعدة في تقريب الفجوة العلمية التي تؤثر في مدى الوثوق في صحة النماذج العالمية والتعميمات المستمدة منها . واضاف انه قد بدئ فعلا في اعداد مثل هذه الدراسات عن احتمالات وبدائل المستقبل بالنسبة للبلدان ذات المناطق الجافة الكبيرة ، وعن موارد الطاقة حيث سيكون توفر الموارد الهيدروكربونية في المستقبل وكذلك التطورات الجديدة والقائمة في ميدان الطاقة الميكروبيولوجية موضوع دراسات ومؤتمرات في عام ١٩٧٦ . وذكر ان المعهد يعمل في هذه الانشطة بالتشاور الوثيق مع اجزاء اخرى من منظومة الامم المتحدة وذلك لضمان الاستخدام الامثل للموارد .

٧ - وفيما يتعلق بالوجهة التي يتوقع ان يوليها المعهد في السنوات المقبلة ، قال ان الجهود التي ستبذلها الامم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في المجالات الاخرى تشير ، فيما يبدو ، الى ضرورة استمرار قيام المعهد بوظائفه على نحو نشط . ولتديد ما قد يكون هناك من مخاوف بشأن امكانيات ازدواج الانشطة اشار الى أنه على حين يقوم المعهد بدراسة نفس المواضيع ويضطلع بنفس البرامج التدريبية الواقعة كذلك في دائرة الاختصاص العام لمؤسسات اخرى فانه يقوم بذلك من زاوية اخرى مما يميز انشطته عن انشطتها . وفيما يتعلق بالاسئلة التي ستثار دون شك حول ما اذا كان عمل جامعة الامم المتحدة المنشأة حديثا سيتداخل مع عمل المعهد قال ان مجلس امناء المعهد ومجلس الجامعة قد اقاما علاقات عمل مرضية لضمان عدم الازدواج بين المؤسسات . وعلاوة على ذلك فان دوريهما مختلفان اختلافا بينا حيث ان المعهد يتجه بالابحاث وجهة المسائل ذات الاهمية المباشرة والبعيدة المدى لأمانات ومجالس ادارة الامم المتحدة ووكالاتها على حين ان من الارجح ان يكون طلبة الجامعة ومن تتجه اليهم اعمالها علماء مستقلين يجتهدون الابحاث عن المشاكل ذات الاهتمام العالمي . ومع ذلك فمن المستصوب ان تدعو الجمعية العامة الى القيام ، بعد فترة ثلاث سنوات ، باعادة النظر في ضرورة المزيد من التعاون المؤسسي بين الجامعة والمعهد ؛ والى ان يتم ذلك لا ينبغي وضع برامج المعهد الثابتة في حالة من عدم التيقن عن طريق اقتراح دمجها بالجامعة . فينبغي أولا أن يتاح للجامعة وضع فلسفتها الخاصة في ميداني التعليم والتنمية الدولية على أن تراقب وظيفتها ووظيفة المؤسسات القائمة باستمرار .

٨ - وأشار السيد نيقول الى أن المدير التنفيذي للمعهد مسؤول عن اتخاذ الترتيبات اللازمة

(السيد نيقول)

للعقد اجتماعات سنوية لمديري مؤسسات البحث والتدريب بمنظومة الأمم المتحدة البالغ عددها ١٢ مؤسسة ، وهذه الاجتماعات تتيح الفرصة لمناقشة المشاكل وبرامج العمل الحالية ولتنسيق الجهود . كما يعمل المدير التنفيذي باعتباره حلقة وصل بين المؤسسات المعنية وجامعة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى بالمنظومة .

٩ - وقال أخيراً فيما يتعلق بالموضوع الحاسم المتعلق بالمالية أنه يود أن يشير ، كما سبق له أن أشار في اللجنة الثانية في الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، إلى أن من المحتمل أن يكون للتضخم العالمي أثره على أنشطة المعهد الذي يعتمد على التبرعات . وأعرب عن الأمل في أن تستطيع اللجنة المخصصة توصية الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة باتخاذ تدابير تكفل للمعهد تلقي الدعم المالي المنتظم من المنظمات الحكومية الدولية على غرار تلقيه الدعم من الدول الأعضاء .

١٠ - السيد فيلا (الفلبين) : قال أن وفده يعتبر تقرير فريق الخبراء (A/AC.62/9) وثيقة هامة للغاية ونقطة انطلاق جيدة لعمل اللجنة رغم بعض أوجه القصور فيه . وأوضح أنه على حين يركز التقرير على النواحي الاقتصادية لعمل اللجنة فإنه يهمل مسألة لا تقل عنها أهمية وهي مسألة الهيكل الاجتماعي للمنظومة . وعلاوة على ذلك فمن المحتمل أن لا تؤدي بعض مقترحاته الداعية إلى أجزاء تغييرات جذرية إلى النتائج المنشودة .

١١ - وأعرب عن ترحيب وفده باتفاق الرأي المتزايد في اللجنة بشأن تعيين الأولويات وذلك بالنظر لما للتركيز على مواضيع محددة أو مجالات معينة من مجالات المشاكل من فوائد عملية . وأضاف أنه ينبغي أن تباشر اللجنة مهمتها بوعي وتصميم ، متوخية الناحية العملية ، على أن لا يغرب عن بالها طبيعة وظيفتها الملحة .

١٢ - ومضى قائلاً أن أحد المجالات ذات الأولوية التي تظهر الآن هو دور الجمعية العامة . وفي هذا الصدد يرى وفده أنه لا ينبغي أن تخل إعادة التنظيم بدور الجمعية العامة باعتباره الهيئة العليا للأمم المتحدة . وينبغي ترشيد عمل اللجنتين الثانية والثالثة حرصاً على معالجة بنود جدول الأعمال على نحو أكثر منهجية . وينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة للتنسيق ووضع السياسات كما ينبغي أن تكون القواعد المنظمة لعضويته أكثر مرونة . أما مسألة ما إذا كان ينبغي إلغاء هيئة فرعية ما أو دمجها أو استيعابها في هيئة أخرى فينبغي البت فيها على أساس كل حالة على حدة .

١٣ - واسترسل قائلاً أن من المجالات التي تهتم البلدان النامية كثيراً مجال التجارة الدولية ، وأنه رغم الأداة الحسنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الميدان فإنه تعوزه الأجهزة اللازمة لجعله قادراً على النهوض بوظائفه بصورة كاملة . وعليه فينبغي تعزيزه باعتباره أداة لوضع السياسات في ميدان التجارة والمسائل المتعلقة بها وترجمة مثل هذه السياسات إلى تدابير واتفاقات محددة .

٤١ - وأشار الى انه قد يكون هناك سبب وجيه لخلق وظيفة جديدة ، كوظيفة المدير العام للتنمية التي اوصى بانشاءها فريق الخبراء كوسيلة لضمان قسط اكبر من التماسك والتنسيق الفعال للبرامج والانشطة ؛ وهذه الوظيفة لا تنطوي على الانتقاص من مركز الامين العام او سلطته ، ان ان المدير العام سيكون مسؤولا لديه مباشرة .

۱۶ - ترأس الجلسة السيد فونزاليز آریاس (باراغواى) .

١٨ - وقال ان وفده يميل الى الاعتقاد بانه ينبغي توجيه الجهود الى المجالات التالية :
أولاً ، تنبغي دراسة وظيفة الجمعية العامة واجراءاتها ، باعتبارها الهيئة العليا لتقرير السياسة
العامة ، وذلك في توصيات فريق الخبراء ؛ ثم ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترشيد
طريقة عمله واعادة تحديد وظائفه وعلاقتها بالهيئات الاخرى ؛ وينبغي اجراء دراسة وتحليل
للهيئات او الجهات المعنية بمسائل الافذية والزراعة ، والتجارة ، والتصنيع ، والعلوم ،
والتكنولوجيا ، وما اليها . وأكد ان اعادة التشكيل انما تتوجب في هذه المجالات خاصة ، وان العامل
الرئيسي في تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي انما يكمن في ترشيد الهياكل في هــ
القطاعات .

-231-

(السيد عزت ، ماليزيا)

٢٠ - أما المجال الأخير الذى تطرق اليه فهو الامانة العامة التي تزود هيئات المداولات وهيئات تقرير السياسة العامة في المنظومة بالخدمات والدعم والمساعدة ، فقال انه ينبغي دعوة الامين العام الى تقديم آرائه حول الموضوع .

٢١ - السيد غونا - قاسم (تايلند) : قال ان من الضروري اعادة تنظيم اجهزة الامم المتحدة كي تصبح منظومة اكثر تماسكا ولها القدرة على التخطيط الشامل للسياسة العامة ، والبحث ، والتحليل ، وذلك من اجل التنفيذ الفعال لعملية التنمية على الصعيدين القومي والدولي . وينبغي ادخال التعديلات او التحسينات على الهياكل القائمة وعلى طريقة عملها في ضوء دراسة للمؤسسات الحالية وتشخيص لفعالية المنظومة في مواجهة احتياجات التنمية الدولية .

٢٢ - واستطرد قائلاً الا أنه لا ينبغي ان يغرب عن البال اولا ان الامم المتحدة هي رابطة طوعية لدول مستقلة ذات سيادة ولم يكن الغرض منها ابدا ان تكون حكومة عالمية . ولا حظ انها لا تستطيع ان تتغير وتتطور الا بالارادة السياسية لاعضائها ، وانه ينبغي ان تتمتع الهياكل الجديدة بقدرة معينة من المرونة وذلك كي يمكن تكييفها من جديد مع التغييرات والمتطلبات الجديدة ؛ وثانيا ، ان مهمة اعادة التشكيل ستستغرق وقتا طويلا ، فليس هناك أى داع لان تتسرع اللجنة في اتخاذ قرارات عاجلة . وذكر ان بإمكان الجمعية العامة القيام ، في مراحل مختلفة ، بدراسة التدابير اللازمة لتنفيذ اعادة التشكيل ، وانه ربما يتعين اعادة النظر في جميع هذه التدابير في نهاية فترة معينة وذلك لضمان التوافق بين اعادة التشكيل في المركز واعادة التشكيل في مختلف المجالات القطاعية .

٢٣ - وفيما يتعلق بمسألة النهج اللازم اتبعه في تناول مشكلة اعادة التشكيل فان وفده يرى ان النهج الافقي ، الذى يبدأ باعادة تشكيل المؤسسات المركزية ، والنهج العمودي ، الذى يبدأ باعادة تنظيم مختلف القطاعات ، ليسا متناقضين ، بل ويمكن ان يكمل احدهما الاخر . وعليه فينبغي استخدام كلا النهجين ، ان كان بإمكان النهج القطاعي اتاحة ادراك النواحي الوظيفية لمختلف مؤسسات الامم المتحدة وأوجه الترابط فيما بينها ، والمساعدة على تعيين المجالات التي تتداخل فيها المسؤوليات ؛ وبإمكان النهج الافقي ان يكون مفيدا حالما يتم تحديد المجالات ذات الاولوية ، مثل عمليات تخطيط وتقرير السياسة العامة وهياكل الهيئات المركزية ، تحديدا واضحا . وينبغي ان تنتظر اعادة تشكيل الامانة العامة حتى تكون اللجنة قد درست بتعمق اعادة تنظيم المؤسسات المركزية والهياكل القطاعية وتقدمت ببعض الحلول .

٢٤ - وفيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها فريق الخبراء قال ان وفده يرى انه لا ينبغي ان تؤثر اعادة التشكيل على الجمعية العامة باعتبارها الهيئة العليا بالمنظومة للتشريع وتقرير السياسة العامة . وذكر ان الاشتراك في الجمعية عالمي وان لها دورا هاما في تشجيع التنمية والتعاون الدوليين . وينبغي دراسة طرق عمل اللجنة الثانية بعناية أكثر بعد دراسة دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة دقيقة .

(السيد غونا - قاسم ، تايلند)

٢٥ - واسترسل قائلا ان وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية يمكن ان تكون نقطة انطلاق لعملية اعادة التشكيل . وينبغي ان يكون المجلس هيئة مركزية داخل المنظومة تتولى وضع سياسات متماسكة للتنمية والتعاون الدولي على اساس اسهام مختلف هيئات الامم المتحدة ، واجراء استعراض مركزي لمدى توافق التدابير المتخذة في مختلف القطاعات . بيد أنه لا ينبغي ان تكون الجهود المبذولة من اجل زيادة فعالية المجلس على حساب الجمعية العامة . وأشار الى أنه ليس من المستصوب ، بالضرورة ، الغاء بعض اللجان او عقد دورات قصيرة للجمعية لمعالجة مواضيع محددة ، فالبلدان النامية يعوزها العدد الكافي من الخبراء لمثل هذه الدورات التي قد يشكل تعددها عبئا أيضا . وبالإضافة الى ذلك فان هناك ضغوطا كبيرة تمارس بشأن مستوى التمثيل ولذلك فان الغاء عدد معين من الهيئات الفرعية المعنية بالمجالات القطاعية قد يولد ضغطا أكبر .

٢٦ - وفيما يتعلق بمجموعات التفاوض قال ان هذا الاجراء قد طبق في اللجنة الثانية وانه قد ثبتت فائدته عندما تتوفر الارادة السياسية للتوصل الى اتفاق . اما ان تكون هذه العملية هي القاعدة فان ذلك قد يضر بالبلدان النامية وقد يعرقل ديناميكية الحركة نحو اتخاذ تدابير جديدة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٧ - واخيرا فان وفده يرى ان على اللجان الاقليمية ان تلعب دورا اكثر فعالية في تعيين البرامج والمشاريع الاقليمية ودون الاقليمية وفي القيام بدور المبادرة فيها ، وفي اعدادها وتنفيذها ، ففي ظل التوجيه العام المستمد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن السياسة العامة .

٢٨ - السيد حشاني (تونس) : قال ان وفده يشاطر اغلبيية الوفود شعورها بأن ثمة حاجة الى ادخال بعض التغييرات العاجلة في النظام الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، الا ان ثمة حاجة كذلك الى توخي الحذر حرصا على عدم حدوث اخلال لا مرد له ببعض عناصر المنظومة التي يقوم عليها هيكل الميثاق او التي قد ثبتت فعاليتها . وينبغي للجنة كذلك ان تبت في اقرب موعد ممكن في المجالات التي ترى ان ادخال التغييرات فيها سيكون مفيدا ، وذلك تجنباً لاطالة حالة عدم التيقن التي تشجع في كثير من الاحيان على وجود حالة من القصور الذاتي بشأن مسائل أساسية .

٢٩ - واعرب عن اعتقاد وفده بوجوب مراعاة الاعتبارات التالية : ان القطاعين الاقتصادي والاجتماعي اللذين سيعاد تشكيلهما هما قبل كل شيء جزء لا يتجزأ من النظام العالمي الذي تكمل اجزأه المختلفة بعضها بعضا وتؤثر في بعضها البعض ؛ وضرورة اصلاح النظام ككل وعليه فليست العملية التي تضطلع بها اللجنة سوى عملية جزئية ولا يمكن بالتالي الادعاء بمحاولتها بلوغ الكمال ، وفيما يتعلق بقضية الهيكل القائم فقد تأثر تطور القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ببعض الحقائق وبعض الاحتياجات ، ولذلك ينبغي ان تحاول اللجنة ان تحدد الى أي مدى يستطيع هذا الهيكل الاستمرار في مواكبة هذه الحقائق والاستجابة الى هذه الاحتياجات على أرشد واعدل نحو ممكن .

(السيد حشاني ، تونس)

٣٠ - ومضى قائلا انه ينبغي بالتالي أن تدخل كل التغييرات تدريجيا وأن تنفذ وفقا لأولويات واضحة قدر المستطاع . وينبغي أن يكون الغرض الوحيد لهذه الأولويات تحقيق الهدف السياسي للأمم المتحدة في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكون أعدل وأقدر على إتاحة فرص انمائية أكبر لجميع البلدان النامية دون تمييز . ولتحقيق هذه الغاية ، فربما كان من الواجب ألا يقتصر اعطاء الأولوية على اصلاح بعض الأجهزة فحسب بل ينبغي كذلك اصلاح بعض القطاعات بغية تعزيز قدرتها على سد احتياجات جميع البلدان ، وخاصة البلدان النامية . والحالة المثلى هي القيام بنوعي الاصلاح معا حرصا على ضمان أقصى حد من النجاح العام .

٣١ - وأردف قائلا ان فريق الخبراء قد اعترف بأنه لم يستطع في الوقت المحدود المتاح له النفاذ الى أعماق المشاكل . وعليه فان عمله ناقص ومقترحاته لا تعكس ، من بعض النواحي ، الاحتياجات والحقائق ، وهذا لا يعني انه ينبغي على اللجنة أن تتسرع في رفض هذه المقترحات فهي قد تشكل ، مع غيرها ، أساسا لعملها .

٣٢ - ولا حظ انه ينبغي على اللجنة أن تتجنب أية محاولة ترمي الى اضعاف دور الجمعية العامة ، بل ينبغي ، على العكس ، تعزيز الجمعية كي يكون لها نفوذ سياسي أكبر على جميع الأنشطة الاقتصادية المتعددة الأطراف الجارية داخل اطار منظومة الامم المتحدة أو خارجه . وهذا لا يؤدي ، ولا ينبغي أن يؤدي ، الى اضعاف الدور الذي تقوم به المؤتمرات الخاصة في التعجيل بالاتفاق على مسائل ملحة معينة ؛ كما لا ينبغي أن تحرم الوكالات المتخصصة من الامتيازات التي تتمتع بها بموجب دساتيرها . ثم ان تعزيز الجمعية العامة لا يتعارض مع ضرورة إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعادة السلطات والوظائف المسندة اليه بموجب الميثاق وتمكينه من ممارستها بالفعالية المنشودة ، الأمر الذي يساعد الجمعية العامة على القيام بدورها على وجه أفضل . وعلاوة على ذلك قال انه لا ينبغي انقطاع الجهود الحالية الرامية الى ترشيد عمل المجلس ، ولا ينبغي أن يكون دور المجلس في التنسيق والارشاد المتعلق بالسياسة العامة عرضة للضياع بجره الى مناقشات بالغة التقنية ، فهذه المناقشات ظلت حتى الآن من شأن الهيئات المتخصصة التي ينبغي في الوقت المناسب ترشيدها أنشطتها ، أو دمجها في بعض الحالات .

٣٣ - ولا حظ انه ينبغي على اللجنة ، قبل النظر في أي دمج أو انشاء لهيئات جديدة ، أن تقرر ما اذا كان الاخفاق في تحقيق الأهداف في قطاع ما هو نتيجة وجود أو عدم وجود هيئة ما أم أن هناك أسبابا سياسية أعمق ، وفي هذه الحالة يكون أنسب علاج هو ازالة هذه الاسباب بدلا من عزو الاخفاق الى تعدد الهيئات وحده . ويصدق هذا على الأنشطة الداخلة في دائرة اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما يمكن أن يصدق على الأنشطة التنفيذية التي جرى التوسع فيها في السنوات الاخيرة الى حد بعيد . ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا التوسع قد أدى الى انشاء عدد كبير - بل ربما كان بالغ الكبر - من الهيئات ، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أن كلا من هذه الهيئات تسد حاجة معينة ، وان هذه الهيئات لا تتلقى الدعم داعم بنفس الدرجة أو من المصادر ذاتها . وتساءل السيد حشاني الى أي حد سيؤدي " توحيد الأموال " الى انقاذ بعض الصناديق التي مازالت هناك حاجة

(السيد هشاني ، تونس)

اليها ؟ وإلى أى حد سيؤدى دمج هيئاتها الحكومية الدولية والادارية الى المحافظة على القوة النفعالية التي تمارسها البلدان النامية في تقرير سياسات هذه الهيئات لصالح الجميع دون أن تميز ، بل وتعزيز هذه القوة في بعض الحالات ؟ وأضاف ان الاجابات على هذه الاسئلة من شأنها أن تمكن اللجنة من اتخاذ موقف من الاقتراح الذى لا تغيب فائدته - نظريا على الأقل - من ناحية الفعالية الادارية عن أحد .

٣٤ - وأشار الى ان بعض الاقتراحات الادارية الخالصة التي اقترحها فريق الخبراء جديدة بالعناية ، ولا سيما منها ما يرمي الى تحسين التنسيق في الانشطة بين الامانة العامة للأمم المتحدة وأمانات الوكالات المتخصصة . وفيما يتعلق بالاقتراحات الاخرى ، مثل الاقتراح المتعلق بأمانة مركزية ، فإنه ينبغي في الوقت المناسب طرح السؤال ذاته - أى ما اذا كانت المركزية المفرطة مفيدة وممكنة بالنظر الى الحقائق الراهنة .

٣٥ - وختم كلمته بقوله ان الواضح ان الاجهزة الادارية وسواها لا تستطيع أن تقوم بما يعجز ممثلو الحكومات عن القيام به . وذكر أن السنوات الاخيرة قد شهدت ، فيما يتعلق ببعض النقاط وفضلاً قدر معين من الارادة السياسية ، نزعة حسنة الى الابتعاد عن المواقف التي تتسم بالجمود حرصاً على التوصل الى حلول معقولة . وما تدعو الحاجة اليه الآن - بل وربما في المستقبل - هو أن تتجلى هذه الارادة فيما يتعلق بمسائل أخرى وفي قطاعات أخرى دون ارباك المنظمات بالاجراءات التي تستنفد وقتاً طويلاً .

٣٦ - استأنف السيد دادزى (غانا) رئاسة الجلسة

٣٧ - السيد اوكيو (كينيا) : قال مشيراً الى البيان الذى أدلى به المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي في الجلسة الثالثة والعشرين ، ان معظم أعضاء اللجنة يؤيدون توصية فريق الخبراء بأن يعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى دورات خاصة بشأن القضايا الرئيسية على المستوى الوزارى . وفي مثل هذه الحالة فإن وفده يتساءل عن الدور الذى يتوقع المدير التنفيذي أن يلعبه مجلس الاغذية العالمي بالقياس الى دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى . وفي حالة اسناد مسؤوليات هامة الى مجلس الاغذية العالمي فإن وفده يتساءل عن الهيئة التي سيرجح صوتها في هذا المجال من أنشطة الأمم المتحدة : أهى مجلس الاغذية العالمي أم منظمة الأغذية والزراعة أم المجلس الاقتصادى والاجتماعى ؟

٣٨ - السيد حنا (المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي) : أشار الى انه قد أعلن في الجلسة السابقة انه ليس من حقه أن يرشد اللجنة بشأن اعادة التشكيل . وقال ان مجلس الاغذية العالمي هو هيئة سياسية تقوم بدراسة مشكلة تغذية الجياع في سائر أنحاء العالم في السنوات المقبلة ؛ وقد أنشئ لأنه كان هناك شعور بأن ثمة حاجة الى وكالة تعنى بتنفيذ قرارات مؤتمر الاغذية العالمي . وأضاف ان مجلس الاغذية العالمي يقدم التقارير الى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وان مسألة معرفة الهيئة التي ستتخذ القرارات الرئيسية بشأن المشاكل الغذائية تعتمد على كيفية اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

(السيد حنا)

٣٩ — واسترسل قائلاً انه لما كان الوزراء الحكوميون هم الذين يتخذون قرارات مجلس الأغذية العالمي ، فإن المشاكل الغذائية المحلية لن تحل ما لم تكن هناك ارادة سياسية . وذكر أن من أهم التغيرات الطارئة في العالم خلال فترة الخمس الى العشر سنوات الماضية ان لكل بلد الآن مجموعته الخاصة من المواطنين المثقفين الذين يتعين عليهم حل مشاكله . وبعبارة أخرى ، فإنه يتعين على الأهالي أنفسهم وليس على مجموعة ما من البيروقراطيين أو على الهيئات داخل الامم المتحدة ، ايجاد الحلول . وفي رأيه أن مجلس الاغذية العالمي هو الذي ينبغي أن يتخذ القرارات الرئيسية بشأن المشاكل الغذائية داخل منظومة الامم المتحدة .

٤٠ — السيد زاركوفسكي (بولندا) : قال ان وجود مجلس الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة معا يثير أسئلة ذات أبعاد عالمية وأنه ينبغي الاجابة عليها على نطاق واسع . وقال ان وفده يود أن يسأل المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي عن تقييمه لتنسيق العمل المنجز حتى الآن بين مجلس الاغذية العالمي ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والوكالات الأخرى المعنية بالمشاكل الغذائية . وأضاف ان مشاكل الاغذية والجوع انما تقع في دائرة اختصاص منظمة الاغذية والزراعة ، وان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان يعنيان كذلك بهـذه المشاكل ، وان لجنة التنسيق الادارية مسؤولة عن أمور التنسيق ، ومع ذلك فقد أنشئ مجلس الاغذية العالمي .

٤١ — السيد حنا (المدير التنفيذي لمجلس الاغذية العالمي) : قال انه رغم ما لا يخفى من أن منظمة الاغذية والزراعة لم يسرها انشاء مجلس الاغذية العالمي ليكون منسقا لجميع المشاكل الغذائية في الامم المتحدة ، فان مجلس الاغذية العالمي لا يتوقع مواجهة أى مشكلة في التعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان أو منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ لأنه سبق للجمعية العامة أن أوضحت أن مجلس الاغذية العالمي لن يعنى بالانشطة التنفيذية . وأضاف ان علاقات مجلس الاغذية العالمي مع جميع هيئات الامم المتحدة ممتازة حتى الآن .

٤٢ — وختم كلمته قائلاً انه تجدر الاشارة الى أن الامم المتحدة قد قررت أن لحل المشاكل الغذائية الاساسية ثلاثة أهداف : زيادة انتاج الاغذية ليس في أمريكا الشمالية ، التي تنتج ٧٠ في المائة من الاغذية في العالم ، ولكن في المناطق الأخرى التي لا تتمتع بالاكثفاء الذاتي ، وخاصة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بينها ؛ وتغذية الجياع ، وضحايا الكوارث الطبيعية ، وضحايا الحروب ؛ وإدارة المخزونات الغذائية المتوفرة حرصاً على عدم تكرار مشاكل عام ١٩٧٣ عندما حدث نقص في الانتاج في أمريكا الشمالية . وذكر أن المسؤوليات الاساسية في هذه المجالات تقع على كاهل منظمة الاغذية والزراعة . وعليه فان مجلس الاغذية العالمي سيواصل التماس المعلومات من منظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان ، ومنظمة الصحة العالمية ، والتعاون معها .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧ / ٣٥

الجلسة الخامسة والعشرون

الجمعة ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠/١٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add1)
(تابع)

١ - السيد كريم (بنغلاديش) : قال انه عندما دعت الجمعية العامة الى عقد دورة خاصة مكرسة للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي فقد قررت كذلك إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة لجعلها أكثر قدرة على معالجة المشكلة وأكثر استجابة لاحتياجات النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وعليه فان ثمة صلة عضوية بين القرارين . فينبغي ان تكون منظومة الامم المتحدة ، في آن واحد ، اداة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وانعكاسا له على السواء .

٢ - ومضى قائلا ان من المفيد أن لا يغرب عن البال أبدا هذا الاطار المتعلق بالمفهوم ، وذلك حرصا على توجيه عمل اللجنة وجهة صحيحة ، وهذا الهدف يجعل إعادة التشكيل تختلف نوعيا عن الجهود السابقة الرامية الى اصلاحات الادارية ، وعليه فان اللجنة لا تحقق ولايتها بمجرد التوصية بالاقتراحات الرامية الى تحقيق الدقة الادارية أو الفعالية المالية ، بل ينبغي أن ينصب اهتمامها الرئيسي على دراسة سير المؤسسات القائمة بقصد التحقق من مدى عكسها لحقائق العلاقات الاقتصادية الجديدة ، وعلى إعادة تحديد نطاقها ، وعلى تحسين طرق اعمالها بغية توجيهها وجهة جديدة وبث روح جديدة فيها ، بدلا من اضافة بضع مؤسسات جديدة أو الغاء بعض مؤسسات قائمة . وعليه فان الهدف سياسي الطابع ولا بد أن تتوفر الارادة السياسية اللازمة لبلوغه .

٣ - وعلاوة على ذلك قال ان إعادة التشكيل لا ينبغي ان تشمل المؤسسات المركزية فحسب بل وكذلك الهياكل القطاعية ، وخاصة في المجالات الخمس المذكورة في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٣ (د - ٢٩) . وبصرف النظر عن نقطة الانطلاق ، لا بد من الحرص على عدم التركيز على ناحية واحدة واهمال النواحي الاخرى او اقتراح الحلول التي لا تتماشى مع بعضها بعضا . وذكر انه لم ينظر حتى الآن الا في المؤسسات المركزية أساسا . وهكذا فان فريق الخبراء يركّز أساسا ، في تقريره ، على المؤسسات المركزية ، ويقر بأنه لم يستطع ، لعدم توفر الوقت ، النظر في الأنشطة القطاعية على النحو المفصل الذي كان يوده . وقال انه سيكون أمرا مؤسفا اذا تصرفت اللجنة بالطريقة ذاتها .

٤ - واستطرد قائلا ان أي برنامج لإعادة التشكيل لا يمكن الا أن يكون تدريجيا نظرا الى تشابك المنظومة ، وان وفده يوافق على رأي فريق الخبراء الذي يتوخى انجاز عملية إعادة التشكيل المؤسسي خلال فترة انتقالية . وقال انه يرى ، كما يرى الرئيس ، ان على اللجنة في المرحلة الحالية أن تحاول تعيين اهم مجالات المشاكل ، مثل عملية اتخاذ القرارات على المستوى العالمي ، وتسهيلات المساندة المقدمة من الامانة العامة ، والأنشطة التنفيذية . ويمكن بعدئذ دراسة هذه المجالات بتعمق في

(السيد كريم ، بنغلاديش)

الفريق العامل الذي يجتمع بين الدورات . وقال معلقا على بعض نواحي تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) ان وفده لا يؤيد بالضرورة جميع توصيات الفريق ، ولا يعتبر التقرير أساسا كافيا لعمل اللجنة ، الا ان التقرير يمثل احدث تقييم تقني لسير منظومة الامم المتحدة ، ولئن لم يوفر أساسا كافيا لعمل اللجنة فهو يوفر نقطة انطلاق حسنة على الأقل .

٥ - وفيما يتعلق بالهيكل المركزية لوضع السياسة على المستوى العالمي قال ان المشكلة ، فيما يبدو ، هي ضمان المركزية في وضع السياسات وتحقيق اللامركزية في تنفيذها في الوقت ذاته . وأضاف أن القضية الاولى التي تناولها فريق الخبراء في هذا المجال هي الافراط في توزيع المسؤولية عن وضع السياسة العالمية مما أدى الى فقدان التماسك ؛ وقد اقترح الفريق تعزيز دور الجمعية العامة في هذا الميدان وذلك باسناد جميع هذه المسؤوليات اليها . ولا حظ أن من الأمور التي اقترحها الفريق ، تحقيقا لهذه الغاية ، عقد دورات خاصة للجمعية العامة بدلا من عقد مؤتمرات عالمية مخصصة ، وان وفده يحيد هذا الاقتراح ، بيد انه ليس من الواضح تماما كيف تستطيع اللجنة الثانية الاجتماع عندما لا تكون الجمعية العامة في دورة انعقاد . ويشك وفده كذلك في امكانية تحويل اللجنة الثانية ، التي يعتبر جدول أعمالها مثقلا جدا بالفعل ، الى " لجنة تنمية " بتحويل البنود المتعلقة بالتنمية الاجتماعية من اللجنة الثالثة اليها . ومن ناحية أخرى فان وفده ينظر الى اقتراح تنظيم جدول أعمال اللجنة الثانية على أساس مجموعات من القضايا المترابطة منطقيا على أنه اقتراح عملي .

٦ - وفيما يتعلق بانعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي قال انه يرى أنه ينبغي أن يقوم بدور وسيط بين الجمعية العامة من ناحية واللجان الفنية من ناحية أخرى . وأوضح أنه اذا اضطلع المجلس بمسؤوليات معظم هيئاته الفرعية فسيتحول الى هيئة تقنية وسيصبح عبء العمل عليه مما ينوء به ، وعلاوة على ذلك فان ادماج أعمال هذه اللجان في عمل المجلس من شأنه ان يحرم بعض البلدان فرصة الاشتراك في المداولات التي تجرى بشأن مسائل تهمها . وأكد ان الاصلاحات التي من شأنها زيادة عدم المساواة بين الدول الأعضاء ، وخاصة البلدان النامية ، في الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات بدلا من التخفيف منها انما تتعارض مع هدف الاشتراك العالمي الذي يؤمل في بلوغه ، الا أن توسع عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو تصير مفتوحة للجميع . بيد أن وفده يميل الى تأييد اقتراح إعادة تنظيم برنامج المجلس على أساس اقرار برنامج لكل سنتين بحيث يقسم جدول له الى مجموعات متكررة من الدورات الصغيرة التي تعالج مواضيع محددة ، لان من شأن ذلك ان يتيح اشتراك الخبراء القوميين والوكالات المتخصصة على نطاق أوسع ويزيد من فعالية المجلس بترشيد عمله . وينبغي النظر فيما يطرأ على مركز الهيئات الفرعية من تغييرات على اثر إعادة التنظيم هذه بعد اكتساب شيء من الخبرة في عمل المجلس " المعاد تنظيمه " .

٧ - وأردف قائلا انه على حين أن وفده يسلم بأهمية اجراءات التشاور للتوصل الى اتفاق رأى بشأن القضايا الهامة فان لديه بعض التحفظات ازاء تثبيت مثل هذه الاجراءات مما قد يؤدي في الواقع الى استخدام حق النقض . ويؤمن أن اتفاق الرأي هو نتيجة لارادة السياسية وانه ينطوي

(السيد كريم ، بنغلاديش)

على تقييم إمكانية التوصل الى اتفاق ، وبالتالي فان مثل هذه النتيجة لا يمكن أن تضمنها اية ترتيبات مؤسسية . وذكر انه اذا وجدت الارادة السياسية فلن يكون من الصعب ايجاد صيغة تتيج التوصل الى اتفاق في الرأي .

٨ - واسترسل قائلا ان وفده يوافق على ضرورة تعزيز قدرة الامانة العامة على التحليل المشترك بين القطاعات والتأليف بين أوجه الخيار في السياسة العامة ، وانه يستحسن في هذا الصدد توصيات فريق الخبراء باعادة توجيه وظائف ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي تحتل موقعا مركزيا في خدمات المساندة التي تقدمها الامانة العامة . بيد أن وفده غير مقتنع بأن اعادة التنظيم المقترحة للادارة المذكورة تقتضي خلق وظيفة جديدة لمدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وقال انه يخشى ما يخشاه غيره من أن يؤدي هذا التدبير الى شق الامانة العامة للامم المتحدة الى شقين ، وانه يرى أن من الممكن الاضطلاع بالاصلاح داخل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحت اشراف الامين العام ذاته .

٩ - وأشار الى أن التوصية بتوحيد كافة أموال المساعدة التقنية والأموال السابقة للاستثمار في هيئة جديدة تدعى هيئة الامم المتحدة للتنمية تشكل امكانية وجيهة رغم أن ادماج ادارة هذه الاموال في هيئة ادارية واحدة يفترض أن تكون محدودة العضوية يثير مرة أخرى مسألة التمثيل التي سبق له أن ذكرها فيما يتعلق باعادة تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٠ - وبعد الاشارة الى اهمية المؤسسات المعنية بالانشطة القطاعية قال انه يأسف لأن اللجنة ليس لديها معلومات أو افكار كافية عن هذا الموضوع لاجراء تقييم دقيق أو وضع اقتراحات موضوعية . وذكر أن فريق الخبراء لم يقدم أية توصيات على الاطلاق بشأن بعض القطاعات التي قيد النظر وانه اقتصر في قطاعات أخرى على العرض العام لضرورة اجراء اصلاحات في القطاعات الخمسة التي قيد البحث ؛ بيد ان الفريق قد استرعى انتباه اللجنة الى عدد كبير من القضايا الهامة جدا التي ينبغي دراستها على أساس الاولوية . واعرب عن الامل في أن يتم القيام بذلك في اجتماعات الفريق العامل الذي يجتمع بين الدورات وفي الدورات المقبلة للجنة . وعلاوة على ذلك ينبغي على اللجنة أن تأخذ بعين الاعتبار التطورات الهامة التي ستجرى على وجه التأكيد في بعض القطاعات مثل الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائتمان . وعلى أية حال فان من الأهمية بمكان تحقيق الانسجام بين عمل جميع المؤسسات المعنية بالانشطة القطاعية وبين السياسات التي أجازتها الجمعية العامة من قبل .

١١ - وفي الختام أعرب عن الأمل في أن يعتمد في المستقبل رؤساء الوكالات المتخصصة ، الذين أعرب بعضهم عن وجهات نظرهم اثناء المناقشة العامة ، الى الاهتمام بالمشاكل المحددة التي ينصب عليها اهتمام اللجنة .

١٢ - السيد ساوما (المدير العام ، لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة) : قال ان القطاع الزراعي يحتاج ، في الاطار العام لاعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة بأكملها ، الى ما يحتاج اليه أي قطاع آخر من الاصلاح ، وانه قد طلب اليه دراسة برامج منظمة الاغذية والزراعة وسياساتها وهياكلها ليرى ما اذا كان من الممكن تكيفها مع احتياجات العصر .

(السيد ساوما)

١٣ - ومضى قائلاً ان الدول التي أسست منظمة الاغذية والزراعة قد أكدت ، لدى صياغة دستورها ، رغبتها في رفع مستويات التغذية ومستويات معيشة الشعوب الداخلة في ولاياتها ؛ وفي ضمان تحسين كفاءة انتاج وتوزيع جميع المنتجات الغذائية والزراعية ؛ وفي تحسين أحوال السكان الريفيين ؛ وبذا تسهم في توسيع الاقتصاد العالمي وضمان تحرر الانسانية من الجوع . ولا حظ أن هذه الأهداف لا تزال صحيحة تمام الصحة الا أن طرق السعي لتحقيقها قد اختلفت في فترات مختلفة . ففي البداية كانت منظمة الاغذية والزراعة تهتم أساسا باعداد ونشر دراسات وبيانات في الميدان الزراعي لاعلام الحكومات . ومع الزمن أصبح من المستصوب من الناحية التنفيذية أن تؤدي هذه الدراسات الى استثمارات تنطوي على تنفيذ محدد . وأضاف أنه ينبغي تشجيع هذا الاتجاه الذي تريده الحكومات ، والذي يزداد في الوقت ذاته من قدرات منظومة الامم المتحدة ، ذلك أن تقييم منظمة الاغذية والزراعة سيقوم على فعاليتها في الميدان ، وانجازاتها الملموسة ، لا على عدد منشوراتها المتخصصة أو اجتماعاتها التقنية .

١٤ - واستطرد قائلاً ان منظمة الاغذية والزراعة تعلن عضويتها في أسرة الامم المتحدة وتتفهم الحاجة ، التي تنشأ من وقت الى آخر الى التنسيق ، الا أن هناك خطرين ينبغي اجتنابهما : اولهما ان ينشأ للأمم المتحدة هيكل يكون من الثقل والتعقيد بحيث يتسم بالفاعلية ، وتوجهه فيه الطاقات نحو التنسيق أكثر منها نحو العمل ؛ وثانيهما أن تكون الوظائف في القطاع الزراعي من التفكك على درجة تؤدي الى منافسة غير ضرورية بل وإلى ازدواج في الجهود .

١٥ - وأشار الى أنه قد جرى التحذير من أول هذين الخطرين منذ أمد طويل ، وان النقود الموجهة في هذا الصدد قد أدت الى انشاء لجان واجراءات تحقيقات من أجل ترشيد الهياكل ، وتبسيط الاجراءات ، وجعل الكيان كله أكثر فعالية . اما منظمة الاغذية والزراعة فتعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من كل متشابك وهي مقتنعة بطبيعتها الخاصة ، نظراً لاسناد جميع المشاكل الزراعية داخل منظومة الامم المتحدة اليها ، وكذلك بطبيعتها التكميلية بالضرورة نظراً لانها لا تقوى على القيام بكل شيء ، ومن هنا استعدادها للتعاون ، ذلك الاستعداد الذي دللت عليه مرة بعد أخرى .

١٦ - واسترسل قائلاً الا ان تعدد المبادرات قد زاد من تعقيد منظومة الامم المتحدة . وفي حالة القطاع الزراعي فقد أدت استحالة المحافظة على توازن بين تنسيق الاجزاء المختلفة وعملها فسي الميدان الى سيطرة التنسيق . وأكد أن القلق المعرب عنه ازاء تعدد الوكالات في القطاع الزراعي ، وهي وكالات موجهة نحو التنسيق أكثر منها نحو العمل ، يجعل عقد الاتفاقات بين المؤسسات المختلفة العاملة في القطاع الزراعي أمراً أكثر ضرورة الآن منه في أي وقت مضى .

١٧ - وقال انه يرى ، حرصاً على تفادي هذين الخطرين وجعل منظومة الامم المتحدة أكثر فعالية ، ان تنصب الجهود على ثلاث نقاط : الهياكل ، والتنسيق ، ومبادئ التشغيل ، ومن المؤكد أن اعادة التشكيل ستساعد في جعل منظومة الامم المتحدة أقل تعقداً . وأوضح أن تخفيض

(السيد ساوما)

عدد مكونات منظومة الأمم المتحدة وتحديد وظائفها العامة بدقة هو ، بالنسبة الى البعض ، خير وسيلة لاجتناب تعدد الاجهزة التي أصبحت عديدة الفائدة مع الزمن ، بيد أن أى اصلاح هيكلي سيستغرق وقتا طويلا لان قصور الهياكل القائمة وتعدد اجراءاتها كبير . وعليه فهو يرى أن من الافضل عدم اثاره الشكوك فيما هو موجود من قبل ، وخاصة لأن من المحتم ، فيما يبدو ، ان تتطور الحالة الراهنة الى منظومة للأمم المتحدة تتألف من مجموعة من الاجهزة الفرعية التي تتألف ، هي نفسها ، من مؤسسات متخصصة تعتمد بدورها على هيئات استشارية وتنسيقية . وبهذا فان من المحتمل أن يصبح القطاع الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منظومة تتألف من منظومات فرعية — يعني كل منها بقطاع على حدة ويضمن تماسكها عن طريق المركز — اي الأمم المتحدة — على حين انه ينبغي ان يتاح للمنظمات التقنية الرئيسية أن تتسلم القيادة في قطاعاتها المختلفة . وهذا يعني أن على كل جزء من المنظومة أن يعرف بالضبط مكانه في المنظومة ودور الهيئات الاخرى في منظومته الفرعية .

١٨ — وأضاف أن مسألة فرض أى شيء ليست واردة على الاطلاق ، الا ان منظمة الاغذية والزراعة تستطيع مثلا ان تقوم في الميدان الزراعي مثلا بعقد اتفاقات مع الهيئات الاخرى التي تعمل في هذه الانشطة ، وذلك اجتنابا لزدواج الجهود وضمانا لزيادة الفعالية ، وبهذا يمكن اعادة تنظيم القطاع الزراعي دون الاخل بأى من الهياكل . وأعرب عن الأمل في أن تدرس اللجنة المختصة بعناية امكانية عقد اتفاقات للتنسيق .

١٩ — وادف قائلا ان من الواضح انه قد تنشأ مشاكل هيكلية اخرى أيضا ، وخاصة على الصعيد الاقليمي . وذكر أن تطور اللجان الاقتصادية الاقليمية يدفعها الى القيام بصورة متزايدة بدور تنفيذي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها المختلفة ، وبهذا فهي تدخل في تنافس مع الوكالات المتخصصة ؛ وهو يرى أن من المستصوب تحديد مكانها داخل منظومة الأمم المتحدة .

٢٠ — ومضى قائلا ان من المستحيل الحديث عن الهياكل والطرق الكفيلة بتطويرها دون الاشارة ايضا الى التنسيق ، لان الامرين متصلان ببعضهما اتصالا وثيقا . ولذلك فقد شدد على ضرورة عقد الاتفاقات بين الوكالات العاملة في ميدان الزراعة . وقال انه ورغم ان معظم عمل الوكالات العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي يتألف من مهام ادارية فان ذلك لا يصح على المسائل التي تنشأ يوما فيوما والتي سريعا ما يثبت ان لها آثارا على السياسة العامة وانها تقتضي استجابة من الجهاز الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة . وأضاف انه يبدو له ان النهج العملي الذي يتناول المشاكل مشكلة فمشكلة هو النهج الوحيد الذي يستطيع تذليل صعوبات التنسيق هذه ، لأن من المستحيل تخصيص فئة ما من المشاكل أو العمليات لكل هيئة تعمل في القطاع الزراعي ؛ وعليه فان من الاهمية بمكان ان تقام مع مختلف الوكالات علاقات وثيقة من النوع القائم بين منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي على سبيل المثال . ولما كان مقتنعا بالاهمية الكبرى لهذه المسألة فانه قد توجه بدعوة الى رؤساء جميع الوكالات العاملة في القطاع الزراعي لعقد اجتماع تحدد

(السيد ساوما)

فيه بالضبط الوسائل والطرق التي يمكن بها تنسيق العمليات على وجه أفضل واجتناب الازدواج في الجهود ، وذلك كي يمكن تركيز جميع الموارد البشرية والتقنية والمالية المتاحة في التنمية الزراعية ، وكي تتمكن الهيئات المعنية من المساعدة في تعزيز فعالية المنظومة ككل .

٢١ - واستدرك قائلا انه ينبغي اقامة العمل الجماعي الذي يدعو اليه على بعض المبادئ ؛ ولكن لا بد قبل كل شيء من توجيه مختلف المؤسسات المعنية نحو العمل ومنحها قسطا اكبر من المرونة كي تقوى على مواجهة الحالات التي تقتضي استجابة عاجلة . ثم ينبغي اتخاذ التدابير الرامية الى الحيلولة دون اضاءة او تبديد او اساءة استخدام اى من الموارد المخصصة للتنمية ، لأن الاحتياجات هائلة والوسائل المتوفرة محدودة . وأوضح أنه ينبغي كذلك توجيه الجهود نحو اهداف واضحة تحدد بها الهيئة المختصة بتقرير السياسة العامة ، وأن من الاهمية بمكان ضمان عدم تعارض القرارات المتخذة في جمعية ما مع تلك المتخذة في جمعية اخرى . وعليه فان من المستصوب للغاية ان يكون التوصل الى الاتفاقات على الصعيد القومي كي تكون العمليات التي تضطلع بها الامم المتحدة متماسكة تمام التماسك ولتحظى بتأييد الرأي العام . وأخيرا ينبغي ألا يكون أولئك القائمون على التنفيذ اكفاء تقنيا فحسب بل ومفهمين بالمثل الأعلى للتعاون ومؤمنين بعمل الامم المتحدة .

٢٢ - وفي الختام قال انه يرى أن من الافضل ، بدلا من قلب النظام الحالي رأسا على عقب ، القيام بعقد اتفاقات للتعاون تتيح تعزيز فاعلية المنظومة ككل ، وتيسر بهذا الاستجابة على نحو افضـل للأمانى المشروعة للبلدان النامية .

٢٣ - السيد هاشمي (الهند) : تساءل عن السبب في أن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ، لدى تعداد الوظيف الرئيسة التي نسبها الى منظومة الامم المتحدة ، لم يذكر التفاوض الذي هو ، في رأى وفده ، أحد مهام المنظومة البارزة التي تميزها عن برامج المساعدة الثنائية . كما تساءل عن نوع العلاقة التي يتوقع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة قيامها بين المنظمة المذكورة ومجلس الأغذية العالمي .

٢٤ - السيد روجيه (فرنسا) : أشار الى أن وفده قد أعرب عن بعض الشكوك حول معقولية نتائج مؤتمر روما في الميدان المؤسسي . وقد أشار وفده خاصة الى حلول وسطى هشة وتحدث عن نصب أقيم بتسرّع . وأضاف أن المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي قد حاول في اليوم السابق تبرير تشتت المسؤوليات حاليا في القطاع الغذائي على أساس نفس المصووص المسؤولة عن هذه الحالة ، وانه قال ان من الافضل ان يتاح للمهيكل الحالي السير ليضع سنوات قبل الاضطلاع بأي اعادة تشكيل . ولا حظ أن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة قد تحدث ايضا عن التفكك المؤسسي ، وانه يود لو يعرف ما اذا كان من رأى المدير العام ان اعادة التشكيل ستكون ضرورية عاجلا أم آجلا ، بصرف النظر عما قد يعتمد من طرق العلاج ؛ وان اذا كانت الحالة كذلك فمتى سيكون هذا ضروريا ؟

٢٥ - السيد كونتيليا بيخاو (البرتغال) : قال انه يود من المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة ان يقدم مزيدا من التفاصيل عن العلاقة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي .

٢٦ - السيد مارشال (المملكة المتحدة) : قال انه يود ان يعرف ما هو الشكل الذي ستأخذه اتفاقات التعاون التي ذكرها المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة .

٢٧ - السيد كريم (بنغلاديش) : أشار الى تعدد الهيئات وتساءل ما اذا كان هناك اى تعارض أو مشاكل تنسيقية بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفريق الاستشارى المعنى بالانتاج الزراعي والاستثمار في البلدان النامية .

٢٨ - السيد اوليفيرى - لوبيز (الأرجنتين) : قال انه يشاطر بعض الوفود ، وخاصة الوفدين الفرنسي والهندي ، ما أبدياه من شكوك حول التدابير الدستورية التي اعتمدها مؤتمر الاغذية العالمي .

٢٩ - السيد ساوما (المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة) : اجاب قبل كل شيء على السؤال الثاني الذي طرحه ممثل الهند فقال ان هيئات التنسيق تميل غالباً الى التعدي الى حد ما على دائرة اختصاص الوكالات المتخصصة دون ان تؤدي بالضرورة الى نتائج أفضل ، وهو يعتقد بأنه ينبغي أن يحتفظ مجلس الاغذية العالمي بالدور الذي أسنده اليه مؤتمر الاغذية العالمي ، وان تظل جميع المسائل الاساسية المتعلقة بالاغذية والزراعة ضمن نطاق اختصاص منظمة الاغذية والزراعة . وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالدعم الذي سيقدم الى المجلس فانه سيلتزم بما يوجهه اليه مجلس منظمة الاغذية والزراعة من تعليمات .

٣٠ - وفيما يتعلق بالسؤال الاول الذي طرحه ممثل الهند قال ان من الأنسب ، في حالة منظمة الاغذية والزراعة ، الكلام عن المناقشات بدل المفاوضات ، ان ان المنظمة لم تستخدم لأغراض المفاوضات المتعلقة بالتجارة او المواد الخام .

٣١ - واسترسل قائلاً ان من الصعب الاجابة على السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا ، وان من المحتمل أن يكون هناك اعادة تشكيل بحكم الواقع ان لم تكن بحكم القانون . و اضاف انه ينبغي ان يكون مجلس الاغذية العالمي معنيا بالموضوع على أية حال ، الا أن هناك احتمالاً كبيراً بأن المجلس ، حتى ولو لم يسفر عن نتائج مرضية ، فسوف يترك للتلاشي بشكل طبيعي بدلا من الفائه . وعليه ينبغي اعتماد نهج عملي يقوم على المفاوضات بين المدير التنفيذي للمجلس والمدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة لأن المؤتمر قد اسند الى الاخير مهمة اعداد اتفاقات للتعاون بين منظمة الاغذية والزراعة والهيئات الجديدة التي تنشأ لمعالجة المسائل الغذائية . ورد على استفسار ممثل المملكة المتحدة فأشار الى أن الاتفاقات المعنية ليست رسمية - بمعنى ضرورة تصديق الدول عليها - بل هي نوع من التفاهم . ومن المؤكد ان باستطاعة منظمة الاغذية والزراعة ، التي كانت موجودة طوال ٢٠ سنة بدون مجلس الاغذية العالمي ، أن تعمل بدون هذه الهيئة ؛ ولكن منظمة الاغذية والزراعة على استعداد بالطبع للتعاون مع المجلس . وبعد قول ما تقدم لا حظ أن العلاقة بينهما علاقة صعبة ، ان ان باستطاعة المرء ان يتصور المشاكل التي يمكن ان تنشأ عن انشاء مجلس عالمي للصحة او مجلس عالمي للتربية مثلاً .

(السيد ساوما)

٣٢ - ورد على استفسار ممثل البترتغال فلاحظ ان الترتيبات القائمة بين منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي مرضية للغاية وانهما يتعاونان تعاوناً حسناً وفعالاً جداً منذ ١٠ سنوات . وعليه فهو لا يستطيع ان يؤيد توصية فريق الخبراء بتوحيد الاموال والبرامج التنفيذية . وأوضح ان برنامج الاغذية العالمي ينفرد بخصائص تميزه عن البرامج التنفيذية الاخرى وتجعل من الصعب دمجها بغيره من البرامج . وبالإضافة الى ذلك ، فلا يمكن نزع وظائف البرنامج المتعلقة بالافاشة في حالات الطوارئ ، حيث تقدم مثل هذه الافاشة في شكل مواد غذائية ، من سلطة المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة ووضعها تحت سلطة هيئة الامم المتحدة للتنمية او تحت سلطة احدى هيئاتها الفرعية .

٣٣ - وذكر ان المدير العام قد قرر ، قبل وقت غير طويل ، هو ورئيس المصرف الدولي ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، اعادة النظر في ولاية الفريق الاستشاري المعني بانتاج الاغذية والاستثمار في البلدان النامية ، وان كليهما سيقدم تقريراً عن ذلك الى هيئة ادارية لمنظمتهم .

٣٤ - وختم كلمته بقوله ان النظام الاساسي للصندوق الدولي الجديد للتنمية الزراعية ، الذي يحتمل أن يبدأ تشغيله في اوائل عام ١٩٧٧ ، لم يتم انجازه الا حديثاً في اجتماع حكومي دولي ، وهو الاجتماع الذي حدد كذلك العلاقة بين الصندوق ومنظمة الاغذية والزراعة . واعرب عن استعداد منظمته لتزويد الصندوق بما قد يحتاج اليه من المساعدة التقنية على غرار ما تقوم به في حالة برنامج الاغذية العالمي .

٣٥ - السيد عبد المجيد (مصر) : أكد على النطاق الواسع للمهمة التي اسندتها الجمعية العامة الى اللجنة المخصصة ولكنه اعرب عن الأمل ، على غرار ما فعل من تقدمه من المتكلمين ، في أن يكون من الممكن القيام بعملية اعادة التشكيل ضمن احكام الميثاق القائمة .

٣٦ - ومضى قائلاً انه لا ينبغي ان تغرب عن البال المبادئ الاساسية التالية لدى دراسة الافكار المفيدة جداً ، سواء في ذلك الاقتراحات والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء أو التي عرضتها مختلف الوفود اثناء المناقشة العامة : ينبغي ان يساعد كل تغيير يدخل على الهيكل القائم على زيادة التعجيل بعملية التنمية وان يؤدي الى تعزيز التفاهم المتبادل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛ وان يكون كل هيكل يقترح على درجة من المرونة بحيث يضمن تكييفه مع الظروف ؛ ولا ينبغي رفض الممارسات والاجهزة القائمة بدون تقييم دقيق ، كما لا ينبغي ان تسود رغبة مفرطة في التجديد ؛ واخيراً ، لا بد ، لدى تقييم اي اقتراح ، من القيام بدراسة متعمقة لكل ما يترتب عليه من آثار .

٣٧ - واسترسل قائلاً انه ينبغي ، على سبيل المثال ، ان يؤخذ كل ما يترتب على فكرة توحيد اموال المساعدة من آثار بعين الاعتبار ، وخاصة آثار مثل هذا الاجراء على الحجم الكلي للموارد المتاحة . وأضاف أن تثبيت اجراء اتفاق الرأي قد يؤدي الى ادخال مزيد من التعصب في عملية التفاوض . وأوضح ان اقتراح تغيير نمط اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعقد دورات وزارية خاصة هو اقتراح جذاب ، الا انه ينبغي الاعتبار بالخبرة الماضية في الدورات الوزارية . اما فكرة الغاء او ادماج هيئات المجلس الفرعية او القاء عمل هذه الهيئات على كاهل المجلس فينبغي تناولها بكثير من الحذر .

(السيد عبدالمجيد ، مصر)

٣٨ - وفي مجال نظم التخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات أشار الى الدراسات المستوفرة من قبل والتي من شأنها ، ان طبقت بصورة معقولة ، أن تضمن ادخال تحسين كبير على تنسيق النظام . وفي هذا الصدد شدد على ضرورة التعاون الوثيق بين الهيئات المعنية باستعراض البرامج والميزانيات ، مع مراعاة اختلاف مسؤوليات وطبيعة الهيئات المعنية ، ذلك الاختلاف الذي يبرر استمرارها .

٣٩ - وأكد أن ادخال ادوات جديدة لميزنة البرامج والتخطيط المتوسط الأجل من شأنه أن ييسر الى حد بعيد عملية التنسيق بين الوكالات . وذكر أن لدور ومسؤولية لجنة التنسيق الادارية في هذا المجال أهمية أساسية ، وأن من المستصوب وجود تعاون أوثق بين هذه اللجنة ولجنة البرنامج والتنسيق . وأعرب عن الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة الى انشاء وحدة التفتيش المشتركة على أساس دائم نظرا للدور الذي ينتظرها .

٤٠ - وختم كلمته قائلا انه متفق مع ما أوضحه المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة من أن أية اعادة تشكيل لمنظومة الامم المتحدة ينبغي أن تتم على نحو يكفل قيام الحكومات ذاتها بمساعدة المنظومة في تنفيذ التوصيات التي قدمتها هي نفسها تنفيذا فعالا .

٤١ - السيد غونزاليز ارياس (باراغواي) ترأس الجلسة .

٤٢ - السيد افليسياس (الامين التنفيذي ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) : قال ان اللجنة المخصصة قد أسندت اليها مهمة صعبة ذات أهمية تاريخية . وأضاف أن الحالة الدولية قد تغيرت تغيرا كبيرا خلال فترة وجود المنظمة البالغة ٣٠ سنة ، وان الوقت قد حان لتكليف المنظومة مع الحقائق الجديدة ؛ فقد مر العالم بتحويلات بعيدة الأثر وشهد ظهور قوات اقتصادية وسياسية جديدة ، ونشوء مجتمع اشتراكي ، وتكون عالم ثالث يتألف من مجموعات جديدة من البلدان . وقد واكب هذه التطورات تغيير في الرؤية تجاه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن مفهومة ، عند انشاء الامم المتحدة ، الا بشكل ناقص وبطريقة بسيطة نوعا ما . وذكر أن هناك ادراكا الآن لتعقد هذه المشاكل وللعديد الكبير من المتغيرات التي تؤثر في هذه الحالة ؛ ولهذا التعقد أثره ، سواء كان ايجابيا أو خلاف ذلك ، على سير الامم المتحدة ، الا أنه لا ينبغي أن يغرب عن البال ان تعدد الدول والايديولوجيات والمشاكل الممثلة في المنظمة يعطي المنظمة سلطتها الفريدة . ولا ينبغي الاعتقاد كذلك بأن تعقد الامانة العامة وأجهزتها الخاصة بالتفاوض تجعل التحديث أمرا مستحيلا .

٤٣ - وأردف قائلا ان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد أولت بعض الاهتمام لهذه المشكلة وانها قررت ، في دورتها الاخيرة ، اعادة النظر في أجهزتها المؤسسية الخاصة . أما السؤال الأول الذي يستحق ، في نظرها ، أن يثار فهو كيف تتصور المنظمات المحيطية ، مثل اللجان الاقليمية ، النواة المركزية للمنظمة ، وما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها للقيام بعملية اعادة التشكيل . ويبدو لهذه المنظمات المحيطية أن أهم الملامح الاساسية للمنظومة هي أولا وقبل كل شيء التنوع الهائل للمشاكل التي تعالجها . أما النواحي السلبية لهذا التنوع فقد سبقت الإشارة اليها : تعدد

(السيد اغليسياس)

الامانات ، وتداخل الولايات ، والمكاتب المنتشرة في مختلف الأنحاء ، وهلم جرا . ومع ذلك فلا يمكن نكران ما للمنظومة من قدرة مدهشة على الحوار العالمي على مختلف المستويات . وقد دلت الامم المتحدة على صلات الترابط بين البلدان ، وأثارت اهتمام جميع قطاعات الرأي العام بالمشاكل الدولية ذات الأثر العميق .

٤٤ - ولأحظ أنه إذا ما أريد للمنظومة أن تكون أكثر فعالية فانه يبدو أن من الضروري تعزيز دور النواة المركزية في تحديد الأولويات على الصعيد العالمي . وعليه ينبغي في هذا الصدد تأكيد أهمية وظائف الجمعية العامة . كما ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره أداة في تنفيذ ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات ، وذلك عن طريق سلسلة من الترتيبات المرنة والدائمة وخاصة عن طريق أجهزة التقييم . ومن المفيد أيضا القيام ، عند نقطة الاتصال بين المركز والخارج ، بإنشاء أجهزة فعالة حقا للتنسيق ، أو زيادة تحسين الأجهزة القائمة من قبل بواسطة لجنة التنسيق الإدارية .

٤٥ - واسترسل قائلاً انه ينبغي ، لدى تحديد الأولويات ، توجيه اهتمام وثيق الى جميع المشاكل المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد فضلا عن التعاون الافقي بين البلدان النامية . ومن الواضح أنه يتعين على العناصر المحيطية أن تعتمد بدورها الى أن يكون لهذه المفاهيم مكانها في هياكلها المختلفة . وهكذا ينبغي النظر الى مشكلة اللامركزية من وجهة نظر العناصر المحيطية . وبين أن اللامركزية لا تعني الانتشار بل نقل بعض الوظائف بعيدا عن المركز ونحو الخارج بغية تعزيز التنسيق ، بيد أن اللامركزية ، من وجهة النظر هذه ، تفترض وجود نواة مركزية بالغة التنظيم والديناميكية ، تقدم الحافز والارشاد للذين تشعر بهما كافة عناصر المنظومة وترجمهما الى أعمال ، وفي ظل اللامركزية ينبغي اسناد مسؤوليات تنفيذية أكبر الى اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة . غير أنه لا ينبغي ، في الوقت ذاته ، أن تؤدي إعادة تنظيم الهياكل الإقليمية الى الانصراف عن بذل مجهود جدي لانعاش مركز المنظومة . وقال ان للهياكل الإقليمية ، التي هي في الواقع الادوات التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فائدة كبرى من حيث أن لها صلات وثيقة جدا ببلدان المنطقة التي تهتم بها هذه الهياكل ومن حيث أنها تدرك الحقائق في هذه البلدان ؛ وهي تطلع على المشاكل القطاعية اطلاقا مباشرا كما أنها على اتصال مع الحكومات ، مما يتيح لها ميسرة ينبغي ان تستفيد منها أكمل استفادة . وعليه فلا بد أن تؤدي إعادة تشكيل اللجان الإقليمية الى تعزيز إعادة تشكيل المنظومة بأكملها تعزيزا كبيرا .

٤٦ - وأشار الى أن المهمة الاولى في القيام بإعادة التشكيل هذه على المستوى الاقليمي ، هي تحديد وظائف اللجان الإقليمية . فهذه الوظائف واضحة وهي تتألف أساسا من الحصول على المعلومات عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ونشرها ، ثم دراسة المشاكل الأساسية المشتركة بين بلدان المنطقة ، وتشجيع النظر في مشاكل الاقليم في اطار دولي عن طريق تشجيع حوار مع سائر العالم ، وأخيرا تعبئة المكنيات من أجل التعاون بين مختلف البلدان . وخير طريق للقيام بذلك هي اعتماد منهج قائم على الاختصاصات المختلفة في معالجة المشاكل مع الانطلاق من

(السيد اغليسياس)

عدد من الافكار الرئيسية المتفق عليها منذ البداية . وقد دلت الخبرة على مدى ما تعود به أنشطة التعاون من فائدة عندما يكون منطلقها هو فكرة تعزيز التكامل الاقتصادي ، أو اجراءات التخطيط ، او التعاون المالي . فينبغي على الامم المتحدة أن تعرف جميع البلدان بوجودها عن طريق هذه القضايا المركزية الكبرى القائمة على ارتباط المصالح .

٤٧ - ورغبة في اعادة تنظيم الهياكل الاقليمية تنظيما مفيدا قال انه ينبغي ان تكون على استعداد للابتكار والانتفاع من الخبرة الكبيرة التي اكتسبتها البلدان في مختلف المناطق ، وخاصة بلدان امريكا اللاتينية التي تتمتع بالفعل بمقومات هيكلية كبيرة . وعليه ينبغي ان تكون الحكومات على اتصال أوثق بأنشطة الهيئات التنفيذية والوكالات المتخصصة ، على أن تعمل اللجان الاقليمية باعتبارها عاملا مساعدا لا وكالة منفذة بطريق مباشر . وذكر أن للهياكل الاقليمية وظيفتين أساسا : هما أولا وظيفة التعاون - وفي هذا الصدد فان على اللجان الاقليمية ان تلعب دورا رئيسيا في اضافة نظرة جماعية على مختلف نواحي المشاكل الاقليمية المقدمة اليها على الصعيد القطاعي من الوكالات المتخصصة ؛ وثانيا وظيفة التفاوض - وينبغي في هذا الميدان دراسة الاجراءات بتعمق ، ولكن اللجان الاقليمية تستطيع ، عن طريق الأنشطة التي تجرى على الصعيد الاقليمي قبل التفاوض ، أن تعمل على تشجيع المفاوضات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٤٨ - وأضاف أنه لذلك لا بد أن تبدأ اعادة تنظيم الهياكل الاقليمية باعادة تحديد علاقاتها مع النواة المركزية للمنظومة ، وينبغي كذلك اعادة تحديد علاقة هذه الهياكل مع الوكالات المتخصصة . وفي هذا الصدد يمكن انشاء جهاز على الصعيد الاقليمي مماثل لجهاز لجنة التنسيق الادارية المتوخي على الصعيد العالمي . كما أن من الأهمية البالغة اعادة تحديد العلاقات بين الهياكل الاقليمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولا حظ أن برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجان الاقتصادية الاقليمية يعالجان القضايا ذاتها وأن من الضروري بالتالي اقامة التنسيق الفعال بينهما دون ابطاء .

٤٩ - وأعلن أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تدرك ادراكا كاملا اهمية اعادة التشكيل ، ومدى رغبة حكومات بلدان المنطقة في أن ترى تحسنا في فعالية المنظومة واعمالها على الصعيد الاقليمي . وبالإضافة الى ذلك فقد قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في عام ١٩٧٥ تقريرا عن هذا الموضوع ، وستعمد في دورتها العامة التي ستعقد في عام ١٩٧٦ الى تنقيح هياكلها ؛ وقد سبق لها أن اتخذت خطوات رئيسية على المستوى الاداري ترمي الى دمج امانتها ، ومعهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية ، والمركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية في هيئة واحدة تحت السلطة الحكومية . وعلاوة على ذلك فقد تم اقامة تعاون دائم بين اللجنة والمكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي من اجل تخطيط الأنشطة بصورة مشتركة . وأوضح أن اللجنة تعمل كذلك بالتعاون مع الهيئات الاقليمية ، ولا سيما منها الهيئات المسؤولة عن التعاون في ميداني الطاقة الكهربائية والنقل ، وان لها صلات وثيقة مع الجهاز الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، وهو منظمة سياسية اقليمية انشئت لتشجيع مشاريع التعاون بين البلدان او مجموعات البلدان ، وتيسير اتخاذ المواقف المشتركة عن طريق التفاوض ، ومساندة اجهزة التكامل .

(السيد اغليسياس)

٥ - وختم كلمته بقوله ان من الواضح ان الامم المتحدة لا تزال المنتدى العالمي الذي يعتبر حيويًا للمجتمع الدولي من أجل صيانة السلم والامن في سائر انحاء العالم . وأكد ان اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد دافعت دائما عن المبادئ التي قام عليها انشاء المنظمة ، وانها مقتنعة بأن التغييرات اللازمة ادخالها على المنظومة هي في الواقع نتيجة لديناميكية الزمنية الحديثة التي ينبغي أن تتكيف معها المنظومة بأن تعتمد هي بدورها الى تعزيز وظائف هيئاتها المركزية والمحيطية . بيد أن من الواضح أن نطاق اعادة التشكيل هذه ليس اداريا محضا بل ان له كذلك اهمية سياسية عميقة . وقال ان المنظومة ، مهما كان الشكل الذي تتخذه ، لن تعد وأبدا أن تعكس كيفية رؤية الدول لها وما تتوقعه منها ، وأن وظائفها في النهاية ستعتمد دائما على الموقف الذي تتخذه هذه الدول منها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

الجلسة السادسة والعشرون

الجمعة ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1) (تابع)

- ١ - السيد ماتسيكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان إعادة التشكيل يجب ان تستهدف تمكين منظومة الامم المتحدة من حل مشاكل التعاون الاقتصادى الدولى والتنمية بطريقة اكثر فاعلية وبمنظرة شاملة . وطالب ، فى هذا الصدد ، بمراعاة المبادئ الاساسية للتعاون الاقتصادى الدولى ، وهى العالمية ، والعدالة ، والمساواة ، وعدم التفرقة ، وضمان المنافع المتبادلة ، والتعايش السلمى والتعاون بين الدول بصرف النظر عن نظامها الاقتصادى والاجتماعى . و اضاف ان السيد بريجنيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفياتى ، عمد فى تقريره الى المؤتمر الخامس والعشرين للحزب ، وفى الجزء المعلنون " برنامج للتطبيق لمواصلة الكفاح من اجل السلم والتعاون الدولى ومن اجل حرية الشعوب واستقلالها " ، الى اقتراح الهدف التالى ضمن اهداف اخرى كبيرة : " القضاء على التفرقة وعلى كل العقبات المصطنعة لعرقلة التجارة الدولية ، وازالة كافة مظاهر التباين والاستعلاء والاستغلال فى العلاقات الاقتصادية الدولية " .
- ٢ - وقال انه اذا كان يراد النجاح لاعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة ، فمن الضرورى ان تظل هذه المنظومة مخصصة لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، وان تستفيد بشكل فعال من الامكانيات التى لا يزال يتيحها . واعرب عن رأى الوفد الاوكراني كذلك فى وجوب دعم دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى وتوسيع مجال مسؤولياته ، حتى يتمكن من تركيز جهوده على اكثر المشاكل الحاا . وطالب بدعم الدور الذى يؤديه المجلس فى مجال تنظيم وتنسيق برنامج عمل الامم المتحدة بكامله .
- ٣ - واعرب عن ارتياح الوفد الاوكراني للآراء القيمة والمهمة التى تقدم بها الرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة الى اللجنة ، وقال ان هذا الوفد يتفق معهم فى ان هدف إعادة التشكيل هو تأمين اكبر قدر ممكن من الفاعلية للاعمال المنفذة فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة ، وتكليف بنى ان هذه المنظومة وآلياتها مع التغيرات الايجابية الحادثة فى العالم . وأضاف ان زيادة فاعلية الوكالات والبرامج الموجودة اهم من السماح بتعدد اجهزة جديدة مستقلة لمواجهة المشاكل كلما نشأت .
- ٤ - وفيما يتعلق باعمال اللجنة ، ذكر ان الوفد الاوكراني لا يعترض فى شيء على انشاء فريق عامل يعقد اجتماعات غير رسمية ، وان كان هذا الوفد يرى انه لا ينبغي ان يعهد بكل الاعمال التنفيذية الى هذا الفريق ، لان ذلك سيقبل من اهمية الاجتماعات الرسمية للجنة . وفيما يتصل بنشاط الفريق العامل فيما بين الدورات ، قال ان الوفد الاوكراني لا يفوته ان يسجل ان المجلس

(السيد ماتسيكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

الاقتصادى والاجتماعي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، على وشك عقد عدد من الاجتماعات التي تهم اللجنة مباشرة . ومضى يقول ان من الضروري ان تراعي هذه اللجنة ، بالشكل المناسب ، الافكار والمقترحات التي قد تتمخض عنها هذه الاجتماعات ، وطالب بأن تؤخذ هذه الضرورة في الحسبان لوضع الجدول الزمني لانشطة الفريق العامل . ولما كانت هذه الاجتماعات سوف تستأثر بعدد من الوفود ، ولا سيما الصغرى منها ، فقد تنشأ صعوبات اذا ظل الفريق العامل يعمل طوال فترة ما بين الدورات ، اى من شهر آذار/مارس الى شهر أيار/مايو . وطالب بالاتفاق على فترة اقصر ، تقع مباشرة قبل الدورة الثالثة للجنة .

٥ - السيد خان (المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي) : قال ان على عمل اللجنة الخاصة سوف تتوقف فاعلية منظومة الامم المتحدة واسهامها في اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وان تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) يعتبر ، في هذا الصدد ، اساسا طيبا للمناقشة . و اضاف ان فريق الخبراء قد ادرك بوضوح ضرورة العمل على اجراء تعديلات هيكلية واسعة النطاق حتى يتسنى للامم المتحدة مواصلة اداء دورها كأداة فعالة للتعاون الاقتصادى والاجتماعي الدولى وتعزيز هذا الدور .

٦ - ومضى يقول ان النمو العملي لمنظومة الامم المتحدة - الذى يعتبر ، في رأى فريق الخبراء ، واحدا من اهم اسباب تعقدها الراهن - لا يعني بالضرورة انها غير فعالة او أن هيكلها غير سليم . و اضاف ان تعدد البرامج لم ينتج عن رغبة جامحة في توسيع نطاق منظومة الامم المتحدة ، بل عن ازدياد عدد المشاكل التي يجابهها المجتمع العالمى . وعلاوة على ذلك ، اصبح هناك ادراك افضل لما يتطلبه العمل الفعال في مجالات مثل البيئة ، والصحة ، والمواصلات اللاسلكية والرصد الجوى ، من تعاون على الصعيد العالمى ، وانه لا بد لحل كل من هذه المشاكل ، من الاستعانة بمعارف ومناهج متخصصة ؛ وهذا ما أدى الى انشاء مختلف برامج منظومة الامم المتحدة ووكالاتها .

٧ - واستطرد قائلا ان التنسيق بين الصفيين الواسع من الانشطة التي تنفذها البرامج الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة يجب أن يتم قبل كل شيء على الصعيد القوي . فمثلا ينبغي على حكومة البلد النامي ان تحرص على ادماج مختلف تيارات المساعدة في مجال التعليم ، والصناعة ، والتجارة ، والزراعة ، والصحة ، وما الى ذلك ، بحيث تشكل برنامجا فعالا للمساعدة . و اضاف ان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعى قد تزايد ادراكها بشكل افضل لضرورة تنسيق جهودها الرامية الى التعجيل بتصنيع البلدان النامية مع الجهود التي تبذلها هيئات اخرى تابعة للامم المتحدة . ولهذا الغرض ، اجتهدت في تعزيز روابطها باللجان الاقتصادية الاقليمية ، وأنشأت دوائر للاتصال اوشعبا مشتركة مع اربع من هذه اللجان . وبالإضافة الى ذلك ، جرت فيها مؤخرا عملية اعادة تنظيم هامة وفقا لتوجيهات اعلان وخطة عمل ليط المتعلقين بالتنمية والتعاون الصناعيين ، والمتخذة من في المؤتمر العام الثاني للمنظمة ، وعملا بقرار مجلس التنمية الصناعية ٤٥ (د - ٩) . وقال ان نجاح التنسيق سيتوقف ، الى حد كبير ، على رغبة المشتركين في المنظومة في الاخذ معا ببرنامج منسق للعمل .

(السيد خان)

٨ - وأضاف ان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي تتفق مع مجموعة الخبراء على انه من الممكن العمل ، داخل المنظومة ، على تنسيق أنشطة التخطيط وأنشطة التنفيذ . ومع ذلك ، ووفقاً لنظام البرمجة القطري ، تقع على عاتق حكومة البلد المستفيد مسؤولية برنامج المساعدة ، ولذلك فمن المفيد ان نتساءل : كيف يمكن ادراج التخطيط على الصعيد العالمي في النظم القومية بحيث يكون هناك تفاعل اكثر اتساقاً بين الاحتياجات والموارد والاولويات على مختلف الاصعدة ؟

٩ - وأشار الى ما اوصى به فريق الخبراء من تعزيز الامانة المركزية لتتمكن من تأمين الادارة الفكرية المطلوبة في المجالات التي تهتم المنظومة في مجموعها . وقال ان منظمة التنمية الصناعية ترى ان المطلوب ليس مجرد تحسين المستوى الفكري للموظفين ، بل المطلوب بالاحرى انشاء وظيفة عامة دولية حققة ، تكون على وعي تام باحتياجات التعاون الدولي وتعمل بهمة على تلبيتها ، متخطية في ذلك النطاق الضيق للسلوك القومي . وعلاوة على ذلك ، فان التطبيق الصارم لنظام الحصص الذي يحكم عملية تدبير الموظفين الدوليين قد عرقل احياناً الجهود المبذولة لزيادة الفاعلية . وقال انه في بعض المنظمات ، ولا سيما تلك التي لها وظائف تقنية بحثية ، قد يكون من الممكن التفكير في الاخذ بنظم اكثر مرونة ، مماثلة لتلك المعمول بها في المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي .

١٠ - ومضى يقول ان فريق الخبراء قد استرعى الانتباه الى الوظائف التي لا يتم الاضطلاع بها بشكل كاف في الهيكل المؤسسي الحالي ، مركّزا ، على سبيل المثال ، على ضرورة وجود نظام أوفسي لتبادل المعلومات ، بحيث يكون المسؤولون عن اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات ، ولا سيما في القطاعات الصناعية ، على علم بما يجري في بلدان اخرى . ومضى يقول ان جزءاً كبيراً من البرنامج التنفيذي لمنظمة الانماء الصناعي يتمثل في دراسات للجدوى تمت ، بشأن حالات معينة ، بناءً على طلب الحكومات . ومنذ ان أعيد تنظيم المنظمة ، أصبح هناك تركيز متزايد على التبادل المنظم للمعلومات المؤثرة في القرارات في مجال الاستثمار . وقال ان المركز الدولي للدراسات الصناعية عاكف على وضع الشكل النهائي لبرنامج هام للدراسات على الصعيد العالمي ، والاقليمي والقومي والقطاعي . ووصف هذه الدراسات بأنها ستساعد البلدان النامية على تكوين صورة اوضح عن طاقة النمو لقطاع صناعي معين ، مع المراعاة الكاملة لتطور هذا القطاع في مناطق اخرى من العالم . وأضاف انه تنفيذاً لتوجيهات المؤتمر العام الثاني ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣٦٢ (د ١٤ - ٧) ، تسعى منظمة التنمية الصناعية كذلك الى وضع صيغة نهائية لجهاز للمشاورات والمفاوضات ، يتسنى عن طريقه ترجمة ملاحظات برنامج الدراسات الى تقدم فعلي في صناعة البلدان النامية .

١١ - وتابع كلامه قائلاً ان منظمة التنمية الصناعية تأخذ ، اجمالاً ، برأى فريق الخبراء بشأن لامركزية أنشطة الامم المتحدة وتعزيز اللجان الاقليمية . وعلاوة على ذلك ، قامت المنظمة من ناحيتها ، وبشكل منتظم ، بتعزيز روابطها باللجان الاقليمية ، وذلك بانشاء شعب مشتركة ودوائر اتصال . وعلى اية حال ، فان على اللجنة ، عند تناولها لهذه المشكلة ، ان تكون حريصة وأن تتحاشى المغالاة في اللامركزية الى درجة الفناء الطابع الدولي لأنشطة الامم المتحدة . وقال ان القدرة على تناول مشاكل معينة على اساس عالمي تعتبر من المميزات الاساسية للمنظومة .

(السيد خان)

١٢ - وتابع كلامه قائلاً ان فريق الخبراء يرى ان تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحتبشر شرطاً أساسياً اذا ما اريد دعم النواة الهيكلية للمنظومة وتمكينها من اداء دور فعال في الشؤون الاقتصادية الدولية . ومع ذلك ، فان التكوين المحدود للمجلس قد يكون عقبة خطيرة تحول بينه وبين الاداء الكامل لدوره القيادي . وتساءل السيد خان : أليس من الممكن نظم وظائف المجلس مع وظائف اللجنة الثانية للجمعية العامة ، التي اقترح فريق الخبراء اعادتها تسميتها لجنة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؟ وأعلن موافقة منظمة التنمية الصناعية على فكرة نقل بعض مسائل التنمية الاجتماعية من اللجنة الثالثة الى لجنة التنمية ، حالة بحالة . وطالب ، علاوة على ذلك ، بأن تنظر لجنة التنمية في الجوانب الميزانية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية قبل عرضها ، اذا اقتضى الامر ، على اللجنة الخامسة . وذكر ان فريق الخبراء اقترح ان تقوم افرقة صغيرة للمفاوضات باستكمال اعمال لجنة التنمية . واقترح المدير التنفيذي ان توفر ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخدمات لافرة المفاوضات هذه ، بالتعاون مع جهاز الامم المتحدة الذي يعنى بالمسألة قيد الدراسة . ومن ناحية اخرى ، سوف تتوقف النتائج المحصلة ، الى حد كبير ، على مستوى التمثيل في افرقة المفاوضات .

١٣ - واعرب عن شك منظمة التنمية الصناعية في ان يكون لدورات طارئة متتابعة تعقدها الجمعية العامة نفس اثر المؤتمرات العالمية ، وذلك فيما يتعلق باستعراض الانتباه الى مسألة معينة . وقال ان هذه الدورات قد تنتج في الواقع اثرا عكسياً ، من حيث ان تأثيرها قد يضعف بفعل التكرار .

١٤ - ومضى يقول ان توصية فريق الخبراء بتجميع كافة صناديق الامم المتحدة للمساعدة التقنية وما قبل الاستثمار في جهاز واحد ، هو مكتب الامم المتحدة الجديد للتنمية ، بشكل يؤمن وظائف وضع السياسات والادارة والتنظيم بفاعلية اكبر ، قد تكون لها نتائج هامة بالنسبة لمنظمة التنمية الصناعية وغيرها من هيئات الامم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأضاف ان المستحسن دراسة هذه المسألة بعناية للاطمئنان على ان مستوى الموارد المتاحة لانشطة المساعدة التقنية لن يتأثر بانشاء صندوق مشترك . وقال ان الحكومات المساهمة تفضل في الوقت الراهن ، تخصيص اعتمادات لهذا أو ذاك من قطاعات أنشطة الامم المتحدة ، وان تجميع صناديق مختلفة قد يؤدي الى انخفاض المستوى الشامل للمساهمات . وتطرق الى اقتراح فريق الخبراء بوجوب الابقاء على الهويّة المستقلة للصناديق بحيث يظل للواهبين الحق في تخصيص مساهمات لاغراض محددة ، فوصفه بأنه يناقض فكرة انشاء صندوق مشترك . وأضاف انه لا بد ، علاوة على ذلك ، من تجميع هذا الصندوق المشترك بسلسلة من الدراسات القطاعية التي على اساسها تتخذ القرارات الاساسية على المستوى القطاعي . وعلى اساس هذه الدراسات كذلك سوف يتسنى تقسيم موارد الصندوق المشترك بين مختلف القطاعات ، مما يمكن الامم المتحدة من تحديد اولويات في مجال المساعدة تكون متفقة مع احتياجات البلدان النامية . وعلى العكس من ذلك يمكن للامم المتحدة ان تقدم نصائح الى البلدان النامية ، على اساس دراسات تجرى على الصعيد القومي ، لمساعدتها في تحديد ما تطلبه من مساعدة في اطار نظام البرمجة القطري . وبهذه الطريقة ، سوف يستوعب التخطيط الانمائي آراء المجتمع العالمي . أما في النظام الحالي ، فان التبرعات لهذا الصندوق أو ذاك تساعد على تجميع وتعديل الاموال التي يخصصها برنامج الامم المتحدة للتنمية للتمويل ، والتي توزع حسب البلدان .

(السيد خان)

١٥ - وقال ان تقرير فريق الخبراء فيه نقطة ضعيفة ، وهي الدور المقترح للوكالات المتخصصة في عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في المنظومة . و اضاف ان فريق الخبراء أكد ، بحق ، ان هذه الوكالات ظلت عدة سنوات تقدم خدمات لا تقدر بثمن الى الدول الاعضاء . وعلى اساس هذا الاعتبار قررت الجمعية العامة وجوب تحويل منظمة التنمية الصناعية الى وكالة متخصصة . ولكن يبدو ان الخبراء يقترحون دورا مضيقا لهذه الوكالات في القطاعات المعاد تشكيلها بمنظومة الامم المتحدة ؛ اى انها لن تكون بالضرورة وكلاء تنفيذيين للمشاريع ، بل سيقترص دورها على اعداد سلسلة من الدراسات . وطالب اللجنة ، عند النظر في هذه التوصيات ، بأن تأخذ في حسابها كمية المعارف التخصصية التي ركبها كل من هذه الوكالات . وقال انه لا بدّ لهذه الوكالات من أن تعتبر كيانات مترابطة ، تضطلع بدراسات ، وتضع سياسات ، وتقدم مساعدة تقنية في مجالات تخصصية . و اضاف ان اى اعادة لتشكيل منظومة الامم المتحدة لا بدّ لها بالضرورة من ان تبقى على هذا التنسيق القطاعي الوثيق .

١٦ - و اردف الى ذلك قوله ان مسألة تداخل الأنشطة التي تضطلع بها مختلف هيئات المنظومة قد استرعت الانتباه كثيرا . ومع ذلك ، فان هذا التداخل لا يعني بالضرورة الازدواج ، ان يمكن لعدد من الوكالات النظر في المشكلة ذاتها ، ولكن معالجتها لها تكون من زوايا مختلفة . ويضاف الى ذلك ان هدف اعادة التشكيل هو تحسين المساعدة المقدمة الى البلدان النامية ، ولا ينبغي لهذا الهدف ان يفيب عن الانظار اثناء السعي الى اقامة هيكل ادارى جديد .

١٧ - السيد مورس (مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي) : قال ان من المستصوب ، عند النظر في مسألة اعادة التشكيل ، التساؤل عن الاهداف التي ترمي اليها العملية المقترحة ولمصلحة من . و اضاف ان اى اعادة لتشكيل منظومة الامم المتحدة لا بدّ فيها من استهداف تأمين تنمية متوازنة ومنصفة لبلدان العالم ، وكذلك تأمين ادارة حصيفة للموارد بما يحقق نفع الانسانية جمعاء . ومع ذلك فقد استصوب ، في هذا الاطار الصريح ، تركيز الجهود على تحسين مصير ملايين المحرومين الذين يكافحون كل يوم من اجل البقاء . ومضى يقول ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهو انعكاس للتغيرات الهامة التي طرأت في العالم ، يضع هذه الاهداف في سياق من الحماسة . وطالب بتكليف جهاز الامم المتحدة للتعاون الدولى في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ، حتى يتسنى له ان يلبي بشكل ديناميكي النداء الى اقامة نظام جديد ، وان يحول هذا النداء الى واقع . وقال ان التكيف لن يكون سهلا ، لان الرغبة في تحقيق كل حاجة جديدة في مجال التنمية قد ادت الى تداخل عدد كبير من مهام عناصر مختلفة في المنظومة ، ولا يمثل الحل في اللجوء الى السبيل المطروق كثيرا ، الا وهو التنسيق . و اضاف ان المطلوب شيء أكثر وافضل من مجرد مسكن ؛ ومن يدري ، فقد يتسنى حتى ادخال اصلاحات مؤسسية على المنظومة لازاحة عدد من العوائق الاساسية التي تقف في طريق اجراء تكامل افضل للبرامج واستخدام ارشد للموارد المحدودة المتاحة ، لمكافحة الفقر بنظرة شاملة . ومضى يقول انه مالم تقرر الدول الاعضاء التعديلات الواجب ادخالها في المستقبل على ادارة هيئات المنظومة ، فان على المسؤولين عن هذه الادارة ان يدخلوا عليها اكبر عدد ممكن

(السيد مورس)

من التحسينات على أساس عملي . ومع ذلك ، وأياً كان الهيكل ، فإن الإدارة السليمة تعتبر شرطاً لا بد منه ، ولذلك يجب أن تكون نوعية الموظفين العاملين في جهاز الأمم المتحدة الانمائي من الشواغل الكبرى سواء لدى الحكومات أو الأمانات .

١٨ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتحديد ، أكد السيد مورس أن توفير البرنامج للتعاون التقني يركز على مبدأ الاعتراف الكامل التام بالسيادة القومية لكل بلد . وقال ان هذا المبدأ يقوم على أساس الرأي الاتفاقي الذي توصل اليه مجلس الإدارة في ١٩٧٠ ، والذي دخل تاريخ التعاون التقني المتعدد الأطراف بتكريسه للنهج " القطري المحور " . وأشار الى أن هذا النهج قد أثار بعض المسائل الحساسة - مثل الرابطة بين السياسات العالمية وبين أنشطة البحث والأنشطة التنفيذية ؛ واللامركزية وتفويض السلطات ؛ والنهج الشامل المتعدد النواحي لمشاكل الانماء - وهي مسائل متصلة مباشرة بالمسائل التنظيمية التي ستتناولها اللجنة .

١٩ - وفيما يتعلق بأولى هذه المسائل ، وهي الرابطة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها منظومة الأمم المتحدة وبين الأنشطة التنفيذية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مختلف البلدان ، قال انها كانت محل مداوات منذ الوصول الى الرأي الاتفاقي ، وكانت المفارقة الكبرى انه اذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المنظومة ، يهتم مباشرة بالجهود المبذولة لوضع سياسات عالمية ، فان عليه ، في حوالي مائة بلد ، تحقيق سياسات واحتياجات جد متباينة . وأضاف ان أي محاولة لتضمين البرامج القطرية أنشطة مترتبة على سياسات عالمية للمنظومة ولكنها غير واردة ضمن أولويات البلد المعني ، سوف تعتبر بحق بمثابة تقلص في الرأي الاتفاقي . والواقع ان المفارقة ، على الأرجح ، ظاهرة أكثر منها حقيقية ، لأن البرنامج الانمائي يستطيع الاضطلاع بالالتزامات الملقة على عاتقه باعتباره عضواً في المنظومة ، وذلك باسترعاء انتباه الحكومات الى السياسات العالمية التي تضعها هيئات الأمم المتحدة وقت اعتماد البرامج القطرية ، تاركا للحكومات مهمة اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك ، كلما حصلت الحكومات على معرفة أفضل بالمشاكل الاقتصادية العالمية ، فانها ستضعها في الاعتبار عند تحديد أولوياتها في مجال الانماء . ووصف ذلك بأنه أفضل وسيلة لتحويل السياسات العالمية ، على الصعيد القطري ، الى أنشطة تنفيذية . وفي مجال التنظيم ، قال ان نتائج هامة تترتب على المفارقة ؛ ان كيف يتسنى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وهو مضطر الى التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ، أن يحترم السيادة القومية وفي الوقت ذاته يعمل بفاعلية ، باعتباره عنصراً متما وتابعاً لهيئة تهتم أساساً بتنفيذ سياسة اقتصادية على صعيد العالم ؟ وأضاف ان في الامكان بالتأكيد أن تقرر الحكومات تطبيقاً أوسع للسياسات العالمية بالتعاون مع برنامج الانماء ، وبذلك يتسنى للبرنامج أن يساهم بنصيب أكبر في تنفيذ هذه السياسات ، مع المحافظة على استمرار رد الفعل القومي ازاء السياسات العالمية . وبالإضافة الى ذلك ، فان لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بالفعل ، برامج عالمية وأقاليمية سوف تؤدي دوراً متزايد الأهمية في تطبيق السياسات العالمية ، ولا سيما في بعض المجالات ذات الأولوية ، مثل الموارد السمكية في العالم . وأما عن الاحتياجات الهيكلية

(السيد مورس)

في مجال البحث ، فقد قال السيد مورس ان هناك اعتقادا عاما بأن الروابط القائمة بين مختلف الموارد للبحث في مجال الانماء على صعيد العالم ليست بالقوة الواجبة ، ولذلك فهو يبحث على أن ينص أى تدبير هام يتعدى لامادة التشكيل على خلق روابط جانبية وثيقة بين الأبحاث والسياسات والأنشطة التنفيذية .

٢٠ - وفيما يتعلق باللامركزية وتفويض السلطات ، قال مدير البرنامج الانمائي ان المنهج " القطري المحور " الذى اعتمد في الرأى الاتفاقي ، يقتضي العمل ، على صعيد البلدان ذاتها ، على نقل عدد كبير من المهام التي كان المقر يضطلع بها من قبل ، في ذات الوقت الذي تنال فيه المسؤولية الشاملة للمدير قائمة . وأضاف ان أحد جوانب المسألة له صلة بتفويض السلطات الى الممثلين المقيمين ، وأن جانباً آخر ، هو أهم الجوانب ، يتعلق باشتراك البلدان النامية في برمجة المشاريع ووضعها وتنفيذها وتقييمها واستمرارها ، وكذلك الاستخدام الأوسع للموظفين وللدوائر القومية . ومضى يقول ان البرنامج الانمائي هو بالتأكيد ، في الوقت الراهن ، أكثر هيئات الأمم المتحدة تحرراً من المركزية ، وانه رغم الأحداث الأخيرة التي اضارته مؤقتاً الى تقليص السلطات ، المخولة للممثلين المقيمين ، فان هذا الوضع سوف يتغير قريباً الى العكس . وقال ان استخدام المتزايد لموارد البلدان ذاتها هو عملية دائمة تعكس تزايد قدرة هذه البلدان ، ولها آثار تتجاوز بكثير نطاق البرمجة القطرية في شكلها المبدئي . وقال ان لامركزية البرنامج الانمائي والاستخدام المتزايد للوسائل القومية ساعدت البرنامج على التركيز على أنشطته في المجال القطري ، مما سيؤدي الى تغيير طبيعة التنظيم ومداه على الصعيد المحلي .

٢١ - وعرض السيد مورس في مديته لمسألة النظر في مشاكل الانماء وفق منهج شامل متعدد النواحي ، فقال انه اذا كان برنامج الانماء يريد العمل على تحقيق الأهداف المشار اليها فيما سبق ، فانه لابد له من أن يضع في اعتباره ، ليس فقط التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي يخدمها ، بل كذلك التقدم المعزز في فكرة الانماء والتعاون في هذا الصدد . وأضاف ان في هذا المجال أيضاً مفارقة كبرى فيما يتعلق بالتنظيم ؛ فقد أنشئت الوكالات المتخصصة في الواقع على أساس قطاعي بوجه خاص ، لأن الأنشطة التنفيذية المصهورة على التنمية لم تكن تعتبر ، وقت انشاء هذه الوكالات ، الوظيفة الأساسية لها . ومضى يقول ان تحقيق منهج عضوي متكامل وسد العملية التعاون من أجل الانماء يثير ، بكل تأكيد ، عدداً من المشاكل المعقدة ، وأعلن مرة أخرى أن التوليفة المطلوبة لا يمكن أن تتحقق بأفضل شكل الا على الصعيد القطري .

٢٢ - واستطرد قائلاً ان بحث هذه المسائل الثلاث يبين بوضوح أن المنظمة والهيئات على المستوى المحلي تؤدي دوراً أساسياً في حل المفارقات والتنسيق بين الاتجاهات المتباينة . وقال ان التجربة دللت على انه يمكن ، في هذا المستوى ، تحقيق أكبر نجاح على أساس عملي . وأشار الى ما حدث في كل من البلدان التي يعمل فيها البرنامج ، حيث قاد الممثل المقيم ، بالتشاور الدائم مع الحكومة ، عملية توحيد تدريجي لجهود الأمم المتحدة الانمائي . وأضاف ان المهمة مازالت بعيدة عن

(السيد مورس)

الاكتمال ، ومع ذلك فان الجهاز لم يعد ، كما كان من قبل ، يصدر نغمات متنافرة ؛ وهكذا ، في بعض الحالات ، أصبح مستشارو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، يتبعون الآن مباشرة الممثل المقيم . كما أن الحكومات سلكت الاتجاه ذاته في نفس الفترة : فقد أنشئت أجهزة للتعاون والتغذية في معظم البلدان ، أصبحت مسؤولة عن صياغة سياسات الانماء والتنسيق بين الأنشطة القطاعية للوزارات المختلفة . وفضل هذا التطور التاريخي ، استطاع برنامج الانماء أن يقيم ، ميدانيا ، هيكل دوليا شاملا تفوق قيمته بمراحل قيمة الموارد التي يساعد على توجيهها . ونتيجة لذلك ، لا ينبغي للمشاكل المالية التي يعاني منها البرنامج الانمائي الآن أن تؤدي الى اضعاف هذه الشبكة ، ولا بد من الحرص على تجنب أى تدبير عكسي قد يؤدي الى تجزئ جهاز الانماء على الصعيد القومي . وفي هذا الصدد ، قال انه لا بد للحكومات ، بأبيحمة الحال ، من أن تقرر بنفسها أى اصلاح ؛ وأضاف انه يقع على عاتق هذه الحكومات أمر تحديد السبيل المحلي الذى تزمع سلوكه للاتصال رسميا بمنظمة الأمم المتحدة ، وكذلك تأمين تلاحم السياسات والقرارات الادارية أو المالية التي تؤيدها في مختلف محافل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٢٣ - وفيما يتعلق بجوانب أخرى في علاقات برنامج الانماء بسائر جهاز الأمم المتحدة الانمائي ، قال مدير البرنامج ان المستوى الاقليمي يعتبر رابطة ذات أهمية أساسية بين البلدان وبين الاهتمامات الأوسع لمختلف الأمانات . وفي هذا الصدد ، أعرب عن أمله في أن تكون التقارير التي يالها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الهيئات الاقليمية مصدرا للمتجهات التي قد تنشأ اليها الحاجة فسي المستقبل . وأضاف ان روابا أمتن قد أقيمت بين برنامج الانماء واللجان الاقتصادية الاقليمية ، وان كان تعزيز الروابط بالمكاتب الاقليمية لمعظم الوكالات المتخصصة أصعب ، ولا سيما بسبب المشاكل الهيكلية ؛ ذلك ان الموقع ، والمجال الجغرافي ، والوظائف ومدى تفويض السلطات ، كل ذلك يتخير تخيرا كبيرا من وكالة الى أخرى . وذكر ان عقد اجتماعات منتظمة مشتركة بين الأمانات ، كتلك التي اقترحها المجلس ، سيساهم كثيرا في تأمين منهج متعدد النواحي على المستوى الاقليمي . وأما على مستوى المقار ، فقد قال انه يعتزم مشاوره الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشتركة لتحديد كيفية تعزيز دور المكتب الاستشاري المشترك بين المنظمات في مجال الانماء ، وذلك انتظارا لاتخاذ الحكومات قرارا بشأن الاقتراحات الرامية الى دعم عمل المجلس ودمج عدد من الأجهزة القيادية المختلفة . وفيما يتعلق بتعدد الصناديق ، قال انه رغم ما قد يتيح انشاء صناديق جديدة ، في بعض الحالات ، من اجتذاب موارد لم يكن ليتيسر الوصول اليها لولا ذلك ، فقد يكون من الحكمة ، نظرا للنفقات الإضافية التي ستترتب على انشاء هيكل بيروقراطية جديدة ، اسناد ادارة الجديد من الصناديق الى وكالات دولية مختصة موجودة بالفعل ، وتكليف مجالس ادارة قائمة فعلا بمراقبة هذه الصناديق .

٢٤ - وأخيرا ، استرعى السيد مورس الانتباه الى ضرورة وجود نظام للمعلومات أهم ، يليها احتياجات جهاز الأمم المتحدة للانماء في مبله ، ويغطي المجال العلمي والتقني والاقتصادي والاجتماعي والتنفيذي والاداري . وقال ان هذا النظام سيتيح كذلك تحقيق وفورات كبيرة ، وسيساعد برنامج الانماء على ممارسة الرقابة المالية اللازمة ومتابعة البرامج بشكل أسهل كثيرا .

٢٥ - السيد زاركوفسكي (بولندا) : سأل المدير عما اذا كان يرى ، هو أيضا ، وجوب البدء في شكل من أشكال تجميع الصناديق الموجودة ، وما اذا كان يمكن لبرنامج الانماء أن يتكفل بإدارة الصناديق الاضافية ، ما دام يدير بالفعل عددا كبيرا منها .

٢٦ - السيد مورس (مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي) : أجاب بأن الحكومات هي المسؤولة أن تقرر وجوب تجميع الصناديق أو عدم وجوبه . وقال انه لا بد من بحث ما قد يجده البرنامج من مزايا أو مساوئ اذا ما أدار صناديق مختلفة . واستدرك قائلا ان لدى البرنامج موظفين أكفاء في هذا المجال ، وانه مستعد تماما للنزول على رغبة الدول الأعضاء ، أيا كانت الوظائف التي قد تسند لها اليه .

٢٧ - السيد كجيلدغارد (الدانمرك) : سأل هل توصل برنامج الانماء الى اقامة علاقات عمل فعالة للخاية مع الأمم المتحدة ؟ وقال انه يفكر بوجه خاص في التعاون مع مكتب التعاون التقني ومع دائرة النقل .

٢٨ - السيد مورس (مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي) : قال ان هناك علاقات فعالة للخاية بين البرنامج والهيئة المركزية . وأضاف انه يجتمع شخصا أكثر من مرة في الأسبوع مع موظفين رئيسيين للوقوف على رأي الأمانة العامة في مشاكل الانماء التي تهم البرنامج . وفيما يتعلق بالعلاقات القائمة داخل المنظمة في مجالات خاصة ، قال انه التقى ثلاث مرات ، خلال الأسبوع ، بمفوض التعاون التقني لبحث معه المسائل التي تهمهما معا ، وأعرب عن أمله في أن تتميز هذه العلاقات لمصلحة الجميع .

٢٩ - السيد البحار (الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا) : أكد أهمية أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمستقبل منظومة الأمم المتحدة . وقال ان تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) يعتبر دراسة مفيدة للمشاكل التي تثيرها اعادة التشكيل ، وان التدابير المقترحة في هذا التقرير تستحق التفكير ، كما أن بعضها ، ولا سيما تلك التي تتعلق بالهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالنشطة التنفيذية والهيكل الاقليمية ، يقتضي قرارا سريعا .

٣٠ - وأضاف ان ضرورة تنسيق منظومة الأمم المتحدة والغاء المركزية فيها أمر تسلم به بشكل واسع البلدان الأعضاء وأمانات هيئات المنظومة . ومضى يقول ان بعض توصيات فريق الخبراء يتطلب ، بالتأكيد ، موارد اضافية ، وأحيانا قرارات تشريعية ودستورية ، وان كان بعضها الآخر يمكن بسهولة تطبيقه في حدود الموارد المتاحة ومقتضى الولاية الحالية . وذلك فلا بد من التركيز على ما يمكن تطبيقه من هذه التوصيات قبل غيره .

٣١ - واستطرد قائلا ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ادراكا منها للعواقب الاقليمية للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن اعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة والغاء المركزية في أنشطتها ، قد اختارت المنهج المتكامل المتعدد النواحي والموجه صوب العمل . ولذلك فقد أقامت هيكلًا عضويًا يتفق مع الواقع ، ومع آماني الدول الأعضاء فيها واحتياجاتها . كما ان اللجنة

(السيد العطار)

أنشأت اتفاقيات تعاون مع كثير من الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية ، مراعية في ذلك أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد . وقد جعلت من التعاون أولوية ، تجنباً للتداخل والازدواج ، وتوصلاً إلى خدمة مصالح المنطقة بشكل أفضل ؛ وبذلك فهي تعرب عن تأييدها لتوصية عامة لفريق الخبراء تتصل بالتنسيق . وقد أنشئت وحدة للتنسيق ، لتنسيق جهود اللجنة مع جهود الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتصلة بجامعة الدول العربية . وأضاف ان اللجنة تهتم اهتماماً بالغاً بالتدابير المقترحة لترشيد الهياكل التنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، اتخذت اللجنة عدداً من القرارات ، كما أن أمانتها نقلت وجهات نظرها في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات العلاقة (JIU/REP/74/5 و JIU/REP/45/2) ، وكذلك في مذكرة مدير برنامج الانماء المتعلقة ببرنامج وسياسات برنامج الأمم المتحدة للانماء ، وبالغاء مركزية أنشطة البرنامج ، وبالعلاقات باللجان الاقتصادية الإقليمية . وقال ان اقتراحات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يمكن أن توجز بالشكل التالي .

٣٢ - استناداً إلى التدابير المتخذة لترشيد أنشطة وهياكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانة الأمم المتحدة ، يجب أن تكون كل الأنشطة التقنية ذات الطابع الاقليمي التي يمكن للجوان الاقتصادية الإقليمية معالجتها ، غير مركزية بالفعل ، وكذلك السلطات والموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأنشطة . وقال ان هناك ما يبرر تماماً اسناد هذه المسؤولية والوسائل المناسبة إلى اللجان ، فهي الأدرى بمنطقة . وأضاف ان هذه اللامركزية ستؤدي إلى زيادة فاعلية منظومة الأمم المتحدة .

٣٣ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع الوكالات المتخصصة ومع سائر المنظومة ، قال ان هناك الكثير مما يجب عمله لدعم التعاون . وطالب بتعميم انشاء شعب مشتركة ، وتعزيز ما هو موجود منها . وذكر أن هناك ترتيبات من هذا النوع اتفقت عليها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مع منظمة الأفضية والزراعة ومنظمة الانماء الصناعي ، وأنها تأمل في التوصل إلى ترتيبات أخرى مع الوكالات المتخصصة الأخرى . وقال ان من المأمول فيه أن يكون للجوان الاقتصادية الإقليمية ترتيبات للتعاون مع هيئات مثل مجموعة المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ، لأن البلدان التي تخدمها اللجان ينبغي أن تشارك بجدية في وضع السياسات الخاصة بنقل الموارد ، وفي اصلاح النظام النقدي الدولي واستقراره .

٣٤ - وانتقل الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعد ذلك إلى أهم المسائل على الإطلاق ، ألا وهي علاقات اللجان الاقتصادية الإقليمية ببرنامج الانماء والوكالات المتخصصة ، فشد على ضرورة المتزايدة لاسناد وظائف الوكيل التنفيذي للمشاريع الإقليمية إلى اللجان ، كما أوصى بذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان ذاتها . ولابد ، علاوة على ذلك ، من اقامة تعاون وطيد بين اللجان الإقليمية وبرنامج الانماء ، لوضع برامج قطرية فعالة يعتبر تنسيقها شرطاً أساسياً لفاعلية المشاريع الإقليمية . وطالب الأخذ بفكرة " الوكيل التنفيذي المشترك " ، وقال ان اللجان الاقتصادية الإقليمية يمكن ، حسب الأحوال ، أن تسمى " الوكيل التنفيذي المنسق " .

٣٥ - ومضى يقول ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقترح ، على المستوى التنفيذي ، انشاء

(السيد العطار)

أقسام استشارية اقليمية لكل برنامج تقني ، تكون بمثابة المكون والمعزز للرابطة المباشرة بين البرامج القطرية للجان الاقليمية وبين الادارة المقابلة في الأجهزة التقنية الحكومية ومراكز القرار ، وتسهم في اعداد البرامج التي يمول برنامج الانماء جانبها منها ، سواء في ذلك البرامج القومية والمتعددة القوميات ، وتساعد اللجان الاقليمية في العمل ، متعاونة مع الوكالات المتخصصة ، على الارتقاء بالخدمات الجماعية لفريق من الخبراء يتكون من مستشارين اقليميين وموظفين مسؤولين عن الشعب التقنية .

٣٦ - ومضى يقول ان اللجنة تعتقد ، فيما يتعلق بالتنسيق على الصعيد الاقليمي ، انه لا بد من الاقرار للجان الاقتصادية الاقليمية بادارة عملية التنسيق وتحمل مسؤوليتها ، تساندها في ذلك كل هيئات منظومة الأمم المتحدة وبرنامج الانماء . وأضاف ان هذه المسؤولية قد تتطلب ، بالطبع ، موارد جديدة ، ولا سيما من الموائين ، حتى تتمكن اللجان من الاضطلاع ، في الوقت ذاته ، بهذه المهمة وبأنشطتها الأساسية .

٣٧ - واستطرد قائلاً ان على الأمين التنفيذي لكل لجنة اقليمية ومدير المكتب الاقليمي لبرنامج الانماء عقد اجتماعات دورية للتنسيق ، يشترك فيها كذلك الممثلون الاقليميون للوكالات المتخصصة التي تزاوُل أنشطتها في مجال التعاون التقني .

٣٨ - وفيما يتصل بالتعاون فيما بين اللجان الاقليمية ذاتها ، طالب بدعم تنسيق الجهود على كافة المستويات . وقال انه ، علاوة على اجتماعات الأمانات التنفيذية ، قد يكون من المفيد التفكير في عقد اجتماعات مسببة للمسؤولين عن البرامج التقنية .

٣٩ - ترأس السيد زاركوفسكى (بولندا) الجلسة .

٤٠ - السيد مورينو (دومينيكا) : قال ان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد لمصلحة المجتمع الدولي بأسره لن تصبح حقيقة واقعة الا اذا اعتمدت صكوك معدة بالشكل المناسب لتنظيم الأنشطة الاقتصادية الدولية . وأضاف انه لا بد ، أساساً ، من أن تحدد كافة أعضاء هذا المجتمع الرغبة السياسية في التطبيق الكامل لهذه الصكوك ، وأن يمتنعوا عن القيام بمناورات تسويقية تستهدف تحويل اهتمام العالم النامي عن المشاكل التي يصطدم بها . ومضى يقول ان التوصيات التي ستضعها اللجنة المتخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة يجب أولاً أن تكون متفقة مع أهداف السياسة العامة الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ومع تدابير التعاون التي اقترحتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة . وقال ان أهداف السياسة العامة ينبغي ألا تكون ثانوية بالنسبة لعملية اعادة التشكيل تستهدف الاعلان ادارياً ، داخل منظومة الأمم المتحدة ، عن تدابير السياسة العامة الواجب اتباعها خارج المنظومة ، مما سيؤدى الى الاضرار بتحسين العلاقات الاقتصادية الدولية وبمكانة الأمم المتحدة باعتبارها محفلاً متعدد الأطراف للمفاوضات . وطالب بأن تؤدى اعادة التشكيل الى تزويد الأمم المتحدة بهياكل وترتيبات مؤسسية تتفق كل الاتفاق مع شروط النظام

(السيد مورينو، كوبا)

الاقتصادى الدولى الجديد . كما طالب بأن يكون للمنظمة أجهزة متعددة الأطراف للمفاوضات ، تعمل بفاعلية وتضمن التمثيل الصحيح لمصالح البلدان النامية . وقال ان وجود أمانة مونة وفعالية ومؤهلة أمر لا بد منه ، ومع ذلك ، ينبغي ألا تطغى مصالحها على مصالح الدول الأعضاء ، ولا بد من ضمان توزيع جغرافى منصف بحق .

٤١ - ومضى يقول ان إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة لا ينبغي اعتبارها غاية في حد ذاتها ، بل وسيلة لاجداث تغيير جذرى في بنيان العلاقات الاقتصادية الدولية . وأضاف ان ضمان استجابة الأمم المتحدة استجابة صحيحة لاحتياجات البلدان النامية ، وتطبيقها لتدابير السياسة العامة المعتمدة خارج نطاق المنظومة ، يقتضى التفكير في وسيلة لإعادة التشكيل ذات ثلاث مراحل زمنية . فلابد أولاً من وضع تحليل قطاعى للمسائل الأدهى الى اشارة اهتمام البلدان النامية ، وكذلك لابد من تقييم للدور الذى يقع على عاتق مختلف الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسات وعن التنسيق والتنفيذ في كل قطاع ، مع المراعاة الواجبة لضرورة الأخذ بمنهج متكامل . فاذا ما ساعد هذا التحليل على استخلاص نتائج وعقد اتفاقات ، وجبت دراسة آلية تنسيق المنظومة ، مع اىلاء مراعاة خاصة للتقييم والبرمجة والتخطيط ، وكذلك للعلاقات بين الهيئات المكونة لها . وعندئذ فقط ، يكون من المناسب ، بعد اتمام هذه الدراسات ، التفكير في التعديلات الواجب ادخالها على الأمانة . أما قلب هذا النسق فسيكون مضيعة للوقت والجهد .

٤٢ - وطالب ممثل كوبا بتكليف فريق عامل لما بين الدورات باقرار المنهج الذى رسمه لثوه ، والذى سيساعد على توازن أفضل بين المركزية واللامركزية ؛ وأضاف ان القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والتنسيق يجب أن تتركز في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، أما الأنشطة المركزية فيجب أن يهيئ بها ، لا مركزياً ، الى الهيئات والأجهزة ذات الصلة .

٤٣ - وقال انه ، بمقتضى القرار ٣٣٤٣ (د - ٢٩) ، طلبت الجمعية العامة تقديم تقرير شامل عن حالة الأنشطة الاقتصادية الدولية ، يتركز فيه الاهتمام على القيود المتعلقة بالسياسة العامة والتي تواجه تنفيذ كل من برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولى جديد وكذلك سائر الصكوك الدولية التي تهم البلدان النامية . وأضاف ان هذا التقرير لم يوضع بعد ، ولذلك تركزت أعمال اللجنة ، وهو ما يعتبره الوفد الكويتى خطأ ، على الجوانب الادارية . وذكر ان الوفد الكويتى لا يرفض ولا يعارض ، اجمالاً ، تقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) ، ولكنه يعتقد أن دراسة امكانية تنفيذ توصيات الفريق ليست سوى جانب واحد من جوانب عمل اللجنة الخاصة ، كما انها ثانوية بالنسبة لدراسة الطريقة التي يمكن بها لهيئات المنظومة معالجة أهم مسائل السياسة العامة التي تؤثر في البلدان النامية ، كما وردت بوضوح في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الستين والاستثنائيتين السادسة والسابعة .

٤٤ - وتابع كلامه قائلاً ان الوفد الكويتى لا يمكنه ، في الوقت الراهن ، أن يستخلص سوى عدد قليل من النتائج فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء . وأضاف ان دور الجمعية العامة ،

(السيد مورينو ، كوبا)

التي تعتبر أهم هيئات الأمم المتحدة والمكلفة باتخاذ قرارات السياسة العامة ، ينبغي أن يتدعم . وأبدى ممثل كوبا شكه في صواب تحويل اللجنة الثانية الى لجنة للانماء ، فذلك سيعقد عملية اتخاذ القرارات ، وقد يعزل المسائل الاقتصادية عن سائر المسائل التي تبحث في الأمم المتحدة . وقال ان ذلك ينسحب أيضا على مسألة انشاء وظيفة مدير عام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وذكر انه قد لا يكون من المستحب ، علاوة على ذلك ، ابدال المؤتمرات المتخصصة بدورات استثنائية للجمعية العامة . فان أغلب المؤتمرات التي من هذا القبيل له آثار ايجابية على أنشطة الأمم المتحدة الانمائية ، رغم انعدام الارادة السياسية في التوصل حقا الى حل لمسائل البلدان النامية ، وهو ما تميز به بعض هذه المؤتمرات .

٤٥ - أما عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد سلم ممثل كوبا بوجوب تنشيطه ، وتمكينه من الاضطلاع بالوظائف التي أسندت اليه بموجب الميثاق ، واستدرك قائلا ان هذا التنشيط ينبغي ألا يدخل بنمو هيئات أخرى ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ذات نفع للبلدان النامية . وأبدى شكه كذلك في جدوى انشاء الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وفي امكان انعقاد المجلس بشكل دائم طوال السنة ، الأمر الذي سيضر ، بشكل ما ، بالبلدان النامية التي ليس في مقدورها جميعا ان يكون لديها خبراء على مستوى رفيع موجودون في المقر طوال الوقت . وأعرب عن اعتراض وفد كوبا التام على انشاء أفرقة صغيرة للمفاوضات ، لأن ذلك سيفتت المناقشات الدائرة بشأن الانماء في المجلس وهيئات أخرى . وأضاف ان المفاوضات الدائرة في الأمم المتحدة ، والتي تؤثر في مصالح البلدان النامية ، يجب أن تستمر في محفل عريض التمثيل ، ووفقا لمبدأ التنساق المتكامل لمشاكل الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٤٦ - ومضى يقول ان بعض الهيئات الادارية بالأمم المتحدة ، ولاسيما لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق ، يجب عليها أن تدعم دورها في التخطيط والتنسيق . وطالب بتعزيز اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، وتأمين توزيع جغرافي لأعضائها أكثر انصافا .

٤٧ - وقال انه لا بد ، قبل اتخاذ أي قرار بشأن تجميع الصناديق ، من التحقق من أن هذا التجميع قابل للاستمرار سياسيا ، بل حتى مرغوب فيه سياسيا ، وكذلك تحديد السبل المقترحة لتنفيذ هذا التجميع بها . وأضاف انه غير واثق من أن في الامكان ، سياسيا ، انشاء مجلس صغير للعمليات ، فهو لن يمثل على الاطلاق مجمل المصالح الداخلة في الأنشطة التنفيذية . وأعرب عن معارضة الوفد الكوبي كذلك لتأطير منهج اتفاق الرؤى للأنشطة والمداولات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالمنظومة . وقال ان القرارات يمتن ، بقدر ما يتسنى ذلك ، أن تتخذ باتفاق الرؤى ، ولكن تأطير هذه الممارسة قد يعقد اتخاذ القرارات والبدء في الأنشطة الانمائية ، كما أنه ، زيادة على ذلك ، قد يتعارض مع أكثر مصالح بلدان العالم الثالث مشروعية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٥

Blank page

Page blanche

الجلسة السابعة والعشرون

الاثنين ١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الساعة ٣٠ / ١٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1)
(تابع)

١ - السيد جها (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) : قال أولا انه ليس من المرغوب فيه محاولة جعل منظومة الامم المتحدة أشبه بالمنظمة الفريدة التي تستوعب كافة جوانب التعاون الدولي في كافة المجالات . وطالب بأن تستمر المنظومة في اداء وظيفتها على اساس تقسيم السلطات ولا مركزية الوظائف ، فهذا ما يكفل قوتها وحيويتها ، وما يمكنها من الاسهام البالغ الاهمية في عدد من المجالات المتخصصة . ومع ذلك فمن المستصوب ترشيد الهياكل بعض الشيء ، وتعديل العلاقات القائمة بين مختلف الهيئات ، حتى تستطيع المنظومة ان تتكيف مع التغير السريع في الوضع الاقتصادى والاجتماعى في العالم ، دون ان يقتضي ذلك انشاء مؤسسات جديدة . ورغم بعض العيوب الاكيدة ، فان الهياكل الاساسية لا تزال سليمة ، ولا ينبغي ادخال تغييرات جذرية عليها .

٢ - وفي هذا الصدد ، ذكر بما قاله الامين العام في الدورة الخامسة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى من ان أى محاولة لاعادة التشكيل ، لابد ان تراعى فيها الضرورة الاساسية لتأمين تلاحم أفضل وتنسيق أكبر للأنشطة التي تضطلع بها مختلف الهيئات التي ينبغي عليها في المستقبل ان تعمل بروح فريق حقيقية ، لتناول مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل متكامل وشامل .

٣ - واذاف أنه ، على المستوى الحكومى الدولي ، اذا كان بإمكان الامم المتحدة ، التي تشبه جمعيتها العامة مجلسا نيابيا اعلى ، ان تؤدى بالرياء دور الحفز والتنسيق ، فلا بد ، مع ذلك ، من تعزيز الوسائل التي تملكها ، مع العمل في هذا الصدد على تأمين التعاون الكامل من جانب كافة عناصر المنظومة . والواقع ان المشكلة تتمثل في العثور على التوازن الصحيح ، دون المساس باستقلال الهيئات المختلفة . ونلرا الى صعوبات الحالة الراهنة ، لابد من ان يعاد توجيه هيكل العلاقات بين الهيئات حتى تستطيع الامم المتحدة ان تؤدى ، داخل المنظومة ، دورا قياديا أكثر نشاطا وفاعلية .

٤ - ومضى يقول ان على المجلس ، على المستوى العملي ووفقا للميثاق ، ان يزيد من تدخله لمراقبة وقيادة وتنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة في المجالين الاقتصادى والاجتماعى .

٥ - وفي هذا الصدد ، قال انه لا شك في ان المجلس لا يستطيع ، خلال دورتين قصيرتين نسبيا ، ان يدرس بالتفصيل وباستمرار كل صغيف المسائل الاقتصادية والاجتماعية المعروضة عليه . ولهمذا الغرض ، ينبغي ان تتحول اللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية الى لجان لما بين الدورات ،

(السيد جها)

يمكن ان تشترك كذلك في اعمالها الدول التي ليست أعضاء في المجلس ، بدون ان يكون لها حق التصويت . كما ينبغي بقدر الامكان اتخاذ قرارات هذه اللجان باتفاق الرأى .

٦ - واذف ان هناك حالا آخر ، يتمثل في انعقاد المجلس بشكل دائم ، على ان يكون مفهوما ان تستمر الجمعية العامة ، ولا سيما اثناء الدورات الاستثنائية ، في اتخاذ القرارات السياسية الكبرى التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي . وعندئذ ينبغي تعزيز الوسائل التي تملكها امانة المجلس تعزيزا قويا ، كما يتعين على ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تقدم لها دعما أكثر فاعلية .

٧ - وفيما يتعلق بلجان المجلس الفنية ، قال رئيس وحدة التفتيش المشتركة انه قد يكون من الصعب على المجلس ، في رأيه ، ان يضطلع مباشرة بمسؤولية الاعمال التي تنفذها الآن بعض هذه اللجان ، وان كان من المناسب على اية حال اعادة النظر في عدد وتواتر دورات هذه اللجان ، والتساؤل عن جدوى وجود عديد من الاجهزة ، داخل المنظومة ، لمعالجة المسائل ذاتها في الواقع .

٨ - وعلاوة على ذلك ، طالب بتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ممارسة اشراف أكبر على البرامج ، بواسطة لجنة للبرنامج والتنسيق مدعومة ، تتكون من خبراء تعينهم الحكومات ، وتكلف بالبحث المتعمق لجوهر برامج الهيئات وانشطتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وقال ان مهمة البت فيما اذا كانت هذه البرامج تراعي مقاصد الدول الاعضاء وأولوياتها أم لا ، ينبغي ان تقع على عاتق لجنة البرنامج والتنسيق لا اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . واذف انه يمكن للجنة البرنامج والتنسيق كذلك عقد دورات تحدد مدتها وجدولها الزمني على اساس مراعاة الاقتراحات التي يقدمها في هذا الصدد الفريق العامل المعني بالاجهزة الخاصة ببرامج وميزانيات الامم المتحدة .

٩ - وفيما يتصل بالتنسيق والتعاون فيما بين الامانات ، قال السيد جها انه يمكن تكليف لجنة التنسيق الادارية بتحديد السياسات والمسائل التي لها درجة اعلى من الاولوية ، وعرضها على المجلس وعلى الجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، طالب بأن يؤدي الامين العام ومكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات دورا اساسيا . ووصف التنسيق بين الامانات المختلفة بأنه ذو أهمية خاصة في مجال تخطيط البرامج وتنفيذها ، فهو وحده الذي يكفل تحاشي الازدواج . ويضاف الى ذلك انه ينبغي على اللجان واللجان الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية ان تكلف اساسا على التوفيق بين البرامج .

١٠ - ومضى يقول ان من المستصوب التوفيق بشكل افضل بين برامج منظومة الامم المتحدة على المستوى القطري ، في خطه وازلتنسيق البرامج على مستوى الامانات ، وهي المهمة الموكولة الى لجنة التنسيق الادارية . ولهذا الغرض ، يمكن التشارك في كل الموارد الانتاجية تقريبا ، لاغراض تخطيط البرامج وصياغتها ، كما يمكن دعم وضع الممثلين المقيمين الذين ينبغي ان يتحولوا الى

(السيد جها)

ممثلين لمنظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي . ولن يحول ذلك بين مختلف الهيئات وبين ان يكون لها ممثلوها الخاصون بها الذين تنسق انشطتهم مع أنشطة الممثل المقيم . وينبغي ، بمحاذاة ذلك ، توحيد أنشطة المعلومات الخاصة بالهيئات على صعيد المنظومة .

١١ - واستطرد قائلاً ان الوضع يسوده بعض الاضطراب على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي . وقال ان وحدة التفتيش المشتركة اوصت بوجه خاص ، في احد تقاريرها الاخيرة ، بمعالجة بعض المظاهر غير السوية في الهياكل الاقليمية للهيئات المختلفة . و اضاف ان وحدة التفتيش المشتركة اوصت كذلك بان تتحول اللجان الاقتصادية الاقليمية ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ، الى مراكز لتخطيط البرامج والتوفيق بينها على الصعيد بين الاقليمي ودون الاقليمي ، وبان تنشأ روابط ذات نفع متبادل ، من ناحية بين اللجان الاقتصادية الاقليمية والممثلين المقيمين ، ومن ناحية اخرى بين الممثلين المقيمين ولجنة التنسيق الادارية .

١٢ - وتابع كلامه قائلاً انه لا بد ، علاوة على ذلك ، من اعادة توزيع للمهام بشكل اكثر توازنا بين مزار الهيئات المختلفة ومكاتبها الخارجية ، مما يتطلب لامركزية في المهام ، وتفويضاً لسلطات متزايدة الى المكاتب الاقليمية ودون الاقليمية والقومية . ومع ذلك ، فان معدل اللامركزية لا يزال شديداً البطء ، رغم التصريحات العديدة المؤيدة لمثل هذه العملية . و اشار الى ما اوصت به وحدة التفتيش المشتركة ، في تقريرها عن الهياكل الاقليمية ، من اللامركزية المتقدمة للأنشطة التقنية والادارية في مجال تخطيط البرامج وصياغتها وتنفيذها . اما فيما يتعلق بالامم المتحدة ، فقد اقترحت وحدة التفتيش المشتركة تكليف اللجان الاقتصادية الاقليمية بتنفيذ الأنشطة التنفيذية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي .

١٣ - وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالتفتيش على أنشطة الامانات ودراساتها ، قال ان وحدة التفتيش المشتركة ترى ان المسؤوليات التي يضطلع بها ، على صعيد الاشراف في مجال الادارة والميزانية ، رؤساء الامانات وكذلك اجهزة تقرير السياسة العامة ، تعتبر مسؤوليات أساسية ومتكاملة . كما ان انشاء وحدة التفتيش المشتركة ، التي تكمل انشطتها أنشطة أقسام المراجعة الداخلية بمختلف الهيئات ، يؤكد بذاته ضرورة وجود اشراف خارجي .

١٤ - وعن تقييم برامج منظومة الامم المتحدة ، قال رئيس وحدة التفتيش المشتركة ان مراقبة تنفيذ مختلف مراحل برنامج ما ، ينبغي ان تقع اساساً على عاتق رئيس امانة الهيئة المعنية ، الذي ينبغي ان يزود بجهاز داخلي للاشراف واستغلال المعلومات . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان يستكمل هذا التقييم الداخلي بتقييم خارجي ، وهي مهمة تعتبر وحدة التفتيش المشتركة ، بوصفها جهازاً مستقلاً ، الأقدر على النهوض بها . والواقع ان أعمال وحدة التفتيش المشتركة في هذا المضمار يمكن ان تستند الى ما تجمعه من معلومات ومعطيات لمساعدتها في عملياتها التفتيشية ، مما سيعطي لهذه الأعمال أقصى قدر من الثقة .

١٥ - و اردف قائلاً ان وحدة التفتيش المشتركة يمكنها بذلك ان تسهم في تنسيق وترشيد مناهج

(السيد جهـا)

التقييم الداخلي لمختلف الهيئات ، وذلك باضطلاعها ، على اساس انتقائي ، بمهام تقييمية خاصة على مستوى المنظومة ، وباجراء تحليل عام للأنشطة التقييمية للهيئات ، وبمعد مقارنات بين النتائج التي تصل اليها كل منظمة في مجال تقييم البرامج .

١٦ - وأوجز السيد جهـا ، فقال ان وحدة التفتيش المشتركة مستعدة للقيام بهذا الدور التقييمي ، دون المساس بسلطاتها الاخرى في مجال التفتيش والاستقصاء . وقال انه لا بد ، في هذه الحالة ، من زيادة قليلة في عدد اعضائها وكذلك فيما لديها من وظائف تعزيزية .

١٧ - ترأس السيد دادزي (غانا) الجلسة .

١٨ - وردا على السيد برتلينغ (هولندا) ، الذي سأل عما اذا كان يمكن للسجل المشترك للأنشطة الانمائية الاضطلاع بدور الجهاز المكلف بدراسة أنشطة المعلومات المقارنة التي تضطلع بها مختلف الوكالات المتخصصة ميدانيا ، قال السيد جهـا (رئيس وحدة التفتيش المشتركة) انه يمكن بالفعل ان يؤول هذا الدور الى السجل المشترك ، الذي يضطلع به بالفعل الى حد ما ، والذي يستطيع الاضطلاع به بكامله .

١٩ - السيد سام (غانا) : اعلن ان المهمة الموكولة الى اللجنة الخاصة ، وهي اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة لتصبح اقدر على المعالجة الفعالة لمشاكل التعاون الاقتصادي الدولي والقيام بالالتزامات المترتبة على الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد وكذلك على ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، هي مهمة اساسية حقا . ولكن اعادة التشكيل هذه امر مفروض ، من ناحية لان المجتمع الدولي سلم بضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والنظام الدولي الذي يعتبر اطارا لها ، للقضاء على التفاوت الخطير بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ومن ناحية اخرى لانه بعد تجربة ٣٠ عاما ، اصبح من الطبيعي ان يعاد النظر في الهياكل القائمة وان تدخل عليها اصلاحات ، مع مراعاة الاماني والاهداف ذات الاولوية للاغلبية العظمى من الدول الاعضاء . وعلى ذلك فان مهمة اللجنة تستهدف التأكد من ان منظومة الامم المتحدة تجسد النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وانها اصبحت اقدر على تنفيذه .

٢٠ - ومضى يقول ان العمل الذي شرعت فيه اللجنة الخاصة ليس ان مسألة فنية او ادارية بحتة ، بل هو مسألة سياسية اساسا ، ولن يكون له معنى الا في اطار التقدم المحرز في سبيل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وبالإضافة الى ذلك ، يتعين على اللجنة ان تدرك انه اذا كان للمنظومة الحالية عيوب عديدة ، فمرر ذلك ، اساسا ، الافتقار الى ارادة سياسية ثابتة من جانب الدول الاعضاء لاستخدام المنظومة وتكييفها ، توصلنا الى حلول فعلية لمشاكل التعاون الاقتصادي الدولي . وقال ان تعقد مهمة اللجنة يتطلب البرهنة على احساس حاد بالمسؤوليات السياسية ، وعدم الاقدام الا بعد تفكير ناضج . وأضاف ان من المؤكد ، بالتالي ، انه سيكون من السابق لاوانه التفكير الآن في اقتراحات مفصلة . وقال ان التصريحات العامة التي صدرت حتى الآن تتيح اساسا كافيا للعمل ، يساعد على تحديد المشاكل الاساسية التي ينبغي على الفريق العام

(السيد سام ، غانا)

لما بين الدورات العكوف عليها . ومضى يقول ان تصريحات رؤساء الامانات لمختلف الوكالات والهيئات في الامم المتحدة لم تكن كلها اسهاما في مهمة اللجنة او تعبيرا عن اهتمامهم بشواغلها . واعرب عن امل الوفد الغاني في ان يكون الاطار الذي سيعمل فيه الفريق العامل والذي سيكون اقل اتصافا بالصفة الرسمية ، عوناً على اجراء حوار صادق وتبادل مثمر للرأى مع رؤساء هذه الامانات .

٢١ - واستطرد قائلاً ان الوفد الغاني يشارك في الرأى القائل بوجوب بذل اللجنة الخاصة كل جهد لها لتحليل مدى استجابة المنظومة الحالية او عدم استجابتها ، بشكل فعال ، لمقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي . ثم تقوم اللجنة بعد ذلك ببحث الوسائل الكفيلة بتحسين بنى الهيئات وعملها بشكل فعال . و اضاف ان تقرير فريق الخبراء المعني بدراسة هيكل منظومة الامم المتحدة يعتبر ، لهذا الغرض ، اساساً مفيداً للعمل . وقال انه لا ينبغي مع ذلك النظر الى هذا التقرير على انه الموضوع الرئيسي الذي يجب ان تركز اللجنة عملها عليه ، فان له فضل تقديم احدث تحليل للوضع ، وتحديد المجالات الرئيسية التي يمكن التفكير بشكل مفيد في اصلاحها . واعرب عن اعتقاد الوفد الغاني ، كما هو شأن وفود اخرى ، بانه قد يكون من المفيد وضع قائمة بالمشاكل الكبرى الواجب بحثها على سبيل الاولوية ، وهي قائمة ستكون بمثابة نقطة انطلاق لعمال الفريق العامل .

٢٢ - فاذا تم ذلك ، كان على اللجنة الخاصة مع ذلك ان تتجنب ما أوصى به البعض من محاولة نزاع طابع سياسي عن مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي ، فذلك معناه تجاهل مالهذه المشاكل من طابع سياسي اساساً . ولا بد من جهة ، من ان تحرص اللجنة على الا تضل سبيلها في مداورات عقيمة لتأييد المركزية او معارضتها ؛ فهناك في هذه النقطة تسليم عام بوجوب العمل على ان تكون الاجهزة المركزية اقدر على تحديد سياسات شاملة وخطوط عمل متعددة الاتجاهات ، تركز على منهج متكامل ، واقدر كذلك على تأمين تلاحم المنظومة ؛ ولا بد من جهة اخرى من تزويد الهيئات القطاعية بوسائل متزايدة لتتمكن من تنفيذ هذه السياسات ، كلا في مجاله .

٢٣ - وفيما يتعلق بتحديد المشاكل الرئيسية التي تتطلب اصلاح ، قال انه قد يكون ممكناً البدء بالاهتمام بمنهجية تساعد على تعيين المتجهات العامة والاولويات فيما يتعلق بالاهداف العامة اولا ، ثم بالاهداف على مستوى البرامج ومجالات العمل الرئيسية . وفي هذا الصدد ، لا بد من التأكيد على آليات التخطيط والبرمجة وآليات الميزانية على مستوى المنظومة في مجملها ، وكذلك على تحليل ما أسند الى الاجهزة الحكومية الدولية المعنية من ادوار ووظائف تتعلق بالتفاوض ، دون اغفال دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مختلف الاجهزة التي تقرر البرامج والميزانية وطالب كذلك بالتركيز ، من ناحية على المكان الذي يحتله البحث والتخطيط والتحليل ، ومن ناحية اخرى على صوغ البرامج وتنفيذها . و اضاف انه لا بد لاجراءات التقييم وللروابط بين أنشطة البحث والانشطة التنفيذية من ان تحظى بالانتباه في كل الحالات . وطالب ، أخيراً ، من وجهة النظر هذه ببحث المسائل المتعلقة بتطوير اجهزة المعلومات ، وهياكل التعاون على المستوى

(السيد سام ، غانا)

الاقليمي ، وتنظيم أنشطة منظومة الامم المتحدة على الصعيد المحلي ، ومشاكل السياسة المتعلقة بالموظفين .

٢٤ - واستطرد قائلاً ان من الممكن بالتأكيد الاخذ بمنهج آخر ، اى تحليل الهيئات القائمة . وفي هذه الحالة ، لا بد من الانطلاق من دور الجمعية العامة - التي تعتبر أعلى جهاز لوضع السياسات العامة - كما تحدد بوجه خاص في المواد ١٣ (١ ' ب ') و ١٧ وفي الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق . ومن المستصوب بعد ذلك بحث الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقياس نطاق ولايته ومسؤولياته وفقاً للميثاق ، وتحليل علاقاته بالجمعية العامة وسائر هيئات المنظومة ومنها الوكالات المتخصصة . كما ينبغي ، في هذا السياق ، تحليل دور أجهزة تقرير السياسة العامة والاجهزة القيادية المسؤولة في المجالات القطاعية وفي مجال المساعدة التقنية وأنشطة ما قبل الاستثمار ، بحيث تزود بالوسائل التي تساعد على الاسهام بفاعلية أكبر في تنفيذ السياسات العامة التي تضعها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وبعد ذلك ، يجب أن تحظى الاجهزة المتعلقة بالتعاون الاقليمي في مجال التصور والتخطيط والتحليل وكذلك في المجال التنفيذي بالاهتمام ، وكذلك - كمرحلة أخيرة - الأمانات وأجهزة التنسيق بين الهيئات .

٢٥ - وأردف قائلاً ان بوسع اللجنة الخاصة ، مع ذلك ، الاخذ بمنهج ثالث ، فتنتقل من بعض الاهداف العامة التي يكون المجتمع الدولي قد اتفق عليها ، ولا سيما تلك الواردة في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وفي القرار ٣٣٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة . على ان تقوم اللجنة بعد ذلك ببحث الصعوبات المتمثلة في تلك الاهداف ، ومدى قدرة الهيكل المؤسسية القائمة على التغلب على هذه الصعوبات ، استناداً الى التجربة المكتسبة . وبعد ذلك البحث ، يمكن للجنة ان تقدم بدائل مختلفة لما تراه أفضل هيكل مؤسسي .

٢٦ - وعلن ان وفد غانا يحبذ المزج المادى لهذه الطرائق الثلاث في دراسة المسألة . وقال ان من الواضح انه ايا كانت وجهة النظر المعتمدة ، فانها ستكون كذلك بعد تفاوض وعلى أساس اتفاق الرأى . و اضاف ان اتفاق الرأى هذا يجب ان يكون ثمرة لتفكير متمعن وبحث عميق لكل جوانب المشاكل قيد النظر ؛ وفي الوقت ذاته ، لا بد من ان تتجنب اللجنة الخاصة - في مهمة معقدة بهذا الشكل - تبطئة الانطلاقة المباشرة التي نجحت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الاخيرة ، في اعطائها لمنظومة الامم المتحدة .

٢٧ - السيد أوليفيري - لوبيز (الأرجنتين) : ذكر بأن اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة تستهدف جعلها " أتم كفاءة في معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة شاملة وفعالة " و " أكثر استجابة لمتطلبات اقامة نظام اقتصادي دولي جديد " . وقال ان هذين الهدفين المتكاملين هما ما كان يفكر فيه ممثل الاردن عندما اقترح على اللجنة ان تعتمد ، في القيام بأعمالها ، منهجاً إدارياً ، أو سياسياً ، أو مزيجاً من الاثنين معاً . و اضاف ان هذا النمط من التفكير ربما

(السيد اوليفيرى لوبيز ، الارجننتين)

كان هو الذى حمل الوفد المكسيكي على ان يقترح على اللجنة ان تضع نفسها خارج نطاق المنظومة وان تراعي القيود السياسية التي يصطدم بها تطبيق القرارات الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وذلك حتى يتسنى لها ان تتصور بشكل افضل التعديلات الواجب ادخالها على مختلف الهياكل ، اى داخل المنظومة .

٢٨ - واعرب عن اعتقاد الوفد الارجنطيني في منطقية هذا الاستنتاج اذا ماروعي التطور الذى حدث خلال السنوات الثلاثين الاخيرة في مجالين متميزين ينبغي على اللجنة ان تضعهما في اعتبارها . ففي 'المقام الاول ، يؤخذ من الدراسات المنفذة خلال السنوات الاخيرة ان الامم المتحدة قد تطورت بشكل قليل الاتساق ، مع ظهور مشاكل جديدة تتطلب حلا شاملة . وهكذا اقيمت هياكل قطاعية كبيرة لا بد من ادماجها في كل أكثر تلاحما واتساقا ، وان كانت قد ساعدت على فهم افضل للحقيقة الواقعة على اساس منهج متعدد النواحي او القطاعات . ولكن هذا الاهتمام لم يكن كافيا لتبرير انشاء اللجنة ، ان لا مفر من التسليم بان المنظومة تعمل بشكل مرض بما فيه الكفاية ، وان التعديلات الضرورية كان يمكن ، من وجهة النظر هذه ، القيام بها في اطار ترشيد لمهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولكن اذا كانت البلدان النامية قد اتخذت مبادرة اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة ، فذلك لانه حدث ، من جهة اخرى ، خلال السنوات الثلاثين الاخيرة تطور حتمي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية وفي علاقات القوى بين الدول . واضاف ان هذا التطور ، الذى يتمثل أهم مظهر له بالنسبة للامم المتحدة في عملية اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، قد واكبته توترات ناشئة من مسائل اقتصادية ، وهي توترات يتزايد تهديدها لصون السلم والا من الدوليين ، الذى يعتبر الهدف الأسمى لميثاق الامم المتحدة .

٢٩ - ومضى يقول ان الوفد الارجنطيني لا يغيب عن باله ، مع ذلك ، ان على اللجنة مواجهة حقيقة فريدة ، وانه قد يكون من المحزن ان تعتمد اللجنة سلسلتين من الاقتراحات المستوحاة من مفهومين يقال انهما مختلفان ، وان كانا في الواقع شيئا واحدا ، وقال ان عملية اعادة التشكيل تعتبر ممارسة سياسية ، وانه قد يكون من المفيد تذكر ذلك عند تحديد الاولويات وكذلك اجراءات انفاذ الاقتراحات المحددة التي يكون في امكان اللجنة وضعها . ومضى يقول انه اذا كان يراد تصويب العوامل التي لا بد من مراعاتها لاعداد تشكيل المنظومة تصويبا بياانيا ، فسنلاحظ ان لاعداد التشكيل هذه ثلاثة أبعاد . فهناك ، من ناحية ، الوظائف (وضع السياسات ، والتنسيق ، والتخطيط والبرمجة ، والتفاوض ، والتقييم ، والانشطة التنفيذية) ، ومن ناحية اخرى الهياكل (المركزية ، والقطاعية ، والاقليمية ، وهياكل الامانة) ، ولكن هذين العاملين هما محصلة بعد ثالث يتمثل في الاهداف المحددة التي تعهدت المنظومة ذاتها ، والدول الداخلة فيها ، بتحقيقها .

٣٠ - وقال ان هذه النظرة الثلاثية الابعاد هي اساس ورقة الاجتماع رقم ٢ ، التي تتضمن قائمة بالهياكل المؤسسية ووظائفها تضاف الى قائمة الاهداف التي اقترحتها مجموعة البلدان السبعية والسبعين . واضاف انه كان من الانسب ، في رأيه ، وضع الاحداثيات الاساسية للمنهج الوظيفي ، كما اقترحت مجموعة البلدان السبعية والسبعين (ورقة الاجتماع رقم ٢ ، الفقرتان ٣ و ٤)

(السيد أوليفيري لوبيز ، الأرجنتين)

والوفود التسعة للمجتمع الاقتصادي الأوروبي (ورقة الاجتماع رقم ٣ ، الفقرتان ٢ و ٥) . وقال ان ذلك كان سيساعد اللجنة في تحديد اسهل للازدواج ، او على العكس للشغرات الواجب سدها .

٣١ - وفيما يتصل بوليفة التنسيق ، اعرب السيد أوليفيري - لوبيز عن اعتقاده بوجود المراعاة ليس فقط للدور المركزي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بل كذلك لدور الةجهزة التي تمارس هذه الوظيفة على الصعيد القطاعي . وينبغي ، علاوة على ذلك ، تعزيز التنسيق بين الوكالات على مستوى الامانة ، وكذلك وظيفة التفاوض التي يجب ان يكون في الامكان ممارستها في منظومة الامم المتحدة اجمالا . واضاف ان الحاجة الى ذلك تتزايد اذا اريد حل المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي على الصعيد العالمي .

٣٢ - وأبدى السيد أوليفيري - لوبيز استعدادة لدراسة وظيفة التفاوض بدون اى فكرة مسبقة ، ومع ذلك فقد اعرب عن اعتراضه على تأطير عملية الوصول الى رأى اتفاقي ، فهو لا يعتقد ان بالامكان الوصول الى نتائج افضل باعطاء شكل أكثر تشددا لاجراءات تنفذ فعلا بطريقة مرضية . واضاف انه كلما ابدت الارادة السياسية للتفاوض ، وقّرت منظومة الامم المتحدة الوسائل لذلك . وعلى العكس من ذلك ، فيما يتعلق بوظيفة التفاوض ، ربما يكون الوقت قد حان لدعم قدرة الهيئات التي اثبتت فاعليتها ، حتى تستطيع اداء دور رئيسي في تحويل العلاقات الاقتصادية الدولية . وينطبق ذلك بوجه خاص على مؤتمر الامم المتحدة للتجارة للانماء ، الذي ينبغي أن يكون مركزا للتفاوض في المجال التجاري وما يتصل بذلك من مسائل انمائية .

٣٣ - واعرب السيد أوليفيري - لوبيز عن اعتقاده بأن الامثلة التي ساقها لتوه تبين مدى صعوبة قبول قائمة بفئات المشاكل ذات الاولوية التي ستستبعد منها الهياكل القطاعية . وقال انه اذا كان تعزيز الهياكل المركزية قد يبدو أمرا مرغوبا فيه ، فانه لا ينبغي ان يتم على حساب أجهزة ، مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، تؤدي دورا هاما في المجالات القطاعية . واضاف أنه لا ينبغي للجنة ، في افتراضها الخاص بالعمل ، ان تستبعد الهياكل القطاعية بحجة انها في طور التكيف بالفعل ، لان ذلك سيتنافى مع الدائرة الشاملة للوظائف التي ينبغي ان تضطلع بها المنظومة ، ومع البحث الكامل للاهداف الواجب عليها بلوغها .

٣٤ - وتابع كلامه قائلا ان الوفد الأرجنتيني يرى من الا صوب ، بدلا من ان تجرى مفاوضات مطولة بهدف التوصل الى رأى اتفاقي بشأن قائمة مفصلة للغاية للمسائل ذات الاولوية ، ان تكون هناك قائمة تحليلية الى حد معقول ، تراعى فيها ليس فقط الصعوبات الناجمة عن مناهج قسود تتباين احيانا ، بل كذلك الجهود الخلاقة التي تبذلها الدول الاعضاء . وعلى اية حال ، اذا حيزت اللجنة قائمة أكثر تفصيلا ، فانه لن يكون بوسع الوفد الأرجنتيني قبولها الا اذا كانت مجرد قائمة احصائية ، بحيث لا يعاب احد لكونه قد تقدم بمقترحات او اقتراحات لا تتفق والاولويات التي حددتها اللجنة .

٣٥ - وهكذا ، فيما يتعلق بدعم دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، قال السيد أوليفيري - لوبيز

(السيد اوليفيرى لوبيز ، الارجننتين)

انه يعتقد ان بامكان الفريق العامل بحث مقترحات لم ترد لا في تقرير فريق الخبراء ولا في أى وثائق اخرى خاصة باعادة تشكيل المنظومة ، وان تكن ، في رأى كثير من الدول الاعضاء ، تدخل فـي نطاق مسؤولية المجلس وترتكز على الميثاق . و اضاف انه يتجه بتفكيره ، بوجه خاص ، الى الوظيفة المتعلقة بالحيلولة دون نشوء أوضاع كفيلة باشارة ازمت عالمية ، ويتحدد مايلزم في مثل هذه الحالات من اجهزة للمعلومات والتشاور . ومضى يقول انه اذا امكن التوصل الى اتفاق عريض بدرجة كافية بشأن هذه النقطة ، فان هذه الوظيفة ستكون متفقة مع الدور المتميز الموكول الى المجلس بين الهياكل المركزية للقطاع الاقتصادى والاجتماعي .

٣٦ - وأضاف السيد اوليفيرى - لوبيز ، في الختام ، انه حريص على تأكيد اقتناعه الراسخ بضرورة دعم دور الهياكل المركزية في صعيدين اساسيين : فالمطلوب ، أولا ، تحسين التنسيق بين اجهزة التخطيط والبرمجة والميزنة ، بحيث توضع موارد المنظومة في خدمة الاولويات التي تحددها الحكومات ؛ ومن المناسب ثانيا تأطير آليات ومناهج التقييم ، لتضيق الهوة بين اتخاذ القرارات وتطبيقها .

٣٧ - واعرب عن استعداد وفد الارجننتين لبحث اى اقتراح آخر يصدر عن فريق الخبراء او عن الوفود المشتركة ، وللتعاون بنشاط في اعمال الفريق العامل لما بين الدورات ، بحيث يتسنى للجنة الاضطلاع التام بالمسؤوليات التي عهدت بها اليها الجمعية العامة .

٣٨ - السيد كوربا (الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد) : ذكر بأن مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، التي اجتمعت في مانابلا ، قد اتخذت بشأن مسألة الدور الجديد لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد قرارا ذات طابع عام ، سيعرض على مجلس التجارة والاقتصاد الذى سيعقد دورته الاستثنائية السابعة في آذار/مارس ، في شكله الاكثر تحديدا الذى سيضعه فيه فريق عامل انشأته مجموعة البلدان السبعة والسبعين . وقال ان المجلس ، وكذلك المؤتمر الرابع للتجارة والاقتصاد التي سينعقد في نيروبي في شهر أيار/مايو ، سيدرسان مسألة الدور الجديد للمؤتمر ، مع مراعاة اعمال اللجنة الخاصة .

٣٩ - وذكر السيد كوربا بأن مؤتمر التجارة والاقتصاد ظل ، طوال سنوات عمره الاحدى عشرة ، يؤدي دورا اساسيا في مجال التجارة الدولية . فقد أسهم بوجه خاص في الصياغة النهائية للأفضليات ، وفي المفاوضات الخاصة باتفاق الكاكو ، وفي اعادة التفاوض بشأن اتفاق القصدير ، وفي وضع مدونة السلوك لاتحادات النقل البحرى ؛ كما اضطلع بدور في اعداد الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

٤٠ - ومع ذلك فان مؤتمر التجارة والاقتصاد ، كما قال ، لم يبلغ بعد الاهداف التي حددتها لنفسه . ولذلك ينبغي له الآن ان يتجاوز دوره كمحفل تخرج منه الافكار الجديدة التي من شأنها التأثير في السياسات الانمائية الدولية ، لكي يصبح جهازا يمكن استخدامه بفاعلية لوضع احكام محددة واتخاذ القرارات .

(السيد كوريا)

٤١ - ومضى يقول انه اذا لم تكن امكانيات مؤتمر التجارة والاقتصاد قد تجلّت بالكامل ، فان ممر ذلك اساسا الى ان المجتمع الدولي لم يكن ، عند انشاء المؤتمر ، قد وعي أهمية مسألة التنمية الاقتصادية في العلاقات الدولية . و اضاف انه حدث تطور اساسي بشأن هذه النقطة في الوقت الذي تزايد فيه ظهور المؤتمر لا بمظهر المحفل المقصود على مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، بل في شكل المنبر الدولي .

٤٢ - و اردف الى ذلك قوله ان الجمعية العامة ، من جانبها ، قد تزايد اهتمامها بالمسائل الاقتصادية ، وهو ما تؤكد اعمالها وقرارات الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة . وقال أن هذا المتجه الجديد يتيح لمؤتمر التجارة والاقتصاد فرصة العمل كأداة للجمعية العامة ومتابعة القرارات التي تتخذها ، وذلك بالشروع في عملية مفاوضات لتنفيذها ، في اطار الاختصاصات الممنوحة له .

٤٣ - و اضاف السيد كوريا انه ، مع تقديره لتقرير فريق الخبراء (E/AC.62/9) حق قدره ، يرى فيه بعض الغموض الذي لا بد من تبديده . ومثل لذلك بأن فريق الخبراء يفكر في دمج بعض عناصر من منظومة الامم المتحدة ظلت حتى الآن مجزأة ، وذلك عملا على انشاء جهاز مركزي يكلف اساسا بوضع السياسات العامة ، ومع ذلك يقترح الفريق كذلك دعم بعض الاجهزة في مختلف المجالات ، ومنها مجال تنمية التجارة الذي قد تنشأ فيه هيئة جديدة . و وصف ذلك بأنه صيغ متعارضة ، وقال ان من الواضح تماما ان مؤتمر التجارة والاقتصاد لا يمكن ادماجه في صلب المنظومة الجديدة وفي ذات الوقت تتمخض عنه هيئة جديدة .

٤٤ - واستطرد قائلا ان الخبراء ينصّون في تقريرهم كذلك على ان مؤتمر التجارة والاقتصاد سيستمر في العمل بصورته الحالية لمدة عامين ، وذلك حتى يتاح للهيكل الجديد الوقت الكافي لاثبات وجوده . و اضاف انه لا يدري كيف يمكن للهيكل الجديد تأكيد ذاته اذا لم يتسن له معالجة المسائل الكبرى التي ستظل من اختصاص مؤتمر التجارة والاقتصاد ؛ ومن ناحية اخرى ، اذا نظر هذا الهيكل في مسائل معهود بها الى المؤتمر ، فان دور المؤتمر سيتغير نتيجة لذلك .

٤٥ - وقال السيد كوريا انه لا يعترض على المركزية في بعض الاجهزة ، وان كان يرى انه لا بد ، في اى عملية للمركزة ، من التمييز بين نوعي الاسهام المقدم من الامم المتحدة للاقتصاد . فمن ناحية ، تقدم الامم المتحدة مساعدة مالية وتقنية على المستوى القومي في مجالات جد مختلفة ، تتراوح بين المسائل السكانية والانتاج الغذائي ؛ ومن ناحية اخرى ، توفر الامم المتحدة اطارا يمكن من خلاله ان تجرى مفاوضات ومشاورات بين الدول ، بهدف اتخاذ قرارات او القيام بعمل دولي .

٤٦ - و اعرب السيد كوريا عن اعتقاده بأنه يمكن اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة في ثلاث مجالات كبرى للانشطة : الانشطة التنفيذية ، والمساعدة التقنية والمساعدة المالية ؛ والتعزيز الوظيفي المقصود به مساندة الجهود القومية ؛ والمفاوضات الرامية الى انشاء اطار دولي للاقتصاد .

(السيد كورينا)

٤٧ - ونذكر السيد كورينا بأن دور مؤتمر التجارة والتنمية ، منذ انشائه ، في توفير إطار للمفاوضات ذات الصلة بالتنمية ؛ وقال انه يرى وجوب دعم هذه الوظيفة حتى يتاح للمؤتمر أن يخدم منظومة الأمم المتحدة بفاعلية أكبر . وأضاف أنه لا بد من تمكينه من أن يواصل ، داخل الأمم المتحدة ، الحوار الذي بدأ في مؤتمر باريس . وعلى أية حال ، فمن المناسب دعم روابط مؤتمر التجارة والتنمية بالجمعية العامة إلى أقصى حد ، حتى يتمكن ، بتشجيعه للمفاوضات لهذا الغرض ، من ترسيخ الانطلاقة المطلوبة للمتجهات السياسية التي قررت بها الجمعية العامة . ومضى يقول ان الدور الذي يود ان يضطلع به المؤتمر تماما ، وهو دوره كأداة للمفاوضات ، لن يحول بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين اداء دور المنسق الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

٤٨ - واستطرد قائلاً ان مسألة انشاء منظمة دولية للتجارة ، مدرجة منذ زمن طويل في جدول أعمال مؤتمر التجارة والتنمية . وأشار الى انه منذ انشاء المؤتمر ، وكذلك منذ انشاء مجموعة "غات" التي تعنى بالجوانب التعاقدية لتنمية التجارة ، طرأ تطور عميق على المسرح الدولي . فقد كانت البلدان الاشتراكية وقتها على حافة العلاقات الدولية ، ولم تكن مشاكل البلدان النامية تحتل المكان البارز الذي بدأت تحتله منذ ذلك الوقت . واذ كان الاعتراف بهذه الحقائق الجديد قد اتخذ ، في مجموعة "غات" ، شكل تغييرات ادخلت على الصكوك المعتمدة منذ المبدأ ، فلربما يكون الوقت قد حان لاعادة تجديد شاملة "لقواعد اللعب" التي حددت في البداية .

٤٩ - وادف الى ذلك قوله ان المنظمة التجارية الدولية الجديدة المقترح انشاؤها لا يمكن ايجادها حقيقة طالما ظلت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، الجارية الآن ، مستمرة . ومع ذلك فمن الممكن في المرحلة الحالية تقرير هل ستكون هذه المنظمة منظمة قادرة على الاهتمام بكافة جوانب التجارة الدولية ، في إطار التعاون الدولي ومشكلة التنمية بشكل عام .

٥٠ - وأعرب السيد كورينا عن امله في ان تتخذ الاقتراحات التي قدمها لتوه بشأن اعادة تشكيل مؤتمر التجارة والتنمية شكلاً أكثر تحديداً بعد انتهاء الدورة الرابعة للمؤتمر ، وان يكون للجنة ، بدورها ، مقترحات بناءة تتقدم بها في هذا الصدد .

٥١ - السيد غونزاليز دي كوسيو (المكسيك) : قال انه استمع باهتمام بالغ الى بيان السيد كورينا ، الذي وصفه بان اهميته تبرر ، في نظره ، توزيعه على اعضاء اللجنة في نسخته الكاملة ، وأضاف انه لاحظ باهتمام ان مجلس التجارة والتنمية سوف يقوم ، في دورته الاستثنائية السابع بدراسة مسألة الدور الجديد لمؤتمر التجارة والتنمية ، المدرجة كذلك في جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية . ومضى يقول ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين تولي اهتماماً خاصاً للدور الذي يتعين على هذه الهيئة ادائه داخل منظومة الأمم المتحدة عندما يعاد تشكيل هذه المنظومة ، وهو الدور الذي لا بد من ان يمكنها من الاضطلاع الكامل بالمهمة الموكولة اليها من الجمعية العامة ، منذ ١١ عاماً ، في قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) . وقال ان السيد كورينا

(السيد غونزاليس دي كوسيو ، المكسيك)

ذكر كذلك في بيانه ان مجلس التجارة والائما سيتأثر في مداولاته بأعمال اللجنة الخاصة . وأضاف انه يود ان يعرف كيف سيتسنى جعل هذا التأثير ثنائي الاتجاه ، بحيث يمكن للفريق العامل الذي سيجتمع قبل انعقاد مجلس التجارة والائما ، وللمجلس نفسه ، في اعمالهما التمهيدية قبل الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والائما ، وكذلك للجنة الخاصة ، ان تتبادل الاستفادة مما يمكن أن يكون له صلة من مداولاتها بالتجارة والائما . واستطرد قائلاً ان القاسم المشترك بين الاعمال المنفذة هنا وهناك هو التنسيق ، وسيكون من المؤسف ان تعمل اللجنة الخاصة بمعزل ، في الوقت الذي تهتم فيه اجهزة اخرى كذلك ببعض جوانب المسائل التي تعالجها هذه اللجنة . وأيد ممثل المكسيك وجهة نظر السيد كوريا القائلة بأن لمؤتمر التجارة والائما مهمة مزدوجة ، من حيث انه مطالب ، من جهة ، بأن يكون مصدراً للوحي وللأفكار التي من شأنها تشجيع حدوث تغييرات في العلاقات التجارية فيما بين البلدان ، ومن جهة اخرى بأن يكون كذلك مقراً لمفاوضات محددة .

٥٢ - السيد كوريا (الأمين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائما) : قال ان الفريق الذي تحدث عنه والذي على وشك التكوين في جنيف ، نابع من مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، وليس جزءاً من الاجهزة الحكومية الدولية التابعة لمؤتمر التجارة والائما . وأضاف ان هذا الفريق ، الذي تقرر تكوينه عقب اجتماع مانيلا ، مكلف بتطوير الأفكار الأساسية التي نبعت من هذا الاجتماع ، حتى يمكن ان يكون امام مجلس التجارة والائما ، وهو على وشك الانعقاد ، اقتراحات تفصيلية أكثر تحديداً ، عند بحثه للمسائل المتعلقة بالتدابير المؤسسية . وقال ان هذه الاقتراحات ستعطي فكرة أولية عن كيفية تصور البلدان الاعضاء في مؤتمر التجارة والتنمية لمستقبل المنظمة . وأضاف ان تنسيق هذه الاعمال ، وكذلك اعمال مجلس التجارة والائما ، مع اعمال اللجنة الخاصة ، يعتبر مسألة في غاية الاهمية . وقال ان من المحتمل ان يعني مجلس التجارة والائما بهذا الموضوع في اجتماعه القادم . فالمجلس مدرك تماماً في الواقع للتوصيات الواردة في قرار الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة بشأن الصلة التي لاغنى عنها بين اعمال مؤتمر التجارة والائما في نيروبي وبين عملية اعادة التشكيل الشاملة التي تعكف عليها اللجنة الخاصة .

٥٣ - السيد مارشال (المملكة المتحدة) : قال انه يشاطر السيد كوريا ، بلا تحفظ رأيه في الروابط الوثيقة القائمة بين أنشطة المراجعة والبحث التي سيعكف عليها مؤتمر التجارة والائما لتحديد دوره مستقبلاً ، وبين مهمة اعادة التشكيل التي تضطلع بها اللجنة الخاصة . وأضاف أن شول السيد كوريا امام هذه اللجنة يكفي لبيان اهمية هذه الروابط ، واعرب عن الامل في ان يتسنى له الحضور في وقت لاحق ، لئلا يفتقد بتعليقاته امام اللجنة على سير اعمال مؤتمر التجارة والائما وما تتمخض عنه من نتائج .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٠

الجلسة الثامنة والعشرون

الاثنين ١ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1 ؛ وأوراق الاجتماع ١ الى ٣) (تابع)

١ - السيد أخوند (باكستان) : قال ان الاتفاق العريض فى الرأى الذى تم التوصل اليه فى الدورة الاستثنائية السابعة ، والاتفاق الذى تم التوصل اليه فى جامايكا بشأن المسائل النقدية ، وكذلك البداية المشجعة التي تحققت فى مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى تبين جميعا ان الدول أخذت تعي ما للمسائل الاقتصادية والاجتماعية من أهمية حاسمة فى السياسة المعاصرة وأن سياسات الحكومات آخذة فى التطور . ومن المرجح أن تستمر التغييرات فى النظم الاقتصادية والتجارية والنقدية الدولية الى ان يتحقق توازن مستقر ومقبول بصفة عامة . ولان للأمم المتحدة ، التي تنفق ٨٠ في المائة من ميزانيتها على البرامج الاقتصادية والاجتماعية ، دورا ومسؤولية فريدين فى تشكيل نظام عالمي جديد ، لكون قراراتها تعبر عن الارادة السياسية للاغلبية من الجنس البشرى ، وفي أحيان غير نادرة ، عن الرأى الجماعى للحكومات ، لذلك تصبح مهمة اللجنة المخصصة ملحة بوجه خاص .

٢ - وأضاف قائلا ان منظومة الامم المتحدة حققت نجاحا فى حدود رغبات أعضائها وقراراتهم السياسية ؛ وهناك بالطبع أوجه قصور ومآخذ ، ولكن هذا أمر يتعذر الى حد ما تجنبه فى منظمة لها حجم الامم المتحدة وتتسم بمثل هذا القدر من التعقيد . ومن الضرورى قبل كل شيء ايجاد توازن بين المركزية التي لا داعي لها وطاقات الوكالات على العمل والابتكار بدرجة معقولة من الحرية . ولا يمكن ان يتحقق ذلك عن طريق اصلاح الادارى وحده ، رغم ان الاصلاحات ضرورية . وبقدرا ما تتفق الدول الاعضاء على الغايات والوسائل ، بقدر ما تصبح المنظومة فى مجموعها متشعبة احساسا بالهدف المشترك وبقدرا ما تكتسب مختلف عناصرها احساسا بالاتجاه . ولذا يجب معالجة مهمة اصلاح واعادة التشكيل على مستويين : أولا ، ينبغي ان تنتقل مختلف الهيئات التشريعية وغيرها من هيئات الامم المتحدة من مناقشة العموميات الى اجراء حوار مفيد يرمي الى تحقيق أهداف محددة . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتعاون الجميع . وثانيا ، يجب تحسين أداء المنظومة لمهامها . وهذان العاملان ليسا بلا رابط على الاطلاق ؛ فعلى سبيل المثال ، يمكن بتزويد الهيئات التشريعية ببحوث وتحاليل أكثر ابتكارا مساعدتها على اتخاذ القرارات بشكل أفضل ؛ وبالمثل ، فان القرارات الهادفة والمؤيدة بالاجماع ينبغي أن تنفذ بكفاءة أكبر . ومن ثم ، فان وفده يوافق على الاقتراح القائل بأن تركز اللجنة على دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ودور الامانة العامة ، وتشغيل الصناديق التنفيذية ، والتنسيق فيما بين الوكالات .

٣ - وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى أن يضطلع المجلس الاقتصادى والاجتماعى بنفسه بأعمال بعض الهيئات الفرعية التابعة له على الاقل ، قال ان وفده يوافق على انه لا فائدة ترجى من بحث

(السيد أخوند ، باكستان)

مسألة معينة على مستويات ثلاثة ، من قبل نفس مجموعة الافراد في الغالب ، ولكنه أشار السـى أن الوفود الصغيرة سترحب دون شك بالاقتراح لفائدته العملية . ومن ناحية أخرى ، فإن النظم القائم يسمح في المقام الاول بان تشترك في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من البلدان أكبر من أعضاء المجلس في أى وقت كان ؛ وثانيا ، يمكن ، من حيث المبدأ ، الكشف عن آراء مستبصرة جديدة اذا بحثت مسألة ما على أكثر من صعيد واحد . وقال ان وفده يقترح ان تدرس اللجنة ، أو فريقها العامل ، ولاية كل هيئة من هيئات المجلس الفرعية وعملها الفعلي وان تقرر ، حالة حالة ، ما اذا كانت المواضيع التي تعنى بها كل من هذه الهيئات يمكن ان يتولاها المجلس ؛ وعليها أيضا ان تنظر في قضية تمثيل الدول في الهيئات الفرعية . وعندئذ يمكنها ان تتخذ قرارا بشأن عدد المرات التي ينبغي للمجلس ان ينعقد بها وعلى أى مستوى .

٤ - وفيما يتعلق بمسألة اتفاق الرأى ، قال ان وفده يلاحظ ان الاجراءات الاستشارية التي اقترحها فريق الخبراء تماثل الاقتراحات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، الذى أسس مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية هيئة تابعة للجمعية العامة ؛ ومن المعروف أن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لم يستخدم هذه الاجراءات الاستشارية الا نادرا . بيد انه جرى تطبيق نظام غير رسمي للمشاورات في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى والدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة . وأوضح ان وفده يوافق على ان نفس طبيعة المواضيع التي يجرى بحثها في القطاع الاقتصادى تجعل البحث عن اتفاق في الرأى عنصرا من أهم عناصر الاجراءات ، ومع ذلك فانه لا يعتقد بأنه سيكون من المفيد ، بالضرورة ، تقييد الممارسة غير الرسمية الحالية ، وهي الممارسة الآخذة تدريجيا في الرسوخ والتي يبدو من المحتمل ان تتطور وتتحول الى النظام الرسمي والمؤسسي الذى اقترحه فريق الخبراء . وفيما يتعلق بالتلميح السـى ان تستخلص اللجنة بعض الاستنتاجات عن مزايا المشاورات الرسمية من نتائج مؤتمر باريس للتمعاون الاقتصادى الدولى ، فان وفده يعتقد أن نجاح مؤتمر باريس ينبغي ان يقاس بمدى ما تلقاه نتائجه من تأييد عام ؛ فضلا عن انه لا يمكن وقف كل نشاط في الامم المتحدة انتظارا لنتائج ذلك المؤتمر .

٥ - ومضى قائلا انه ليس ثمة مجال للشك في ان على الامانة العامة للامم المتحدة مسؤولية خاصة في مساعدة الهيئات التشريعية في صياغة سياسات مناسبة وقوية وفي الموعد المناسب . فهذا دور قيادى عليها ان تقوم به في الحقل الفكرى في المقام الاول . أما الجرأة والابداع ، وكذلك البحث والتحليل فهي أمور منتظر صدورها عنها . ان دور الامانة العامة في كامل عملية صياغة السياسة وتنسيقها وتنفيذها بحاجة الى ان يقوى ، لاسيما وان مسؤولياتها تتزايد بصفة مستمرة . وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى وجوب احداث منصب جديد لمدير عام ، فان وفده لا يشاطر غيره من الوفود مخاوفها من ان تعيين مدير عام سيكون من شأنه شطرا الامم المتحدة الى نصفين متمعين بالاستقلال الذاتى . فالامين العام سيحتفظ بالمسؤولية النهائية عن اداء عدد كبير من الوظائف التي يمكن ، على أساس اعتبارات عملية ، تفويضها دون الانتقاص من مسؤوليته ؛ فهو لا يستطيع بأى حال ان يكرس الوقت والاهتمام اللازمين لجميع نواحي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فان الاقتراح سيزيد

(السيد أخوند ، باكستان)

من فعاليته . هذا فضلا عن ان رفع مستوى القيادة في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي لن يكون فحسب متمشيا مع تزايد أهمية هذين القطاعين في الشؤون الدولية بل وسينشيء أيضا مركزا للتنسيق الحيوى القائم على أهداف متفق عليها ومحددة تحديدا واضحا بحيث يحقق توازنا بين مطلبى المركزية والاستقلال الذاتى في منظومة الامم المتحدة .

٦ - وأضاف قائلا انه ينبغي ألا يتم تعزيز دور الامانة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية على حساب ما يضطلع به مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من دور هام جدا في عملية الانماء في مجموعها . ونظرا للترابط بين التجارة وبين المسائل النقدية والمالية ، فان لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية دورا مستمرا ولا داعي لوجود تضارب في الاهداف بين ادارة معززة مختصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

٧ - وقال ان وفده سيؤيد اقتراح فريق الخبراء الداعي الى توحيد جميع صناديق الامم المتحدة الحالية باستثناء مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، شريطة ان تكون الهيئة الجديدة أبسط وأكثر تنظيما ، وأقدر على تنفيذ برامجها . ان يجب ان يؤدى وجود صندوق موحد جديد الى مزيد من الكفاءة في العمليات والاقتصاد في النفقات ، كما ينبغي ان يكون قادرا على اجتذاب تبرعات أكبر من البلدان المتبرعة . وقد يكون بوسع اللجنة المخصصة ان تستخلص من الصعوبات التي يواجهها حاليا برنامج الامم المتحدة للانماء ومن طريقته في حلها دروسا تبني عليها استنتاجها النهائي بشأن الاقتراح .

٨ - وأوضح ان وفده يدرك انه لا يوجد في المقرر العام نظام وآلية لتقييم البرامج واستعراضها على نحو سليم . وهو ان يحيط علما بتلميح فريق الخبراء الى انه من المحتمل ان يتم في نهاية الامر انشاء هيئة واحدة للبرامج والميزانية تجمع بين وظائف اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق ، يشعر انه ينبغي البدء بتعزيز لجنة البرنامج والتنسيق ذاتها بواسطة تمثيل المزيد من الخبراء فيها ودراسة البرامج دراسة أكثر تفصيلا عن طريق عقد دورات أطول . ومن ثم فان وفده يؤيد فكرة تعزيز لجنة البرنامج والتنسيق لجعلها أكثر فعالية ، كما يؤيد الاقتراح الداعي الى توسيع نطاق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٩ - وقال ان وفده يوافق على الاقتراح الذى طرحه الرئيس في بيانه الافتتاحي ودعا فيه اللجنة الى تحديد مجالات المشاكل التي يمكن ان تركز عليها . وهو يعتقد ان بإمكان اللجنة ان تتقدم خلال فترة زمنية معينة بسلسلة من التوصيات من شأنها تعزيز وتوطيد دور منظومة الامم المتحدة في انماء البلدان النامية وتحويل هذه المهمة الى ما ينبغي ان تكون عليه من مسؤولية دولية عن حق .

١٠ - السيد ناراسيهان (وكيل الامين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق) : قال انه يفهم ان اعادة التشكيل تعني تغيير الهيكل الحالي لتحسين تماسك وفعالية المنظومة ، ويفهم ان التنسيق يعني بذل أقصى الجهود في اطار الهيكل الحالي لجعل المنظومة متماسكة وفعالة الى أقصى حد ممكن . وقد أقر الرؤساء التنفيذيون دائما بأن بالامكان تحسين تماسك المنظومة وفعاليتها وأعلنوا ، في أكثر من مناسبة ، استعدادهم لمساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي في تحقيق ذلك الهدف .

(السيد ناراسيهان)

١١ - وأضاف قائلا ان ما تتسم به المنظومة من تعقيد ناجم عن كثرة الوكالات والهيئات هو ، السى حد كبير ، انعكاس لما يتسم به العالم المعاصر من تعقيد ، وللحاجة الى تعاون دولي في كثير من المجالات وللمهام الجديدة التي توكل باستمرار الى الامم المتحدة . وفي حين ان بعض الوكالات التقنية كانت قد أنشأت منذ قرن تقريبا ، فان كثيرا من الوكالات الاخرى أنشئت في نفس الوقت الذى أنشئت فيه الامم المتحدة تقريبا وذلك لخدمة أهداف واضحة في مجالات رئيسية مثل الاغذية والزراعة ، والصحة والتعليم . ولم يكن انشاء هذه الوكالات نتيجة مخطط متعمد ، وبعد مضي فترة من الزمن أوجدت هذه الوكالات الاسس المنطقية الخاصة بها . وكانت النتيجة ، انه في حين انه توجد بعض مجالات الاختصاص المحددة تحديدا واضحا ، توجد مجالات كثيرة تهتم بها عدة وكالات ، منها على سبيل المثال الانماء الريفي . وقد اتخذت الحكومات القرارات الخاصة بانشاء برامج وهيئات مستقلة تابعة للامم المتحدة استجابة للاحتياجات الواضحة . ويصدق هذا بالذات على هيئات مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وعلى برامج مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وفي حين ان مجموع الموارد المتاحة للمجتمع الدولي قد ارتفع في حالة بعض الصناديق - مثل صندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية - فان الاستجابة لصناديق أخرى كثيرة انشأتها الجمعية العامة كانت هزيلة للغاية . والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو كيف يمكن تحقيق الانسجام بين هذه الحشد الكبير من الوكالات والهيئات والصناديق والبرامج ، وتحسين تنظيمها وجعلها اكثر فعالية في عملية اعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة . ولا بد من توافر قدر كبير من الحزم والارادة السياسية لدى اللجنة المخصصة والجمعية العامة للتغلب على المصالح الثابتة للحكومات المسؤولة عن توجيه سياسات مختلف البرامج والصناديق .

١٢ - ومضى قائلا انه يمكن عمل الكثير في اطار المنظومة الحالية لتحسين التماسك والفعالية . فقد اوصى فريق الخبراء بانشاء لجنة استشارية معنية بالتعاون الاقتصادي والانماء تتألف من رؤساء وكالات وبرامج الامم المتحدة المهمة بصورة أساسية بمشاكل الانماء . وبالرغم من ان هناك حاليا ، كما ذكر فريق الخبراء ، ادراكا واسعا لضرورة اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات ازاء الانماء ، فانه لا توجد آليات مشتركة في منظومة الامم المتحدة لتجميع نتائج العمل المضطلع به هذا المجال جميعا فعلا . وفي آليات التنسيق التابعة للامانة العامة ، كان ثمة ميل أكبر نحو تناول المشاكل الادارية والاجرائية بدلا من المسائل الموضوعية ، ونادرا ما أولي اهتمام كاف للنهج الشامل ازاء الانماء . ويبدو في ضوء ما تم الاشارة به من تعليقات ، في اللجنة حتى الآن ، انه يمكن تحقيق بداية بهذه الفكرة حتى في اطار الهيكل الحالي ، دون انتظار قرار بشأن الاقتراح الداعي الى انشاء منصب مدير عام للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي . ويمكن لهذه الهيئة ان تعمل على التغلب على بعض العيوب الحالية في لجنة التنسيق الادارية وان تساعد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في النهج الشامل ازاء المسائل المتعلقة بالسياسة العامة للانماء وفي تحسين تعبئة مجموع موارد المنظومة .

١٣ - وأضاف قائلا ان مشكلة التنسيق اكتسبت أبعادا جديدة في السنوات الاخيرة مع تزايد

(السيد ناراسيهان)

الا عتراء بتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الانماء ، وخاصة في ضوء التزامات المتتالية التي واجهها المجتمع الدولي مؤخرا فيما يتعلق بالاغذية والطاقة والتجارة وتمويل الانماء الاقتصادي والمسائل النقدية . ويبدو ان السبب الرئيسي لفشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أداء وظائفه على نحو سليم هو عدم وجود دعم موضوعي كاف للمجلس في مجال التنسيق . ويتزايد ادراك المجلس وهيئاته الفرعية لعدم تمكن برنامج اية منظمة مفردة من ان يوفر اساسا كافيا لتقرير السياسة العامة الدولية في مجالات متعددة التخصصات مثل العلم والتكنولوجيا ، والموارد الطبيعية والسكان . فهي تشمر ، عن حق ، بان وجود اشراف عام على المنظومة ككل أمر جوهري . وتنطبق المتطلبات ذاتها على مختلف المؤتمرات العالمية التي تتناول مواضيع عريضة كما تنطبق ، الى حد ما ، على الأنشطة التي تدخل ضمن اختصاص مجالس ادارة عدد من الوكالات . فهي تتطلب ، على فترات متزايدة التقارب وعلى أساس خاص في كل مرة ، مدخلات على نطاق المنظومة ينبغي تحقيق الانسجام بينها . وفي هذا السياق اقترح فريق الخبراء انشاء وحدة في اطار الامم المتحدة للبرمجة والتخطيط والبحث والتحليل على أساس مشترك ومع ذلك ليست المسائل جديدة وليس الحل المقترح لها جديدا ، بل ان الجديد هو تزايد الوعي الى حد كبير بالمشكلة فيما بين المنظمات وأمانتها .

١٤ - وفيما يتعلق بتنسيق البرامج ، قال ان أخذ الامم المتحدة نفسها بنظام الميزنة البرنامجية أتاح امكانية اجراء تحسين حقيقي في التنسيق . ولقد كانت المبادرات التي اتخذتها بالفعل في هذا الصدد لجنة التنسيق الادارية مفيدة للغاية ، فتم احراز تقدم مشجع فيما يتعلق بالتنسيق في عرض الميزانية البرنامجية . ويمكن للوحدة المقترحة للأنشطة المشتركة في مجال البرمجة والتخطيط والبحث والتحليل ، اذا ساندتها الوكالات الرئيسية على النحو اللائق ، ان تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مساعدة كبيرة في هذا المجال بأكمله .

١٥ - وأضاف قائلا انه ينبغي النظر الى التنسيق ليس من نواحيه السلبية المتمثلة في تجنب ازدواجية والتداخل فقط ، بل ينبغي النظر اليه على نحو ايجابي . فاذا جرى تحسين تنسيق اتخاذ القرارات على الصعيد القومي ، تمزج الى حد كبير تماسك وفعالية المنظومة كلها . بيد ان التنسيق المحسن على الصعيد الدولي ليس مرهونا بوجود تنسيق أفضل على الصعيد القومي . ويبدو محتملا ، في الواقع ، ان تستمر الهيئات الحكومية الدولية في اتخاذ قرارات غير منسقة بشأن المواضيع ذات الصلة ، بالرغم مما تبذله الحكومات القومية من جهود قصوى لتنسيق القرارات التي تؤثر على منظومة الامم المتحدة ، وتقع على المنظومة ، عاطلة عن طريق لجنة التنسيق الادارية ، مهمة تنفيذ مثل هذه القرارات بطريقة منسقة ، داخل اطر ومقاصد السياسة العامة التي تحددها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٦ - وأشار الى ان لجنة التنسيق الادارية قررت في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ انشاء قوة عمل لتأمين تنسيق تنفيذ قرارات الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وقد تم فعلا انجاز الكثير بواسطة الوكالات التي تعمل بصفة فردية ، وبصفة مشتركة في بعض الحالات ، لتنفيذ هذه القرارات . ومن الامثلة الاخرى على التنسيق الايجابي الدراسة المتعلقة بالانماء الريفي الذي اضطلع به المصرف

(السيد ناراسيهان)

الدولي بوصفه " الوكالة القيادية " ؛ وقد دعا المصرف إلى اجتماع مشترك بين الوكالات سيعقد في الأيام القليلة التالية لبحث المسألة ، وأعرب عن ثقته بأن النتائج ستكون مفيدة للغاية .

١٧ - وقال انه بالإضافة إلى لجنة التنسيق الإدارية ، هناك هئتين تنسيقيتين منشأتين من قبل الجمعية العامة ، تضمنان في الواقع نفس الأعضاء ولكن لكل منهما رئيس ، هما المجلس الاستشاري المشترك بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للأنماء ومجلس التنسيق البيئي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وقد أعرب فريق الخبراء عن شكه في الحاجة إلى وجود ثلاث لجان تنسيق مستقلة على مستوى الرؤساء التنفيذيين ، يرأسها ثلاثة أشخاص مختلفون . وبالرغم من هذه الحالة ، فقد تم احراز نجاح معقول في تنظيم اجتماعات هذه اللجان بحيث يمكن تجميعها في فترة زمنية واحدة كما تم اتخاذ خطوات لتجنب بحث المسائل نفسها ، مثلاً ، على مستوى الفريق العام - المعني بالبرامج التابع للمجلس الاستشاري المشترك بين الوكالات من ناحية واللجنة التحضيرية للجنة التنسيق الإدارية من ناحية أخرى .

١٨ - واستطرد قائلاً انه كان من المفيد كثيراً ان اللجنة المخصصة وجدت وقتاً لا جراً مناقشة عامة يمكن ان يعرض فيها الرؤساء التنفيذيون آراءهم . بيد انه يبدو ان استعداد الرؤساء التنفيذيين الواضح لقبول التكيف والاصلاح الهيكلي لم يتضح على الا رجح من خلال بياناتهم أمام اللجنة . ولهذا فهو يود ان يسترعي الاهتمام إلى استعداد الرؤساء التنفيذيين ، المعرب عنه بوضوح في التقرير السنوي للجنة التنسيق الإدارية عن فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، " لتكييف طرق عملهم وهياكل الهيئات التي يرأسونها على أي نحو قد تطلبه الحكومات لتحقيق نتائج مثلى " (E/5675) (الجزء الاول) ، الفقرة ٣) .

١٩ - وأشار إلى ان بيانات الرؤساء التنفيذيين تبين ان قدراً هائلاً من المعلومات والتجربة والخبرة متوفرة في المنظومة . الا ان الهيئات المشتركة بين الحكومات لجأت في أحيان كثيرة جداً في الماضي على الا رجح إلى التفكير بمفهوم انشاء هيئة جديدة بدلاً من استخدام المتوفر من المعرفة والخبرة وتكييفهما لحل مشاكل محددة . هذا علماً بأن منظومة الأمم المتحدة هي المركز الوحيد الذي يتسم بعالمية العضوية أو يتيح للدول الأعضاء اختصاصات تشمل جميع القطاعات ، ومن ثم فهو ، في وضع فريد يمكنها من مساعدة المجتمع العالمي في انشاء نظام اقتصادي واجتماعي دولي جديد .

٢٠ - الرئيس : أعلن ان اللجنة أنهت المناقشة العامة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال .

تنظيم العمل

٢١ - السيد كوردوفيز (أمين اللجنة) : قال ان الامانة تواجه صعوبات في ترتيب الاجتماعات ومن ثم فانه من الامة بمكان ، لاغراض التخطيط ، اعطاؤها مهلة كافية لتتمكن من وضع الترتيبات اللازمة . وأشار إلى ان اللجنة قررت في دورتها الاولى ان تبت في دورتها الثانية أو الثالثة في مسألة عقد دورة رابعة في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ . وقال ان الامانة العامة ستكون ممتنة

(السيد كوردوفيز)

إذا أمكن تزويدها بنوع من الارشاد ، أو إذا أمكن اتخاذ قرار مبدئي ، قبل نهاية الدورة الحالية بشأن ما إذا كان سيتم بالفعل عقد دورة رابعة ، حتى يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة .

٢٢ - وأضاف قائلاً ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار سيجتمع في أواخر شهر آذار/مارس - أي في الفترة الواقعة ما بين نهاية الدورة الحالية للجنة وبداية الدورة الثالثة . وأشار إلى أن جدول الامانة العامة الخاص بتسهيلات الاجتماعات مزدحم وانها ستقدر اسدياء نوع من الارشاد اليها بشأن نماذج اجتماعات الفريق العامل بين الدورات التابعة للجنة حتى يمكنها اتخاذ الترتيبات اللازمة . وأضاف ان المسألة لم تعد مسألة آثار مالية ، لانه حتى لو كانت الاموال متوفرة فسيكون من الصعب تدبير الموظفين اللازمين لخدمة ما يزيد على عدد معين من الاجتماعات ، وهو عدد أصبحت طاقتها على خدمته محملة بالفعل بأكثر مما تطيق .

٢٣ - وأشار الى الاقتراح الداعي الى تقديم الموعد النهائي لتقديم التصحيحات المراد ادخالها على مسودات المحاضر الموجزة من ١٣ آذار/مارس الى ٥ آذار/مارس حتى يمكن اصدار المجلد - - - - - المدج للمحاضر الموجزة في وقت مبكر .

٢٤ - الرئيس : قال ان مسألتين من المسائل التي أشار اليها أمين اللجنة ، وهما - مسألة عقد دورة رابعة ونماذج اجتماعات الفريق العامل بين الدورات يمكن متابعتها في الجلسة - - - - - غير الرسمية التي ستعقد بعد الظهر .

٢٥ - وأعرب عن دهشته لما تواجهه الامانة العامة من صعوبات في ترتيب برامج الاجتماعات ، وذلك لانه جرى التأكيد للجنة بان بالامكان عقد ثلاثة اجتماعات على الاقل في الاسبوع للفريق العامل بين الدورات . وقال ان الامانة على علم بهذا التفاهم . وعلى أية حال يمكن مواصلة بحث هذه المسألة في اجتماع الفريق العامل بعد ظهر اليوم .

٢٦ - وقال انه اذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسيعتبر ان اللجنة موافقة على ان يكون الموعد النهائي لتقديم التصحيحات المراد ادخالها على مسودات المحاضر الموجزة هو الجمعة ، ٥ آذار/مارس .

٢٧ - وقد تقرر ذلك .

٢٨ - الرئيس : أشار الى ان اللجنة قررت في دورتها الاولى انه يمكن لممثلي الوكالات المتخصصة حضور اجتماعات الفريق العامل لدى مناقشة المسائل التي تهمهم . وقال انه اذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسيعتبر ان اللجنة توافق على دعوة ممثلي الوكالات المتخصصة لحضور اجتماع الفريق العامل الذي سيعقد بعد ظهر اليوم .

٢٩ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٥

Blank page

Page blanche

الجلسة التاسعة والعشرون

الخميس ، ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ ، الساعة ١٥/٠٠

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الامم المتحدة (A/AC.179/3 و Add.1 ؛
A/AC.179/L.5) (ختم)

- ١ - الرئيس : استعرض النظر الى مذكرة المقرر (A/AC.179/L.5) التي تتضمن سجلا بالقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الثانية.
- ٢ - السيد ستيركي (استراليا) ، المقرر ، قال ان اللجنة وافقت في ١ آذار/مارس على انشاء فريق اتصال يمكن للجميع الاشتراك فيه ، للبت في طريقة عمل الفريق العامل بين الدورات. وقد اجتمع فريق الاتصال يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ونظر في عدد من الاقتراحات . وقد استخدمت ورقة الاجتماع رقم 2/Rev.1 ، التي تتضمن اقتراحات مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، كنقطة انطلاق ، وصيغت الوثيقة A/AC.179/L.5 على أساس المباحثات التي جرت في اطار فريق الاتصال . وأعرب عن ثقته في ان اللجنة ستقر هذه الوثيقة دون اعتراض .
- ٣ - السيد ويلدر (كندا) : قال انه رغم ان وفده سيؤيد اتفاق الرأى على اقرار الوثيقة A/AC.179/L.5 ، فلا يسعه الا ان يشير الى ما بذله من جهود في فريق الاتصال للتشديد بالدرجة المناسبة على النواحي الاجتماعية الى جانب النواحي الاقتصادية لا عادة التشكيل وما لقيته هذه الجهود من عدم تأييد . وقال ان المقرر الاول الذى تتضمنه الوثيقة قيد النظر يعكس هذا الخل ، وان وفده سيخلص الى الاستنتاجات اللازمة .
- ٤ - السيد مايرسون (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال انه من دواعي سرور وفده ان ينضم الى اتفاق الرأى بشأن الوثيقة التي تحدد مبادئ توجيهية عامة للفريق العامل بين الدورات. وأضاف قائلاً ان هذا المقرر هام بسبب مضمونه والطريقة الصريحة والبناءة التي صاغه بها فريق الاتصال .
- ٥ - وأشار الى ان أمام الفريق العامل بين الدورات برنامجاً طموحاً ، ولكن ، ولئن كان وفده لم يقلل قط من شأن الصعوبات ، فانه يفضل كثيراً ان تكون أهداف اللجنة أكبر بكثير بدلاً من أدنى بكثير ، مما تستطيع تحقيقه . فأنشطة إعادة التشكيل جزء هام من اعمال متابعة الدورة الاستثنائية السابعة ، ووفده يعلق أهمية كبيرة على الجهود الرامية الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ل - ٧) . وينبغي بالطبع عدم تفسير أى شيء يتم انجازه في اللجنة على انه يغير ما تم التوصل اليه من اتفاق أساسي - وما اتخذ من مواقف - في الدورة الاستثنائية السابعة . وفيما يتعلق بالمقرر الاول ، فقد سبق لوفده أن أوضح انه مازال على موقفه فيما يتعلق بقرارات الدورة الاستثنائية السادسة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي ألا تحول الخلافات والتحفظات بشأن هذه القضايا دون القيام بعمل تعاوني وفعال في إعادة النظر في القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الامم المتحدة لجعلهما أكثر استجابة للاحتياجات المصرية .

- ٦ - واعتمدت المقررات الواردة في الوثيقة A/AC.179/L.5 دون تصويت .
- ٧ - الرئيس : قال انه اذا لم يسمع أى اعتراض ، فسيعتبر ان اللجنة توافق على - - - أن يكون الفريق العامل بين الدورات مفتوح العضوية ؛ بمعنى انه لن تكون شمة حاجة الى نصاب قانوني .
- ٨ - وقد تقرر ذلك .
- ٩ - الرئيس : اقترح ان يكون الاطار الزمني الذى يضطلع فيه الفريق العامل بمهمته هو الفترة الواقعة ما بين نهاية آذار/مارس و ١ حزيران/يونيه . كما اقترح ان تستغل الفترة الواقعة قبل ١٢ نيسان/ابريل بصورة أساسية لأجراء مشاورات ، وعقد اجتماعات تنظيمية ، عند الاقتضاء ؛ على ان تستخدم الفترة الواقعة ما بين ١٢ و ٢٣ نيسان/ابريل لعقد اجتماعات الفريق العامل ؛ أما الفترة الواقعة بعد ٢٣ نيسان/ابريل فيستفاد منها وفقا للحاجة وتبعا لتوفر الخدمات .
- ١٠ - وقد تقرر ذلك .
- ١١ - السيد راجاونا ريفيلو (مدغشقر) : تكلم باسم مجموعة البلدان السبعة والسبعين فقال ان المجموعة تؤمن ايمانا راسخا بان الهدف الا هم والا كهر لا عادة التشكيل ، يتمثل في تحقيق تقدم في تنفيذ أحكام الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . وأضاف قائلا انه ليس شمة حاجة الى اعادة تشكيل ما لم تتمثل غايتها في تعزيز تنمية بلدان العالم الثالث . وهذه هي الطريقة التي ينبغي بها تفسير روح وأحكام الفقرة الثانية من ديباجة المقرر الاول المتضمن في الوثيقة A/AC.179/L.5 .
- ١٢ - وأعلن ان مجموعة البلدان السبعة والسبعين تود الاشادة بالمجتمع الاقتصادى الاوروبى ، وباليابان ، وبالدول الاشتراكية في اوربا الشرقية وبجميع البلدان الصناعية - بما فيها ، بالطبع ، الولايات المتحدة ، التي أظهرت روح تعاون جديدة بالثناء على نحو استثنائي بالرغم مما أبدته من تحفظات معينة تتفهمها تماما مجموعة البلدان السبعة والسبعين . كما أعرب عن أمل المجموعة فى ان تصبح روح التعاون هذه ، في المستقبل القريب جدا ، القاعدة لا الاستثناء ، خاصة في مجال مثل المجال قيد النظر ، الذى يتطلب صبرا وجهودا مشتركة على المدى الطويل .
- ١٣ - وأضاف قائلا ان البلدان الاخرى ربما تتساءل عن السبب الذى جعل البلدان النامية تنصت بشكل سلبي الى البيانات المتصلة بذلك الصادرة عن البلدان الصناعية ومثلي منظمات ووكالات منظومة الامم المتحدة . وأعلن ان ذلك لم يتعد كونه مظهرا خارجيا فقط ، كما يتضح من النص الا صلي الذى قدمته مجموعة البلدان السبعة والسبعين . فالجميع يدرك الحذر الذى ينبغي للجنة ان تبشر به الممارسة الصعبة الخاصة باعادة التشكيل ؛ ومن ناحية أخرى ، ما من أحد ينكر ان الوقت قد حان للبدء في التفكير جديا في اعادة التشكيل وفي وضع أولويات لها . ويدافع من الرغبة في التوفيق بين هذين النهجين المتناقضين في الظاهر ، قدمت مجموعة البلدان السبعة والسبعين ورقة الاجتماع رقم 1/Rev.2 ، التي تعبر عن اهتماماتها الرئيسية .

(السيد راجاونا ريفيلو، مدغشقر)

١٤ - ومضى قائلا ان كل عضو في مجموعة البلدان السبعة والسبعين لديه مهام محددة ، كما لو كانوا يعملون كبعثة دائمة كبيرة لدى الامم المتحدة ؛ بيد ان الفكرة المسيطرة في مقررات المجموعة كانت تتمثل دائما في الانسجام والتضامن . ومن ثم فانه من السهل تفهم تفضيل المجموعة لعقد اجتماعات الفريق العامل بين الدورات في شهر نيسان /ابريل ؛ فهذا سيتيح لـأعضاء المجموعة تنسيق آرائهم وتحديد موقف المجموعة قبل بدء الفريق العامل في مهمته .

النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة (A/AC.179/L.4) .

١٥ - الرئيس : استعرض النظر الى جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة (A/AC.179/L.4) ، وقال ان ادراج البند ٤ سيتوقف على ما اذا كان سيتقرر عقد دورة رابعة في ايلول /سبتمبر . وقال انه لا يعتقد بان اللجنة مستعدة الآن للبت في هذه المسألة ؛ ويمكن اتخاذ قرار في حزيران /يونيه في ضوء نتائج عمل الفريق العامل بين الدورات . ومن ثم فهو يقترح شطب البند ٤ .

١٦ - وقد تقرر ذلك .

١٧ - اعتمد جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة ، بصيغته المنقحة .

اقبال الدورة

١٨ - السيد بيرسون (بلجيكا) : تكلم باسم الدول الاعضاء في المجتمع الاقتصـادي الاوروبي ، فأشاد بالرئيس للطريقة التي ادار بها عمل اللجنة .

١٩ - الرئيس : شكر أعضاء اللجنة على روح التعاون والتوفيق المتبادل التي انجـزوا بها عملهم ، وأعلن اقبال الدورة الثانية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦ / ٣٥

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу : Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
